قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد السابع والثلاثون | أبريل ٢٠٢٥

ملف العدد: تنمية المعيشة الإنسانية في إطار خطة الأمم المتحدة

- **نحو مدخل للاقتصاد السياسي العالمي من منظور حضاري مقارن**

  د. نادية مصطفى

- **التنمية المستحيلة والتنمية المأمولة**

  د. مدحت ماهر

- **التطبيع الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة: مسارات ودلالات حتى ٢٠٢٥**

  يارا عبد الجواد

- **التعليم الجيد: كيف ولماذا تطورت مؤشرات التعليم العالي في تركيا والسعودية؟**

  عبد الرحمن فهيم

- **المساواة بين الجنسين: قراءة في جدل المدونة المغربية للأسرة ٢٠٢٤-٢٠٢٥**

  محمد علي إسماعيل

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد السابع والثلاثون ـ أبريل ٢٠٢٥

إشراف

أ. د/ نادية مصطفى

مدير التحرير

د/ مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

رؤية معرفية ٣

د. نادية مصطفى، نحو مدخل للاقتصاد السياسي العالمي من منظور حضاري مقارن.....٤

ملف العدد: تنمية المعيشة الإنسانية في إطار خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠.. نماذج من العالم....

..... ٢٤

د. مدحت ماهر، التنمية المستحيلة والتنمية المأمولة: قراءة حضارية في الخطة الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.....

..... ٢٥

أحمد إبراهيم، البنك الإسلامي للتنمية: الفاعلية والمعوقات داخل وبين الدول الإسلامية ٣٣

يارا عبد الجواد، التطبيع الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة: مسارات ودلالات حتى ٢٠٢٥ ..... ٤٥

عمر سمير، قمة الثماني الإسلامية: هل التقت رؤى ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الوطنية؟..... ٥٧

أمنية عمر، القضاء التام على الجوع: التعامل الدولي الإغاثي مع سياسة التجويع الإسرائيلية في غزة وضرب الأونروا

..... ٧١

إيمان حشاد، الاقتصاد السياسي لمحاربة الفقر: بنجلاديش نموذجًا ٨٣

محمود مؤمن، الصحة الجيدة "والرفاه": نظام التأمين الصحي في ماليزيا.. القيم والتمويل ٩٨

عبد الرحمن فهيم، التعليم الجيد: كيف ولماذا تطورت مؤشرات التعليم العالي في تركيا والسعودية؟ ١٠٨

ميار يحيى، الطاقة النظيفة معقولة الأسعار: قراءة في تطور سياسات الطاقة والبيئة في مصر ١٢٢

محمد علي إسماعيل، المساواة بين الجنسين: قراءة في جدل المدونة المغربية للأسرة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ..... ١٣٦

رؤية معرفية

نحو مدخل للاقتصاد السياسي العالمي من منظور حضاري مقارن

أ. د. نادية محمود مصطفى*

إن منظورًا حضاريًّا إسلاميًّا لدراسة الظواهر الاجتماعية، يتسم بالمنظومية وتحري الشمول والكلية؛ يلزم أن يتجاوز الثنائيات المعتادة في التفكير الوضعي السلوكي وخاصة ثنائيات الداخل/ الخارج، القيمي/ المادي، الراهن/ التاريخي، الدولة/ المجتمع، ... ومن أهم هذه الثنائيات: السياسي / الاقتصادي.

وقد قدم مركز الحضارة للدراسات والبحوث منذ ١٩٩٧، وعبر ما يقرب من العقود الثلاثة (تطبيقًا وتفعيلًا لمخرجات مشروع العلاقات الدولية [١٩٨٦- ١٩٩٧])، تراكمًا يغلب عليه الجانب السياسي العسكري وخاصة في تفاعله مع الأبعاد الدينية والثقافية والحضارية؛ وذلك سواء على مستوى الأوطان أو العلاقات البينية في الأمة، أو وضع الأمة في النظام العالمي. ولم يكن الاقتراب من "الاقتصاد" إلا من قبيل الاستدعاء الاستثنائي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفق مقتضيات الموضوع محل الاهتمام(١).

إلا أن للعملة وجهًا آخر؛ وهو مجال "**الاقتصاد السياسي العالمي من منظور حضاري إسلامي مقارن**". ولقد سبق لمركز الحضارة أن اقترب من هذا المجال على نحو تأسيس تمهيدي(٢)؛ سواء المستوى النظري أو نماذج من التطبيقات. ويقدم ملف هذا العدد من (قضايا ونظرات)، موضوعًا مهمًّا من أجندة موضوعات هذا المجال -الاقتصاد السياسي العالمي من منظور حضاري إسلامي- وهو: قراءة نقدية لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، مع التطبيق على نماذج من دول العالم الإسلامي في مجالات متنوعة مثل: التجارة، الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، المياه، الطاقة، المساواة بين الجنسين.

إن القراءة الحضارية النقدية في هذه الخطة الأممية وانعكاساتها على نماذج من سياسات بعض حكومات دول إسلامية، يأخذ بنا -بقوة- إلى مجال الاقتصاد السياسي المحلي والدولي من مدخل "الإنسان والمجتمع"؛ مستصحبًا ما يتصل به من قيم وأخلاق وهوية، وكافة الاعتبارات الإنسانية الحضارية الشاملة. وجميعها يقع في صميم منظور حضاري إسلامي لدراسة الظاهرة الاجتماعية في أبعادها الداخلية أو الخارجية على حد سواء.

ومن ثم، فإن ملف هذا العدد من (قضايا ونظرات) يدشن تجديد اهتمام المركز بهذه المساحة المهمة من قضايا الأمة في العالم، وقضايا مستقبل هذا العالم؛ أي مساحة "الاقتصاد السياسي العالمي، للأمة ولموضعها في العالم، ومن منظور حضاري مقارن".

---

* أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ورئيس مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) انظر في آخر الورقة قائمة بأهم هذه الدراسات والبحوث.

(٢) انظر التالي:

- قضايا ونظرات، العدد الثالث: ملف العدد " قضايا الاقتصاد السياسي الدولي المعاصرة"، سبتمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=2576

- قضايا ونظرات، العدد السادس: ملف العدد "النظام العالمي للهيمنة بين التكيف والتغيير: خبرات ونماذج مقاومة الدول"، يوليو ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=2875

- د.نادية مصطفى، أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي: بين الاقتراب النظمي والسياسة الخارجية وبين التغيير العالمي، (في): د. نادية محمود مصطفى (محرر)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠١٦.

ذلك لأن موضوع هذا الملف لا يمثل سوى مستوى واحد من عدة مستويات تتشكل منها مساحة الاقتصاد السياسي للأمة في العالم، وذلك دون انفصال عن المساحات المناظرة لها من منظورات غربية في حقل العلاقات الدولية والنظم المقارنة. فإذا كان الاهتمام بالاقتصاد، بوصفه بُعدًا من أبعاد قضايا الأمة، قد حاز -من قبل- جانبًا من اهتمامات المركز، كما سبق البيان، إلا أن الأمر المقصود هنا أكثر كلية وتنظيمًا.

إذًا، ما المقصود بـ"الاقتصاد السياسي العالمي من منظورحضاري"؟ ولماذا يتجدد الاهتمام بهذه المساحة؟ وما هو المدخل المنهاجي إليها من منظورحضاري إسلامي؟ وما هي الإشكاليات المعرفية والنظرية التي تطرحها هذه المساحة؟ وما هي أجندة موضوعاتها الأجدر بالتناول؟

إن الإجابات عن هذه الأسئلة تقتضي استدعاء جوانب معرفية ومنهاجية، ونظرية وعملية؛ سواء المتصلة منها بالخبرات التاريخية أو المعاصرة. ذلك لأن التطور الاقتصادي السياسي العالمي للأمة ككل، أو لأركانها، أو لجماعاتها وشعوبها، لا ينفصل عن التأصيل المعرفي والفقهي والنظري للاقتصاد السياسي الإسلامي، وصولًا إلى الوضع الحضاري القائم في إطار النظام العالمي المعاصر[٣].

ونكتفي في هذه التقدمة للملف بالإشارة إلى مجموعة من التمهيدات الأساسية وعلى النحو الذي يسمح بتسكين موضوع الملف في سياق كلي.

(١)

مجال الاقتصاد السياسي العالمي من منظورحضاري يحتاج إلى إيضاح وبلورة وتأسيس على ضوء طبيعة الإسهامات في مجال "الاقتصاد الإسلامي" وأسبابها

يذيع في الأدبيات العربية -أو الإنجليزية- للتعبير عن هذه المساحة استخدام ألفاظ مثل: اقتصاد إسلامي، واقتصاد سياسي إسلامي، دون "دولي"، حتى ولو تطرق التحليل لتطبيقات أو معايير ذات أبعاد دولية[٤]. وغالبا ما يرجع ذلك لعدة أسباب معرفية وعقدية بالأساس؛ من أبرزها:

أ) لا يوجد فصل جامد بين الداخلي والخارجي؛ سواء في التأصيل الإسلامي أو خبرات الممارسة الإسلامية. فالتقاليد الدولية الإسلامية -وفق د.حامد ربيع[٥]- ذات امتدادات داخلية، والعكس صحيح. وقد كانت الأمة الإسلامية عبر تاريخها تتشكل من ولايات أو إمارات أو دويلات في إطار خلافة جامعة مركزية أو عدة خلافات، ولم تكن الفواعل المستقلة، دولًا قومية أو غيرها من المؤسسات المسيطرة على أرض وشعب وذات سيادة وسلطة في حدود معينة؛ لم تكن قائمة آنذاك. فنشوء مجال الاقتصاد السياسي الدولي الحديث اقترن -في الدراسات الحديثة- بخبرة النهضة الأوروبية، وظهور الدول القومية منذ القرن السادس عشر الميلادي. كما أن تعريف الاقتصاد السياسي

(٣) انظر التفاصيل في نادية مصطفى: نحو اقتصاد سياسي دولي من منظور إسلامي مقارن: خريطة الإشكاليات، قضايا ونظرات، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٦.

(٤) انظر على سبيل المثال أعمال كل من: محمد عمر شابرا، ومحمد نجاة الله صديقي، ومسعود شادري، ومنذر قحف، وعبد الحميد الغزالي، ورفعت العوضي، ونعمة مشهور، ومحمد أسلم حنيف، وعبد الرحمن يسري، ومحمد وفيق زين العابدين، ومصطفى عبد السلام، وغيرهم كثيرون.

(٥) انظر تحليلًا لرؤيته في هذا الصدد في:

- د. نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي.. الإشكاليات المنهاجية وخريطة النماذج الفكرية ومنظومة المفاهيم، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣) ص ص ٩٠-٩٨.

- د. نادية محمود مصطفى: قراءة في أعمال د. حامد ربيع عن العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، (في): د.حسن نافعة ود. عمرو حمزاوي (محرران)، أعمال ندوة قراءة في تراث حامد ربيع، (جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص ص ٣٩٥-٤٤٢.

الدولي الذائع يتعلق بكيفية إدارة الدولة للثروة أو الرخاء أو الموارد، فالثروة والموارد وفق هذه الرؤية حكر على الدولة وسلطتها، ولصالح شعبها فقط، على عكس الرؤية الإسلامية وتقاليد الخبرات الإسلامية؛ فالحديث عن الأوقاف والحسبة والخراج والزكاة وبيت المال جميعها تقاليد ذات أبعاد خارجية خارج نطاق المركز الإسلامي أو مكوناته بل خارج نطاق العالم الإسلامي[٦].

ومن ناحية أخرى، فإن أدبيات الاقتصاد السياسي الإسلامي (كما سنرى) تنطلق من المبادئ والأسس والرؤية الكونية الإنسانية الرحبة، كما أنها لا تتحدث عن اقتصاد المسلمين فقط، ولكن نجد كلمات مثل: مصالح الخلق، وحاجات الناس، وإصلاح الدنيا، وكفاية النفوس،..الخ.

ب) إن استخدام مفهوم: "الاقتصاد الإسلامي" هو الأكثر ذيوعًا من "الاقتصاد السياسي الإسلامي". ولا يعني ذلك أن البعد السياسي للاقتصاد، أو البعد الاقتصادي في السياسة، غائبان عن التأصيل الإسلامي، ولكن الظاهرة الاجتماعية في الرؤية الإسلامية تتسم بالشمول والكلية وعدم الاجتزاء أو الاختزال لأبعادها المركبة وعدم إعطاء الأولوية في التأثير لأحدهما على الآخر. ومن ثم فلا وجود للسؤال التقليدي في أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي الغربية؛ ألا وهو: أيهما الذي يؤثر على الآخر: السياسة أم الاقتصاد؟ والسؤال الأكثر ملاءمة لرؤية إسلامية هو: ما نمط تفاعل البُعدين؟ وكيف يؤثر أحدهما على الآخر؟ ومتى يبرز تأثير أحدهما على الآخر، في إطارٍ أكثر كلية يستدعي منظومة القيم الضابطة لكل من البعدين، أو السنن الشارحة، أو المقاصد المستهدفة، أو الأحكام الملزمة... والقيم والسنن والمقاصد والأحكام تصبغ الظاهرة المعنية بصبغتها؛ حيث يصبح لمفهوم الاقتصاد ذاته وفلسفته معنى مختلف عن نظيره "الغربي الوضعي" (كما سنرى)؛ نظرًا لصعود الأبعاد القيمية الدينية والثقافية والحضارية في فهم وتشكيل هذه الظاهرة الاقتصادية دون انفصال عن السياسي، وبدون انفصالٍ أيضًا بين الداخلي والخارجي، وسعيًا نحو إدارة الأوضاع القائمة وإصلاحها لتكون أكثر عدالة وإنسانية.

ومن ثم فليس مطروحًا الحديث عن اقتصاد إسلامي دون سياسة، ولا عن سياسة إسلامية دون اقتصاد، ولا عن داخلي دون خارجي، ولا عن خارجي دون داخلي... وفي ظل منظور حضاري يرى الظاهرة الاجتماعية كلًّا متكاملًا منظومًا موصول الأجزاء... وإذا جرى فصل ما لمجرد الدراسة وتيسير التحليل فلابد أن يعود ويرى علاقاتها وتأثيراتها المتبادلة... ولذا فليس مستغربًا أن نتحدث عن اقتصاد سياسي دولي -موصول بالداخلي- من منظور حضاري إسلامي، ناهيك عن تميز مفهوم السياسة ذاته في المنظور الحضاري الإسلامي؛ فهي القيام على الأمر بما يصلحه؛ قيام وإصلاح على عموم "الأمر"، والاقتصاد معايش ترتبط بالإنسان قبل الأشياء والآلة، وهو من جملة "الأمر"... والقيام في مفهوم السياسة (رعاية) و(مسئولية) تشملان السياسي والاقتصادي، والداخلي والخارجي -حيث إن الخارج -في الرؤية الإسلامية- امتداد للداخل... والقيم الفاعلة هي التي تضمن عنصر ثبات في المنظور والسلوك... ومن ثم يُقدم المنظور الحضاري للعلم مدخلًا جديدًا في تعريف المفاهيم الأساسية يجمع بين الواقع والواجب، والمصلحة (بما يصلحه) والقيمة، ويحل الرعاية محل السلطة (التسلط)، والتدافع (الشامل للتعاون والصراع) محل الصراع المطلق أو التعاون المطلق.

إن طبيعة الظاهرة الاقتصادية المعنية في أدبيات الاقتصاد السياسي الإسلامي؛ ليست هي طبيعة الظاهرة الاقتصادية المعنية في

---

(٦) تتضمن مشروع "النظم السياسية من منظور حضاري" استدعاءًا أصيلًا للاقتصاد على مستوى دراسة تطور تاريخ النظم في الإسلام من العصر النبوي إلى عصر الخلافة العثمانية"، انظر:

- مركز الحضارة للدراسات والبحوث، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي(أ)، القاهرة: دار الكتاب المصري، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٢.

- مركز الحضارة للدراسات والبحوث، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (ب){ الدولة الأندلسية- الدولة العثمانية}، القاهرة: دار الكتاب المصري، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٤.

- وانظر قراءة جامعة للأبعاد الاقتصادية في هذا المشروع في: د.نادية مصطفى، الذاكرة التاريخية والحضارية للأزمات الاقتصادية: نحو اقتصاد حضاري إسلامي عالمي، (في) د.نادية مصطفى، في الذاكرة التاريخية للأمم: تحولات ومآلات حضارية معاصرة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٣.

الأدبيات الغربية للاقتصاد السياسي الدولي؛ المعنية بالرأسمالية العالمية أو اقتصاد النظام الرأسمالي العالمي؛ سواء من منظور واقعي أو ليبرالي أو ماركنتيلي أو ماركسي؛ وسواء في أطوار الرأسمالية التجارية أو الصناعية. وهنا تبرز لنا دوافع تجدد الاهتمام المعاصر والقائم بالاقتصاد السياسي الإسلامي من منظور دولي

إن تجدد الاهتمام المعاصر (النصف الأخير من القرن العشرين) بدراسة الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة أو الاقتصاد السياسي الإسلامي (أو الدولي) هو استجابة لدافعين مترابطين أحدهما عملي والثاني معرفي. فالاقتصاد السياسي الدولي وفق المنظورات الكبرى والنقدية على حد سواء يعكس النموذج المعرفي الغربي، كما أن النظريات الغربية للاقتصاد السياسي تعكس الخبرة التاريخية للقوى الأوروبية والغربية الكبرى. وبالتالي فهناك حاجة ماسة للدراسة، وعلى ضوء الاحتياجات المعاصرة، وعلى ضوء الخبرة التاريخية، ناهيك عن طبيعة "المرجعية"[٧]

(٢)

دودفع ومبررات تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الإسلامي المعاصر

ثمة دوافع تبرر أهمية الأبعاد الخارجية للاقتصاد السياسي الإسلامي الدولي؛ وتموضعه العالمي، على ضوء وضع الأمة في العالم، وعلى ضوء مرجعيتها:

١- تغيير الوضع العالمي للأمة:

إن أدبيات الاقتصاد السياسي الإسلامي المعاصرة تمثل نوعا من المقاومة ضد وضع العالم الإسلامي المتخلف والتابع، المستنزَف موارده، والغارق في أنماط "التغريب" الاقتصادية بقدر غرقه تحت وطأة أنماط من التبعية السياسية والثقافية. وذلك في الوقت نفسه الذي تنامت فيه مجموعة من التغييرات والاستجابات التي تحفز الاهتمام بمنظور حضاري إسلامي. ومن أهمها:

من ناحية، ظهور العالم الإسلامي بو صفه مجتمعًا عالميًّا نوعيًّا ضمن المنظومة الدولية للأمم والحضارات، بما له من خصائص ثقافية وجيوسياسية مميَّزة، وعلاقات بينيَّة صاعدة تمثلها مؤسسات إقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي، ومؤسساته الفرعية في المجال الاقتصادي والمالي؛ مثل: البنك الإسلامي للتنمية (بجدّة)، وأجهزتها المتفرعة المعنية بالتجارة والاقتصاد والأوقاف وغيرها من الطفرات في الأدوات الاقتصادية الإسلامية التي اتسعت شعبيتها في العالم الإسلامي أولًا ثم خارجه، علاوة على الدور المالي والاقتصادي لمجموعات من دول العالم الإسلامي ذات الهوية الظاهرة في الاقتصاد النامي في الخليج وإيران وماليزيا وتركيا وغيرها.

ومن ناحية ثانية، بروز "الحركة الإسلامية عبر الإقليمية" وارتباط نشاطاتها بأبعاد سياسية اقتصادية تتمثل في صناديق العون، والبنوك الإسلامية، وشركات توظيف الأموال، وتمويل العمل الإسلامي، وما أثير حوله بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ من إشكالات تتعلق بالحرب على الإرهاب، والهجوم على مؤسسات مالية واقتصادية إسلامية باسم تجفيف منابع الإرهاب، وجهود الإغاثة الإنسانية وأبعادها السياسية والاقتصادية.

ومن ناحية ثالثة، التوافق ما بين أزمة الاقتصاد العالمي والحاجة الماسّة إلى أطروحات من خارج الصندوق الغربي، والدور الذي أضحت تلعبه القوى من خارج الغرب، في آسيا وأفريقيا، ودول الجنوب؛ وخاصة الأطروحات الفكرية والعلمية؛ الأمر الذي توازي أيضًا مع صحوة فكرية إسلامية في مجالي الاقتصاد والسياسة ضمن تيار التجديد: التجدد الحضاري.

---

(٧) د.نادية مصطفى، نحو اقتصاد سياسي دولي من منظور إسلامي مقارن: خريطة الإشكاليات، مرجع سابق، ص ص ١٢-١٤.

ومن ثم، فإن تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي من منظور إسلامي كان استجابة لجانبين من التحديات: أولهما- الوقوع تحت الاستعمار وعواقبه على الهياكل والقوانين والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية، والآخر- فشل نظريات التنمية المفروضة علينا؛ سواء الاشتراكية منها أو الرأسمالية، في تحقيق التنمية أو كسر التبعية. فلم تكن الهزائم العسكرية أمام المحتل، ثم عدم النجاح في تحقيق أهداف ما بعد الاستقلال الرسمي، نتاجَ عوامل عسكرية وسياسية فقط، ولكنها كانت -ولا تزال- محصلة تفاعل مجموعة من العوامل العقدية والثقافية والاجتماعية، وفي قلبها العامل الاقتصادي.

وفي هذا، يرى د.جلال أمين أن مفهوم التنمية انتقل إلينا؛ حيث استقبلناه ببعده الاقتصادي فقط، ونحينا منه الأبعاد الثقافية، ثم تقبلنا على أساسه مفهوم "الدول المتخلفة" في وصفنا لأنفسنا ووصف الآخرين لنا. ومعه، تقبلنا تطور تدرج مفهوم "التنمية": من التنمية بزيادة الدخل، إلى التنمية بزيادة الإنتاج، إلى التنمية بالاستثمار الخارجي، إلى التنمية البشرية، إلى التنمية الإنسانية، كما قدمتها النظريات الغربية؛ وكلها كانت تستبعد موضوع الثقافة التي اعتبرها د.جلال أمين أوسع من الدِّين (الذي يعتبره أحد مكونات الثقافة، بينما يعتبره المنظور الإسلامي المكوِّن الأساسي للثقافة). لذا كان لابد من البحث من جديد في مفاهيم الاقتصاد الداخلي والخارجي، وفي تفاعلها مع السياسي والثقافي وغيره.

أما المتخصصون في الاقتصاد السياسي الإسلامي[٨]، فيتحدثون عن الاستفادة من خبراتنا وثقافتنا وديننا؛ لأن فيها جوانب غير موجودة في النظريات المستوردة، في حين نسعى لبناء نموذج خاص بنا، قائم على الأساس المعرفي الخاص بالرؤية الإسلامية للإنسان وللكون وللعلاقة بالطبيعة وبالمادة وموضع الأخلاق والقيم من ذلك كله، من جوانبه كلها بما فيها الجوانب المادية؛ كما أن منظور الاقتصاد السياسي الإسلامي مختلف عن طبيعة الظاهرة التي يتحدث عنها منظرو الاقتصاد السياسي الدولي الغربيون. فالأخيرون يهتمون بآليات إدارة النظام الرأسمالي الغربي وتجلياته وكيفية الحفاظ عليه وحل مشاكله أو نقده، ومنه جانب من الاهتمام يتعلق بالحفاظ على الهيمنة الغربية حتى ولو من مدخل نقد الرأسمالية العالمية لإصلاحها؛ في حين يهتم الفريق الأول بمساوئ هذا النظام وكيفية مواجهة تحدياتها أو إيجاد البديل؛ لأن القضية الأساسية لديهم تتمثل في ثلاثة أبعاد؛ هي: التنمية الاقتصادية، والاستقلال الاقتصادي، والاندماج الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

لذا؛ فمدرسة الاقتصاد السياسي الإسلامي تختلف عن مدرسة التبعية. فالأخيرة تنتمي لنفس النموذج المعرفي الوضعي الغربي أيضًا، وتهتم بدراسة تأثير الخارج على الداخل. لكن مدرسة الاقتصاد السياسي الإسلامي تنطلق من الداخل أساسًا، وليس من تأثير الخارج ابتداءً؛ وترى أن بناء الداخل يسهم في مواجهة تحديات الخارج.

الماليزيون والإندونيسيون، على سبيل المثال، حين وضعوا نموذجهم الاقتصادي الخاص بهم، تحدثوا عن بناء الداخل وعن الاندماج

---

(٨) خاصة المدارس الإندونيسية والماليزية والهندية والباكستانية، انظر على سبيل المثال:

- Mohamed Nejatu llah Siddiqui, Nature and Methodology of Islamic Political Economy, paper presented to International workshop on Islamic Political Economy in Capitalist Globalization: an Agenda for Change, Malaysia, 1994.

- Masudul Alam Choudhury," Toward Islamic Political Economy at the Turn of the Century", American Journal of Islamic Social Sciences (AJISS), Vol. 13, No. 3, 1996.

-_____, what is Islamic Political Economy, (in) Masudul Alam Choudhury Studies in Islamic Science and Polity, UK: Palgrave Macmillan UK, 1998.

-Mohd Syakir Bin Mohd Rosdi, "Conceptualization of Islamic Political Economy", American International Journal of Social Science, Vol. 4, No. 4, August 2015.

بين اقتصايات الأمة؛ كما تناولوا الاستقلال الاقتصادي عن الغرب، ورفضوا فكرة نقل الخبرات نقلًا تعسفيًا، ناهيك بالطبع عن نقل النظريات والنماذج الاقتصادية المنبثقة من نموذج معرفي مغاير للذاتية الإسلامية.

إن الإمعان في ذلك كله يؤكد أن الغاية من تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الإسلامي (بأبعاده الدولية والعالمية)، تتمثل في بناء نموذج جديد للتنمية والاستقلال الاقتصادي في مواجهة الخارج والاندماج الاقتصادي بين مكونات الأمة؛ ومن ثم المساهمة في تغيير وضع الأمة في النظام العالمي، بل المشاركة في التغيير العالمي. وهي أمور تتطلب -وفق خبرة نصف قرن من أداء الدول القومية الحديثة- العودة إلى مرجعية حضارية ذاتية تقود عملية التغيير داخليًا وخارجيًا من منظور إسلامي. إذن، ما خصوصية هذا الجانب التأصيلي؟ ثم ما الذي تحقق منه على أرض "الممارسة"؟ وما وضع الخبرة التاريخية ودلالاتها؟

٢- طبيعة النموذج المعرفي الإسلامي وموجبات تفعيله

اختلاف النماذج المعرفية يمارس تأثيره على بناء المفاهيم وصياغة النظريات؛ ومن ثم على نمط التطبيقات والحركة. وإذا كانت الاتجاهات النظرية النقدية الغربية قد انتقدت المنظورات الوضعية للعلاقات الدولية في اقترابها من الاقتصاد السياسي الدولي، وإذا كانت استدعت القيم والأخلاق والدعوة لتغيير الاقتصاد السياسي العالمي، فإن النموذج المعرفي الإسلامي من ناحية، وانعكاساته على رؤيته للعالم من ناحية أخرى، فضلًا عما يتعلق بالأحكام والسُّنن والمقاصد والقيم والمبادئ الإسلامية، هي بمثابة قاعدة تأصيل لمدخل الاقتصاد السياسي العالمي من منظور إسلامي. ويبرز هذا الاختلاف في مستويات ومساحات عديدة؛ نظرية معرفية، وعملية تطبيقية.

فمفاهيم التنمية المقارنة، على سبيل المثال، (وغيرها ذات الأبعاد الاقتصادية)، تعكس أثر هذه الاختلافات بين النموذج المعرفي الإسلامي والآخر الوضعي العلماني في مجال الاقتصاد السياسي[٩] العالمي، بالإضافة إلى المفاهيم الإسلامية الأصيلة والمتميزة مثل: العمران والاستخلاف والشورى. كما أن واقع اقتصاد الأمة ومستقبله يفرض تحديد المصطلحات وتدقيقها من منظور إسلامي، مثل مفهوم التخلف، ومفهوم التنمية، ومفهوم الاستتباع، وغيرها، بما لها من أبعاد دولية[١٠]. حيث نلاحظ أن:

أ) الهدف والمعيار في الرؤية الإسلامية لـ"التنمية" مثلًا، ليسا مجرد زيادة دخل الفرد، أو زيادة دخل الدولة، أو زيادة معدلات الاستثمار الخارجي، بل إن مصطلح "التنمية أو النمو" ذاته غير قائم في التراث الفقهي والفكري الإسلامي بهذه المعاني المادية وغيرها، أو وفق الإجراءات الفنية الاقتصادية فقط. ولكن المعيار والهدف ينطلقان -ابتداءً- من البعد الأخلاقي القيمي المتصل بسلوك الإنسان الاقتصادي، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والعلاقة بين الأمم والشعوب، ويشمل: الرؤية الإسلامية للإنسان، رعاية الإنسان وحفظ كرامته واحتياجاته، وعدم الاستغلال، ومفهوم الثروة، ومقصد العمران، ومبدأ استخلاف الإنسان في الأرض وفق عقيدة التوحيد. وكذلك قيمة الإحسان، ومبدأ التوسط وعدم الإفراط في الاستهلاك أو الإنفاق، وكذلك مفهوم الحرية في الامتلاك والإثراء وفي الإنفاق وضوابط ذلك عبر منظومة قيم حاضنة مثل: العدالة، والمساواة، والتكافل، والرحمة، ومواساة الضعيف، والإصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.وجميعها أمور تحكم وتشكل النظر إلى المادة، وإلى الاقتصاد، ومنع تحكمها في الإنسان.

---

(٩) د. سيف الدين عبد الفتاح، مقاصد ومعايير التنمية: رؤية تأصيلية من المنظور المقاصدي، (في) د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، مرجع سابق، ص ص ٢٧٣-٣٤٧.

(١٠) د. عبد الحميد الغزالي، واقع "اقتصاد الأمة" ومستقبله في تحرير المصطلحات وتدقيقها من منظور إسلامي، (في) د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، أعمال مؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"، (القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجامعة القاهرة بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومركز الدراسات المعرفية، ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧)، ص ص ٢٣٣-٢٥٧.

ومن ثم، فإن الأحكام والمبادئ والأسس الحاكمة للاقتصاد الإسلامي (والسياسي والدولي منه)[١١] تنبثق عن الرؤية الإسلامية للكون وللعالم؛ أي الرؤية الإيمانية الإسلامية[١٢]؛ وذلك وفق منظومة متكاملة تدخل في إطارها "الشورى" أيضًا، ولها مخرجاتها المتعلقة بالإنسان أساسًا: حماية لأمنه متعدد الأبعاد، الذي لا يقتصر على الجانب السياسي أو الاقتصادي فقط، وإنما يشمل مجالات أخرى مثل: القانون والاجتماع[١٣].

إن المُخرَج الأساسي لهذه الرؤية الإسلامية هو منظومة متكاملة من "الخيرية"، المتمثلة في كيفية استخدام الموارد الطبيعية وثروات الأمة والعالم، انطلاقًا من مفهوم العبودية لله واستخلاف الإنسان في الأرض. فالاقتصاد السياسي الإسلامي لا يبحث فقط في العلاقة الثنائية بين الاقتصاد والسياسة، ولكن يربطها بالثقافي والأخلاقي والمجتمعي انطلاقًا من "الشريعة الإسلامية".

ب) هذه الرؤية الكلية القيمية الأخلاقية عن البُعد المادي في دائرة الإنسان ثم الأمة ثم العالم لا تعني إهمال الجوانب المادية والفنية في إدارة الاقتصاد أو أن الجانب الاقتصادي في دراسة الظاهرة الدولية ليس مهمًا، ولكن تعني أن "الاقتصاد" المعنيّ بالمادة فقط ليس له الأولوية المطلقة في المنظومة المعرفية والفقهية للإسلام، ولكن تتحدد وظائفه وأدواره وفق منظومة كلية مادية وقيمية على حدٍّ سواء.

فإن مصطلح "الاقتصاد" في المفهوم الغربي الوضعي، المرادف للندرة، والذي يؤدي للصراع[١٤]، ليس هو الماثل في التراث الإسلامي، فمصدر كلمة "الاقتصاد" في اللغة هو (قَصَدَ)، و"اقتصد" بالمعنى اللغوي أي صرف بحساب ودقة ومن غير إسراف، واكتفى واعتدل وتوسط، من القصد في الغنى والفقر؛ وهي كلمة تتعلق بالمعاش والمعايش الإنسانية؛ أي ما يتعلق بالاقتصاديات والماليات من المهن والحرف والأنشطة الإنسانية المختلطة بالمال. ولا يرتبط الاقتصاد، وفق المفهوم الغربي الوضعي، بندرة الموارد والصراع من أجل القوة والرخاء والهيمنة على الأسواق والموارد والمصالح. فالرؤية الإسلامية تبحث عن إصلاح الإنسان والأمة في إطار إنساني رحب، وتمكينهما، ضمن منظومة من القيم؛ انطلاقًا من رؤية كلية شاملة الأبعاد تقوم أساسًا على الوصل بين الديني والدنيوي، والدنيوي والأخروي. وهي رؤية تتجاوز الثنائيات دون صراعات، وعلى نحو يحقق التوازن، فالهدف هو إصلاح الإنسان والأمة والعالم، من خلال مرضاة الله.

ولا تعني تلك الرؤية أن الرخاء والقوة والمصالح ليست من الأهداف؛ فهي مستهدفة أيضًا، ولكن في إطار منظومة قيمية تحكم وترشد إدارة هذه الأبعاد وتحقيقها. لأن المنظومة القيمية الإسلامية -متعددة المستويات- متحاضنة وتحقق القوة والمصلحة أيضًا. ومن ثم، فإن تلك الرؤية ليست مثالية أو ماضوية، ولا تتجاهل المصالح أو الواقع، ولكن تختلف معرفيًا وقيميًا عن الرؤية الرأسمالية (الفردية)، أو الماركسية (القمعية للفطرة ولطبائع الأمور). فالرؤية الإسلامية القائمة على الشريعة هي متسقة مع الفطرة والمصالح، والمبدأ الأساسي هو

---

(11) Look at:

- Asad Zaman, Islamic Economics: A Survey of the literature, Religions and Development (Research Program) working Paper 22-2008, available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1282786

- Masudul Alam Choudhury," Toward Islamic Political Economy on the Turn of the Century, Op. cit.

(١٢) د. عبد الحميد أبو سليمان: الرؤية الكونية الحضارية القرآنية، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٨).

(١٣) انظر كلًّا من:

- د. مصطفى منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، سلسلة الرسائل الجامعية (٢٦)، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

- د.سيف الدين عبد الفتاح، الأمن الإنساني: رؤية إسلامية بين تكافل المداخل والبحث المقارن، ورقة خلفية ضمن أعمال تقرير التنمية الإنسانية العربية الخامس، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩)، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Q3K9xDTq

(١٤) انظر نقدًا لفكرة الندرة المبني عليها مفهوم الاقتصاد في النموذج الغربي في:

- فرانسيس مورلاييه، جوزيف كولينز، "صناعة الجوع: خرافة الندرة"، ترجمة: أحمد حسان، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد ٦٤، أبريل ١٩٨٣).

العدالة دون خضوع للفردية التامة أو لحرية السوق المطلقة أو المدعاة، ولا للاقتصاد الموجه توجيها استبداديا تعسفيا[١٥].

والحاصل أن هذا التأصيل لرؤية إسلامية للاقتصاد الاقتصاد السياسي للأمة من مصادر متعددة[١٦]، تأسس وتم تطبيقه، وتطور، في إطار مجتمعي ومؤسسي مختلف عن نظائره بالنسبة لعلم الاقتصاد "الغربي" أو الاقتصاد السياسي الغربي. فالأخير بوصفه علمًا غربيًّا قد ظهر في إطار الدولة القومية، وفي إطار القيام بوظائفها على ضوء فلسفة صراعات القوة والمصالح وتوازنات القوى. بينما في التراث والخبرة الإسلامية كان المجتمع يقوم بنفسه بهذه الوظائف ذات الأبعاد الاقتصادية، ومن خلال مؤسسات أخرى موجودة في المجتمع، ومن المجتمع، وفي علاقة تفاعلية مع "السلطة"، وباستقلال عنها.

هذا الأمر تآكل تدريجيًا ووصل إلى أدنى مستوياته في ظل تدهور الخلافة، ثم التدخلات الخارجية، ثم الاحتلال الفعلي، وبعد تأسيس الدول القومية الحديثة؛ مما أبرز الفجوة بين ما عليه التأصيل وما كانت عليه الخبرة التاريخية في مرحلة الصعود الحضاري، وبين ما آل إليه الوضع الحالي للعالم الإسلامي في النظام الدولي.

وأخيرًا، فإن هذه الرابطة بين الجانبين المعرفي والعملي، وعلى ضوء حالة فقه الواقع؛ تدفعنا لسؤال خاص بالإشكالية الثالثة: كيف حدثت هذه الفجوة بين التأصيل وبين الواقع الراهن للأمة الإسلامية؟ وماذا تقول الخبرات التاريخية"؟

(٣)

من الخبرة التاريخية لتطور الاقتصاد السياسي العالمي للأمة الإسلامية إلى أجندة القضايا المعاصرة

لا تتضح أبعاد العلاقة بين السياسي والاقتصادي من منظور حضاري إلا على ضوء الذاكرة التاريخية لتطور هذه العلاقة والعوامل التي شكلتها. فلابد -تأسيسًا لمنظور إسلامي للاقتصاد السياسي الدولي- من البحث عن منهاجية تحقيب للتاريخ الإسلامي في تفاعله مع التاريخ الأوروبي والغربي (في سياق رؤية كلية وعالمية للتاريخ)، بشأن الاقتصاد السياسي العالمي وموضع العالم الإسلامي منه. فلا يكفي التحقيب وفقًا للخلافة، أو الأسر والممالك الإسلامية المتعاقبة، أو وفقًا لقضايا الحرب والسلام والمعاهدات فقط[١٧]، ولكن التواريخ الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في التاريخ الإسلامي لا تقل أهمية للإجابة عن عدد من الأسئلة؛ تقع في صميم عملية بناء منظور إسلامي للاقتصاد السياسي العالمي:

---

(١٥) انظر أيضًا هذه المقارنة الثلاثية في:

- Mohd Syakir Bin Mohd Rosdi, Op. cit.

وهي مقارنة استهدفتها دائمًا كتابات منظري الاقتصاد الإسلامي من علماء الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي مثل محمد عمر شابرا، حياة الله صديقي، مسعود شادري، منذر قحف، محمد باقر الصدر، محمد أسلم حنيف. وكذلك استهدفتها كتابات المفكرين الإسلاميين مثل: مالك بن نبي، أبي الأعلى المودودي، أبي الحسن الندوي، محمد الغزالي، محمد الشعراوي، يوسف القرضاوي. وجميعهم تناولوا هذه المقارنات الثلاثية وانعكاساتها في إطار كلي يجمع بين الداخلي والدولي، دون تخصيص للدولي أو العالمي.

انظر أيضًا: موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ١٢ جزءًا، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، يونيو ٢٠١٠).

(١٦) ياسر حوراني، مصادر التراث الاقتصادي الإسلامي، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٠).

(١٧) سبق تقديم منهاجية مناظرة بشأن: العلاقات الدولية بصفة عامة انظر:

- د. نادية مصطفى، "التاريخ ودراسة النظام الدولي: رؤى نظرية ومنهاجية مقارنة"، (في) د. نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ودار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٥). ص ص ٣٧-١١٢.

- د. نادية محمود مصطفى، مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي، (في): د. نادية محمود مصطفى (إشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء السابع من المشروع، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦).

- أين موضع "القوة الاقتصادية" وأدوات القوة الاقتصادية الخارجية في عوامل تحديد موضع "الدول الإسلامية الكبرى" من التوازنات العالمية ومن إدارة العلاقات الخارجية للأمة؟

- كيف يمثل "الجانب المادي" إلى جانب -أو انطلاقًا من- الجانب القيمي الأخلاقي مكونًا أساسيًا في القوة أو الضعف؟

- كيف تفاعل الجانب الاقتصادي -تأثيرًا وتأثرًا- مع سياسات الحروب والدبلوماسية في التقاليد الإسلامية؟ وكيف اقترنت سياسات الفتوح والعمران والوحدة بسياسات اقتصادية ومالية؟ وما نظائرها التي اقترنت بها سياسات الدفاع والجمود والتراجع والانقسام؟

- وكيف كانت عمليات الاسترداد "الغربية"، ثم الاحتلال والتجزئة، نتاج القابلية للانحدار ثم القابلية للاستعمار من الداخل على نحو مكَّن للخارج من الداخل؟ ومن ثم: هل التبعية ناتجة عن أسباب خارجية نظمية عالمية بالأساس، وفق منظري التبعية، أو ناتجة عن أسباب داخلية بالأساس، وفق منظري الواقعية والليبرالية، أم تقدم الخبرة الإسلامية جديدًا بشأن إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي في عمليات القوة والنمو والاستقلال أو الاستضعاف والضعف والتخلف والتبعية؟

- ومن ثم، وأخيرًا، فإن السؤال المظلة هو: ما الذي تقدمه الخبرات الإسلامية المتنوعة بالنسبة لإشكالية العلاقة بين القيم والقوة، القيم والمصلحة، الأخلاق والسياسة، التي أسقطتها المنظورات الكبرى للاقتصاد السياسي الدولي وهي تبحث في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة؟ وهي الإشكالية التي اقتحمتها واشتبكت معها الاتجاهات النقدية الجديدة في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي (كما سبق البيان)، والتي استدعت العلاقة بين الأخلاق والتغيير المنشود في الاقتصاد السياسي العالمي على نحو ينال من الهيمنة ويؤسس لتفاعلات أكثر عدالة وإنسانية[١٨].

والمقاربة بين الرؤية الإسلامية والرؤية النقدية في هذا المجال قد تفصح عن قواسم مشتركة بقدر ما تفصح عن اختلافات. والأهم أن الإجابة عن السؤال الأخير لابد أن يؤسس بوضوح أو يساعد على توضيح مفهوم "الحضاري"؛ باعتباره عملية شاملة الأبعاد، لابد أن تستدعي كافة عناصر القوة المادية، وكافة أنماط التفاعلات وليست الدعوية الدينية الثقافية فقط. فالنهوض الحضاري والشهود الحضاري، وبالمثل التراجع والانحدار الحضاريان، ليست أبعادًا أخلاقية فقط، بل إن الديني والقيمي والأخلاقي هو المنطلق نحو مجالات أخرى مرتبطة ومتشابكة؛ سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

ومن المراحل المقترحة للتقسيم التاريخي لهذا المجال [١٩] - في مقابل مراحل تقسيم الخبرات التاريخية الغربية خلال القرون الخمسة الأخيرة - ما يلي[٢٠]:

---

(١٨) انظر على سبيل المثال:

- James Brasset: International Political Economy and the question of Ethics. Review of International Political Economy. Vol. 17, No. 3, 2010 pp 425- 453. , available at: https://2u.pw/mh7R6RwA

(١٩) مدحت ماهر، العلاقة بين الاقتصاديات الدولية والسياسات الدولية: المنظورات الكبرى، ودلالة الخبرات التاريخية، قضايا ونظرات، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٦، ص ٥.

(٢٠) حول تواريخ هذه المراحل الاقتصادية والاجتماعية انظر على سبيل المثال:

- Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, (London: Routledge, 2010), p.1.

- خليل إينالجيك ودونالد كواترت (محررون)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، د. عبد اللطيف الحارس (مترجم)، بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠٠٧.

- الحبيب الجنحاني، المجتمع العربي الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، العدد ٣١٩،

- مرحلة الكشوف الجغرافية وصعود الدول القومية الأوروبية وأفول الأندلس والمماليك والحراك العثماني الصاعد.
- مرحلة الثورة الصناعية في غرب أوروبا وتراجع الخطر العثماني على أوروبا، والتوجه الأوروبي نحو الاستعمار وظهور التنافس على الأسواق والموارد.
- مرحلة الاستعمار الأوروبي في مظلة من الاستشراق المعرفي ونهب الثروات وإعادة تشكيل الهياكل والقوانين والأطر الاقتصادية في العالم الإسلامي وليس فقط السياسية والثقافية.
- مرحلة تغير التوازن العالمي ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر وفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.
- حتى جاءت المرحلة الراهنة من تجدد الاهتمام بالفكر والتنظير الإسلامي للاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد السياسي بصفة خاصة، مع بعض الإرهاصات حول الأبعاد الدولية. وهو الأمر الذي سبق تناوله في دوافع تجدد الاهتمام بمنظور إسلامي للاقتصاد السياسي الدولي أو الاقتصاد السياسي الدولي للعالم الإسلامي. والإشكاليات الخاصة بالخبرات التطبيقية المعاصرة ستزيد الخريطة وضوحًا (كما سنرى)"[٢١].

(٤)

التغيير العالمي هدف مشترك بين الاتجاهات النقدية والمنظور الحضاري الإسلامي للاقتصاد السياسي العالمي:

منظور حضاري إسلامي للاقتصاد السياسي العالمي يمثل إضافة وتراكمًا في هذا المجال مقارنة بالاتجاهات التقليدية في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي من ناحية، والاتجاهات النقدية من ناحية أخرى.

فالاتجاهات النقدية[٢٢] تتسم بأنها شاملة متكاملة توسع من نمط ودائرة التفاعل بين السياسي والاقتصادي ليصبح هذا التفاعل غير قاصر فقط على البحث في قدر تأثير السياسي على الاقتصادي أو العكس، ولكن البحث في أنماط التفاعل بينهما، وامتداد هذا التفاعل مع مجالات أخرى: اجتماعية، ثقافية، إنسانية (عبر قيم وأخلاق وهوية). وهو الأمر الذي يبين أن هناك مناطق تقاطع بين خصائص هذه الاتجاهات النقدية وبين خصائص منظور حضاري إسلامي؛ من الناحية المنهاجية والأنطولوجية بالأساس؛ حيث تظل هذه

سبتمبر ٢٠٠٥).

- الحبيب الجنحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦)، ص ٢٤٦.

- محمود لاشين، الفاروق عمر والخراج: لماذا حلت الأموال الأميرية محل الخراج: دراسة للأوضاع المالية في مصر أثناء السيطرة العثمانية، (القاهرة: الفتح للإعلام العربي، ١٩٩٠)، ص ١٧٣.

- نجمان ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، (الموصل: بيت الموصل، ١٩٨٨)، ص ٣٤٠.

- الحبيب الجنحاني، التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٥)، ص ٢٠٣.

- د. نادية مصطفى، التحليل النظمي للتاريخ الإسلامي ودراسة العلاقات الدولية: الأنماط التاريخية وقواعد التفسير، (في) د. نادية مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٥)، ص ص ٣٥٠-٤١٧.

- مركز الحضارة للدراسات والبحوث، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي(أ)، (القاهرة: دار الكتاب المصري، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٢).

- مركز الحضارة للدراسات والبحوث، النظم السياسية في التاريخ الإسلامي (ب) (الدولة الأندلسية- الدولة العثمانية)، (القاهرة: دار الكتاب المصري، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٤).

(٢١) د.نادية مصطفى: نحو اقتصاد سياسي دولي من منظور إسلامي مقارن.. خريطة الإشكاليات، مرجع سابق، ص ٢٠-٢١.

(٢٢) انظر شرحًا لها في: د. نادية مصطفى، التغيير العالمي: من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي، قضايا ونظرات، العدد السادس، يوليو ٢٠١٧.

الاتجاهات علمانية وما بعد وضعية معرفيًا في آن واحد؛ ولكن يظل هدف التغيير العالمي هدفًا مشتركًا بين الجانبين، تحمل معه خرائط جديدة للقضايا.

(١) خرائط جديدة للقضايا: مقارنة الهيمنة وسبل التغيير العالمي من الرؤية النقدية

لم يعد منظور سياسات القوى التقليدي، بفواعله -الدول القومية- وبعملياته الصراعية، وبقضاياه التقليدية (الديون، المعونات، القروض، التجارة، العقوبات والحصار والمقاطعة، الاستثمار، نقل التكنولوجيا، الشركات العابرة للقوميات)، محتكرًا لدراسات الاقتصاد السياسي العالمي أو مُهيمنًا عليها. فلقد انقلبت خرائط اهتمام وقضايا هذه الدراسات المعاصرة لتنفتح على مجالات نوعية جديدة فرضتها الأسس المعرفية والأنطولوجية النقدية، وجميعها تستهدف مقاومة الهيمنة بسبل ومداخل متنوعة ومتعددة، تشارك فيها فواعل ومستويات جديدة من التحليل (شعوب، أمم) ومن مداخل نوعية متنوعة.

بعبارة أخرى: ظهرت أنماط جديدة من القضايا المتعلقة بماهية القوة وبانتشار القوة ونمط توزيعها في النظام العالمي مثل: قضايا النوع، التنمية، الهجرة واللجوء الاقتصادي البيولوجي، حقوق الملكية الفكرية، البيئة، الطاقة[٢٣].

ومن موضوعات ومسائل هذه القضايا ما يلي[٢٤]:

الاقتصاد السياسي الدولي لكل من: الهجرة، التدخل الدولي الإنساني، محركات البحث على الإنترنت (حالة شركة جوجل)، النفط (مستوى الإنتاج والأسعار)، الملكية الفكرية، وحصول الدول النامية على الدواء (شركات الدواء العالمية وسياساتها)، الفقر، والجهل، الجريمة المنظمة، الاتجار بالبشر، الاستعمار الاستيطاني، الصناديق السيادية، الملاذات الآمنة، الثورات، الإرهاب، الانقلابات العسكرية، السياسات التنموية، التكتلات عبر الإقليمية الصاعدة (البريكس)، المقاومة، الاحتلال والاستيطان، التمييز العرقي والنوعي، الفساد، الحركات الدينية، المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، العلاقات العسكرية المدنية، مؤتمرات المناخ العالمية، الاستثمارات الصينية في هوليوود، قانون جاستا والعلاقات السعودية الأمريكية، المؤسسات الخيرية الدولية، المؤسسات البحثية العالمية، أزمة الغذاء العالمية، غسيل الأموال، التعاريف غير الجمركية، المجتمع المدني العالمي.

إن هذه المسائل والموضوعات، في جملتها، تتداخل فيها كافة أبعاد الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، وهي تشير إلى زاوية أخرى للنظر إلى العالم الذي نعيشه، غير الزاوية التقليدية للاقتصاد السياسي الدولي.

وبالنظر إلى خريطة هذه الموضوعات والمسائل، مقارنة بنظائرها في مراحل سابقة من تطور الاقتصاد السياسي الدولي ومنظورات دراسته[٢٥]، يتضح لنا أمران: من ناحية أولى: كيف تراجعت في الأولوية كل من قضايا الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد العالمي وفق النمط الرأسمالي وقضايا الأنظمة الاقتصادية الدولي (Regimes)، ناهيك بالطبع عن تراجع أولوية قضايا الاقتصاد السياسي للعلاقات العالمية

(23) Amanda Dickins, the Evolution of International Political Economy, International Affairs, Vol. 82, No. 3, 2006, pp. 458-488.

(٢٤) من واقع إسهامات متميزة لبعض طلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتواره بجامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مقرر الاقتصاد السياسي الدولي في الأعوام الأكاديمية الثلاثة (٢٠١٤/٢٠١٥، ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧)، على مستوى التوثيق المعرف أو التقارير الفرعية أو التقارير الكلية.

(٢٥) انظر حول التطور في هذا المسار على سبيل المثال:

- Darel E. Paul, Abla Amawi: The Theoretical Evolution of International Political Economy, (Oxford: Oxford University press, 3rd edition, 2013).

- Theodore H. Cohn: Global Political Economy Theory and Practice, (London: Routledge, 5th edition, 2016).

على صعيد المحاور الإستراتيجية الكبرى: الغرب-الغرب، الغرب-الشرق، صعود الشمال-الجنوب، وكان ذلك التراجع في مجمله لصالح قضايا نوعية ذات أبعاد قيمية أخلاقية واضحة تختبر إشكاليات العلاقة بين الداخلي والخارجي وبين القيمي والمادي.

ومن ناحية أخرى: ماهية وطبيعة الاهتمام بموضوع الجنوب (العالم الثالث) بصفة عامة، و(الإسلامي) بصفة خاصة، في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي؛ سواء على صعيد السياسات، أو في جهود التنظير المختلفة، وهذا يقودنا إلى المحور الأخير من هذه الدراسة".

٢- الحاضر الغائب في خرائط قضايا منظور حضاري إسلامي للاقتصاد السياسي العالمي:

ليس الحاضر الغائب هو التأصيل، معرفيًا أو منهاجيًا، ولكن الاشتباك مع القضايا العالمية الإنسانية برؤى فكرية وعملية حضارية إسلامية على الساحة العالمية لإدارة هذه القضايا، مساهمة في بناء سياسات ونظم (Orders) جديدة لإدارة هذه القضايا: وطنيًّا وعالميًّا (ومن هنا أهمية الرسالة التي يحملها موضوع ملف هذا العدد من قضايا ونظرات)[٢٦].

ولذا يظل السؤال المركزي قائمًا: هل بمقدور الجنوب أن يكون مصدرًا من مصادر التغيير العالمي المأمول؟ وكيف؟ وهل المتطلبات اللازمة لهذا الدور هيكلية مؤسسة تفاوضية بالأساس؟ أليس المطلوب مسبقًا رؤية أو منظور "حضاريٌّ" عن أسس التغيير ومنطلقاته وآلياته تتجاوز المقولات والمنطلقات الكبرى للمنظورات الغربية؟

بعبارة أخرى: لقد برز منظور التبعية في مرحلة مهمة من تطور الاقتصاد السياسي العالمي -تنظيرًا وحركة- عبر مطالب دول العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وتعرضت هذه المدرسة للعديد من الانتقادات، وفي الوقت نفسه تعددت روافدها، وتم اختبار مدى فعالية مقولاتها على صعيد السياسات الإقليمية وعبر الإقليمية والعالمية. يطرح هذا أسئلة مقابلة:

- ألم تفرز مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة رؤى حضارية "نقدية" غير غربية مقارنة في مجال الاقتصاد السياسي العالمي؟

- ماذا يقدم مثلًا منظور حضاري إسلامي في مجال دراسة الاقتصاد السياسي الدولي؟ وما هي مجالات تطبيقه؟ وهل يسهم في أحداث تغيير عالمي منشود[٢٧]؟

- وأخيرًا ما هي متطلبات تطوير دراسة الاقتصاد السياسي الدولي بصفة عامة، لكي تستجيب لاحتياجات التغيير؛ من حيث وضع الجنوب/ العالم الثالث/ العالم الإسلامي في الاقتصاد السياسي العالمي؟

- بعبارة موجزة: أليس تغيير الوضع القائم يتطلب من الجنوب جهودًا على المستويين النظري والعملي؟ وهل بشكل تدريجي تراكمي أم ثوري جذري؟

أ) على الجانب النظري:

بقدر ما ارتبط التطور في منظورات دراسة الاقتصاد السياسي الدولي بتطورات النظام العالمي، كما سبقت الإشارة، بقدر ما كان لصعود الاهتمام بمنظور إسلامي للاقتصاد السياسي العالمي سياقه ودوافعه وأسبابه؛ سواء المعرفية أو النظرية أو العملية؛ وعلى رأسها

---

(٢٦) انظر مسحًا وتقييمًا أوليًا لحالة دراسات الاقتصاد السياسي الإسلامي، وخرائط الاهتمام القائمة والأخرى المطلوبة في: نادية مصطفى: نحو اقتصاد سياسي دولي من منظور إسلامي مقارن، مرجع سابق، ص ٢٣- ٢٨.

(٢٧) د.نادية مصطفى، أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي: بين الاقتراب النظمي والسياسة الخارجية وبين التغيير العالمي، مرجع سابق.

- كذلك انظر رؤية مقارنة بين مداخل التغيير العالمي النقدية من خلال "الديموقراطية العالمية" وبين مدخل التغيير العلمي النقدي الإسلامي من خلال "العدالة العالمية"، (في) د.نادية مصطفى: العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٥).

الأبعاد القيمية المعيارية حول فاعلية البديل الرأسمالي وعالميته في ظل اعتبارات الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعالم الإسلامي، وخاصة على ضوء تداعي الآثار السلبية لنقل أو فرض النماذج والسياسات الغربية.

ولقد ظل لأسباب ودوافع المنظور الإسلامي النقدي، مقارنة بالاتجاهات النقدية الغربية، ظل خصوصيتها واختلافاتها. فالمنظور الإسلامي يسعى إلى مواجهة نوعين من التحديات؛ الداخلية المتمثلة في الأنظمة التسلطية وقوى الفساد المساندة لها، والخارجية المتمثلة في الهيمنة الغربية. وتعددت أشكال التصدي لهذه التحديات، ليس لاعتبارات إيمانية ومعرفية فقط، ولكن لاعتبارات مصلحية واستجابة لمقتضيات إدارة الأمر الواقع أو تغييره. فمنظومة القيم والأخلاق التي تبنى عليها أسس هذا المنظور (العدالة، الإحسان،..إلخ) لا بد أن ينبثق عنها مجموعة من الآليات (عدم الإسراف، عدم الاحتكار، عدم الربا، أداء الزكاة، حدود المضاربة، مراقبة الأسواق، التكامل وعدالة التوزيع)... وجميع هذه القيم والآليات لا تفترض الصراع بين الثروة والقوة وبين التوزيع.

إلا أن واقع التطبيق، من أجل التغيير داخليًا أو خارجيًا وفق مقولات هذا المنظور لم يقدم شكلًا واحدًا، بل يمكن التمييز بين عدة اتجاهات: اتجاه التَكيُّف الذي لا يقدم إلا إصلاحات شكلية تعني التَكيُّف مع الوضع العالمي الراهن والعمل على إصلاحه بشكل تدريجي حتى يتحقق التغيير الكامل، واتجاه الاستتباع الذي لا يرى أنه بالإمكان تغيير الوضع العالمي الراهن، ثم الاتجاه الثوري الذي يرفض القائم ويدعو إلى تغييره. ومن ثم فإن تطبيقات "الاقتصاد السياسي الدولي الإسلامي" الذائعة لا تتجاوز مجال البنوك الإسلامية بدرجة أساسية، وما يتفرع عنه في نطاق المعاملات المالية. وتظل قضايا أخرى حيوية ومهمة بمثابة الحاضر الغائب.

ولذا تعرض هذا المجال بدوره لانتقادات بعدم الفعالية، مثلما تعرضت الاتجاهات النقدية الغربية. والمشترك في هذه الانتقادات للجانبين، رغم اتفاقهما على ضرورة التغيير، هو أن كليهما لم يأخذ فرصة حقيقية للتطبيق لغيابهما عن مراكز صنع السياسات واتخاذ القرارات الوطنية والعالمية.

ب) على مستوى الاستجابات العملية:

لا بد أن تتبلور رؤى حول أولويات المشكلات في فضائنا الحضاري، وبدائل الحلول، على نحو يعكس الخصوصية في سياقها المتعولم. فالبدائل الغربية اتضح أنها ليست الوحيدة، ولا القادرة على تحقيق النهوض والتنمية، فالتغيير العالمي من أجل عالم أكثر عدالة وإنسانية، ليس مطلب شعوب "الجنوب" أو العالم الإسلامي فقط بقدر ما هو أيضًا مطلب شعوب العالم جميعها، كما أن مدخل الاقتصاد السياسي العالمي مدخل أساسيّ يستوي في أهميته مع أهمية مدخل "الثقافة العالمية"، والديموقراطية العالمية أو غيرها كمداخل للتغيير العالمي.

والرؤية الحضارية الشاملة المتكاملة عن التغيير العالمي هي الرؤية التي تتجاوز كافة الثنائيات الاستقطابية، وتستدعي هذه النظرة التكاملية بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المادية منها والقيمية، والداخلية منها والخارجية. فليس المحك فقط فهم أثر السياسي على الاقتصادي أو العكس أو تناول هذا الأثر على مستوى السياسات العليا للدول الكبرى فقط، ولكن المحك هو نمط العلاقة التفاعلية بين كافة هذه الأبعاد والتي تستدعي عناصر القوة المادية في تفاعلها، وليس انفصالها عن أبعاد القوة الأخلاقية والمعيارية؛ تأكيدًا لاندماجية وتكاملية ثلاثية (القوة - القيم - المصالح) على مستوى الأمم والجماعات والشعوب، وليس الحكام وصناع القرار فقط. وهو الأمر الذي يستوجب أجندة اهتمامات "عالمية إنسانية متجاوزة الحدود القومية والحضارية التقليدية. كما يستوجب أيضًا، الاقتراب من تشابك وتداخل أبعاد الظاهرة الإنسانية ودراستها برؤى عابرة للحدود بين فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية تؤسس لنظرة شاملة لهذه الظاهرة، وعلى نحو يتسم بانفتاح الرؤية المرتبطة بمرجعية واضحة تشكل النسق القياسي للسياسات وللنظريات على حد سواء. فإن الجمع بين النظري والتطبيقي يؤكد عدم انفصال العلم عن الواقع، ويبرز أهمية وظيفته في تحقيق المصالح والنهوض.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الرؤية الحضارية الشاملة تتسع لكثير من مساحات وفرص العمل والتأثير من "غير الكبار"، وعلى نحو يساعد على إعادة النظر في قضية عناصر القوة ومصادرها وأدواتها القادرة على إحداث التغيير والتجديد في الأمم وعبر حدودها. فلم يعد من الترف أن يتابع "السياسي" أو المهتم بالسياسة في أمتنا التغيرات العالمية الاقتصادية والمالية في كافة أرجاء العالم؛ فهي ذات تداعيات عليه وعلى ما ينتمي إليه من أمة أو دوائرة حضارية.

كذلك فإن الحديث عن التغيير العالمي ليس حديثًا عن المستقبل فقط، ولكنه حديث انطلاقًا من التاريخ أيضًا. فإن فهم الواقع العربي والإسلامي والعالمي المعاصر يكمن في فهم التطور التاريخي لظواهره المعقدة. بعبارة أخرى: نحن في حاجة لإعادة قراءة خبرة تواريخنا الحضارية، وموضعها من الخبرات العالمية الأخرى، برؤى نقدية جديدة حتى يتسنى إعادة رسم الأولويات وتحديد نمط إستراتيجيات التغيير: (ثورية، إصلاحية، تَكيُّفية، تدريجية..إلخ) وفي إطار حسابات المصالح والتكلفة والمكسب الأني والمتوسط وطويل الأجل.

إن التاريخ يقدم الكثير من الدروس والدلالات عن أنماط هذه الإستراتيجيات وهو أمر ضروري في ظل تعقد مستوى الواقع والتناقض الماثل بين المأمول والممكن. فإذا كانت الأوضاع الراهنة تؤشر على عدم إمكانية التغيير السريع على المدى القصير، فكيف يمكن لها أن تتكيف حتى يمكن تعديل موازين القوى تدريجيًا، وعلى نحو يسمح مستقبلًا بتطبيق نماذج اقتصادية حضارية أكثر استجابة لطبيعة مشكلاتها؟

إن هذا التكيف التدريجي، ولا نقول الاستتباع، يتطلب جهودًا مستمرة على مستوى الفكر والعمل، والأهم أنها تتطلب إرادة حقيقية في التغيير، وليس مجرد إرادة لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل.

إن المدرسة المصرية والعربية في الاقتصاد السياسي الدولي، بروافدها النظرية المختلفة؛ الليبرالية، اليسارية، الإسلامية قدمت حصيلة هامة على هذا الصعيد النظري والتطبيقي. فما هي الخريطة، المنطلقات والأسس، والمجالات والنتائج. سؤال تحتاج الإجابة عنه دراسة مسحية مقارنة جديدة بإذن الله، تستكمل حلقات عملية تدشين الدعوة لتجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي العالمي من منظوراتنا الحضارية"[٢٨].

خلاصة القول:

إن الاقتصاد السياسي الإسلامي منظور عالمي يقوم على أصول إسلامية، ويطرح مجالات لتفعيل وتطبيق الرؤية المبنية على هذه الأصول، في إطار نموذج متكامل يتحدث عن طبيعة اقتصاد مختلف عن المفهوم الذائع، ومن رؤية معرفية ورؤية للعالم وأسس ومبادئ وقواعد وفقه، تختلف تمامًا عن الأسس المعرفية والفكرية والخبرة التاريخية التي تنبني عليها المنظورات الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي، وإن كانت تقترب من المنظور النقدي أو تقترب منها الاتجاهات الجديدة النقدية التي تركز على العلاقة بين الأخلاق والقيم والاقتصاد السياسي الدولي.

فمن ناحية: يتمايز الطرح الإسلامي عن النقدي الغربي من عدة جوانب: فالنقديون يحتفظون بأصول النظرية العلمانية التي تفصل الديني -معرفيًا ومنهجيًا- عن الموضوع بخلاف الرؤية الإسلامية التي تتخذ الإسلام مصدرًا للمعرفة والرؤية الكلية.

ومن ناحية أخرى: الحاضر الغائب في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي من منظور إسلامي ثلاثي الأبعاد: خريطة القضايا وأجندة الأولويات، العلاقة بين القيمي والمصلحي وإمكانيات التغيير، نطاق التفاعلات ومساحاتها.

(٢٨) د. نادية مصطفى، التغيير العالمي: من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي، مرجع سابق، ص ١٥- ١٧.

١- المنظور الإسلامي للاقتصاد السياسي الدولي هو أكثر اتساعًا وامتدادًا من الاقتصاد السياسي الإسلامي أو من الاقتصاد الإسلامي بالطبع.

ولا يمكن أن يظل هذا المجال مقصورًا على تقديم رؤية شرعية، إنما يجب تقديم رؤية تستدعي خريطة أوسع بكثير من مجرد أجندة التمويل والبنوك الإسلامية والربا والأوقاف، والمبادئ والأسس والأحكام. وذلك حتى لا يظل هذا المجال أيضًا قاصرًا على الدراسات الغربية النقدية وغيرها، التي تهتم بقضايا العالم الإسلامي باعتبارها موضوعًا من موضوعات أرجاء أخرى من العالم، أو التي تهتم بالنظام الفرعي الدولي للعالم الإسلامي أو الجنوب أو العالم الثالث كجزء من المنظومة الرأسمالية العالمية.

في المقابل فإن احتياجات "التغيير" في العالم الإسلامي تتطلب الاهتمام بأجندة واسعة؛ وعلى سبيل المثال -وليس الحصر- فإن العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية، لا يمكن تطويرها دون الأخذ في الاعتبار العوامل السياسية والعكس صحيح[٢٩]:

- كيف نقدم من منظور إسلامي نقدًا أو إصلاحًا أو بديلًا لسياسات التكيف الهيكلي للمؤسسات الدولية أو لطبيعة هذه المؤسسات وقدر إسهام الدول الإسلامية فيها، أو لطبيعة الأزمات المالية العالمية والتي تحظي باهتمام منظورات نقدية مقارنة سواء عربية أو غربية[٣٠]؟

- فأين مثلًا رؤية إسلامية لأزمات النظام الرأسمالي العالمي وعلل العالم الإسلامي في إطاره[٣١]؟

- وكيف تتم دراسة السياسات الخارجية للدول الإسلامية الكبرى من مدخل الاقتصاد السياسي من منظورات مقارنة، وليس من مدخل إسلامي تقليدي فقط[٣٢]؟

- ألا يجدر الاهتمام بالاقتصاد السياسي للعمل الخيري والإغاثي الإسلامي مقارنة بالاقتصاد السياسي لتمويل الإرهاب وتجفيف منابعه حتى لا يتم ضرب الأول بذريعة محاربة الأخير؟ وكذلك الاهتمام بدراسة منظور إسلامي للاقتصاد السياسي للصحة العالمية ومحاربة الفقر ومقاومة الجريمة المنظمة والاتّجار بالبشر؟

- أين موضع الاقتصاد من مشروعات النهوض الإسلامية التي تعاقبت عبر القرون الثلاثة الماضية؟

- أين الاقتصاد السياسي للثورات العربية والثورات المضادة عليها إقليميًا وعالميًا؟... إلخ من أجندة قضايا التحديات المعاصرة التي تواجه الأمة والعالم الإسلامي في قلب العالم.

بعبارة أخرى، الاقتصاد والمال في قلب عناصر القوة وأدوات الحركة، وتناول قضايا العالم الإسلامي من منظور إسلامي، ليس مجرد تناول قضايا الدين والثقافة والهوية -بالمعنى الضيق- أو مجرد قضايا السياسة والعسكرة، ولكن المعنى الواسع للمنظور الإسلامي

---

(٢٩) ومن نماذج هذه الدراسات حول أجندات جديدة من منظورات مقارنة غربية وإسلامية انظر على سبيل المثال: ملف العدد بعنوان "في قضايا الاقتصاد السياسي الدولي المعاصرة"، قضايا ونظرات، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٦، ص ص ٣٢-٩٤

(٣٠) د. زينب عبد العظيم، "سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة"، (في) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، حولية أمتي في العالم، العدد الثاني، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩). ص ص ٣٠١- ٣٣٧.

(٣١) انظر على سبيل المثال: دراسات د. رمزي زكي، د.مصطفى كامل السيد.

(٣٢) انظر على سبيل المثال:

- محمد عمر شابرا، علل العالم الإسلامي المعاصر: المسببات والعلاج في ضوء نظرية العمران لابن خلدون (ترجمة: علياء وجدي)" (في) د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، مرجع سبق ذكره. ص ص٣٩١-٤٣٢.

للعلاقات الدولية يقتضي استدعاء الاقتصادي بقوة، كما يستدعي الفكري إلى جانب الحركي، ويستدعي الداخلي إلى جانب الخارجي.

فالنهوض من جديد، وإن استوجب حل الأزمة الفكرية والمعرفية للأمة، إلا أنه يحتاج أدوات للنهوض وعناصر قوة، وموارد مادية، بقدر البشرية أيضًا. بعبارة أخري فهو في حاجة لتجدد حضاري شامل يقع الاقتصاد في قلبه.

٢- المنظور الإسلامي للاقتصاد السياسي الدولي يستدعي -بقوة- القيم والأخلاق ذات المرجعية الدينية، إلى مجال دراسة "التغيير أو الإصلاح النظمي"؛ سواء العالمي أو الإقليمي أو الداخلي. وهو بذلك لا يسقط المصلحة أو القوة، بل يستدعي العلاقة بين القيم والمصلحة والقوة؛ لأن وجود القيم في حد ذاتها لا يضمن بالضرورة تحقق المصالح؛ فهي في حاجة لتفعيل وتطبيق لمواجهة التحديات المادية بالأخذ بأسباب بناء القوة وحماية المصلحة على ضوء منظومة القيم والأحكام.

ولكن، وإن لم يكن هذا المنظور مثاليًا مجردًا، ولكن مثاليًا واقعيًا[٣٣]، فإنه لا يجب أن يقتصر على أخلاقيات المعاملات الاقتصادية والخيرية وقيم الاستهلاك والإنفاق، فهي وإن كانت وفق "الشريعة الإسلامية" واجبة؛ سواء أكانت قيمًا أو سُننًا أو أحكامًا، إلا أن هذا المنظور يجب أن يمتد، انطلاقًا من "الإبستمولوجيا التوحيدية" لتقديم الرؤية عن قضايا الواقع العالمي ذات الصلة بهذه الأخلاقيات والأحكام، وكيفية إحداث "التغيير العالمي المنشود" وفق هذه المنظومة القيمية.

ويظل النقد الأساسي الموجه لجهود الاقتصاد الإسلامي، النظرية والعملية، منذ النصف الأخير من القرن العشرين كما سبق ورأينا، هو: عدم القدرة على التنفيذ الذي يُحدث التغيير الداخلي أو العالمي، والأهم تحديد كيفية التغيير: جزئيًا تدريجيًا سلميًا، أم ثوريًا جذريًا كليًا مثلما تدعو إليه الاتجاهات النقدية بصفة عامة؟

ومن ثم، فإن هذه الانتقادات ترى أن أطروحات الاقتصاد الإسلامي ليست إلا أطروحات ذات أهداف ثقافية ودينية، ولا تحقق حلًا للمشكلات، ولا تضع أهدافًا اقتصادية محددة. إن بعض هذا النقد يعتبر أن الطرح الاقتصادي الإسلامي متناقض وغير متكامل، وأنه فاشل عمليًا؛ لأن النقد أو النقض، كما لو كان يعتبر القيمي الثقافي نقيصة في حد ذاته، ناهيك أنه لا يرى شمولية المنظور الإسلامي الذي لا يفصل بين الأبعاد المختلفة للظاهرة ومنها الثقافي والقيمي.

هذا النقد الوضعي الواقعي يتقاطع أيضًا مع الانتقادات الموجهة للاتجاهات الغربية البنائية الجديدة والناقدة للوضعية، التي ترى أن الظاهرة لها أبعاد ثقافية قيمية، وليست اقتصادية وسياسية فقط.

بعبارة أخرى: إن أولوية وأهمية الدوافع الدينية والثقافية -تحقيقًا لأهداف ثقافية أو سياسية- لا تنفصل في المنظور الحضاري الإسلامي عن الأبعاد الأخرى، بل تسعى إلى خدمتها أيضًا، وذلك على عكس الانتقادات الوضعية التي لا ترى فيها مجالًا لأية حلول سياسية أو اقتصادية، إلا تحقيق التمايز -إن لم يكن الصراع- مع الغرب والحماية الثقافية والدينية للذات .

وفي المقابل، وحيث يظل "تغيير الواقع" من عدمه محكًا مهمًا للتقييم، لا يمكن إنكار أو إخفاء أن واقع العالم الإسلامي الضاغط يبرز الفجوة بينه وبين التأصيل؛ لدرجة أن فقَد المسلمون البوصلة أو الميزان أو الأصل أو المقياس المفترض للتغيير على ضوئه.

حقيقةً، لابد من الاعتراف بأن علل العالم الإسلامي تحتاج ما هو أكثر من الأخلاق لإصلاحها، ولابد من التغيير المجتمعي والسياسي والاقتصادي، ولكن انطلاقًا من القيم والقواعد الإسلامية ذاتها، التي هي ليست مثالية أو فلسفة مجردة، ولكنها قائمة وشاملة لتحكم الحياة الاقتصادية وغيرها. ومبدأ العدل لابد أن يكون مبدءًا حاكمًا لكل السياسات وأساسًا لكل الحلول.

---

(٣٣) وفق وصف مسعود شودري في: Masudul Alam Choudhury, Op. cit.

إذن لابد من تجاوز هذا النمط من النقد والنقض الوضعي العلماني؛ لأنه لا يهدف إلا إلى الإلهاء بجدالات الثقافي؛ بعيدًا عن حقيقة المخاطر والتحديات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي تستهدف الآن ما تبقى من القيمي الديني-الثقافي في خطوط المقاومة والدفاع، وحتى يتمكن "الكبار" من استكمال مصالحهم السياسية وإقرارها.

٣- **المنظور الإسلامي للاقتصاد السياسي الدولي ليس منظور علاقات القوة الصلدة بين الفواعل من الدول القومية أو الدول الكبرى السائدة فقط، ولكنه بالأساس منظور علاقات الأمة -شعوبًا وجماعاتٍ- فيما بينها وبين الأمم الأخرى؛ سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات النوعية، وفي كافة المجالات؛ ومن بينها: الدولة، والسوق.** فوفقًا لتعريف مسعود شودري فالاقتصاد السياسي الإسلامي هو:

"كيفية تنظيم التفاعلات بين الدولة والسوق والفرد من خلال عملية الشورى، ووفقًا لأخلاق ومبادئ وقيم ونسق معرفي قائم على وحدانية الله والإبستمولوجيا التوحيدية الإسلامية القائمة على المعيارية والواقعية معًا".

ومن ثم فـ"المنظور الإسلامي للاقتصاد السياسي" يتجاوز ثنائية "الدولة-السوق"، الدولة-الفرد، كما يتجاوز النمط الصراعي للعلاقة بينهما، ويطرح أفقًا أرحب أكثر تعددية للتفاعلات الاقتصادية-السياسية.

ولهذا، فمن الأسئلة المطروحة في هذا المجال: لماذا "صفة الدولي" وليس "العالمي"؟ وإذا كان النقديون الغربيون أكثر استخدامًا الآن لصفة "العالمي"، فمن الأوجب بالنسبة لمنظور إسلامي ينقد بدوره مستوى الدولة القومية ويطرح مستويات أرحب للتحليل تستوعب وحدات تحليل متنوعة (ابتداء من الفرد إلى الدولة فالأمة) أن يكون منظورًا لاقتصاد سياسي عالمي عبر قومي، يسعى للتغيير من أجل عالم أكثر عدالة وإنسانية اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا[٣٤] فهو ليس تغيير سياسي فقط؛ ولكن تغيير حضاري شامل وليس لتكريس استمرار هيمنة النظام الرأسمالي العالمي "غير العادل".

(٣٤) انظر:

- د. نادية محمود مصطفى، العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي، مرجع سابق، الفصل الثاني، الفصل الرابع.

قائمة ببعض أهم دراسات وتقارير نشرها مركز الحضارة للدراسات والبحوث حول الاقتصاد:

أ) أمتي في العالم:

١- مطيع الله تائب، أفغانستان ما بعد طالبان: إعادة إعمار ماذا؟، أمتي في العالم: العدد الخامس، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣.

٢- مصطفى دسوقي كسبه، ثروات آسيا الوسطى- قزوين من البترول والغاز، أمتي في العالم: العدد الخامس، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣.

٣- مغاوري شلبي، التداعيات الاقتصادية وعولمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أمتي في العالم: العدد الخامس، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٣.

٤- مصطفى دسوقي كسبه، الاقتصاد السياسي للإصلاح في الأمة، أمتي في العالم: العدد السابع، القاهرة ، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٧.

٥- عبد الله عرفان، اقتصاد العالم الإسلامي ٢٠٠٨ والأزمة المالية، أمتي في العالم: العدد الثامن، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٩.

٦- محصلة نموذج تنمية النظام السابق... الملامح والمحددات، أمتي في العالم: العدد الحادي عشر، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢.

٧- الاقتصاد السياسي للثورة: مصر بين نظامين ومداخل جديدة للنظر، أمتي في العالم: العدد الحادي عشر، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢.

٨- محمد كمال محمد، ماليزيا: من الاقتصاد إلى السياسة والثقافة والعكس.. كيف؟، العدد الرابع عشر: أمتي في العالم: السياسات العامة في نظم ومجتمعات العالم الإسلامي: نماذج وخبرات، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، دار مفكرون الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

٩- د. أحمد عبد الحافظ، الاقتصاد السياسي للعالم الإسلامي بين الدولة الإمبراطورية والدولة القومية: قراءة في نماذج التنمية والتدخل الأجنبي والمقاومة، العدد السابع عشر: أمتي في العالم، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٤.

ب) فصلية قضايا ونظرات:

١- شيماء بهاء الدين، الاتفاق النووي الإيراني: الأبعاد الاقتصادية، قضايا ونظرات، العدد الأول، مارس ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=2295

٢- هبة محمد يوسف، السياسات الرسمية المصرية والسعودية والتركية تجاه الهجرة السورية: ما بين الاعتبارات الإنسانية والدوافع الأمنية و السياسية والاقتصادية، قضايا ونظرات، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=2449

٣- أحمد شوقي، محاولات التحرر الاقتصادى من الهيمنة الأجنبية: دراسة لتجربة بنك مصر خلال (١٩١٩-١٩٥٢)، قضايا ونظرات، العدد الثالث عشر، أبريل ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=3183

٤- عمر سمير، درجات وأنماط التنمية في ظل أنظمة اقتصادية مختلفة عبر ستين عامًا، قضايا ونظرات، العدد الخامس عشر، أكتوبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=4224

٥- سارة أبو العزم، نيجيريا ومالي: بين الاقتصاد والحرب على الإرهاب، قضايا ونظرات، العدد السابع عشر، أبريل ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=9524

٦- عبد الرحمن عادل، أزمة النفط في ظل أزمة كورونا: كيف تؤثر على الاقتصاد العالمي؟، قضايا ونظرات، العدد الثامن عشر، يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=9497

٧- أحمد شوقي، مؤشرات الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كوفيد ١٩، قضايا ونظرات، العدد التاسع عشر، أكتوبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6558

٨- محمد علي إسماعيل، تفجير مرفأ بيروت وأزمات لبنان الاقتصادية والسياسية، قضايا ونظرات، العدد العشرون، يناير ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6514

٩- مهند حامد شادي، عالم جديد شجاع.. ومخيف عصر الاقتصاد السيبراني، قضايا ونظرات، العدد الثالث والعشرون، أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6290

١٠- أحمد طارق البوهي، بريطانيا ما بعد البريكسيت: الهوية، الاستراتيجية، الاقتصاد، قضايا ونظرات، العدد الخامس والعشرون، أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6136

١١- عبد الرحمن عادل، الأبعاد الاقتصادية للحرب الروسية ضد أوكرانيا (الطاقة، والغذاء)، قضايا ونظرات، العدد الخامس والعشرون، أبريل ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6147

١٢- عبد الرحمن عادل، توجُّهات ومسارات الصعود الصيني: الاقتصاد العالمي وما وراءه، قضايا ونظرات، العدد السادس والعشرون، يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6399

١٣- أحمد محمد، الهند المضطربة: صعود اقتصادي وأزمات دينية، قضايا ونظرات، العدد السادس والعشرون، يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6411

١٤- عمر سمير، بنجلاديش والانتعاش الاقتصادي: مسارات وتحديات، قضايا ونظرات، العدد السادس والعشرون، يوليو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6423

١٥- روان عباس، الأزمات الاقتصادية العالمية والاقتصاد الأفريقي: لماذا تفشل السياسات المطروحة؟، قضايا ونظرات، العدد السابع والعشرون، أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6657

١٦- محمد علي إسماعيل، النفط الأفريقي وصراعات القوى الكبرى، قضايا ونظرات، العدد السابع والعشرون، أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6665

١٧- وليد القاضي، العرب وإسرائيل وأفريقيا: بين سياسات الإغفال وسياسات الاستغلال، قضايا ونظرات، العدد السابع والعشرون، أكتوبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6712

١٨- قضايا ونظرات، العدد الثلاثون: **ملف العدد: أزمة اقتصادية عالمية وتداعيات مركبة: رؤية حضارية**، يوليو ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي https://hadaracenter.com/?p=7308 :

١٩- سارة أبو العزم، أمريكا اللاتينية.. الاقتصاد والمجتمع والأزمات، قضايا ونظرات، العدد الثامن والعشرون، يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=6855

٢٠- مروة يوسف، الاقتصاد الديني واستثمار المفاهيم: صندوق الحج الماليزي (تابونج حجي)، قضايا ونظرات، العدد الثاني والثلاثون، يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=8060

٢١- أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي للحرب: التمويل - الممارسات - الآثار، قضايا ونظرات، العدد الرابع والثلاثون، يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=9753

٢٢- أحمد شوقي، سؤال الديون والأزمة الاقتصادية والمؤسسات الدولية مرة أخرى: الأرجنتين وكينيا، قضايا ونظرات، العدد الخامس والثلاثون، أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=9883

٢٣- محمد علي إسماعيل، بوليفيا بين الأزمات الاقتصادية والسياسية، قضايا ونظرات، العدد الخامس والثلاثون، أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://hadaracenter.com/?p=9938

ملف العدد

تنمية المعيشة الإنسانية في إطار خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠

نماذج من العالم

التنمية المستحيلة والتنمية المأمولة: قراءة حضارية في الخطة الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠

د. مدحت ماهر*

مقدمة:

واحدٌ من أهم تحديات العالم الإسلامي الكبرى المعاصرة والمتصلة زمنيا يتعلق بقضية "التنمية". وبينما يتحدث العالم - من المنظور الغربي- عن "تنمية مستدامة"، يشكو العالم الإسلامي من "تخلف مستطيل" طال به الأمد حتى صار كأنه من خصائص الأمة. فمذ قرون تعاني معظم أقطار الأمة الإسلامية غياب تنمية حقيقية جادة ومتصلة في معظم مجالات الحياة. يبحث الغرب وملحقاته في الشرق عن استمرار النموّ والنماء المادي، وإن كانت تواجهه اليوم تحديات متزايدة، خاصة في البُعد البيئي للتنمية، لكن الأمة الإسلامية لا تزال تبحث عن أصل تنميتها، وعن كيفية التخلص من غوائل الفساد والإفساد المستشرية: داخليًا وخارجيًا. لقد مضى ما يزيد عن قرن من الحديث عن النهوض والتقدم، وما يقارب ثلاثة أربع قرن من مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية، تحت شعارات الانعتاق من التخلف، لكننا في المحصلة سقطنا في ألاعيب تنمية كاذبة خاطئة، أبعدتنا عن آمال تنمية صادقة فاعلة.

هذا الفارق بين حال الغرب وعالمه وبين أمتنا وأوضاعها، فيما يتعلق بأهداف التنمية واقعيًا، فضلا عن الاختلاف الثقافي حول مفهوم التنمية ومناهجها، لا يعني أن ينفصل تفكيرنا في تنميتنا عما يجري حولنا من سياسات وتطورات وأفكار، لكنه أيضًا ينبغي أن ينبهنا ألا ننجرّ وراء خصوصيات الآخرين ناسين خصوصياتنا؛ أو بالأدق مشكلاتنا الخاصة بنا. لذا وجب تحديد المشترك، وتحديد الخاص، في أهداف التنمية وإشكالياتها ومناهجها وسياساتها؛ بما في ذلك إعادة النظر في الوصف الأمثل المرجوّ من التنمية؛ هل هو الاستدامة أم الاستقامة؟ الاستمرار أم التحقق الأصلي؟ الفاعلية أم ضمان المصدقية؟ أم الجمع بين هذا وذاك وفق منهج النظر الحضاري الذي ننتمي إليه؟

إن قرنا كاملًا من فشل مشروعات -أو شعارات- التنمية، كفيل بأن يطرح التساؤل القوي في أمتنا عن التنمية الصادقة مقابل التنمية الكاذبة، عن التنمية المستقيمة مقابل التنمية المعوجة؛ عن التنمية المستدامة مقابل التنمية المقطوعة. ومن ثم، فإن مفهوم التنمية المستدامة ينبغي أن يترجم في العالم الإسلامي ترجمة تليق بواقعه المادي وأصوله الثقافية وإن اختلفت هذه الترجمة عما تعرضه الدول الغربية المتقدمة المتنمِّية أصلًا من رؤى واستراتيجيات.

في هذا الإطار التمهيدي، نجيل النظر في أحدث الصيحات لدعوات تجديد التنمية عالميا؛ المتمثلة في "الخطة الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠" التي أعلنت عنها منظمة الأمم المتحدة منذ ٢٠١٥/٢٠١٦ لكي يستغرق تنفيذها عالميا -ومتابعتها وتقييمها من قبل المنظمة- نصف العقد الثاني من القرن الجاري وحتى نهاية العقد الثالث. **فماذا تقصد الأمم المتحدة بهذه التنمية المستدامة؟ وما الجديد فيها مقارنة بخطاب الربع الأخير من القرن العشرين؟ وما دلالته بالنسبة للعالم وللغرب؟ قبل أن نتساءل عن دلالة هذا الطرح الأممي بالنسبة لواقع الأمة الإسلامية، ثم بالنسبة لرؤية حضارية لتنمية إسلامية نابعة ذات أفق عالمي، لا تابعة بدعوى الانخراط في العالمية بعد أن كانت العولمة في نهايات القرن العشرين؟**

* مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

نحاول الإجابة إجمالا عن هذه الأسئلة عبر منهج مقاصدي ضمن المنظور الحضاري؛ يتساءل عن مقاصد التنمية المستدامة، ودرجات الأهمية في أهدافها ومجالاتها ومسارات عملها الدالة على أولوياتها، ومدى ملامستها لخصوصية احتياجات كل إقليم أو أمة فضلًا عن القضايا الكوكبية المشتركة، خاصة قضايا البيئة، ثم وسائل تحقيق هذه التنمية ومواردها الدالة على صدق فعاليتها من كذبها وواهميتها، ومنهجية الموازنة بين المقاصد والوسائل، وأخيرًا المآلات التي ستترتب على تطبيق هذه الخطة الأممية وعدم تطبيقها.

أولًا- الجديد في مفهوم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تطورت مضامين مفهوم التنمية بعامة ومؤشراته منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ ابتداء من مفهوم اقتصادي رقمي محض، يعبر عن معدلات نصيب الفرد من الإنتاج القومي الإجمالي ومؤشراته الفرعية، إلى معدلات الدخل المالي ثم الحقيقي للفرد، إلى مؤشر حركة رءوس الأموال والاستثمارات، إلى مستوى المعيشة فنوعية الحياة، وصولًا إلى مفهوم الاستدامة الذي يتعلق بالمستقبل وخاصة البيئي Eco development ومتطلباته، وبالأخص منذ مؤتمر **قمة الأرض** في ريو دي جانيرو ١٩٩٢. وتدرَّجت مصادر إنتاج **مفهوم التنمية** من تنافسية المذهبيْن الفردي (الليبرالي) والجماعي (الاشتراكي)، إلى مفاهيم مختلطة متنوعة، وصولا إلى مفهوم بيئيّ كوكبيّ يرتبط بالأرض والإنسان، خاصة مع تصاعد مفاهيم التنمية البشرية فالاجتماعية، والأمن الإنسانيّ، فالتنميّة الإنسانيّة[١].

لقد تزايد الجدل حول التنمية مفهوما ومضمونا وأهدافا ومناهج وأدوات وآثارا في العقود الثلاثة الأخيرة منذ منتصف التسعينيات، وخاصة بعد بروز القرار السلطوي الغربي المعولم بفرض أيديولوجية الليبرالية الجديدة Neoliberalism أو ما عرف بإجماع واشنطن الذي صاغه جون وليامسن ١٩٩٠ للتغيير الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية، واستغرقت أدبيات التنمية الاقتصادية عبر العالم في التسعينيات في نقد هذا المنظور أو الدفاع عنه. وبعد عشر سنين، وفي عددها الأخير للعام ٢٠٠٠، ركزت المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية[٢] بحوثها في (جدل حول التنمية: فيما بعد إجماع واشنطن)؛ ليكشف عن أكذوبة هذا الإجماع، وادعاءات عالميته، فضلا عن ادعاء نجاح مضمونه وأهدافه، بل عن نتائجه الكارثية، والأزمات المالية والغذائية والطاقوية -والاقتصادية الشاملة- الممتدة حتى يومنا هذا. من وقتها اتسم القرن الجديد بعد نهاية الألفية الثانية بشيء من التواضع وكثير من الشك في أطروحات التنمية، ومال المفكرون والساسة إلى تهجين التنمية -الاقتصادية أساسًا- بالعديد من الأبعاد الإنسانية، والاجتماعية الطبقية، والأخلاقية، والبيئية، والقانونية، والأمنية، فضلا عن السياسية بالطبع[٣].

وواضحٌ من هذا التطور لنحو ثلاثة أرباع القرن التحرك من الماديّ المحضِ إلى زيادة أهمية المعنويّ، ومن الجزئيّ المحضِ إلى اتساع مساحة الكليّ، ومن الوطنيّ/ القوميّ السياديّ إلى سعة الأدوار الدوليّة والمحليّة والفرديّة أيضًا[٤]. هذه التطورات المنظوريّة أشارت إلى نوعٍ منها مقدِّمة الخطة الأُممية الأخيرة. ففي أول سطر في الدليل المرجعي لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الذي أعدته (*مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة*)، يتحدث الدليل عن (نقطة تحول في الفكر الإنمائي) تتعلق بـ(مفهوم وصيغة جديدة لفحوى التنمية المستدامة وقيمتها،

(١) أجناسي ساكس، القياس النوعي والطي للتنمية: مضامينه وحدوده، ترجمة: السيد عبد المطلب غانم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد ١٤٣ (قياس وتقييم التنمية)، مارس ١٩٩٥، ص ٧-٨.

(٢) فصلية أسستها اليونسكو ١٩٤٩ لتصدر بخمس لغات: الانجليزية والفرنسية والعربية والصينية والروسية.

(٣) انظر مجموعة مقالات: جدل حول التنمية: ما بعد إجماع واشنطن، اليونسكو، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦٦، ديسمبر ٢٠٠٠.

وانظظر: كمال حطاب، في مفهوم التنمية الاقتصادية ونظرياتها من منظور مقارن؛ في: رفعت العوضي، نادية محمود مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٠٧، ص ٧١-٩٤.

(٤) ريكاردو بيتريللا، أوروبا بين التجديد التنافسي وبين عقد اجتماعي جديد، ترجمة: سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٣ (قياس وتقييم التنمية)، عدد سابق، ص ١٩-٢٠.

وتصور شامل لترابط أهدافها مع القطاعات المختلفة، واستكشاف لمتطلبات تحقيقها)، عبر عناية بالتزام فعال من (كافة الجهات المعنية) بتلك الأهداف الجديدة؛ ومنها و(الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله)، و(الأوساط الأكاديمية والناس)[١].

يتكون هذا الدليل المرجعي من خمسة محاور أو أقسام؛ هي: (١) التنمية المستدامة وأهدافها، (٢) تكامل أهدافها: حلول تحويلية للمشاكل المعقدة، (٣)دعم الحكومات الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، (٤) تمويل أهدافها، (٥) التعاون على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتضمن كل قسم عددا من الفصول.

في القسم الأول المتعلق بـ(الجديد في التنمية المستدامة وأهدافها وفق خطة ٢٠٣٠)، تأتي أربعة فصول لشرح السياق الكلي، والجديد في الخطة وأهدافها، وصلتها بالقضايا العالمية والوطنية، وفيها أن "خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي إطار عمل كلي لإنهاء الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة والظلم، وحماية الكوكب"[٢]. ويصور الدليل أن الخمس عشرة سنة قبل ٢٠١٥ تحققت فيها "إنجازات يحق للناس المفاخرة بها في جميع أنحاء العالم" مثل: خفض الفقر المدقع إلى النصف، وتحقيق مجموعة من الأولويات الاجتماعية، وإن كانت ثمة تحديات أمام المساواة في التنمية، بل "مخاطر متصاعدة" يمكن أن تقوض تلك المكاسب الإنمائية أو تطيح بها؛ منها: تزايد الاضطرابات، والصراعات، وعواقب تغير المناخ والتدهور البيئي، والتقلبات الاقتصادية والمالية.

هي ذاتها اللغة الدبلوماسية التي تصوغ أكثر تقارير الأمم المتحدة وعلى رأسها في هذا المقام تقارير تقييم أهداف الألفية الثالثة ٢٠٠٠-٢٠١٥، التي جاء في أحدها أنه "على الرغم من التقدم المحرز في عدة مجالات، إلا أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في الوفاء بالالتزامات العالمية في مجالات المعونة والتجارة وتخفيف أعباء الديون والحصول على التقنيات الجديدة والأدوية الأساسية بأسعار معقولة. إن ضعف الاقتصاد العالمي والارتفاعات الحادة في أسعار الغذاء والطاقة يهددان بعكس بعض التقدم المحرز في مختلف أبعاد التنمية البشرية. لذا، هناك حاجة إلى تعزيز الشراكات العالمية لتجنب أي تراجع في التقدم المحرز حتى الآن. ومع اقتراب العام ٢٠١٥، فإننا في حاجة إلى استجابات عاجلة لسد فجوات التنفيذ القائمة والوفاء بالوعود بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"[٣].

تتضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ سبعة عشر هدفا لما وصفه بـ"إنجاز ما لم يتم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية"، بنهج "واسع الآفاق، متكامل الأبعاد"؛ للتصدي "لأكبر تحديات القرن الحادي والعشرين" في غضون ١٥ عامًا بين (٢٠١٦- ٢٠٣٠). وهذه الأهداف هي: (١)القضاء على الفقر، (٢)القضاء التام على الجوع، (٣)الصحة الجيدة والرفاه، (٤)التعليم الجيد، (٥)المساواة بين الجنسين، (٦)المياه النظيفة والنظافة الصحية، (٧)طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، (٨)العمل اللائق ونمو الاقتصاد، (٩)الصناعة والابتكار والمهام الأساسية، (١٠)الحد من أوجه عدم المساواة، (١١)مدن ومجتمعات محلية مستدامة، (١٢)الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، (١٣)العمل المناخي، (١٤)الحياة تحت الماء، (١٥)الحياة في البر، (١٦)السلام والعدل والمؤسسات القوية، (١٧)عقد الشراكات لتحقيق الأهداف[٤].

أما من حيث النهج الاقتصادي الجديد فتدعو الخطة إلى "نموذج لتقدم اقتصادي يختلف اختلافًا جذريًا عما سبقه، يكون شاملًا للمجتمع، مستدامًا للبيئة"[٥]. "ففي جوهر خطة

(١) انظر: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/9KWOL

(٢) وأنه قد وقعت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على هذه الخطة، إقرارًا بوجود "أزمات وجودية" تواجه البشرية لابد من مواجهتها. المرجع السابق، ص ٧.

(٣) راجع: تقارير الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ٢٠١٥ على موقع الأمم المتحدة، عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Rg639

(٤) موقع الأمم المتحدة: أهداف التنمية المستدامة، سبعة عشر هدفا لإنقاذ العالم، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/SMldOvD

(٥) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص ٧.

عام ٢٠٣٠ دعوة إلى تغيير في "**أساسيات اقتصادات العالم**" يفضي إلى **تقدم الجميع**، على مسار شامل وعادل ومستدام عبر الأزمة والأجيال"... دعوة "تتطلب تفكيرًا نُظميًّا.. فتضم الخطة لهذه الغاية أهداف التنمية المستدامة في مجموعة متكاملة تترابط فيها أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية"[١]. ويدعي الدليل تميز هذه الأهداف عن أهداف الألفية "التي اعتنت أكثر بالدول الأكثر فقرًا"، فهذه الجديدة إنما تعتني بالجميع؛ كأنه يريد أن يقول: بدون تصنيف أو ترتيب! ويضع لها عنوانًا آخر بخط عريض باسم (**عدم إهمال أحد**). هكذا تتحدث وثائق الأمم المتحدة المعنية. ولا شك أن هذا الطرح يستلزم تنبّها منا ورؤية نقدية.

وواضح من عناوين الأهداف السبعة عشر وصياغة النهج الجديد أمران كبيران: استمرار الإشكاليات الكبرى للمعاناة المادية البشرية عبر عقود القرنين الأخيرين، ومحاولة الإفلات من النيوليبرالية التي عصفت بالعالم في نهاية القرن الماضي ولا تزال سياسات الدول الغربية الكبرى تفرض إكراهاتها. كذلك وا

ضح غياب البُعد السياسي، رغم حضوره في مضامين المشكلات والتحديات وأسبابها، فضلا عن ضعف البعد الحضاري والثقافي، مع ادعاء عالمية وإنسانية وجدّة، وتغييرًا في النَّهج والأساسيات العالمية، لا يقوم عليه دليل.

وليس جديدا ما يشار إليه بـ(الطابع الكلي للخطة) -كما نص عليه الدليل- من أنها "تنطبق على جميع البلدان وجميع البشر". فلم يقل الدليل إن هذه الخطة "تنبع من الجميع"، إنما "تنطبق" على الجميع، وبين الطرفين مسافة هي التي بين الأهداف والأدوات، بين التخطيط والتنفيذ، بين التنظير والتطبيق. فلا يزالون هم من ينظِّرون ويخطِّطون ويضعون الأهداف، ونحن علينا التنفيذ والتطبيق بوصفنا أدوات، ثم الأمم المتحدة تنظِّم المُخططات التي تنتج هناك وتراقب استهلاكها وتطبيقها عندنا، والمزعوم أن ذلك كله لمصالحنا ولمصالح عالمية مشتركة.

ثانيًا- التنمية المستحيلة بين المقاصد الجليلة والوسائل الكليلة

إن خطاب التنمية العالمي غالبا ما يترصع بالغايات النبيلة؛ من أول حفظ البقاء إلى بلوغ الرفاه، وعادةً ما يدعي رعاية الجميع. حتى في جدلياته الكبرى ما بين منظور الازدهار عبر التنافس والتحرير والاستثمار، ومنظور العدالة عبر الضوابط وأولوية الضعفاء والفقراء، والتي تنحاز إليه خطة ٢٠٣٠ الأممية نسبيا، فإن المقاصد غالبا ما تبدو جليلة، فيما يقع الإشكال العملي والكاشف في عالم الوسائل؛ التي غالبا ما تقصر وتعجز عن بلوغ المقاصد، ويبدو ذلك نظريا وواقعيا وفق المدارس المختلفة. ومع هذا لا تكف المنظمات الدولية والجهات الكثيرة المعنية بالتنمية عن التبشير بأهداف تنمية نراها مستحيلة، وحشد الدعوة لتوفير وسائل واتباع أساليب لا تتوفر غالبا. فالأهدافُ المشار إليها أعلاه لا خلاف على نُبْلِها، والنهج الجديد الموسوم بالمنظومية أيضًا مما يُطلب ويُراد، ولا خلاف عليه، ولكن ما الذي يضمن تحقيق ذلك؟ **أو بالأحرى:** ما الذي يمنع تكرار الفشل المستديم في خطط التنمية ذات النطاق العالمي؟

في الخطة الحالية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ووثائقها العديدة[٢]، تتجلَّى هذه المعادلة المطردة: فـ"في خطة عام ٢٠٣٠ اتفاق على أن في مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمجتمع والبيئة والحوكمة فائدة للعالم بأسره ولما يعرف بالحصيلة الاقتصادية. ... ومن أوجه القصور في الخطط الإنمائية السابقة أنها لم تول ما يكفي من الاهتمام لتمويل التنمية. وتشكل خطة عام ٢٠٣٠ إلى حد كبير، خطة الاستثمارات البديلة: على الحكومات تعبئة موارد إضافية من جميع المصادر المتاحة، العامة والخاصة، والمحلية والدولية،

(١) المرجع السابق ص ٧.

(٢) من المهم مراجعة المسارات الدولية الأخرى حول التنمية المستدامة مثل: الأهداف الإنمائية للألفية، سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، ربط ذلك بحقوق الإنسان، اتفاق باريس للتغير المناخي، خطة عمل أديس أبابا ٢٠١٥ لتمويل التنمية، خطة العمل من أجل الإنسانية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، إطار سنداي للحدِّ من مخاطر الكوارث، وغيرها.

وإدماجها، ومواءمتها مع خطة للتنمية المستدامة. ولتخصيص الاستثمارات وبناء الشراكات المتنوعة لتعبئة الموارد أهمية بالغة، ولا سيما مع المؤسسات التجارية والمؤسسات الخيرية؛ نظرًا إلى حجم الموارد المطلوبة. ... وكان للمجتمع المدني دور أساسي في تصميم أهداف التنمية المستدامة واعتمادها، ولا يزال دوره أساسيا في التنفيذ. ويمكن أن يشمل الدعم المقدم لمنظمات المجتمع المدني: تعزيز الإطار القانوني الذي تعمل ضمنه، والاستثمار في قدراتها على المشاركة في التنمية، وزيادة الفعالية في تمثيل السكان المعرضين للمخاطر والتهميش، والمساعدة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ودعم عمليات الرصد والمساءلة"[١].

ليس هذا شأن هذه الخطة الأممية للتنمية المستدامة وحدها، بل هو شأن مواثيق المناخ وغيرها، حتى مما تستند إليه هذه الخطة، كما في عدد من الالتزامات المتعددة الأطراف الأخرى التي تشكل "مكملات لخطة عام ٢٠٣٠ على غرار خطة عمل أديس أبابا لعام ٢٠١٥ لتمويل التنمية، وخطة العمل من أجل الإنسانية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ومسار ساموا للدول الجزرية الصغيرة، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث"[٢].

ولعل واحدة من أعظم معضلات هذه الوسائل هي مسألة "الأدوار"؛ أي من يقوم بماذا؟ في ظل تراجع العلاقات بين الدولة والمجتمع أو اضطرابها في معظم قارات العالم. إن الخطة تبدو مثالية فيما تنتظره من تكيف الحكومات مع أهدافها في الوقت ذاته الذي تدعو إلى إعادة تكييف الأهداف مع الظروف المحلية والوطنية. إنها تدعو إلى وسائل هي في حد ذاتها أهداف جليلة لكنها عسيرة. إن الديمقراطية صارت هدفا صعبا على الكثير من بقاع العالم عبر الربع الأول من هذا القرن، بل إن التراجع عن كثير من مبادئها وقيمها وأدواتها المستقرة بات يغزو دول الغرب الشمالي التي لطالما افتخرت على العالمين بديمقراطيتها. وما ظواهر الترامبية والشعوبية واليمينية المتطرفة منا ببعيد.

أما ما تفخر به هذه الخطة من أشكال مختلفة من التمويل فإنها يجب أن توضع في سياقاتها التي تشهد تزايدا في معدلات الديون واتساعا في مشاهد تعويقها لأي تنمية وطنية أو إقليمية حقيقية. كما أن الدور الذي آلت إليه الشركات متعدية الحدود والقوانين الحاكمة لتعاملاتها ولحركات رءوس الأموال جعلت أكثر الاقتصادات الوطنية رهينة أفراد وكيانات قليلة العدد ثقيلة الوزن، لها مصالحها غير الوطنية، الجارية مع الموجات قصيرة المدى. إن حركة وتكاملية ثلاثية المجتمع والبيئة والحوكمة تشهد تعثرا كبيرا في العالم المتقدم، فكيف بها في العالم المتأخر؟ إن الكثير من المؤسسات الغربية والعالمية تشكو من ضعف حوكمة الشركات العابرة للحدود، والمؤسسات المالية العالمية، والمنظمات التنموية المختلفة، فأنى يمكن حوكمة الحكومات المحلية في عصر الارتداد عن الديمقراطية؟!

يحسب لخطة ٢٠٣٠ جرأتها في اقتراح وسائل مواءمة تخطيط السياسات داخل الدول مع مقاصد الخطة، واستعراض عدد من البدائل الاستراتيجية والتكتيكية المختلفة لتلك المواءمة. لكن المحفزات ليست كافية لإقناع الدول بالعدول عن مسارات خططها غير الموثوق بها إلى مسارات أخرى أقل وثوقية واعتيادا، ولا متوفرة الموارد. لذا فإن مفهوما مثل (التخطيط المتكامل في السياقات المعقدة) الذي يحاول إدماج قضايا السلام وحقوق الإنسان وإعمار ما بعد الكوارث وما شابه في الخطط الإنمائية الاقتصادية يتطلب سياقات ووسائل هي في حد ذاتها أهداف تحتاج إلى خطط طويلة المدى لإيجادها.

لذا تتأكد المسافة بين المقاصد والوسائل وأولويات الخطة وأولويات الدول فضلا عن الشعوب حين تقرأ مثل هذه العبارة: (ويشيع، خصوصا تحكم النخب الاقتصادية بخطط التنمية وأولوياتها أثناء الظروف المعقدة. وتتطلب هذه الحالات اتخاذ تدابير لضمان الشمول، والتمسك بالمبادئ المتفق عليها، وتطبيق معايير قائمة على الأدلة لتحديد الأولويات. وينبغي أن تلحظ قائمة الأولويات ضرورة تخصيص استثمارات للمناطق والفئات التي تعرضت للإهمال أو الإقصاء، وكذلك لمن تحقق

(١) الدليل المرجعي، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) الدليل المرجعي، المرجع السابق، ص ٩.

لهم تقدم كبير غير أنهم يحتاجون إلى الدعم لاجتياز "المرحلة الأخيرة"[١].

كما أن الثروات العالمية تنفد وتستنفد عبر العقود الأخيرة. يقول الدليل المرجعي: " وعلى مدى القرن الماضي، اعتمد ارتفاع مستويات المعيشة بشدة على توفر الثروات والموارد الطبيعية، من تربة، ومناخ، وتنوع بيولوجي، ونظافة الهواء والمياه، ومعادن، وهيدروكربونات كالفحم والنفط، وأرصدة سمكية، وغير ذلك. ولطالما كانت هذه الثروات والمعادن وفيرة ومجانية، بصرف النظر عن تكاليف استخراجها. إلا أن العديد منها، على غرار الهواء غير الملوث، والتنوع البيولوجي، بات اليوم نادرا (بما في ذلك الشعاب المرجانية، والعديد من الأنواع البرية والبحرية)، والغابات (بسبب الإزالة والتصحر)، والمياه النظيفة. ويعتمد البشر على هذه الموارد لضمان الصحة، والإنتاج الزراعي، وسبل العيش، وغير ذلك من أساسيات الحياة. واستنفاد هذه الثروات الطبيعية هو ظاهرة في الاقتصاد الكلي يمكن أن تدمر الاقتصاد، وأن تجر المجتمع إلى الجوع أو المجاعة إذا لم تواجه بإدارة كفؤة"[٢].

وإذا كان المستوى المحلي والإقليمي بهذه الصعوبة في توفير الظروف المناسبة لتحقيق بعض مقاصد التنمية المستدامة، ورعاية أولوياتها، والموازنة بينها، على نحو ما يفرض المدخل المقاصدي من جهة، وتنضح الخطة الأممية به وبمفاهيمه من الجهة الأخرى، فإن المستوى الدولي العالمي أدهى وأمر. فلا تتطرق الخطة إلى كيفية إلزام الدول الكبرى بإعادة توزيع الثروات والدخول، فضلا عن الأبعاد البيئية والسياسية، وإيقاف الحروب التجارية الصامتة والضاخبة والتي عادت إلى السطح بقوة مع وصول دونالد ترامب إلى حكم الولايات المتحدة الأمريكية نهاية العام المنصرم ٢٠٢٤.

ويتجلى المستوى العالمي في الدعوة إلى عمل شراكات على مستويات محلية، ومستويات دولية، لا سيما عبر عمليات ومؤسسات التمويل، ولكنها في النهاية تحكمها آليات السوق التي تعترف بها الخطة الأممية وتحوطها ببعض المطالب التي تنشد خفض التفاوت بين الفئات والمجموعات البشرية المختلفة. ويشار إلى تزايد معدلات الصراعات بين الدول، والكوارث المتسببة عنها. لكن التحولات النظمية في مراكز القوى، والصعود الصيني المطرد، والتراجع الغربي بما فيه تراجع التحالف الأمريكي الأوروبي على خلفية الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والحروب التجارية المستمرة، الأمر الذي يستفحل مع الولاية الثانية لترامب، وآثار العدوان الصهيوني على غزة وعموم فلسطين وسوريا ولبنان واليمن وإيران، ذلك كله لا يبشر بخير.

إن النهج المنظومي التكاملي الذي تعتمده الخطة الإنمائية الأممية، الذي يشبه -بعموم- النهج التنموي الحضاري التكاملي أيضا، كما وصفته د.منى أبو الفضل مبكرا في دراستها لمنهج النظر في النظم السياسية العربية أواخر السبعينيات من القرن الماضي، يغفل الكثير من الأبعاد: السياسية، والعالمية، والحضارية كذلك.

إن إعمال المدخل المقاصدي الإسلامي في تلك الوثائق والخطط والرؤى ليفرض من الأسئلة والتشكيكات في الصدقية والمصداقية الكثير: فأين المرجعية العالمية في سياق الانقلاب الحضاري والسياسي الغربي على القانون الدولي وقيم الديمقراطية فضلا عن العدالة العالمية؟ وأين أولية النفس البشرية ثم كرامتها وروابطها الاجتماعية، قبل حفظ المال ومراكمة الثروات وتكثير الأشكال الاقتصادية التي تصمّ بها الآذان، وتخدع بها الأذهان؟ بل إن الأذهان ذاتها جديرة بالعناية قبل الأموال. إن تشجيع التجشيع المادي جدير بإعادة نظر عميقة، خاصة مع استمرار تزايد معدلات الفقر والجوع والمرض عالميا من غير جدوى لتلك الخطط المتتالية باسم التنمية، والاستدامة.

ثالثًا- العالم الإسلامي وخطة ٢٠٣٠ الأممية للتنمية المستدامة:

يقع معظم العالم الإسلامي في خانة الدول التي تستهدفها

(١) الدليل المرجعي، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) الدليل المرجعي، مرجع سابق، ص ٣٣.

الخطة الإنمائية الأممية بالكثير من أهدافها ومقترحاتها العملية، من غير هذا التميز الحضاري، خاصة مع غياب الوضوح في التكامل بين الثقافة والتنمية[١]. فالعالم الإسلامي يعاني أزمة بين الثقافة والتنمية، بالإضافة إلى أزمات كلا المجالين. فأسلوب التفكير الذي يتعامل به الإنسان في العالم الإسلامي ويرصد به ظواهر هذه الأزمة، لا يخرجه من أزمة إلا إلى أخرى أكبر منها، كما أشار د.عبد الحميد أبو سليمان، حيث قال: "ويكاد يكون فكرنا وجهدنا أقرب إلى استنفار الطاقة منه إلى تنمية الطاقة. وما لم يتغير الأسلوب بحيث يكون الجهد هو تنمية الطاقة، بحيث تستطيع مواجهة الأزمات، فلن يكون هناك مخرج"[٢]. وبالمثل أشارت المحاضرة الافتتاحية لمؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية- جامعة القاهرة ٢٠٠٦" إلى سبع أزمات تكبح وتعيق حركة التنمية في الأمة؛ هي: أزمة الوحل، وأزمة الفرامل (كوابح السيارة)، أزمة الصدأ، أزمة الخلل، أزمة العجز، أزمة المتاهة، أزمة الانهيار[٣].

يدير الفكر الإسلامي التنموي رؤيته عن التنمية حول ركائز: الإيمان، الإنسان، العمران، الميزان، الأمان، الإحسان. وهي مفاهيم أصيلة تنبع من المصادر الإسلامية العليا لا سيما القرآن الكريم، والهدي النبوي، ثم هي تصل التنمية الاقتصادية بالتنمية الحضارية الأشمل، ولا تجعل المعنوي والإنساني والقيمي مكملات لرؤية أصلها المادة وكنزها واختزانها، والتنافس على مراكمة الثروات في دوائر مضيقة، والاستغلال والاستهلاك والهيمنة والاستحكام. ومن ثم، فإن هناك مدخلات للتنمية المستدامة هي بالأساس ثقافية ودينية قبل أن تكون مالية أو مادية؛ كتلك العناصر الستة التي في قلبها المفهوم الإسلامي للتنمية؛ وهو "العمران والإعمار"، ثم حفظ البقاء وهو الأمان، قبل النماء وهو الإحسان، وأن يتم ذلك بموازين مقاصدية دقيقة تجمعها التوصية بالميزان والإيمان بأنه ميزان الله.

هذا المدخل المقاصدي الحضاري هو الذي يرسم موقع العالم الإسلامي من مشروعات وأطروحات وشعارات التنمية النابعة من الغرب، وعلى منابر المنظمات الدولية. فيتتبع د.جلال أمين بإيجاز شديد تطورات خمسين سنة من طرح مفهوم التنمية منذ خمسينيات القرن العشرين، الذي استقبله المسلمون بحماقة وسذاجة لأسباب نفسية واجتماعية، هكذا قال، وصولا إلى التنمية البشرية في مرحلة التسعينيات فترجمته إلى الإنسانية، بينما يثير الغرب مع العالم الإسلامي حربا حضارية وثقافية في تلاعب كبير بالسياسي والاقتصادي باسم الثقافي، ومنها لم يعد العالم الإسلامي في عداد الدول المتخلفة كما وصف عبر النصف الثاني من القرن العشرين، إنما منطقة "إرهاب"؛ حيث يحوز ثقافة إرهاب وتطرف وعنف، وهذا أمر فارق. "فالتخلف يمكن الارتقاء به، أما الإرهاب فيجب استئصاله، ولم يعد هناك حل إلا استئصالنا؛ لأن ثقافتنا هي رمز الإرهاب. وتكاد الثقافة الإسلامية ترادف الآن كلمة الإرهاب. وهذه إهانة. لكن المسؤولية تقع علينا؛ لأننا صمتنا عندما تم وصفنا بالمتخلفين، وطبيعي أن يسترسل الغرب في وصفنا بالمسميات السيئة"[٤].

ومن ثم تتجلى إشكاليتنا مع التنمية في: تراجع ثقافة العمران المؤسسة على الإيمان، ثم ضعف بنية وتكوين الإنسان وخاصة من منظور الجمع بين الإيمان والعمران والإحسان، وضعف البيئة الحاضنة بالأمان السياسي والميزان التدبيري، والأمان الخارجي أو من عدوان الخارج. وتحت هذا كله تتوالى المؤشرات

(١) راجع أعمال مؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية" الذي تم الإعداد له وتنفيذه بالتعاون بين البنك الإسلامي للتنمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي وبرنامج حوار الحضارات في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، في: رفعت العوضي، نادية محمود مصطفى (تنسق علمي وإشراف)، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، مرجع سابق.

(٢) عبد الحميد أبو سليمان، إشكالية الرؤية والمفاهيم وآثارها في مجال التنمية في العالم الإسلامي؛ في: رفعت العوضي، نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٣٩.

(٣) علي جمعة، متطلبات العصر ومواجهة تحديات الأمة؛ في: رفعت العوضي، نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٥-٢٦.

(٤) جلال أمين، تعقيب؛ في: رفعت العوضي، نادية محمود مصطفى، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٩٨.

الاقتصادية والاجتماعية في محضن من المعاني والقيم والعقائد الأساسية. إن الكثير من سياسات الاقتصاد العام والكلي الجيدة في ذاتها تتحطم على صخور الأمية، ضعف المستوى الصحي، التخلف النظامي التعليمي، الاغتراب الاجتماعي والثقافي، الظلم والتفاوت الطبقي، والفساد الأخلاقي والاستبداد السياسي. وهي حلقة جهنمية مستحكمة، ينبغي السعي في كسرها من كل اتجاه، وبكل إمكان، وفي كل وقت.

واتصالا بخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي طرحتها الأمم المتحدة، فقد تبنتها وأعلنت عنها الكثير من الدول العربية والإسلامية، وعقدت لها المؤتمرات الإعلانية عن تدشينها، ثم عن إعلان تقييمات للإنجاز في أهدافها وخططها. ولكن الثمار كثير منها محل تشكيك حتى من تقارير الأمم المتحدة ذاتها. غير أن السياق السياسي والاستراتيجي الموصول بالصراع الثقافي الداخلي والخارجي يعصف بخطط التنمية ويضعها كلها في مهب رياح لا أمان فيها ولا ميزان لها. من هنا تأتي ضرورة النظرة الحضارية التي قد تتقاطع مع الاجتهاد في تحقيق التكاملية والمنظومية في رؤية الأمم المتحدة ووثائقها.

خاتمة:

من استعراض وثائق الخطة الأممية للتنمية المستدامة يتبيّن أن هذه الرؤية الأممية الأحدث لم تتحرك كثيرًا عن الرؤية الغربية الممتدة من القرن العشرين إلى الحالي: العناية بقدرة الدولة، المناخ (لأن الغرب أصبحّ يخشى تداعيات تدميره)، السلام، المهمشون من النساء والشباب وذوي الإعاقة والنازحين قسرًا (لمعاناة الغرب من الهجرات غير القانونية).

ثمة تأكيد مستمر على (نهج النظم)؛ أي التفكير النّظمي والمنظومي وكأنه اكتشاف جديد، ولا يوضح كيف يقوم المخطط للسياسات بهذا النَّظْم، وهل هو وصفة كلية عامة واحدة؟ أم فيها تعدد رؤى؟ وأين الإطار الذي يحمي تعدد رؤى التنمية؟ ولماذا لا تتبنى الأمم المتحدة تلك المنظورات المتعددة للتنمية التي تنتجها كل حضارة، في إطار عام من التمكين للجميع؛ كل داخل حضارته وثقافته وإقليمه ومجموعاته المختارة؟

وكيف يتجاوز الدليل شرط الديمقراطية التي هي آلية نقل الرؤى من الشعوب إلى الدول إلى العالم؛ ومن أهمها آليات الديمقراطية العالمية سواء في الأمم المتحدة ذاتها ووكالاتها أو غيرها من المؤسسات والفعاليات العالمية؟ هل تكونت الخطة ٢٠٣٠ بشكل ديمقراطي؟ هل تطبقها الدول / الأنظمة الحاكمة بشكل ديمقراطي؟ أي خططت عالميا وتنفذ محليا بأسلوب ديمقراطي؟ وما أمارة ذلك؟ وما ضمانته؟

إن عالم الوسائل -في هذا الدليل المرجعي- قائم بالأساس على أداة المال، وأساليب التمويل، بزعم أن الخطط السابقة لم تول اهتمامًا مناسبًا لتمويل التنمية، بينما هذه الخطة تقدم "خطة للاستثمارات البديلة: وخطة لـ"بناء الشركات المتنوعة لتعبئة الموارد".

إن القراءة في خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وأصدائها في رؤى حكومات العالم العربي والإسلامي، تفتح الباب على أهمية مجال الاقتصاد السياسي المحلي والدولي من منظور حضاري إسلامي؛ وما يطرحه من تساؤلات ضمن العلاقة الوطيدة بين السياسي والاقتصادي لا سيما في ظل الدولة القومية الحديثة، وأزماتها المعاصرة.

وإنها لمختبر جديد وغاية في الأهمية للمنظور الحضاري، أن يتناول هذا الشأن المحوري في قراءة الأوضاع والسياسات في العالم الإسلامي من جهة، واتصالا بمستوى عالمي من جهة أخرى.

إن هذه الخطة تدعي المنظومية، والشمول، والتوازن، والإيجابية، وغيرها من السمات الأساسية التي ينادي بها المنظور الحضاري في التفكير العام، وفي التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وبناء السياسات وتنفيذها؛ سواء محليا أو دوليا. لكن الذي نصل إليه في نهاية هذه الكلمة هو أن **تحقيق خطة الأمم المتحدة مثل هذه السمات في أهدافها وبرامجها وتوجهاتها من العسر بمكان في ظل افتقادها هي في داخلها - والعالم خارجها- لحقيقية الديمقراطية العالمية، فضلا عن أصول العدالة العالمية.**

البنك الإسلامي للتنمية: الفاعلية والمعوقات داخل وبين الدول الإسلامية

أحمد إبراهيم*

مقدمة:

يُعد البنك الإسلامي للتنمية إحدى المؤسسات المالية متعددة الأطراف التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وقد تأسس قبل نحو خمسة عقود، ويهدف للمساهمة في دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أرجاء العالم الإسلامي، حتى إن البنك سارع لدعم خطة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة بعد الإعلان عنها في عام ٢٠١٥ لاتساقها مع مقاصد الشريعة الإسلامية والمفهوم الواسع للتنمية غير القاصرة على البعد المادي البحت.

يتمثل الهدف الرئيسي للبنك في تعزيز التنمية البشرية الشاملة باعتبارها متسقة مع مقاصد الشريعة الإسلامية، مع التركيز على تخفيف حدة الفقر وتحسين الصحة وتعزيز التعليم والحوكمة وتحقيق الازدهار للمجتمعات.

في هذا الإطار، يهدف التقرير إلى التعريف بآليات عمل البنك الإسلامي للتنمية وتطوره، وكيف تفاعل مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مع رصد ملامح أنشطة البنك التمويلية ودلالات ذلك بالنسبة لمشروعات التنمية، بالإضافة لمبادرات دعم التكامل الإسلامي والمعوقات التي تواجهها سواء داخل الدول الإسلامية أو فيما بينها والتي تؤثر على مجمل أنشطة البنك.

أولًا- البنك الإسلامي للتنمية: نبذة تعريفية:

يُعد البنك الإسلامي للتنمية بنك تنمية متعدد الأطراف، يهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ٥٧ دولة عضو، بالإضافة إلى المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء، أي أن أنشطة البنك تمتد إلى نحو ٢٠٪ من إجمالي سكان العالم.

بدأت أولى خطوات تأسيس البنك عام ١٩٧٤، وانطلق نشاطه فعليًا من خلال كيان واحد في العام التالي ثم تطور إلى مجموعة تضم ٦ كيانات حاليًا، هي **البنك الإسلامي للتنمية، ومعهد البنك الإسلامي للتنمية (المعروف سابقًا باسم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب)، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.** يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، ويعمل بنموذج لامركزي من خلال عشرة مراكز إقليمية رئيسية في المغرب، وكازاخستان، والسنغال، ومصر، وتركيا، وإندونيسيا، وبنجلاديش، ونيجيريا، وأوغندا، وسورينام، بالإضافة إلى مركز امتياز في كوالالمبور بماليزيا.

تستحوذ المملكة العربية السعودية على الحصة الأكبر من رأس المال التراكمي للبنك الإسلامي للتنمية بواقع ١٣,٢ مليار دينار إسلامي تمثل ٢٢,٥٪ من المبلغ الإجمالي، وجاءت دولة ليبيا في المركز الثاني بقيمة ٥,٣ مليار وبحصة ٩,٠٣٪، ثم جمهورية إندونيسيا التي بلغت مساهمتها ٤,٧ مليار بنسبة ٧,٩٤٪، وجاءت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المركز الرابع بقيمة ٤,٦ مليار بنسبة ٧,٩٪، وتبعتها جمهورية نيجيريا الاتحادية التي بلغت مساهمتها ٤,٣ مليار بنسبة ٧,٣٣٪.

ساهمت دولة قطر بنحو ٤ مليارات تمثل ٦,٨٧٪ من إجمالي رأس المال لتكون سادس أكبر دولة مشاركة في رأسمال الصندوق، وتبعتها جمهورية مصر العربية بقيمة ٤ مليارات تقريبًا تمثل ٦,٧٧٪، ثم دولة الكويت بقيمة ٣,٩ مليار بنسبة

* باحث في العلوم السياسية.

٦,٦٢٪، ثم الإمارات العربية المتحدة بنحو ٣,٨ مليار بنسبة ٦,٤٨٪، وجمهورية تركيا بقيمة ٣,٦ مليار بحصة ٦,١٧٪ التي حلت عاشرًا.

جاءت مساهمة جمهورية باكستان الإسلامية بواقع ١,٤ مليار بنسبة ٢,٤٣٪ ثم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بالحصة نفسها، وتبعتها ماليزيا بمساهمة ٨٦٨ مليونًا بنسبة ١,٤٨٪ من راس المال.

يُلاحظ من هيكل الملكية أن مساهمة كافة الدول الأخرى لا تتجاوز ٠,٥٪ باستثناء الجمهورية بنجلاديش الشعبية التي بلغت نسبتها ٠,٩٦٪ بواقع ٥٦٦ مليونًا[١].

وينعكس هذا التوزيع في حصص رأس المال مباشرةً على قوة التصويت لكل دولة عضو، حيث تُمنح الحصص الأعلى تأثيرًا أكبر في القرارات المتخذة داخل البنك؛ لأن الدول التي تساهم بهذه الحصص تحصل على عدد أكبر من الأصوات، مما يمنحها المزيد من التأثير في عمليات صنع القرار.

يقوم البنك بمهمته في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالتنسيق الكامل مع الحكومات، كما يدعم التعاون بين الدول الأعضاء، ويُشارك المعرفة والخدمات، ويُقدم حلولًا لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. ووفقًا للبنك، فإنه يتميز بأنه البنك التنموي الوحيد الذي لا يوجد فيه علاقة مانح -متلقٍ، حيث تساهم جميع الدول الأعضاء في موارده وتستفيد من تمويله، ويعمل على المستوى العالمي في مجال تنمية التمويل الإسلامي، وتقديم هياكل تمويلية مستدامة وأخلاقية لدعم مشاريعه الاستثمارية.

يركز البنك على **محورين أساسيين** هما البنية التحتية الخضراء، المرنة والمستدامة، وتشمل: الطاقة المتجددة، والنقل المستدام، والزراعة والتنمية الريفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية الاجتماعية، والتنمية الحضرية والمياه والصرف الصحي، إلى جانب تنمية رأس المال البشري الشامل، وتتضمن: الرعاية الصحية الشاملة، والتعليم الجيد والمرن، والتغذية والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، ودعم المشاريع الصغيرة وخلق فرص العمل.

ويشمل دعم المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء إتاحة برامج المنح الدراسية والمساعدات الإنسانية، كما يدعم البنك المجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية حول العالم[٢].

ثانيًا- البنك الإسلامي للتنمية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة:

أعلن البنك الإسلامي للتنمية الالتزام الكامل بأهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة، مع التأكيد على التباينات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية وفق احتياجات كل منها، كما أكد البنك على أدواتٍ عدة لدعم تنفيذ هذه الأهداف في الدول الأعضاء من خلال النهج التعاوني والشراكة مع المؤسسات التمويلية الإنمائية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

والجدير بالذكر أن ١٩٣ دولة، بما في ذلك الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، وقعت على أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، في سبتمبر ٢٠١٥، وتسعى هذه الأجندة إلى تحقيق ١٧ هدفًا عالميًا و١٦٩ هدفًا محددًا تفصيليًا، بما يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية. ويؤكد البنك الإسلامي للتنمية أن هذه الأهداف تتماشى مع مبادئ التنمية من منظور إسلامي (مقاصد الشريعة)[٣].

والتزامًا بهذه الأهداف أطلق البنك الإسلامي للتنمية العديد من المبادرات المتخصصة، ومنها:

(١) للتفاصيل: العضوية، البنك الإسلامي للتنمية، الاطلاع: ٢٠٢٥/٣/٢٦، متاح عبر الرابط التالي: https://www.isdb.org/ar/aldwyt

(2) Frequently Asked Questions, Islamic Development Bank, July 2023, Available at: https://2u.pw/HGa4k

(٣) أهداف التنمية المستدامة، البنك الإسلامي للتنمية، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/iBK0N

• **صندوق التضامن الإسلامي للتنمية:** يهدف إلى مكافحة الفقر، وتحسين القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء، ومكافحة الأمية، والقضاء على الأمراض.

• **صندوق استثمار العقارات الوقفية:** يُساهم في تمويل مشاريع الأوقاف لتعزيز الاستدامة المالية.

• **صندوق الحياة وسبل العيش:** أكبر مبادرة تنموية في الشرق الأوسط لدعم الفقراء.

• **صندوق التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني:** يهدف إلى تحسين الدخل وسبل العيش لأكثر من ٣٠٠ ألف أسرة فلسطينية خلال العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

• **الصكوك الخضراء:** أطلق البنك الإسلامي للتنمية أداة تمويلية تُعرف باسم **الصكوك الخضراء** لدعم المشاريع البيئية والمناخية المستدامة. وقد أصدر البنك صكوكًا خضراء بقيمة ١ مليار يورو في ٢٠١٩، وصكوك استدامة بقيمة ٢,٥ مليار دولار في ٢٠٢١، وهي الأكبر من نوعها.

وفي مارس ٢٠٢٥، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك على تخصيص أكثر من ١,٤ مليار دولار لدعم أهداف التنمية المستدامة في ثماني دول أعضاء. تُغطي المشاريع المتضمنة قطاعات حيوية مثل الأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والنقل، والصرف الصحي، والتنمية الحضرية، مما يعكس التزام البنك بتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة[١].

علاوة على ذلك، قام البنك بمواءمة استراتيجيته مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي ٢٠٢٥. تهدف هذه المواءمة إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التعافي المستدام والتكيف مع التغيرات المناخية[٢].

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ البنك إطارًا للتمويل المستدام، مما مكنه من إصدار صكوك خضراء وصكوك الاستدامة -كما سلف الذكر- لتعبئة الموارد من أسواق المال العالمية. في عام ٢٠٢١، تمكن البنك من تعبئة أكثر من ٢,٥ مليار دولار عبر هذه الصكوك، مما يعزز قدرته على تمويل مشاريع التنمية المستدامة في الدول الأعضاء[٣].

ورغم هذه الجهود، فإن البنك الإسلامي للتنمية يواجه تحديات في تنفيذ أجندته للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة؛ ومن أبرزها التباين في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء إذ يؤدي تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول إلى صعوبة في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد بشكلٍ عادل وفعال. كما تؤثر مشكلات البيئة القانونية والتنظيمية على عمل البنك بسبب عدم توافق الأطر القانونية والتنظيمية ببعض الدول مع مبادئ التمويل الإسلامي، مما قد يُعيق تنفيذ المشاريع التنموية.

كما تتأثر قدرة البنك والدول الأعضاء على تمويل وتنفيذ المشاريع التنموية المخططة بالتحديات المالية والاقتصادية، التي تتعقد مع تعدد بيئات العمل، وهو ما يفرض ضرورة العمل على تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية، وتطوير استراتيجيات مبتكرة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعاليةٍ وكفاءة.

ثالثًا- تمويلات البنك الإسلامي للتنمية: خريطة الانتشار والدلالات

يلعب البنك الإسلامي للتنمية دورًا مهمًا في تعزيز التنمية من خلال عدة محاور:

المحور الأول- تمويل المشاريع والبنية التحتية: يُعد تمويل

(١) البنك الإسلامي للتنمية يخصص أكثر من ١,٤ مليار دولار لدعم أهداف التنمية في ٨ دول أعضاء، CNBC عربي، ٢٠٢٥/٣/١٧، متاح عبر الرابط التالي: https://minilink.pro/UGMa

(٢) إعادة مواءمة استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية ٢٠٢٣- ٢٠٢٥، البنك الإسلامي للتنمية، يونيو ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/BOAex

(٣) صبري ناجح، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقر استراتيجية محدثة لمجابهة الفقر وتعزيز النمو الأخضر، الشرق الأوسط، ٢٠٢٢/٦/٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/XuUF

المشاريع التنموية من المهام الأساسية للبنك. يشمل هذا التمويل مشروعات في مجالاتٍ مثل: الطاقة المتجددة (حيث تمويل مشاريع الطاقة الشمسية والرياح لتعزيز الاستدامة البيئية)، والزراعة والأمن الغذائي (دعم مشاريع تحسين الإنتاج الزراعي لضمان الأمن الغذائي)، والنقل والبنية التحتية (توفير القروض لبناء الطرق والجسور وتطوير الموانئ).

المحور الثاني- دعم التنمية البشرية: ويشمل ذلك التعليم (تمويل برامج المنح الدراسية، والمشاريع التعليمية في الدول الأعضاء)، والصحة (دعم مبادرات مكافحة الأمراض، وتطوير البنية التحتية الصحية)، والحد من الفقر (توفير التمويل لبرامج الحد من الفقر وتعزيز الشمول المالي).

المحور الثالث- تعزيز التكامل الاقتصادي: وذلك من خلال تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، عبر تقديم تمويل للتجارة ودعم المشاريع المشتركة بين الدول لتعزيز التكامل الإقليمي والاقتصادي.

ويوضح تحليل خريطة التمويلات التي منحها البنك منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ٢٠٢٤ وجود تفاوتات كبيرة بين الدول الأعضاء في الحصول على التمويلات، فضلًا عن التباين الشديد بين حصة كل قطاع والآخر من المبلغ الإجمالي، ويمكن توضيح ذلك على هذا النحو:

بلغ إجمالي **مو افقات التمويل** التي منحتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية منذ التأسيس حتى عام ٢٠٢٤ نحو ١٩٤,٨ مليار دولار أمريكي، وارتفعت الموافقات الصافية من ٤,٤ مليار دولار في العقد الأول (١٩٧٥-١٩٨٤) إلى ٩٣,٤ مليار دولار في العقد الأخير (٢٠١٥-٢٠٢٤)، بزيادة تتجاوز ٢٠ ضعفًا بما يعكس تنامي أنشطة البنك ومؤسساته. خلال هذه العقود الخمسة تم أيضًا تمويل ١,١١٣ عملية في ٧٦ دولة غير عضو عبر خمس قارات.

وتتنوع **مصادر التمويل** الذي يمنحه البنك لتشمل تمويلات المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بواقع ٤٢٪ من جملة التمويلات، والموارد الرأسمالية العادية للبنك بنسبة ٣٤,٣٪، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بنحو ٣,٩٪، في حين جاءت ١٩,٨٪ من التمويلات من مصادر أخرى مثل صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والصناديق الوقفية.

على **المستوى الجغرافي**، تتوزع تمويلات البنك الإسلامي للتنمية بين آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا بقيمة ٨٧,٧ مليار دولار بحصة ٤٥٪، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بواقع ٣٦,٦ مليار دولار بنسبة ٣٢,٦٪ وأفريقيا جنوب الصحراء بمبلغ ٣٥,٥ مليار دولار بما يُعادل ١٨,٢٪ من جملة التمويلات، والدول الأخرى بـ ٨,١ مليار دولار تمثل ٤,١٪ من المبلغ الإجمالي[1].

جدول (١)

الدولة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة المئوية من جملة تمويلات البنك
بنجلاديش	٢٧,٧	١٤,٢
مصر	٢٣,١	١١,٩
باكستان	١٥,٨	٨,١
تركيا	١٤	٧,٢
المغرب	٧,٥	٣,٩
إندونيسيا	٧,٢	٣,٧
إيران	٦,٢	٣,٢
تونس	٦	٣,١
السنغال	٥,٦	٢,٩
السعودية	٥,٦	٢,٩

الدول العشر الأكثر حصولًا على التمويلات من البنك الإسلامي للتنمية

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية[2]

(1) IsDB Group in Breif, Islamic Development Bank, p iii, Available at: https://2u.pw/029WS

(2) Ibid.

تُظهر البيانات أن **بنجلاديش** جاءت في مقدمة الدول التي حظيت بحصةٍ كبيرة من التمويلات التراكمية للبنك الإسلامي للتنمية. ويعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها الكثافة السكانية العالية إذ تُعتبر واحدة من أكثر الدول كثافة سكانية في العالم، مما يزيد من احتياجاتها التنموية في مجالاتٍ متعددة، مثل الإسكان، والصحة، والتعليم، إلى جانب الحاجة الملحة للتمويلات نظرًا لمستوى التنمية الاقتصادية والتحديات التي تواجهها والتي تتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والخدمات الأساسية لتحسين مستوى معيشة السكان. هذا إلى جانب حرص السلطات هناك على استمرارية التعاون مع البنك إذ أقامت شراكة قوية مع البنك الإسلامي للتنمية، حيث تم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية المشتركة. على سبيل المثال، في مايو ٢٠٢٣، اعتمد البنك تمويلًا بقيمة ٢٩٦,٣٧ مليون دولار لصالح المرحلة الثانية من مشروع تمويل الإسكان في المناطق الريفية وشبه الحضرية في بنجلاديش، بهدف تشييد ١٩٨٩ مسكنًا مستدامًا يستفيد منها أكثر من ٧٠ ألف شخص من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط[١].

كما احتلت **مصر** المركز الثاني بين أكبر الدول المستفيدة من تمويلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بحصولها على موافقات بقيمة ٢٣,١ مليار دولار تعادل ١١,٩٪ من جملة التمويلات التي منحها البنك بما يعكس الشراكة القوية بين القاهرة والبنك الإسلامي للتنمية، والتي تعززت بإنشاء مقر إقليمي لمجموعة البنك[٢].

هنا تجدر الإشارة إلى أن البنك الإسلامي للتنمية يُقدم تمويلاته للدول الأعضاء بناءً على مجموعة من المعايير، أبرزها الآتي:

- **أولوية القطاعات التنموية**؛ إذ يُركز على تمويل المشاريع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والزراعة.

- **احتياجات الدول الأعضاء**؛ إذ يأخذ البنك في الاعتبار مستوى التنمية والاحتياجات الملحّة لكل دولة عضو، مع التركيز على الدول الأقل نموًا لتعزيز قدراتها التنموية.

- **مدى التوافق مع استراتيجيات التنمية الوطنية**، فالبنك يحرص أن تتماشى مشاريعه مع خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء لضمان تحقيق الأهداف المشتركة، مع الأخذ بعين الاعتبار الجدوى الاقتصادية والمالية للمشاريع لضمان استدامتها وقدرتها على تحقيق الأثر المرجو.

-**ذلك بجانب الامتثال للمعايير الشرعية**؛ إذ يُشترط أن تتوافق جميع المشاريع المُمولة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يمتنع البنك عن تمويل أي مشروع يتعارض معها.

رابعًا- تمويلات البنك: خريطة الأولويات والملاحظات

بتتبع توزيع تمويلات البنك الإسلامي للتنمية منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ٢٠٢٤، حسب القطاعات التي تم تمويلها، يتضح هيمنة قطاع الطاقة على حصة كبرى تصل إلى ٤٠٪ من جملة التمويلات بقيمة ٧٨ مليار دولار، ويليه قطاع الزراعة بتمويلات ٢٧,٣ مليار دولار تعادل ١٤٪ من المبلغ الإجمالي، وسط تدني التمويلات الموجهة لقطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم اللتين استحوذتا على ٤,١٪ و٣٪ على التوالي من جملة التمويلات[٣].

- **أسباب هيمنة قطاع الطاقة على الحصة الأكبر من التمويلات**

قد تعود هيمنة قطاع الطاقة على تمويلات البنك الإسلامي

---

(١) محسن عبد الرازق، «البنك الإسلامي للتنمية» يعتمد تمويلات ٦ مشاريع لدعم التنمية المستدامة والبنى التحتية بأكثر من ٥٥٨ مليون دولار، المصري اليوم، ٢٠٢٣/٥/١١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/bBHZL

(٢) أسماء أمين، مصر فى صدارة الدول المستفيدة من البنك الإسلامي للتنمية بتمويلات ١٣ مليار دولار، اليوم السابع، ٢٠٢١/٩/٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/xhkM

(3)IsDB Group in Breif, Islamic Development Bank, p ii, Available at: https://2u.pw/029WS

جدول (٢)

مسلسل	القطاع	عدد عمليات التمويل	المبلغ بالمليار دولار	النسبة المئوية من جملة تمويلات البنك ٪
١	الطاقة	١٥٨٤	٧٨	٤٠
٢	الزراعة	١٦٩٢	٢٧,٣	١٤
٣	الصناعة والتعدين	٢٢٩٨	٢٥,٤	١٣
٤	التمويل	١٧٨٩	١٨,٤	٩,٤
٥	النقل	٥٨٦	١٦,٦	٨,٥
٦	المياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية	٥٤٨	٨	٤,٢
٧	الصحة	١٠٣٣	٧,٩	٤,١
٨	التعليم	١٩٨٨	٦	٣
٩	الإدارة العامة والتجارة	٤٠٩	٣,٣	١,٧
١٠	العقارات	٦٥	٣,١	١,٦
١١	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٣٢	١	٠,٥

تمويلات من البنك الإسلامي للتنمية حسب القطاع

المصدر: البنك الإسلامي للتنمية[١]

للتنمية لعدة أسباب رئيسية أبرزها ضرورة الطاقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ تُعتبر الطاقة عنصرًا أساسيًّا لتشغيل القطاعات الحيوية مثل الصناعة، والزراعة، والخدمات، مما يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص العمل كما يُسهم توفير الكهرباء في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، بما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة.

على سبيل المثال، يُخصص البنك موارد مالية كبيرة لمشاريع الطاقة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في الدول الأعضاء، ففي إفريقيا قدم البنك تمويلات تراكمية بقيمة ٣٣,٥ مليار دولار لـ ٦٢٢ مشروعًا للطاقة في ٢٥ دولة، الأمر الذي يعكس التزامه بتعزيز البنية التحتية للطاقة في القارة. وخلال يناير ٢٠٢٥ أعلن البنك بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وشركاء رئيسيين آخرين، عن تعهد بقيمة ٤,٦٥ مليارات دولار لدعم مبادرة Mission 300 التي تهف إلى توفير الكهرباء المستدامة لـ ٣٠٠ مليون إفريقي بحلول ٢٠٣٠ من خلال القيادة الإفريقية والتمويل منخفض التكلفة والتعاون العالمي، وذلك انطلاقًا من أن الوصول إلى الطاقة ليس مجرد هدف إنمائي بل هو حق أساسي من حقوق الإنسان وضرورة أخلاقية، هذا في وقتٍ لا يزال ما يقرب من ٦٠٠ مليون شخص في إفريقيا يعيشون دون كهرباء؛ ما يُعيق التقدم في التعليم والرعاية الصحية والنمو الاقتصادي[٢].

في الوقت نفسه، يُركز البنك على الطاقة المتجددة والمستدامة مثل محطات الطاقة الكهرومائية بالضخ والتخزين، لتعزيز الاستدامة وتقليل الانبعاثات الكربونية. على سبيل المثال، في أكتوبر ٢٠٢٤، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية على تمويل ٢٠ مشروعًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ١٧ بلد عضو بأكثر من ٣ مليارات دولار. وترمي هذه المشاريع إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بالقدرة على الصمود والاستدامة في قطاعاتٍ أساسية، كالنقل، والطاقة، والزراعة، والموارد المائية،

(1) Ibid.

(٢) ٣٣,٥ مليار دولار تمويلات "البنك الإسلامي" لـ ٦٢٢ مشروعا للطاقة في ٢٥ دولة إفريقية، الاقتصادية، ٢٠٢٥/١/٢٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/vzSDR

والأمن الغذائي، والصحة، والتنمية الاجتماعية.

وبالنظر لقائمة البلدان التي شملها هذا التمويل، يتضح أنها تضم بلدانًا من أقاليم وقاراتٍ متنوعة، فضلًا عن تنوع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية. وارتبطت هذه التمويلات بمشروعات تتصل بأهداف التنمية المستدامة، علمًا أن الدولة التي استحوذت على أكبر حصة من التمويلات هي كازاخستان بتمويل قدره ١,١ مليار دولار لصالح مشروع تنمية موارد المياه لمواجهة تغير المناخ وتعزيز الإمكانات الزراعية والأمن الغذائي. وفي الأردن ارتبطت التمويلات بزيادة احتياطي البلاد الاستراتيجي من السلع الأساسية وتعزيز الأمن الغذائي، وفي قرغيزستان هدف التمويل لدعم الأحوال المعيشية لصغار المزارعين من خلال دعم الميكنة الزراعية وتوفير إمدادات الطاقة، أما في السنغال فقد هدف التمويل لتسريع عمليات التصنيع للإنتاج الزراعي[١].

بالتوازي مع ذلك، يعمل البنك على تمويل برامج كفاءة استخدام الطاقة في المباني للتخفيف من آثار التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة. في المنطقة العربية على سبيل المثال، دشن البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تعاونًا لتقديم المشورة للدول العربية فيما يتعلق بكيفية تمويل تحولات مجال استدامة الطاقة، والسبل المناسبة لزيادة الاستفادة من وسائل التمويل الدولية المتاحة لقطاع البناء، وبناء القدرات لتأمين التمويل لتوسيع نطاق كفاءة استخدام الطاقة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة[٢].

- **تضاؤل تمويلات الصحة والتعليم:**

في المقابل، تتضاءل تمويلات البنك لقطاعي الصحة والتعليم مقارنةً بقطاع مثل الطاقة؛ إذ بلغت مخصصات الأول ٧,٩ مليار دولار تُقارب ٤,١٪ من جملة تمويلات البنك منذ تأسيسه، في حين بلغت مخصصات الصحة ٦ مليار دولار تُعادل ٣٪ من الرقم الإجمالي.

وقد يرجع ذلك بشكلٍ أساسي لخضوع تمويلات البنك للأولويات التي تُحددها الدول الأعضاء التي ترغب في الحصول على التمويل، والتي يُركز العديد منها بشكلٍ أساسي على المجالات التي قد تعدها محركات أساسية (مباشرة وسريعة) للتنمية الاقتصادية، مثل الطاقة والبنية التحتية. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن هذه النسب قد تتغير بمرور الوقت وفقًا للأولويات والاحتياجات التنموية للدول الأعضاء. وفي تصريح له عام ٢٠٢٣، علق الدكتور محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على تفاوت توزيع التمويل بين القطاعات المختلفة بأن "أولويات التنمية تُحددها كل دولة وفق احتياجاتها التنموية"[٣].

لكن هذا الخلل بحاجةٍ إلى تصحيح لأن التعليم والصحة، كما أنهما ركنان في النهوض بالتنمية الاجتماعية للسكان في نطاق العالم الإسلامي، لهما الأثر الأكبر أيضًا في التمكين الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص جديدة للابتكار والتطوير، خاصةً في ظل التحول الرقمي الذي يعيشه العالم وزيادة الإنتاجية. إذ يُسهم **التعليم** في تحسين مهارات ومعارف الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم وقدرتهم على الابتكار، فرغم نقص الموارد الطبيعية، استطاعت اليابان على سبيل المثال تحقيق معدلات نمو مرتفعة بفضل الاستثمار في التعليم وتطوير رأس المال البشري، كما يدفع التعليم صوب تعزيز الابتكار والتطور التكنولوجي ودعم مشروعات البحث

(١) مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية يوافق على تمويل مشاريع كبرى للتنمية والبنى التحتية بأكثر من ٣ مليارات دولار أمريكي، البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٢٤/١٠/١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kPZrv

(٢) تمويل توسيع نطاق برامج كفاءة استخدام الطاقة في المباني للتخفيف من آثار تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٢٠/١٢/٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/moRg

(٣) محسن عبد الرازق، رئيس «البنك الإسلامي للتنمية»: حجم تمويلاتنا ١٧٠ مليار دولار.. ٤٠% لقطاع الصناعة، المصري اليوم، ٢٠٢٣/٥/١١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Wmafb

والتطوير، على نحوٍ يدعم النمو الاقتصادي[١].

ولا يقل قطاع **الصحة** أهمية عن التعليم بمنظار النمو الاقتصادي -وليس فقط البعد الاجتماعي- إذ تؤدي الصحة الجيدة إلى تقليل معدلات التغيب عن العمل وزيادة كفاءة الأفراد، مما يُعزز الإنتاجية الاقتصادية. هذا كما أن الاستثمار في الصحة العامة يُقلل من انتشار الأمراض، الأمر الذي يُخفف العبء عن نظم الرعاية الصحية ويوفر الموارد لاستخدامات أخرى تدعم الاقتصاد[٢]. ومن ثم، فإن تحسين الصحة يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر[٣].

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال تجاهل مبادرات دعم النمو الاقتصادي المباشر، فالأمر يتجاوز الثنائية ويتطلب مدخلًا متكاملًا يُراعي كافة أبعاد التنمية البشرية التي تتشابك ومختلف المجالات.

خامسًا- جهود البنك في تعزيز التكامل الاقتصادي: المبادرات والمعوقات

يسعى البنك الإسلامي للتنمية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى دعم التعاون الاقتصادي والتجاري. ودعمًا لذلك، **أطلق البنك مؤشر تكامل البنك الإسلامي للتنمية في عام ٢٠٢٢**، حيث طورت المؤسسة مؤشرًا إحصائيًا شاملًا يُقسم إلى خمسة قطاعات رئيسة: تكامل التجارة والاستثمار، تكامل الأسواق المالية، شبكات الإنتاج، الاتصال والخدمات اللوجستية، تنقل الأفراد، بالإضافة إلى التكامل المؤسسي. يهدف هذا المؤشر إلى قياس مستوى التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز[٤].

وبناءً على هذا المؤشر، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية عام ٢٠٢٣ تقريرًا لقياس التكامل العربي الاقتصادي. ويعتمد التقرير على قياس التقدم المحرز فيما يتعلق بتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول العالم العربي، والعمل على توفير آلية عملٍ تُمكن المجموعة من تحقيق أهدافها الأساسية، بما في ذلك تعزيز التجارة بين البلدان الأعضاء، ودعم معدلات النمو، ورفع مستوى الاستثمار الثنائي، وتحسين معيشة الناس على أساس مبادئ التضامن والمصالح المشتركة. وتضمنت عملية إطلاق التقرير الإشارة إلى أن تكاليف التجارة الثنائية بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى بمرتين من تكاليفها في الاتحاد الأوروبي، ما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التكامل الاقتصادي ومعايير القياس بين الدول العربية. وللوصول لهذا الهدف أكدت مجموعة البنك السعي إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإقليمية، وتسهيل تفعيل الاتفاقات متعددة الأطراف، وإتاحة تسهيلات تمويلية لدعم مشروعات الربط بين البلدان ودعم القدرات الإنتاجية[٥].

كما تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، التابعة لمجموعة البنك، على تنمية وتمويل التجارة بين الدول الأعضاء وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، مما يُسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي. وتشمل أنشطة المؤسسة تمويل التجارة، وتعزيز الأثر التنموي لعمليات التمويل، وتطوير قدرات الدول الأعضاء في مجال الصادرات[٦]. وبشكلٍ عام، يُساهم البنك في

---

(١) حسين بن العارية، دور التعليم في النمو الاقتصادي، منظمة المجتمع العلمي العربي، ٢٠١٢/٣/١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/xqOXO

(٢) دانييل بلوم أنييس كوفينال سيرين أوزر، فرض ضرائب صحية ذكية: يفيد الصحة العامة ويدعم الاقتصاد، مدونات البنك الدولي، ٢٠٢٤/١٠/٧، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/L2p51

(٣) علي محمود الخوري، تحديّات الصحة العامة في الاقتصادات العربية، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ٢٠٢٥/١/٢٩، متاح عبر الرابط التالي: https://arab-digital-economy.org/10981

(٤) مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تطلق تقرير التكامل الاقتصادي العربي خلال الاجتماعات السنوية ٢٠٢٣ المنعقدة في جدة، البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٢٣/٥/١٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/o0NAd

(٥) المرجع السابق.

(٦) مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها في قيام تكتل اقتصادي إسلامي، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، السنة ١٧، عدد ٦٦، شتاء ٢٠١٠- ١٤٣١هـ، ص ص ١٩- ٤٨.

تعزيز التعاون المالي بين الدول الأعضاء من خلال دعم الاستثمارات المشتركة وتطوير الأسواق المالية الإسلامية، مما يُعزز فرص التكامل الاقتصادي، ويدعم مشاريع البنية التحتية التي تربط بين الدول الأعضاء، مثل شبكات النقل والطاقة، مما يُسهّل حركة السلع والخدمات.

من الأمثلة على ذلك، أنه في يونيو ٢٠٢٢، وافق البنك على تمويل بقيمة ١٥,٨ مليون دولار أمريكي لمشروع ممر طريق بيساو -داكار، بهدف تحسين الاتصال بين غينيا بيساو والسنغال، وتعزيز التكامل والتجارة الإقليمية في غرب إفريقيا[١].

وفي سبتمبر ٢٠٢٢، وافق البنك على تمويل بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم إنشاء خط أنابيب نفط يمتد على طول ١,٤٤٣ كيلومترًا، يربط أوغندا بالساحل الشرقي لتنزانيا. ويهدف المشروع إلى تمكين أوغندا من تصدير نفطها إلى الأسواق الدولية، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين[٢].

لكن ما يجب الالتفات إليه أنه رغم أهمية المشروعات التي يُشارك البنك في تمويلها لأغراض تعزيز التكامل والتعاون بين الدول الإسلامية، فإن العديد منها يواجه تحديات. تتعلق العقبات بتدبير التمويل الكافي من مصادر متنوعة لاستكمال الخطط والمشروعات، فضلًا عن ضعف التنسيق بين الدول المعنية والتأثير على المجتمعات المحلية مما يؤدي إلى تأخر عمليات التنفيذ. وتضم هذه التحديات أيضًا المعوقات داخل الدول الإسلامية وبين بعضها، وبطبيعة الحال تؤثر هذه العوامل على فرص نجاح سياسات البنك. **ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:**

- **التباين في السياسات الاقتصادية والتجارية**: تتبنى الدول الإسلامية سياسات اقتصادية وتجارية متنوعة، مما يؤدي إلى غياب التنسيق والتكامل بينها، وبما يفرض مزيدًا من التحديات على إمكانية إقامة سوق إسلامية مشتركة ويحد من فعالية التعاون الاقتصادي[٣].

إذ يواجه البنك الإسلامي للتنمية تحديًا في التعامل مع تنوع الأولويات التنموية والاقتصادية بين الدول الأعضاء مع تركيز بعضها على تطوير البنية التحتية، بينما يُعطي البعض الآخر الأولوية لتحسين قطاعي التعليم والصحة، وهكذا، وهو ما يتطلب من البنك التعامل مع احتياجات كل دولة على حدة وبما يحد من فرص التنسيق والتعاون الجماعي. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٢، وافق البنك على تمويل بقيمة ٢٩٧,٦٧ مليون يورو لثلاث دول أعضاء تحت إشراف المكتب الإقليمي في داكار، فتم توزيع المبلغ لأجزاءٍ ثلاثة تعبر عن حاجة كل دولة على حدة، وذلك بواقع ٣٥,١٤ مليون يورو لصالح مشروع للتنمية الزراعية في كوت ديفوار، و٢٤,٣٠ مليون يورو لمشروع خاص بتطوير التعليم التقني والمهني في غينيا، و٢٣٨,٢٣ مليون يورو لإنشاء طريق في السنغال[٤]، وذلك على نحو يعكس تنوع الاحتياجات وتفتيت التمويل المتاح على قطاعاتٍ متعددة، ليس من بينها تعزيز التعاون بين هذه الدول. ورغم ذلك، تعكس هذه السياسة مرونةً من قبل البنك في التعاطي مع الاحتياجات.

- **ضعف البنية التحتية**: تعاني العديد من الدول الإسلامية

(1) In Egypt, IsDB Board of Executive Directors Approves US$176.12 Million Financing for Food Security, Health, Transport, and Water & Sanitation Projects in Four Member Countries, Islamic Development Bank (IsDB), 1/6/2022, Available at: https://minilink.pro/Y43M

(2) IsDB Board Approves US$ 1.12 billion in Development Financing and US$ 1.79 Million in Grants for Health, Transport, Food Security, Energy, Urban Development, Market Access, Education, and Water & Sanitation Projects, Islamic Development Bank (IsDB), 10/9/2022, Available at: https://m-r.pw/ukSE

(٣) عبد الغني بلوط، التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي.. فرص وتحديات، مجلة المجتمع، ٢٠٢٤/٥/١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2h.ae/rWiE

(4) The Islamic Development Bank (IsDB), during its 344 Board of Executive Director's meeting of 13 February 2022, approved Projects for Cote d'Ivoire, Guinea, and Senegal, Islamic Development Bank (IsDB), 28/2/2022, Available at: https://2u.pw/Xy9wq

نقصًا في البنية التحتية المتطورة في مجالات النقل والاتصالات، مما يُعرقل حركة السلع والخدمات بينها لأن ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل وصعوبة التنقل، وبالتالي يُقلل من فرص التكامل الاقتصادي.

- **العوائق الجمركية وغير الجمركية**: تواجه حركة السلع بين الدول الإسلامية وجود تعريفات جمركية مرتفعة وإجراءات غير جمركية معقدة؛ مما يُعيق تدفق التجارة البينية بين الدول الإسلامية، الأمر الذي يرفع تكلفة السلع ويحد من تنافسية المنتجات في الأسواق المحلية والإقليمية[١]. يُشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي إلى أن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطبق تدابير غير جمركية أكثر وأشد تقييدًا مقارنةً بأي منطقة أخرى. فقد ازدادت هذه التدابير بمقدار الضعف تقريبًا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠[٢].

- **ضعف التنسيق المؤسسي**: وذلك بسبب غياب مؤسسات فعّالة للتنسيق والمتابعة، بما يُقلل من فرص تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، ويؤدي إلى تشتت الجهود وعدم الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة[٣].

- **التحديات السياسية**: تُعد الخلافات السياسية وعدم الاستقرار في بعض الدول الإسلامية أبرز العوامل المؤثرة سلبًا على جهود التكامل الاقتصادي؛ إذ تخلق هذه التحديات بيئةً غير مستقرة تعوق تنفيذ المشاريع المشتركة وتُثني المستثمرين عن المشاركة[٤]. يُشير تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي إلى تدني التجارة البينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (فيما عدا دول مجلس التعاون الخليجي)، مُرجعًا ذلك إلى عدم جدوى الاتفاقيات الإقليمية للتجارة والاستثمار. "فقد ظلت حصة الصادرات داخل المجموعة في المنطقة العربية، ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي، أقل من ٢٪ من تدفقاتها التجارية، وهو ما يعكس جزئيًا التشتت الإقليمي والعنف والحروب منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي وعقب الربيع العربي في عام ٢٠١١. وتضم المنطقة مجموعةً من البلدان التي توجد بينها خلافات سياسية كبيرة، وهو ما ينعكس في أنماط التجارة أيضًا. على سبيل المثال، تبنت بلدان المغرب العربي في شمال إفريقيا توجهًا نحو أوروبا، من خلال برنامج الشراكة الأورومتوسطية والاتفاقات المنبثقة عنه الداعمة لهذه الروابط"[٥].

- **التبعية الاقتصادية للخارج**: تعتمد بعض الدول الإسلامية بشكلٍ كبير على الاقتصادات الخارجية، مما يُقلل من حافزها للتكامل مع الدول الإسلامية الأخرى، وتجعل هذه التبعية القرارات الاقتصادية مرتبطة بمصالح دول خارجية، الأمر الذي يُعرقل التعاون الإقليمي[٦].

- **ضعف القطاع الصناعي**: يُعاني العديد من الدول الإسلامية من ضعفٍ في القطاع الصناعي، الأمر الذي يُقلل من قدرتها على إنتاج سلع قابلة للتبادل التجاري، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض حجم التجارة البينية والاعتماد على استيراد السلع من خارج الدول الإسلامية.

- **الفقر والديون**: تعاني بعض الدول الإسلامية من مستوياتٍ عالية من الفقر والديون، مما يحد من قدرتها على المشاركة الفعّالة في مشاريع التكامل الاقتصادي، ويجعل التركيز

(١) أيمن صالح فاضل، السوق الإسلامية المشتركة، المعوقات والحلول، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢٤، عدد ١، ٢٠١١م-١٤٣٣هـ، ص ص ٣٣-٥٦.

(٢) ناصر السعيدي، آثيرا براساد، شرق أوسط تجاري، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/iLIyb3Mp

(٣) للمزيد على سيد إسماعيل ، معوقات التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية،القاهرة، دار التعليم الجامعى، ٢٠١٩.

(٤) عبد الغني بلوط، التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي.. فرص وتحديات، مرجع سبق ذكره.

(٥) ناصر السعيدي، آثيرا براساد، شرق أوسط تجاري، مرجع سبق ذكره.

(٦) عبد الغني بلوط، التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي.. فرص وتحديات، مرجع سبق ذكره.

منصبًا على القضايا الداخلية بدلًا من التعاون الإقليمي.

- **الفساد الإداري**: يؤدي الفساد الإداري إلى إهدار الموارد وتقويض الثقة بين الدول، مما يحول دون تنفيذ المشاريع المشتركة على الوجه المطلوب، ويُقلل من فعالية السياسات الاقتصادية ويزيد من تكلفة الأعمال. يقول صندوق النقد الدولي "يؤدي الافتقار إلى المعايير الموحدة والتنسيق، وانتشار البيروقراطية والفساد إلى تفاقم آثار هذه الحواجز (غير الجمركية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). ومن الحواجز التي تعوق ممارسة الأعمال والاستثمار الإجراءات المرهقة لإصدار التراخيص، واللوائح المعقدة، والإجراءات غير الواضحة المتعلقة بالمشتريات وتقديم العطاءات"[١].

ولمواجهة هذه المعوقات، دشن البنك الإسلامي للتنمية العديد من المبادرات والتي سبق ذكر بعضها لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول الإسلامية، وتطوير البنية التحتية، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وإنشاء مؤسسات فعّالة لدعم التكامل الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، يُعد العمل على تحقيق الاستقرار السياسي وتبني سياسات اقتصادية مشتركة ضروريان لتعزيز التعاون والازدهار المشترك.

- **الدينار الإسلامي نموذجًا لضعف مشروعات التكامل:**

من المفاجآت أن البنك الإسلامي للتنمية يعتمد عملةً موحدةً تُسمى "الدينار الإسلامي"، وهي العملة المعتمدة في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣، إذ جاء فيه على سبيل المثال "وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية.. على قرار الزيادة العامة السادسة في رأس المال بمبلغ قدره ٥,٥ مليار دينار إسلامي. وفي نهاية سنة ٢٠٢٣، بلغ رأس مال البنك المكتتب فيه ٥٥,٣ مليار دينار إسلامي".

إن سوق هذا الخبر على هذا النحو ربما يكون مهمًا لكثيرٍ حتى من المتخصصين، فيما يتعلق بتصوراتهم لقيمة رأس المال الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية، وما هي القيمية الحقيقية للدينار الإسلامي؟ وكيف يمكن أن يُقيمها كل مواطن في دولة مسلمة بعملة بلده؟ ربما يحتاج الأمر لبحثٍ وحسابات ليكون قادرًا على التقييم، بخلاف ما سيرد للذهن والتصور إذا قيل مثلًا إن رأس مال البنك يُعادل ٥٥,٣ مليار دولار أمريكي (أو يورو أو ريال سعودي..).

هذا الاختلاف يعكس ضعف وزن العملة الإسلامية الموحدة في التعاملات التجارية والمعتمدة من جانب الدول الإسلامية بما ينعكس على تصورها في ذهن أبناء العالم الإسلامي بشكلٍ عام، وإن كانت هناك مبادرات ومطالبات بتفعيلها كما في ماليزيا. أضف إلى ذلك أن البنك نفسه بعد أن بدأ التقرير المشار إليه باستخدام العملة الإسلامية الموحدة مقرونة بالدولار الأمريكي للتعريف بالبيانات المالية التي يتناولها، فإنه انتقل بعد ذلك لاستخدام الدولار الأمريكي فقط في التعريف بهذه البيانات دون الدينار الإسلامي، في مؤشرٍ آخر على ضعف استخدامه حتى داخل المؤسسة التي تتبناه.

بل إن البنك الإسلامي للتنمية حين أراد أن يُعرف في تقريره بالعملة الإسلامية الموحدة فإنه عرفها بأنها: "الدينار الإسلامي (ID)، وهو ما يُعادل حقوق السحب الخاصة (SDR) لصندوق النقد الدولي". وحق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي وليس عملة، وتتحدد قيمته بناءً على سلة من ٥ عملات هي الدولار الأمريكي، واليورو، واليوان الصيني، والين الياباني، والجنيه الإسترليني[٢].

وهنا تجدر الإشارة لملاحظاتٍ مهمة، أولها أن البنك لجأ إلى تعريف وحدته الحسابية بوحدة حسابية أخرى تتبناها إحدى مؤسسات التمويل الدولية التي تُمثل واحدةً من أدوات الهيمنة الغربية -وخاصةً الأمريكية- على العالم بما في ذلك العالم الإسلامي، وفي ذلك علامات استفهام بشأن موقع مبدأ التحرر من أعمال وأنشطة البنك. هل يُقدم بديلًا إسلاميًا لأدوات

(١) ناصر السعيدي، آثيرا براساد، شرق أوسط تجاري، مرجع سبق ذكره.
(٢) حقوق السحب الخاصة (SDR)، صندوق النقد الدولي، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mUHR7d1J

الهيمنة الغربية أم يكتفي بالعمل في إطارها، رغم تأكيده على مرجعيته الإسلامية، وثانيها أن الوحدة الحسابية المسماة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي التي قُوم على أساسها الدينار الإسلامي تتحدد قيمتها بسلة عملات تخص ٥ دول غير إسلامية. وهنا أيضًا يمكن التساؤل عن مسألة الهوية في هذا السياق، أما الملاحظة الأخيرة فهي تتعلق بالتأكيد على أن قضيتي التحرر والهوية ضروريتان لنجاح البنك في تحقيق مشروعاته المتصلة باستعادة كرامة العالم الإسلامي، وأن فاعلية هذه العملة في النهاية تتصل بواقع العالم الإسلامي ووزنه بين مختلف تكتلات العالم.

خاتمة:

يُعد البنك الإسلامي للتنمية بنكًا تنمويًا متعدد الأطراف، يهدف إلى توفير الموارد المالية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة الفنية والاستشارية في مجالات التنمية، ودعم المشاريع التي تُحقق أهداف التنمية المستدامة.

وبالفعل، نجح البنك في تحقيق نجاحاتٍ ملحوظة في تمويل المشاريع التنموية في العالم الإسلامي، مثل مشروع الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء الذي ساهم في تعزيز أمن الطاقة، مع تقديم منح دراسية لأكثر من ٢٠ ألف طالب من الدول الأعضاء.

وعلى الرغم من أن البنك الإسلامي للتنمية يتميز بتقديم تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية، إلا أنه يواجه تحدياتٍ في المنافسة مع مؤسسات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجالات الابتكار المالي وسرعة تنفيذ المشاريع، إلى جانب التحديات التمويلية التي يُواجهها البنك حيث الاعتماد على موارد محدودة في ظل زيادة الطلب على التمويل.

لكن التحديات الكبرى التي تقلل من فعالية مشروعات البنك ومؤسسات التكامل الإسلامي بشكلٍ عام تتعلق بالمعوقات داخل الدول الإسلامية التي تتصل بالبيروقراطية، والتشريعات التي تؤخر تنفيذ المشروعات التنموية أو تحد من التعاون مع البنك أو الدول الإسلامية الأخرى.

يُضاف إلى ذلك العديد من التحديات بين الدول الإسلامية نفسها؛ حيث ضعف التعاون بين الدول الأعضاء بما يؤثر على تنفيذ المشاريع المشتركة ويحد من فاعليتها، بالإضافة إلى اختلاف الأولويات الاقتصادية التي تعيق تنسيق الجهود المشتركة، فضلًا عن التأثير السلبي للتفاوت الاقتصادي ووجود فروق كبيرة بين الدول الغنية والفقيرة. ولا يخفى بطبيعة الحال التداعيات الناجمة عن النزاعات السياسية التي تؤثر على تنفيذ البرامج التنموية من جهةٍ، وتؤدي إلى مزيدٍ من الانقسام وفشل مشروعات التكامل أو ضعفها من جهةٍ أخرى.

إن تعزيز فاعلية البنك الإسلامي للتنمية تتطلب مزيدًا من الدعم لمشروعات تعزيز التكامل الإقليمي من خلال إنشاء آليات جديدة لدعم المشاريع المشتركة، وتطوير برامج متخصصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. وهناك ضرورة ملحة لتحسين آليات التمويل من خلال تنويع المصادر عبر الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية، وزيادة الاعتماد على الأدوات المالية الجديدة (مثل الصكوك) لتعزيز التمويل الإسلامي، مع الالتزام بتطوير آليات المساءلة والتقييم المستمر ونشر التقارير الدورية لتعزيز الشفافية والحوكمة.

يبقى من المهم في النهاية التأكيد على أن تجربة البنك الإسلامي للتنمية هي في حد ذاتها رائدة من حيث أنشطتها، لكنها لا تزال بحاجةٍ لمزيدٍ من الجهد والفعل للنهوض بها، كما أن تجربة البنك هي في الواقع انعكاس لطبيعة التحديات التي تواجهها نماذج التنمية في العالم الإسلامي خاصةً مشروعات التكامل.

التطبيع الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة: مسارات ودلالات حتى ٢٠٢٥

يارا عبد الجواد*

مقدمة:

إن الكيان الإسرائيلي منذ أن حل في المنطقة باعتباره احتلال استيطاني بنى وجوده على منطق القوة والغلبة؛ فهو يسعى بكل الوسائل والطرق إلى شرعنة استمراره ككيانٍ غريبٍ محتل، وذلك بالعمل على مختلف مسارات التطبيع التي تمنحه مزيدًا من الهيمنة. وقد شكل التطبيع -خاصةً في البدايات- حرجًا كبيرًا للأطراف المشاركة به في المنطقة؛ وذلك باعتبار أن من يُقدم على أي صورةٍ من صور التطبيع فإنه يُقبل على أمرٍ محرم شعبيًا وحتى مستبعد على مستوى الحكومات، حتى بدأ مسار التطبيع مع توقيع مصر معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٩ وتلتها في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ثم الأردن، إلى أن جاءت اتفاقيات أبراهام ضمن ما يُعرف بـ"صفقة القرن".

بالتوازي مع مسار التطبيع السياسي لم تغب صور أخرى من التطبيع، ومنها التطبيع الاقتصادي وصور التعاون التجاري بين إسرائيل ودول المنطقة، سواء من الدول المطبعة بشكلٍ رسمي أو غير رسمي، علمًا أن هذا الشكل من التطبيع مثل مسارًا هامًا في تاريخ العلاقات العربية -الإسرائيلية لما يحمله من خرق غير مباشر لحواجز التطبيع الرسمي والعلني.

ومما تجدر الإشارة إليه أن **محددات التطبيع الاقتصادي متفاوته ومتنوعة**، سواءً على صعيد الأنظمة العربية التي تتعدد دوافعها في المضي قُدمًا في هذا التطبيع بين أنظمة أغرتها الوعود الأمريكية والإسرائيلية بالدعم الاقتصادي وهذا ينطبق بصورةٍ ما على مصر والأردن وكذلك السلطة الفلسطينية، أو أخرى طمحت إلى رفعها من قوائم الإرهاب كما هو الحال مع السودان، فضلا عن النظام المغربي والحرص على الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. كما أن سياق المشهد الإقليمي الذي أعقب ثورات الربيع العربي نقل إسرائيل من خانة العدو الأول إلى حليف في مواجهة العدو المشترك المتمثل في إيران، وقد كان التطبيع الاقتصادي إحدى قنوات هذا المشهد التحالفي.

شهد هذا المسار قفزةً استثنائية مع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والذي تبنى مشروعًا أسماه "صفقة القرن" باعتباره حلا لقضية القرن "القضية الفلسطينية"، وقد شهدت هذه الصفقة هرولة من قبل عدة دول نحو التطبيع مع ذلك الكيان على مستوياتٍ ومساراتٍ عدة، كان أهمها المسار الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يأتي ذلك التقرير لتسليط الضوء على التطبيع الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة، وذلك بالوقوف ابتداءً على الخلفية التاريخية لمسار التطبيع مع إسرائيل عامةً والتطبيع الاقتصادي خاصةً وتطوره، ثم بيان مسارات التطبيع الاقتصادي وأشكاله المختلفة ودلالات ذلك، وأخيرًا مستقبله في ضوء الأحداث الراهنة المتعلقة بمجريات ومآلات معركة طوفان الأقصى من جهة وتولي دونالد ترامب للرئاسة مرةً ثانية من جهةٍ أخرى.

أولًا- التطبيع مع إسرائيل: خلفية تاريخية

لم يتوقف جهد قادة الحركة الصهيونية، منذ تأسيسها، في محاولة التسلل إلى النسيج العربي، والعمل على إقناع بعض أطرافه ومن يشذ من نخبه وحكامه بقبول فكرة الصهيونية في البداية، ثم الاعتراف بدولة إسرائيل لاحقًا وحقها في الوجود. وقد سعى الصهاينة إلى الترويج لفكرة وجود مصالح مشتركة تدعو إلى التعاون، وحتى التحالف، ضد أعداءٍ مفترضين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تغيرت استراتيجيات الحركة

* باحثة في العلوم السياسية.

الصهيونية وتنوعت أساليبها[١]، ونستطيع القول إن علاقة إسرائيل مع الدول العربية مرت منذ إنشائها عام ١٩٤٨ باضطراباتٍ وتقلباتٍ متنوعة، انتقلت خلالها ما بين الحروب (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢) إلى التعاون السري، واتفاقيات السلام، ومن ثم إلى تطبيع العلاقات مع عددٍ من الدول العربية[٢].

بدأت إسرائيل سعيها الحثيث نحو شرعنة وجودها ومحاولة جذب الدول للاعتراف بها والتعاون معها منذ خطاب ثيودور هيرتزل إلى الدولة العثمانية، حيث حاول إقناعها بقدرته على جلب دعم الدول الأوروبية ومساندة مشاريع الدولة العثمانية الاقتصادية، مقابل السماح بالهجرة اليهودية إلى فلسطين وإعفاء الدولة العثمانية من ديونها.

وفي هذا السياق قبل نكبة ١٩٤٨، استمرت القيادات الصهيونية في التواصل مع مسؤولين عرب، أحيانًا تحت ذريعة الاتفاق على مشاريع اقتصادية مثل مشروع روتنبرغ لتوليد الكهرباء، وأحيانًا أخرى عبر محاولات لاستئجار مناطق مثل غور كبد في شرق الأردن. كما جرت اتصالات مباشرة أو عبر بريطانيا، التي كانت القوة المهيمنة على المنطقة والمنتدبة على فلسطين، من أجل ترتيب تفاهمات تتعلق بتحركات الجيوش العربية وتحديد مواقع تمركزها. وقد أسفرت هذه الترتيبات عن اتفاقات للهدنة وترسيم خطوط وقف إطلاق النار، مما أدى إلى ضياع المثلث الفلسطيني، وضم الجزء المتبقي من وسط فلسطين (الضفة الغربية) إلى شرق الأردن، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية[٣].

بعد نكبة ١٩٤٨، وتحديدًا في عام ١٩٥١، قامت جامعة الدول العربية بتأسيس "مكتب مقاطعة إسرائيل"، وفي الدورة الثانية والعشرين لمجلس الجامعة التي عُقدت في عام ١٩٥٤، تم إقرار قانون موحد لمقاطعة إسرائيل. بناءً على ذلك، سنّت الدول العربية، بعد استقلالها، قوانين لتنظيم المقاطعة في كل دولة على حدة. وقد استندت هذه القوانين إلى القانون الموحد الذي أقرته الجامعة العربية، وتم افتتاح مكاتب للمقاطعة في تلك الدول، كما تم تعيين مفوض لمكتب المقاطعة الرئيسي، وكان من مهامه وضع "اللائحة السوداء" التي تُحدَّث مرتين في العام، وتضم أسماء الشركات الإسرائيلية والشركات التابعة لدولٍ أخرى التي تستمر في التعامل التجاري مع إسرائيل، حيث تمثل الهدف من هذه اللائحة في حظر دخول منتجات هذه الشركات ومقاطعة أعمالها حتى تُوقف نشاطها في إسرائيل.

من المهم الإشارة إلى أن مكتب المقاطعة شكّل ضغطًا حقيقيًا على دولة الاحتلال، وأجبر العديد من المؤسسات والشركات الكبرى على وقف أعمالها هناك. لذلك، كان إلغاء قوانين المقاطعة العربية جزءًا أساسيًا من متطلبات التطبيع الرسمي مع إسرائيل. ومن الأمثلة على ذلك، إلغاء السودان في ٦ إبريل ٢٠٢١ قانون مقاطعة إسرائيل لعام ١٩٥٨[٤]، وكذلك إصدار رئيس دولة الإمارات مرسومًا عام ٢٠٢٠ بإلغاء القانون الاتحادي رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ في شأن مقاطعة إسرائيل والعقوبات المترتبة عليه، وذلك في أعقاب الإعلان عن اتفاقات السلام مع إسرائيل[٥]. وبذلك، تحول مكتب المقاطعة إلى جهازٍ غير فعال وشكلي بعد إغلاق مكاتبه في عدة دول عربية، وأصبحت المقاطعة الرسمية أمرًا يعتمد على قرار كل دولة بشكلٍ منفصل[٦].

(١) معين الطاهر، جذور التطبيع: تاريخه ومراميه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣٠، ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/G1q9d

(٢) علاقات إسرائيل مع الدول العربية: نحو معادلة إقليمية جديدة، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/jyPGM

(٣) معين الطاهر، جذور التطبيع: تاريخه ومراميه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق.

(٤) السودان يلغي قانون مقاطعة إسرائيل، سكاي نيوز، ٦ أبريل ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/v4yAu

(٥) أصدر رئيس دولة الإمارات مرسومًا يقضي بإلغاء "قانون مقاطعة إسرائيل" في الإمارات، القانون من أجل فلسطين، ٢٩ أغسطس ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي:https://shorturl.at/d3c03

(٦) معين الطاهر، جذور التطبيع: تاريخه ومراميه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق.

وعلى الرغم من قرارات المقاطعة، إلا أن الأمر لم يخل من لقاءاتٍ سرية بين مسؤولين ورؤساء وملوك عرب ونظرائهم الإسرائيليين. حيث كان المسؤولون العرب حريصين على تجنب أي لقاءٍ علني مع ممثلين إسرائيليين، حتى لو كان ذلك يحدث عن طريق الصدفة في ممرات المنظمات الدولية أو خلال اجتماعاتها. وفي العادة، كان يتم نفي أي لقاء يُعقد وراء الأبواب المغلقة، خوفًا من رد فعل الرأي العام العربي، أو لئلا يُستغل في الحملات الإعلامية والاتهامات المتبادلة بين الأنظمة العربية، وازدادت وتيرة هذه اللقاءات بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وعقب حرب ١٩٧٣ كان أول تطبيع رسمي علني بين مصر وإسرائيل بموجب اتفاقية كامب ديفيد التي مثلت نقطةً فارقة في تاريخ العلاقات الإسرائيلية- العربية حيث تخطى السادات آنذاك خطًا أحمر كان يتحرج الكثيرون من تجاوزه، ثم جاءت اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

حيث اعترفت منظمة التحرير بموجب أوسلو بحقّ إسرائيل في الوجود، في مقابل اعتراف إسرائيلي بالمنظمة ممثلًا للفلسطينيين في مفاوضات الحل النهائي. ولعل أخطر ما في اتفاق أوسلو أنه اتفاق بين أصحاب الأرض وممثلي القضية المفترضين وعدوهم، وهو ما فتح المجال أمام الدول العربية الأُخرى لعقد اتفاقات مع إسرائيل، أو فتح مكاتب تمثيلية بمستوياتٍ متنوعة، ومنذ هذا الاتفاق تغيرت النظرة الخجولة إلى التطبيع مع العدو الإسرائيلي، وسرعان ما بدأ التطبيع العلني، بحجة أن أصحاب القضية اعترفوا بعدوهم، وتفاوضوا معه، فعقب اتفاق أوسلو، جاء اتفاق وادي عربة بين الأردن وإسرائيل١٩٩٤، لتكون الأردن الدولة العربية الثالثة التي تُبرم اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني.

لقد فتحت السلطة الفلسطينية الباب أمام التطبيع العربي، لكنها فشلت في ربط هذا المسار بالتقدم في مفاوضات الحل النهائي، حيث كان من المفترض أن يسير التطبيع العربي مع إسرائيل، الذي أُطلق عليه "حوافز السلام"، بشكلٍ تدريجي ومتزامن مع وفاء إسرائيل بالتزاماتها. كانت السلطة الفلسطينية ترغب في أن تكون هي الجسر للتطبيع، لكنها منذ البداية فقدت السيطرة على هذا المسار. كما أن الدول العربية التي فتحت مكاتب تمثيلية لإسرائيل في عواصمها، مثل تونس وقطر، لم تتراجع عن هذه الخطوة إلا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث حمل تعثر المفاوضات مع الفلسطينيين واندلاع الانتفاضة، إضافة إلى موجات الربيع العربي، هذه الدول على إغلاق تلك المكاتب. وهذا يثبت أن تصاعد حدة الصراع والسعي للتخلص من الاستبداد يمنعان التطبيع الرسمي ويُفقدانه مبرراته.

عقب الربيع العربي والثورات المضادة، تغيرت المفاهيم المتعلقة بأولويات الصراع وأطرافه، فلم تعد إسرائيل في نظر بعض الأنظمة تمثل التهديد الرئيسي، فقد رأت بعض الأنظمة أن تمدد النفوذ الإيراني يشكل التهديد الأول لها، وأن الإسلام السياسي والحراكات الشعبية يُشكلان تهديدًا داخليًا يزعزع استقرارها[١].

وقد ساهمت التحولات في منطقة الشرق الأوسط، مثل الثورات العربية وتغيير بعض الأنظمة والزعماء العرب، بالإضافة إلى تنامي نفوذ إيران، في تغيير السياسة الإسرائيلية وخطابها تجاه الدول العربية. حيث بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته، التي تجنبت تحقيق تقدم في عملية السلام مع الفلسطينيين، في التأكيد على أن التطبيع مع الدول العربية يمكن أن يتحقق دون الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين أو تقديم تنازلات لهم. تقوم الرؤية الإسرائيلية على أنه يمكن حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي من خلال اتفاق إقليمي شامل يشمل "الدول العربية السنية". ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٦، أوضح نتنياهو أن هناك تغييرات كبيرة في الموقف العربي تجاه إسرائيل، وأن العديد من الدول العربية اعترفت بأن إسرائيل "ليست عدوهم"، بل يمكن أن تكون "حليفًا" لهم. كما أشار إلى أن الهدف المشترك مع هذه الدول يكمن في مواجهة إيران والتطرف الإسلامي، مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بالإضافة إلى تعزيز الأمن والازدهار والسلام في المنطقة. في هذا

(١) المرجع السابق.

السياق، بدأت إسرائيل تروج لنفسها كحليف يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التهديدات الإيرانية والحركات الإسلامية المتطرفة[١].

نتيجة لهذا التوجه، تحولت العلاقات السرية بين إسرائيل وبعض الدول العربية إلى اتفاقات تطبيع علنية. ففي سبتمبر ٢٠٢٠، وقعت إسرائيل الاتفاقيات الإبراهيمية، والتي عُرفت أيضًا بـ"صفقة القرن"، مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين، ثم تلتها اتفاقات مع السودان والمغرب. وأكد الموقعون على الاتفاقيات أن التعاون الإقليمي مع إسرائيل لا يتناقض مع القضية الفلسطينية، مبررين خطوة الإمارات والبحرين بأنها تهدف إلى وقف ضم إسرائيل للضفة الغربية. كما أكد ملك المغرب، محمد السادس، في ديسمبر ٢٠٢٠، على موقف بلاده الثابت تجاه القضية الفلسطينية ودعمه لحل الدولتين!

تسارعت العلاقات بين إسرائيل والدول التي طبعت معها، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات السياحة، والتجارة، والاقتصاد. كما شكلت قمة النقب في مارس ٢٠٢٢، التي جمعت وزراء الخارجية من مصر والمغرب والبحرين والإمارات مع وزيري الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد والأمريكي أنتوني بلينكن، مرحلة جديدة في العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية، وقد تم الاتفاق خلالها على تشكيل "هيكل أمني إقليمي"، واعتبار الاجتماع "منتدى دائم" يهدف إلى تعزيز التعاون في المجالات العسكرية والأمنية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى التعاون في مجالات التكنولوجيا والمشاريع الاقتصادية[٢].

ثانيًا- التطبيع الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة: صوره وأشكاله

من المعلوم أن إسرائيل تسعى إلى التطبيع الاقتصادي لتكريس التطبيع السياسي وذلك في سبيل كسب الشرعية الإقليمية وكذلك لرفع المقاطعة عنها، أما الدول العربية فمنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، تتعرض لمبادرات السلام المقدمة من الولايات المتحدة والمصحوبة بإغراءات تحسين الأوضاع الاقتصادية لأولئك الذين يقبلون بأن يكونوا شركاء في السلام مع إسرائيل. وقد بدأت هذه المبادرات مع مصر، ثم امتدت إلى السلطة الفلسطينية والأردن، وصولًا إلى بعض دول الخليج[٣].

فعلى سبيل المثال، عند انطلاق فعاليات مؤتمر مدريد للسلام في شهر نوفمبر ١٩٩١، الذي أُقيم في مدينة مدريد الإسبانية، بدأ العديد من المراقبين بالتأكيد على أن السلام الشامل سيكون عنوان المرحلة المقبلة، وأن التطبيع المرتقب سيُرسّخ أسس السلام في المنطقة، ويُطلق بداية بناء الثقة بين خصوم الماضي، مما يؤدي إلى ازدهار اقتصادي أُطلق عليه في ذلك الحين "عوائد السلام"[٤].

إن خطورة هذا النوع من التطبيع تكمن في أنه يُزيل الحواجز النفسية بين الشعوب، وينال من المقاومة الشعبية للتطبيع، بعكس التطبيع الأمني الاستخباري[٥].

وفي هذا الإطار، فإن التطبيع الاقتصادي العربي مع الكيان الصهيوني قد تمثل في عدة أشكالٍ وصيغ فهو لا يتخذ شكلًا واحدًا كما يُروج له عادة، بل يتنوع في أشكاله وأوجهه التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- **تعليق العمل بإجراءات مكتب المقاطعة العربية لـ"إسرائيل" من الدرجتين الثانية والثالثة**، من خلال التراخي تدريجيًا في مراقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر أو تتعامل مع "إسرائيل"، مما سمح بدخول منتجات تلك الشركات إلى الأسواق العربية أو إجازة التعامل معها. هذا التوجه ساهم

(١) علاقات إسرائيل مع الدول العربية: نحو معادلة إقليمية جديدة، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أوهام الاقتصاد من كامب ديفد إلى صفقة القرن إسرائيل تربح والعرب يخسرون، الجزيرة، ٥ فبراير ٢٠٢٠، عبدالحافظ الصاوي، متاح عبر الرابط التالي:https://rb.gy/stgwtq

(٤) حسن البراري، التطبيع مع إسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/ha74or

(٥) أحمد الجندي، التطبيع التحديات وإمكانية المواجهة، المسار للدراسات الإنسانية، ١٧ سبتمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/N2XTG

بشكلٍ مباشر في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في الكيان الصهيوني. وكذلك الأمر بالنسبة للشركات الأجنبية التي تشحن بضائعها عبر المنافذ الإسرائيلية، والتي كانت تُصنف ضمن إجراءات المقاطعة من الدرجة الثالثة، فلم يعد هناك أي اعتراض على أن ترسو سفينة في ميناء عربي بعد مرورها عبر ميناء صهيوني أو حتى إذا كانت قد توقفت فيه.

- **المشاركة في الفعاليات والاجتماعات والمؤتمرات والمعارض الاقتصادية الإقليمية والدولية التي تحضرها وفود إسرائيلية**، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، أصبحت أمرًا ممكنًا في الوقت الراهن. في حين أنه كان في الماضي يعد أمرًا مستحيلًا تحت أي مبرر، وغالبًا ما كان يتطلب موقفًا موحدًا من الدول العربية تعبر عنه الجامعة العربية أو مجموعة من الدول.

- **السماح بدخول بعض البضائع والسلع الإسرائيلية إلى أسواق بعض الدول العربية عبر دول إقليمية ثالثة**، مثل قبرص. وتؤكد البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء الإسرائيلية هذا الاتجاه، حيث بدأت منذ بداية الألفية تشير إلى توجه صادرات إسرائيلية إلى بعض الدول العربية التي لا تربطها مع "إسرائيل" اتفاقيات "سلام" أو علاقات دبلوماسية، مثل تونس والمغرب وقطر والإمارات العربية المتحدة. وبدرجة أقل، شملت هذه الصادرات كل من السعودية والعراق والكويت وعمان. فوفقًا لتصريح نُسب إلى وزير الخارجية القطري عام ١٩٩٦، فإن قيمة الصادرات الإسرائيلية عبر قبرص إلى دول الخليج العربي بلغت نحو ملياري دولار سنويًا.

- **السماح بدخول سلع وبضائع أجنبية عبر المنافذ الإسرائيلية البحرية**، وخصوصًا خلال سنوات الأزمة السورية وما رافقها من توقف حركة الترانزيت البري. كما أن التقديرات الإحصائية تتحدث عن أن ٢٥٪ من التجارة التركية مع دول الخليج تتم عبر مرفأ حيفا المحتل.

- **شهدت المبادلات التجارية المباشرة زيادة تدريجية مع تآكل جدار المقاطعة العربية**، وانفتاح الأسواق العربية على العالم من دون أي قيود أو استثناءات. وغالبًا ما تهيمن الصادرات الإسرائيلية على هذه المبادلات، فوفقًا لتقريرٍ إحصائي إسرائيلي يرصد تأثير توقيع اتفاقيات "السلام" الأخيرة على المبادلات التجارية، فإن قيمة التجارة مع الإمارات العربية المتحدة ارتفعت من حوالي ٥٠,٨ مليون دولار بين شهري يناير ويوليو من عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ٦١٣,٩ مليون دولار في الفترة نفسها من عام ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بالأردن، فقد زادت التجارة من حوالي ١٣٦,٢ مليون دولار إلى حوالي ٢٢٤,٢ مليون دولار، بينما ارتفعت التجارة مع مصر من حوالي ٩٢ مليون دولار إلى حوالي ١٢٢,٤ مليون دولار. كما نمت التجارة مع المغرب من حوالي ١٤,٩ مليون دولار إلى حوالي ٢٠,٨ مليون دولار، أما بالنسبة للبحرين، فقد كانت التجارة المباشرة معها معدومة تمامًا في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢١، تم تسجيل نحو ٣٠٠ ألف دولار في التجارة معها. هذه البيانات تؤكد وجود مبادلات تجارية قبل توقيع اتفاقيات التطبيع المشار إليها[١].

- **التعاون العسكري**، حيث سعت تل أبيب إلى توسيع نطاق تسويق منتجاتها العسكرية والأمنية في الدول العربية، بهدف تنويع خياراتها الاستثمارية وتعزيز اقتصادها الصناعي المتقدم. حيث تشير بعض التقديرات إلى أن هناك حوالي ألف شركة إسرائيلية تعمل في مجال بيع الأسلحة، التي تشمل الروبوتات، والطائرات دون طيار، وأنظمة التحكم والسيطرة، إلى جانب الرادارات، ومعدات الحرب الإلكترونية، ومنتجات الصواريخ والدفاع الجوي، والطائرات المأهولة، والإلكترونيات الطيران، ومعدات المراقبة، بالإضافة إلى أنظمة الذكاء والاتصالات. على الرغم من أن تل أبيب ما زالت حذرة بشأن نقل تقنياتها الدفاعية المتطورة إلى الدول العربية لحماية تفوقها النوعي في

(١) زياد غصن، إسرائيل دول عربية: التطبيع الاقتصادي لتغيير المزاج الشعبي، الميادين، ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/cRPTc

المنطقة، إلا أن التعاون العسكري وبيع الأنظمة الدفاعية قد يسهم في اختراق الأنظمة الأمنية والعسكرية العربية، ويعزز من جمع المعلومات ويُكرس هيمنة إسرائيل ونفوذها.

وفي هذا السياق، تشير العديد من التقارير إلى أن شركات الأسلحة الإسرائيلية كانت من أبرز المستفيدين من اتفاقيات التطبيع، حيث تمكنت من توسيع نطاقها في الأسواق العربية الجديدة وأصبحت أحد المصادر الرئيسية لتجارة الأسلحة. تركز تل أبيب وشركات الأسلحة الإسرائيلية على تلبية الطلبات المتزايدة على الأنظمة الدفاعية والأسلحة المتطورة في ظل تصاعد المخاطر الأمنية والهجمات الصاروخية، خاصة بواسطة الطائرات المسيرة.

بعد توقيع إسرائيل اتفاقيات دفاعية وتفاهمات أمنية مع الإمارات والبحرين والمغرب، أبرمت شركات تصنيع الأسلحة الإسرائيلية عقودًا مع هذه الدول تجاوزت قيمتها ثلاثة مليارات دولار، مما ساعد في دفع صادرات إسرائيل العسكرية إلى مستوياتٍ قياسية، حيث وصلت إلى ١١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢١. وفقًا لوزارة الدفاع الإسرائيلية، بلغت مبيعات الأسلحة لدول الخليج التي أبرمت اتفاقيات تطبيع نحو ٧٪ من إجمالي صادرات الأسلحة لعام ٢٠٢١. على سبيل المثال، وقعت إسرائيل مع المغرب صفقة لبناء مصانع للطائرات المسيَّرة، وشراء نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي "سكاي لوك" وعشرات الطائرات المسيرة. بالمثل، اشترت الإمارات نظام الدفاع الجوي المتحرك "سبايدر" الذي تنتجه شركة رافائيل، والذي يُستخدم لإسقاط الصواريخ والطائرات المسيرة، ويهدف إلى صد هجمات الطائرات المسيرة والصواريخ، خصوصًا تلك التي قد تطلقها جماعة الحوثي من اليمن[١].

ومن المهم الإشارة إلى أن التطبيع الاقتصادي في هذا المجال يحمل دلالات عدة؛ حيث يأتي زيادة حجم الصادرات الإسرائيلية من الأسلحة للدول العربية في إطار تعزيز العلاقات السياسية مع تلك الدول، ولكنه يتجاوز ذلك إلى نوع من السيطرة والهيمنة الإسرائيلية في هذا المجال والسعي نحو تعزيز أمنها القومي، كما جاء ذلك على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بيني غانتس الذي أكد أن تعزيز وزيادة اتفاقات تصدير الأسلحة للدول العربية تأتي في إطار تعزيز أمن إسرائيل نفسها، وهو ما يؤكد أن الأمر لا يتوقف عند فكرة تصدير واستيراد أسلحة، ففكرة تعزيز أمن تل أبيب من خلال زيادة صادرات الأسلحة، يبرهن على عدم خشية الكيان الإسرائيلي من تنامي قوة دولة ما إذا استوردت الأسلحة التي تصنعها، لأنها تعلم قدراتها، وتعلم كيفية التغلب عليها ومواجهتها بصفتها الدولة المصنعة. وفي هذا السياق، قامت إسرائيل بوضع قيود على تصدير الأسلحة الهجومية للدول الخليجية والمغرب التي تستورد كذلك من إسرائيل، بينما اختلف الأمر بشأن تصدير الأسلحة الدفاعية، وذلك بحسب تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية، وهو ما يفسر طرح النية الإسرائيلية في عدم وجود دولة أقوى منها في المنطقة، خاصة تلك التي تستورد منها الأسلحة، حيث تبقى الأسلحة الهجومية الإسرائيلية محظورة التصدير للدول العربية[٢].

ثالثًا- التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل مراحله ومآلاته:

أ) التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل ما قبل صفقة القرن

حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي، كان التطبيع الاقتصادي مع "إسرائيل" يُعدّ محظورًا على المستوى الشعبي ومرفوضًا من قبل الحكومات، حتى في الدول التي وقعت اتفاقيات تطبيع مثل مصر والأردن.

ورغم وجود بعض الخروقات من بعض الدول، إلا أنها كانت محدودة وتتم بشكلٍ سري في بعض الأحيان أو عبر وسطاء من جهةٍ أخرى، والدليل على ذلك هو أن إجراءات المقاطعة العربية بمختلف درجاتها كانت لا تزال فعالة ومؤثرة على مستوى

(١) علاقات إسرائيل مع الدول العربية: نحو معادلة إقليمية جديدة، مرجع سابق.

(٢) محمد وازن، إسرائيل وتصدير السلاح للعرب: تجارة أم سيطرة، إضاءات، ٢ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/uaf9nu

المؤسسات. وبالتالي، يمكن القول إن التطبيع الاقتصادي قبل تسعينيات القرن الماضي كان مرتبطًا بالتطبيع السياسي، أو كان بمثابة محاولة لترسيخ هذا التطبيع السياسي وإنهاء المقاطعة الاقتصادية[١].

في المرحلة التي تلت بداية الألفية الجديدة، أصبح التطبيع الاقتصادي بمثابة خطوة تهدف إلى كسر الحاجز الشعبي والرسمي تجاه مسألة التطبيع. من مظاهر التطبيع في هذه المرحلة ما جاء من بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية لعام ٢٠١٦، حيث قُدّر إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو ٧ مليارات دولار أمريكي سنويًا، من بينها أكثر من مليار دولار أمريكي لدول الخليج العربية. وتمثل أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو ٧ في المئة من إجمالي الصادرات، و٦ في المئة من إجمالي الواردات الإسرائيلية من السلع والخدمات.

ولم يختلف الحال مع الدول العربية التي تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ فعلى سبيل المثال تم توقيع **اتفاقية "الكويز"** عام ٢٠٠٤، وهي اتفاقية تجارية تضم كلا من مصر والولايات المتحدة وإسرائيل. تسمح هذه الاتفاقيه بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك بشرط مساهمة كل طرف بمكونات محليه تقدر بـ١١,٧٪ على الأقل، وهذه النسبه تمثل ثلث النسبة المقررة (٣٥٪) التي حددتها اتفاقية التجارة بين أمريكا وإسرائيل للمكون الإسرائيلي للدخول إلى السوق الأمريكية بإعفاء كامل، حيث تتضمن الاتفاقية ذاتها السماح لإسرائيل باقتسام هذه النسبة سواء مع مصر أو الأردن[٢].

كما أعلنت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية وشركة "نوبل إنيرجي" الأمريكية عن توقيع اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من إسرائيل بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي، وفي فبراير ٢٠١٨ أعلنت شركة دولفينوس القابضة المحدودة للغاز المصرية عن طريق شركة "نوبل إنيرجي" عن توقيع اتفاقية مع مجموعة "ديليك للحفر" الإسرائيلية بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي، تقوم بموجبها الثانية بتزويد مصر بالغاز الطبيعي. وفي يناير ٢٠١٩، أعلنت مصر عن تأسيس "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي يضم سبع دول من بينها إسرائيل، بغرض إنشاء سوق إقليمية للغاز لتأمين العرض والطلب للدول الأعضاء[٣].

أما على الصعيد الفلسطيني، فقد مثل الجانب الاقتصادي أبرز جوانب التطبيع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فالاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكلٍ كامل على الاقتصاد الإسرائيلي، وهو في حالة تبعية أكدت عليها إسرائيل في اتفاق باريس الاقتصادي لعام ١٩٩٤. فالاتفاق يضع العراقيل أمام أي نشاط اقتصادي فلسطيني بمعزل عن إسرائيل، فهناك معايير إسرائيلية في مسائل الاستيراد والتصدير ما جعل من الضفة الغربية سوقًا خاصة لمنتجات إسرائيل[٤].

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية كانت تبني مسارها التطبيعي في هذه المرحلة على مقاربة السلام مقابل التطبيع حتى لو بمجرد إشارة إسرائيل لذلك، واتسم التطبيع بنوعٍ من البرود كما يصفه البعض. وهذا ينطبق بشكلٍ كبير على مصر والأردن، فحالة السلام البارد تتجسد عندما يتم حل المشاكل الرئيسية بين الجانبين، وتكون قنوات الحوار بين الحكومات فقط، وتوجد قوى سياسية فعالة تعارض السلام القائم. وعلى العكس من ذلك، يكون السلام دافئًا عندما تُحَلُّ المشاكل العالقة بشكل

(١) زياد غصن، إسرائيل دول عربية: التطبيع الاقتصادي لتغيير المزاج الشعبي، مرجع سابق.

(٢) اتفاقية الكويز، الجزيرة، ٨ ديسمبر ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/hblWY

(٣) التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره، ودوافعه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢١ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/4yhoqz

(٤) حسن البراري، التطبيع مع إسرائيل بين السلام البارد والسلام الدافئ، مرجع سابق.

نهائي، ويكون السلام بين الشعوب، وتغيب القوى السياسية المؤثرة التي تناهض اتفاق السلام، كما هي الحال مع بعض الدول التي وقَّعت اتفاق أبراهام[١].

ب) التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل بعد صفقة القرن

في مسعاه لإقناع كافة الأطراف للتوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، طرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خطة، عُرفت لاحقًا باسم صفقة القرن، تقوم على فكرة السلام معكوسًا لكن دون تحقيق الحد الأدنى من مطالب الفلسطينيين في التحرر والاستقلال، وإذا كان منطق مبادرة السلام العربية يفيد بأن السلام يأتي أولًا ثم التطبيع، فإن منطق صفقة القرن يفيد بأن التطبيع يأتي أولًا ثم يتم البحث عن صيغ سلام.

إن المنطق الإسرائيلي كان واضحًا في هذه الصفقة وهو يقوم على فكرة تعود جذورها إلى فكرة "الجدار الحديدي"، للأب الروحي لليمين الإسرائيلي، فلاديمير جابوتنسكي، في النصف الأول من عشرينيات القرن الماضي. وتركز هذه الفكرة على استخدام القوة وتهميش المسألة الفلسطينية حتى يسلِّم العرب بحقيقة وجود إسرائيل، وعدم جدوى المقاومة والمقاطعة. وما إن سلَّم الجانب العربي بهذا المنطق حتى قامت دول عربية بالتطبيع مع إسرائيل دون انتظار المسار الفلسطيني، وجاءت هذه الحملة من التطبيع في سياق اتفاقات أبراهام لتطرح سلامًا حارًا وتطبيعًا كاملًا على عكس الحالة الأردنية والمصرية. المفارقة هنا أن إسرائيل كانت تحتل أراضي مصرية وأردنية، لكن في حالة الإمارات والبحرين والمغرب والسودان مثلًا لم تكن هناك حروب مباشرة مع إسرائيل ولم تحتل الأخيرة أراضي تابعة لهذه الدول[٢].

يأتي التطبيع العربي-الإسرائيلي الأخير، والذي يحمل اسم "اتفاق أبراهام"، في سبتمبر ٢٠٢٠، في ظل انهيار النظام العربي، الذي أصبح هشًّا وتنافسيًّا ومخترقًا، وفي ظل انكشاف إستراتيجي غير مسبوق للفلسطينيين وبخاصة بعد أن تجاوزت بعض الأنظمة العربية وبشكل علني مركزية القضية الفلسطينية. وعلى نحوٍ لافت، وصل التطبيع إلى مرحلة تحالف تهدف إلى رسم خريطة نفوذ جديدة في المنطقة تستند إلى فكرة مركزية تفيد بأن إسرائيل باتت عنصر استقرار. واكتسبت هذه الفكرة زخمًا غير مسبوق بعد أن أعادت بعض الدول الخليجية تحديد مصادر التهديد، فاعتبرت إيران، وليس إسرائيل، وسياساتها التوسعية هي مصدر التهديد الرئيس[٣].

يتصدر التعاون الاقتصادي قائمة الأهداف التي وضعتها الأطراف المشاركة في النسخة الأخيرة من برنامج التطبيع "صفقة القرن"، وذلك بناءً على عاملين: الأول هو أنَّ منطقة الأطراف المطبعة هي ساحة التعاون الاقتصادي، والثاني هو استخدام التطبيع الاقتصادي كوسيلة لتوسيع قائمة الدول المطبعة مع الكيان الإسرائيلي[٤]. فتبادل العلاقات الاقتصادية والتبادل الاقتصادي والمنافع الاقتصادية المشتركة يمثل حجر الزاوية في الرؤية الإسرائيلية للسوق الشرق الأوسطية التي تتمثل في ثلاثية رأس المال العربي والنفط العربي، والأيدي العاملة العربية، والتكنولوجيا الإسرائيلية[٥].

من هنا كان لاتفاقات أبراهام أثرًا كبيرًا في تسريع وتعميق مسار التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل الدول العربية، فقد ساهمت أيضًا في كسر حاجز إظهار العلاقات بين إسرائيل والدول العربية بشكلٍ علني، إذ تم افتتاح ممثليات دبلوماسية إسرائيلية في الدول التي وقعت الاتفاقيات، وتم إنشاء خطوط جوية مباشرة بين تل أبيب وأبو ظبي، ودبي، والمنامة، والدار

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣)المرجع السابق.

(٤) زياد غصن، اقتصاد التطبيع خريطة جديدة للتحالفات والمصالح، الميادين، ١٨ أكتوبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/AaB1r

(٥) عبدالعليم محمد، "اتفاقيات أبراهام" والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤٠، ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/JiAAE

البيضاء، ومراكش. كما جرت زيارات متبادلة بين العديد من الوزراء والمسؤولين العسكريين والسياسيين ورجال الأعمال من الدول المطبعة، حيث تم توقيع اتفاقيات تعاون في مجالات متعددة؛ ومن ضمن ذلك تم توقيع العديد من الصفقات التجارية وكانت الصفقات الأكثر ربحية بين إسرائيل والإمارات، حيث تجاوزت قيمة التبادلات التجارية نصف مليار دولار في السنة الأولى من تطبيع العلاقات. وعلى مدار عامين من توقيع اتفاقات التطبيع، شهدت العلاقات العربية الإسرائيلية العديد من التطورات المهمة؛ فقد زار وفد إماراتي إسرائيل في زيارة رسمية هي الأولى من نوعها، حيث تم توقيع اتفاقيات في مجالات الاقتصاد والاستثمار والطيران والإعفاء من التأشيرات.

وفي ديسمبر ٢٠٢١، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، نفتالي بينت، بزيارة رسمية إلى أبو ظبي، وهي أول زيارة علنية لرئيس وزراء إسرائيلي إلى الإمارات، أيضًا كشف موقع "إسرائيل ديفينس" -يوم ٩ فبراير ٢٠٢٢- عن شراء البحرين أنظمة رادارات مضادة للطائرات المسيّرة من شركة إسرائيلية. كما أن المغرب وقع عدة اتفاقات تعاون مع إسرائيل في عدة مجالات، ومنها المجال الاقتصادي[١].

وقد أعلنت إسرائيل رغبتها في تأسيس علاقات اقتصادية متعدّدة الأوجه مع الدول المطبّعة، إذ أعلنت تل أبيب صراحة أنَّها مهتمّة مثلًا ببناء علاقات اقتصادية مع السودان، وتعزيز العلاقات القائمة منذ سنوات مع كلٍّ من المغرب والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتطويرها.

وبخلاف العلاقات مع مصر والأردن، فإن تل أبيب مهتمة ببناء علاقات تجارية واسعة مع الشركاء الجدد لها في المنطقة العربية، سعيًا لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الإسرائيلية، وتنشيط الحركة الإنتاجية لقطاعات الصناعة والزراعة والمياه والخدمات والتكنولوجيا، وتحفيز دول أخرى على الانخراط في مسيرة التطبيع، وتحقيق مكاسب اقتصادية في هذه المرحلة التي تشهد فيها اقتصاديات المنطقة أزمات مختلفة، لكن بما يضمن الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية[٢].

وقد كشف تقرير حديث أصدره مكتب الإحصاء الإسرائيلي عن ارتفاع التبادل التجاري بين إسرائيل و٥ دول عربية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤. ووفق التقرير، فإن إجمالي حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والإمارات ومصر والأردن والبحرين والمغرب بلغ ٣٦٧ مليون دولار في شهر يونيو ٢٠٢٤ وحده، وبحسب البيانات الرسمية الإسرائيلية، تصدرت الإمارات تلك الدول بنحو ٢٧٢ مليون دولار وهو ما يمثل زيادة ٥٪ عن الفترة المقابلة من عام ٢٠٢٣. وجاءت مصر في المركز الثاني بـ٣٥ مليون دولار بزيادة ٢٩٪ عن المسجل في يونيو ٢٠٢٣، واحتلت الأردن المركز الثالث بين هذه الدول العربية بـ٣٥ مليون دولار ما يمثل تراجعًا بنسبة ١٤٪ مقارنة بيونيو ٢٠٢٣، أما حجم التجارة بين إسرائيل والبحرين فزادت بنسبة قياسية بلغت ٧٤٠٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠٢٣، وزادت أيضًا التجارة بين المغرب وإسرائيل بنسبة ١٢٤٪ في يونيو ٢٠٢٤ مقارنة بيونيو ٢٠٢٣[٣].

ج) نتائج التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل

عمليًا، لم يعد هناك سوى ما يُقارب ٦-٧ دول عربية لم تدخل في دائرة التطبيع الاقتصادي المؤدي إلى تطبيع سياسي مع "إسرائيل"، إنما يعاني معظم هذه الدول من ضغوط وأزمات اقتصادية بات يروج بين الأوساط الشعبية أن المخرج الوحيد منها هو السير في ركب التطبيع الاقتصادي، والاستفادة من منافع المشروعات الإقليمية والدولية المدعومة غربيًا، والحصول على مساعدات خارجية، لكن تجربة بعض الدول المطبعة تقول غير ذلك.

فالأراضي العربية المحررة في فلسطين والخاضعة اليوم

(١) اتفاقيات أبراهام موجة التطبيع العربي مع إسرائيل، الجزيرة، ٦ سبتمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي:https://shorturl.at/6YHYy

(٢) زياد غصن، اقتصاد التطبيع خريطة جديدة للتحالفات والمصالح، مرجع سابق.

(٣) ارتفاع التبادل التجاري بين إسرائيل و٤ دول عربية وتراجعه مع واحدة، الجزيرة، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/mYYtV

للسلطة الوطنية الفلسطينية مثلًا لم تحصل على المساعدات الكافية لجعلها مزدهرة، كما كان يروج، وكذلك الأمر بالنسبة إلى السودان الذي دخل في نزاع مدمر عوضًا عن رفع العقوبات عنه، كما كانت قيادته العسكرية تأمل[١].

فبينما تحسن بالفعل الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة لهذا التطبيع تدهور في المقابل اقتصاد الدول العربية، سواء التي أبرمت اتفاقيات السلام مع إسرائيل أو التي لم تقدم على هذه الخطوة، فالكيان الصهيوني كان ناتجه المحلي في ١٩٧٩ نحو ٢١,٥ مليار دولار، قفز في ٢٠١٨ إلى ٣٧٠,٥ مليار دولار، وهو أعلى من ناتج مصر المحلي الذي بلغ في ٢٠١٨ حوالي ٢٥٠ مليار دولار فقط.

وبعد مصر، دخلت السلطة الفلسطينية في مصيدة السلام مع الكيان الصهيوني، عبر مؤتمر مدريد ١٩٩١ واتفاق أوسلو ١٩٩٣، وتم التعهد فيه بالحكم الذاتي للفلسطينيين تمهيدًا لمفاوضات الوضع النهائي، الذي لم يأت بعد، وكانت وعود تدفق الأموال إلى غزة والضفة الغربية لا تنقطع، ولكن الواقع شهد تقويض الحكم الذاتي، وهدم أية بنية أساسية تم إنجازها لصالح الحكم الذاتي الفلسطيني، وعاد الخناق بالحصار على الضفة وغزة، وترويض السلطة الفلسطينية عبر التحكم بالتدفقات المالية من خارج فلسطين، أو الإمساك بعوائد الجمارك والضرائب التي تُحصل من الشعب الفلسطيني.

وبالنسبة للأردن أيضًا، فعندما وقعت الأردن اتفاقية السلام في ١٩٩٤ كانت النتيجة أن الكيان الصهيوني بات يجني ثمار السلام الاقتصادية، بينما يبقى الاقتصاد الأردني يعتمد على المعونات والقروض، وبعض العوائد الريعية من تصدير الخدمات.

وبشأن **المكاسب الإسرائيلية في مجال الطاقة**، فقد حقق الكيان قفزات استراتيجية منها ما تم نتيجة إعادة ترسيم الحدود في منطقة شرق البحر المتوسط، مما مكن الكيان الصهيوني أن ينقب ويستخرج الغاز الطبيعي من شواطئ فلسطين المحتلة على البحر المتوسط. ليتحول الكيان الصهيوني من دولة مستوردة للطاقة، إلى دولة مصدرة للغاز الطبيعي، ليتدفق الغاز الطبيعي من فلسطين المحتلة إلى كلٍ من مصر والأردن لصالح اقتصاد الكيان الصهيوني[٢].

وبالطبع، فإن هناك عدة مآرب يسعى إليها الكيان الصهيوني من تصدير الغاز الطبيعي لكل من مصر والأردن، على رأسها دمجه مع دول المنطقة بصورة طبيعية من خلال المصالح الاقتصادية المتبادلة، وبخاصة من خلال سلعة استراتيجية مهمة كالطاقة، لا سيما وأن الدول الثلاث تصنف الآن على أنها مستورد صاف للطاقة[٣]. هذا فضلًا عما يمثله تصدير الغاز من ورقة رابحة في يد إسرائيل، تمنحها المزيد من القوة السياسية[٤].

على صعيدٍ آخر، تعد الإمارات من أكثر الدول استفادة على صعيد المكاسب الاقتصادية؛ فمنذ توقيع اتفاق تطبيع العلاقات، أبرمت الإمارات وإسرائيل عددًا من الاتفاقات التجارية، وارتفع عدد الشركات الإسرائيلية الناشئة العاملة في **مجال الذكاء الاصطناعي** والتكنولوجيا المالية والزراعة في البلد الخليجي. كما استفاد كل من الكيان الإسرائيلي والإمارات من السياحة والتبادلات الثقافية والاتفاقات في مجال الأمن السيبراني، فعلى سبيل المثال ذكر رئيس أمن السايبر في الحكومة الإماراتيّة محمد الكويتي، بأن "تبادل المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية يساعد بلاده في ردع محاولات القرصنة وحلها"[٥]، وكذلك الأمر على صعيد التبادل الدبلوماسي، حيث زار نحو

(١) زياد غصن، إسرائيل دول عربية: التطبيع الاقتصادي لتغيير المزاج الشعبي، مرجع سابق.

(٢) أوهام الاقتصاد من كامب ديفد إلى صفقة القرن إسرائيل تربح والعرب يخسرون، مرجع سابق.

(٣) عبد الحافظ الصاوي، مآرب تسويق الغاز الإسرائيلي لدول المنطقة، الجزيرة، ٤ أكتوبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/pENMe

(٤) حقائق الغاز "الإسرائيلي واعتباراته الاقتصادية والسياسية، مركز رؤية للتنمية السياسية، ١٩ ديسمبر ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/ZkPkR

(٥) إسرائيل" والإمارات.. تعاون مستمر ومشبوه في التكنولوجيا والأمن السايبيري، الميادين، ٢ يونيو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي:

٢٠٠ ألف إسرائيلي الإمارات منذ إقامة العلاقات، بحسب القنصل العام لإسرائيل في دبي[١].

رابعًا- مستقبل التطبيع الاقتصادي بعد طوفان الأقصى:

تشير البيانات الحديثة عن التجارة العربية مع إسرائيل خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، إلى أن الدول العربية زادت من صادراتها ووارداتها (أو إحداهما) مع إسرائيل خلال أشهر الحرب التي بدأت يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، ما يؤشر إلى أن العلاقات الاقتصادية للدول المطبعة مع إسرائيل، لم تتأثر بغضب الشارع العربي من استمرار التجارة مع الاحتلال خلال الحرب، فبحسب البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي تظهر البيانات الرسمية الإسرائيلية، أن قيمة صادرات الدول العربية الخمس المطبعة إلى إسرائيل وصلت إلى ٢ مليار و٨٩٧ مليون دولار، (من أكتوبر ٢٠٢٣، وحتى نهاية أغسطس ٢٠٢٤).

وارتفعت الصادرات العربية لإسرائيل خلال أشهر الحرب بـ١٢٢ مليون دولار، مقارنة مع نفس الفترة من العامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ (من أكتوبر ٢٠٢٢ وحتى نهاية أغسطس ٢٠٢٣)، حيث بلغت ٢ مليار و٧٧١ مليون دولار.

وبالنسبة لواردات إسرائيل إلى الدول العربية خلال أشهر الحرب، فبلغت ١ مليار و١٠٤ ملايين دولار، في حين كانت قيمة الواردات خلال نفس الأشهر من العامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ٩٢٣,٦ مليون دولار.

بذلك يصل حجم التبادل التجاري بين الدول المطبعة وإسرائيل إلى ٤ مليارات دولار، خلال أشهر الحرب على غزة، فيما كان حجم التبادل خلال نفس الأشهر من العامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣: ٣,٦ مليار.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى استحواذ الإمارات على أكثر من ثلثي حجم تجارة الدول العربية مع إسرائيل خلال فترة الحرب، إذ يفوق حجم تجارتها مع إسرائيل مجموع حجم التبادل التجاري لبقية الدول العربية الأخرى مجتمعة. في جانبٍ آخر تُشير إليه بيانات التبادل التجاري بين الدول العربية وإسرائيل، خلال الحرب مع غزة، يظهر تحليل البيانات أن الجانب الأكبر من هذا التبادل قامت به "دول اتفاقيات أبراهام"، وهي الإمارات، والبحرين، والمغرب، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين هذه الدول الثلاث مجتمعة وإسرائيل، ٣ مليارات و٥٤ مليون دولار، من أصل ٤ مليارات دولار هي الحجم الإجمالي للتبادل بين الدول المطبعة وإسرائيل خلال الحرب أي أن هذه الدول الثلاث استحوذت على ٧٦,٣٪ من حجم التبادل التجاري مع إسرائيل خلال الحرب[٢].

ولكن على صعيد **الرؤية المستقبلية**، يشير بعض الخبراء الاقتصاديين أن الحرب على غزة وما تكبدته إسرائيل فيها من خسائر مادية جعلت بعض الشركات التي كانت تحاول فتح فروع لها في إسرائيل تصرف نظر عن الفكرة، في ظل مؤشرات عدم الأمان في داخل دولة الاحتلال، وتوتر جبهات الحدود، وتصاعد التوتر الإقليمي.

وفي هذا السياق، يكون مستقبل التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل والدول الخليجية، خاصةً السعودية والإمارات، بات معرضًا للخطر. فعلى الرغم من أن الإمارات مازالت تدعم إسرائيل ماديًا، يشير البعض إلى أن هذا الدعم يأتي في إطار حسابات جيوسياسية لا علاقة لها بحسابات الاقتصاد، فأبو ظبي ترى أن إسرائيل حليف دفاعي يمهد لها الطريق بأروقة الكونجرس الأمريكي.

أما السعودية، فلا يتوقع انخراطها في علاقات قريبة مع إسرائيل، حيث بدأت الدول الخليجية تشعر بأن إسرائيل ربما

---

https://shorturl.at/TO03d

(١) ما المكاسب الاقتصادية التي حققتها الإمارات بعد عام على التطبيع مع إسرائيل، فرانس ٢٤، ١٤ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/qml8v4

(٢) الإمارات ومصر بالصدارة. زيادة حجم التجارة العربية مع "إسرائيل" خلال حرب غزة، الاقتصاد نيوز، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/CnIO0

تمثل عبئًا اقتصاديًا عليها خلال المرحلة المقبلة، في ظل تصاعد التوتر الإقليمي من جانب، وتصاعد حركات المقاطعة الشعبية لمنتجات الشركات الداعمة للاحتلال من جانبٍ آخر. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الدول التي كانت راغبة في التطبيع سابقًا مع إسرائيل، في مراجعة حساباتها، في ظل خسارة دولة الاحتلال معركة السردية العالمية ولشعبيتها لدى الأجيال الجديدة في الغرب، ما يعني أن المستقبل قد لا يحمل منافع للدول المطبعة بقدر ما يحمل من أعباء[١].

من ناحية أخرى، يشير البعض إلى أن وصول ترامب لرئاسة الولايات المتحدة لمرة ثانية قد يجعل هناك سبيلًا لاستكمل صفقة القرن، ولكن بالأخذ في الاعتبار متغيرات الواقع الجديد وعودة القضية الفلسطينية للمركز مرة آخرى يستبعد آخرون ذلك ويرون أن صفقة القرن بصورتها القديمة مستبعدة. ولكن هناك احتمال كبير بظهور نسخ جديدة منها تختلف عن سابقاتها بحيث تراعي متغيرات الواقع الجديد، إلا أن الأبعاد الاقتصادية ستظل حاضرة في خطط ترامب التي يُسميها "صفقات"[٢].

لكننا نقول إنه على الرغم من الاستمرار النسبي لصور التطبيع الاقتصادي بين إسرائيل وبعض الدول العربية، إلا أن طوفان الأقصى كان بلا شك حدثًا استثنائيًا أصاب مسألة التطبيع برمتها لأنه أعاد للقضية الفلسطينية مركزيتها وزخمها بين الشعوب العربية والإسلامية وبالتالي رفع مستوى الرفض الشعبي للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وعطل مسار التطبيع الرسمي، ولو بشكلٍ مؤقت؛ حيث بات من الصعب على الدول التي قامت بالتطبيع مع إسرائيل، أو تلك التي كانت على وشك التوقيع على اتفاقيات مماثلة، بدعوى تحقيق المصالح المشتركة، ومواجهة التهديدات أن تبيع هذه الرؤية لجماهيرها[٣].

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أن التطبيع الاقتصادي باعتباره إحدى صور التطبيع مع الكيان الإسرائيلي يمثل إحدى وسائل الهيمنة التي يسعى الكيان الصهيوني لاكتسابها في المنطقة، فقد كان هو الرابح الأكبر من هذا المسار التطبيعي، خاصة وأن هذا المسار له طبيعة خفية وغير مباشرة وتدريجية، ما يجعله وسيلة جيدة لتحقيق الأهداف المطلوبة دون المصادمة المباشرة مع الشعوب الرافضة للتطبيع، فهو يمهد ويكرس التطبيع السياسي ويحقق مزيدًا من الهيمنة على الدول العربية الساعية فيه في ظل ما يعانيه بعضها من أزمات اقتصادية تتوهم أن تجد مخرجها في مثل هذه الصور من التعاون.

لكن تظل إرادة الشعوب عاملًا لا يمكن تجاوزه، وقد برهن طوفان الأقصى على ذلك، فبعد أن بلغ مسار التطبيع مع إسرائيل مراحل لم يسبق لها مثيل في إطار ما يُعرف بـ "صفقة القرن"، جاء هذا الطوفان ليرسخ الحقائق التاريخية ويعيد لهذه القضية زخمها ومكانتها على المستوى العربي والإسلامي كذلك، على المستوى العالمي ليتعطل بذلك مسار التطبيع كما تشير المؤشرات الاستشرافية.

---

(١) كريم رمضان، خسائر الاقتصاد الإسرائيلي من حرب غزة تضرب خطط التطبيع، العربي الجديد، ٤ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/halkD

(٢) يحي كناكريه وحسام العسال، هل تعود "صفقة القرن" إلى الواجهة مع رجوع دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، بي بي سي، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Psvyf

(٣) أحمد الجندي، إسرائيل والتطبيع بعد عملية طوفان الأقصى، منتدى الدراسات المستقبلية، مرجع سابق.

قمة الثماني الإسلامية: هل التقت رؤى ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الوطنية؟

عمر سمير*

مقدمة:

خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي إطار عملٍ كلي لإنهاء الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة والظلم، وحماية الكوكب، وقد وقعت على هذه الخطة الطموحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنها دول مجموعة الثماني الإسلامية، إقرارًا بوجود تحدياتٍ كبيرة استمرت رغم عقودٍ من النمو والتقدم، وتزداد تعقيدًا بفعل التغيرات المتسارعة بوتيرةٍ غير مسبوقة، لتبلغ حد الأزمات الوجودية. وفي سياقٍ على هذا النحو يتحتم وضع إطار عمل مشترك لتحقيق التحول.

تضم مجموعة الثماني النامية بنجلاديش ومصر وإندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وتركيا، وبانعقاد القمة الأخيرة في القاهرة ديسمبر ٢٠٢٤ (والتي جاءت تحت عنوان "الاستثمار في الشباب ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: نحو تشكيل اقتصاد الغد"، بحضور قادة الدول الأعضاء بالمنظمة وعدد من قادة الدول النامية والمنظمات الإقليمية والدولية) نكون إزاء إحدى عشرة قمة انعقدت منذ أن أُعلن رسميًا عن تأسيس مجموعة دول الثماني D-8 في قمة رؤساء الدول والحكومات التي انعقدت في إسطنبول في الخامس عشر من يونيو عام ١٩٩٧ فيما عُرف بإعلان إسطنبول، وذلك عقب مؤتمر "التعاون للتنمية" والذي عُقد في ٢٢ من أكتوبر عام ١٩٩٦ وبعد سلسلةٍ من الاجتماعات التحضيرية[1]. تلكم الفكرة الأربكانية المهمة لتعزيز التعاون بين الدول الإسلامية ذات الاقتصادات الكبيرة مقارنةً ببقية دول العالم الإسلامي مترامي الأطراف ومتعدد الثقافات والموارد والشراكات، لكن هذا الكيان ورغم انتظام قممه لا يزال يواجه العديد من التحديات التي تفوق فرص التعاون الواسعة.

في هذا السياق، تحاول الورقة أن تُجيب عن التساؤل حول مدى توافق والتقاء سياسات ورؤى التنمية المستدامة الوطنية لدول مجموعة الثماني النامية، مع الأهداف التنموية لخطط الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، خاصةً على ضوء القمة الأخيرة. والحقيقة أن هذا التساؤل يُثير تساؤلات عن تقاطع هذه الخطط العالمية للتنمية مع خطط وطنية، من حيث الأهداف والأولويات والأهمية التي يُفترض أن تُحدد محليًا، وباعتبارات تُراعي الاقتصادات السياسية المحلية والأطر التنموية الممكنة والمختلفة لهذه البلدان، وهو ما سنتناوله عبر المحورين التاليين.

المحور الأول: الحالة التنموية في مجموعة الثماني النامية الإسلامية

ويتطرق المحور للمؤشرات الأولية بشأن مقومات التنمية في دول المجموعة، وكذلك أبرز خططها للتنمية المستدامة، ثم الانتقال إلى تقييم مدى تحقق الأهداف المرجوة.

أولا- مجموعة الثماني النامية الإسلامية... مؤشرات أولية:

للبحث في الاقتصاد السياسي لمجموعة الثماني النامية ورؤاها، فإننا يمكن أن نستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية والسكانية الأولية والهامة بشأن موضوعنا حول التنمية المستدامة، باعتبارها الأرضية المناسبة للتفاعل مع الأهداف الجماعية والوطنية لتلك البلدان وكذلك محاولة إلقاء نظرة مقارنة على مؤشراتها الأساسية، وسوف نعتمد بشكلٍ أساسي على البيانات الرسمية التي تُتيحها البلدان محل التناول للمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، فضلا عن الوثائق الرسمية لخططها الوطنية وبعض التقارير التي تُتيحها مكاتب

---

* باحث في العلوم السياسية.

(1) D-8 Organization for Economic Cooperation, Brief History of D-8, available at: https://2u.pw/0qqrj

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه البلدان، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك نقصًا في التناول البحثي لهذه المنظمة سواء عبر أوراق بحثية أو تقارير، رغم مرور أكثر من ربع قرن على تأسيسها. وتُشير المؤشرات الأولية حول تلك المجموعة إلى إمكانات اقتصادية وبشرية هائلة تؤهلها لأن تكون منظمة اقتصادية وسياسية فاعلة إن توافقت الإرادات السياسية للدول الأعضاء، وإن استقرَّت سياسيًّا على أهدافٍ وخططٍ ومشروعاتٍ تنموية وآليات مشتركة للتنفيذ تؤهلها لتبادل تجاري قوي. وهو ما يعرضه الجدول التالي:

جدول رقم (١): بعض البيانات الاقتصادية الأساسية لمجموعة الثماني النامية[١]

الدولة/ المؤشر	عدد السكان بالمليون عام ٢٠٢٣[٢]	الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار ٢٠٢٣[٣]	نصيب الفرد من الناتج في عام ٢٠٢٣[٤]	معدل الفقر عند خط ٣,٦٥ دولار[٥]	معدل البطالة[٦]
إندونيسيا	٢٨١,١٩	١٣٧١,١٧	٤١٩٢,٦	٪١٨	٪٣,٣
إيران	٩٠,٦١	٤٠٤,٦٣	٥٦٦٧,٥	٪٤	٪٩
باكستان	٢٤٧,٥٠	٣٣٧,٩١	١٦١٦,٤	٪٤٠	٪٥,٤
بنجلاديش	١٧١,٤٧	٤٣٧,٤٢	١٨٨٥,٤	٪٣٠	٪٤,٥
تركيا	٨٥,٣٣	١١١٨,٢٥	١٤٧١٣,٦	٪١	٪٩,٤
ماليزيا	٣٥,١٣	٣٩٩,٧١	١١٤٢٩,٦	٪٠	٪٣,٩
مصر	١١٤,٥٤	٣٩٦,٠٠	٤١١١,٢	٪١٨	٪٧,٣
نيجيريا	٢٢٧,٨٨	٣٦٣,٨٥	٢٤١٦,٤	٪٦٤	٪٣,١
المجموع	**١٢٥٣,٦٥**	**٤٨٢٤,٩٤**			

إذا نظرنا **لتعداد السكان** في هذه البلدان الثمانية، فنحن أمام خزان بشري كبير وسوق ضخم من مليار ومائتين وخمسين مليون نسمة وفقًا لبيانات البنك الدولي حول السكان لعام ٢٠٢٣[٧]. أي أننا نتحدث عن ثالث كتلة بشرية في العالم بعد الهند والصين، وتقترب من ثلاثة أضعاف مجموع سكان الاتحاد الأوروبي الذين لم يصلوا ٤٥٠ مليون نسمة وفقًا لبيانات البنك الدولي في العام نفسه[٨]. ويتوزع سكان هذه البلدان على بقعةٍ جغرافية واسعة، تتركز الكتلة الأكبر منها في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، وباكستان، وبنجلاديش، وماليزيا)، ثم مصر وإيران وتركيا على حواف القارات وكنقاط اتصالٍ بين آسيا وأوروبا أو بين آسيا وأفريقيا، ثم تأتي نيجيريا في الغرب الإفريقي.

(١) جدول من إعداد الباحث بناء على قواعد بيانات مجموعة البنك الدولي.

(٢) مجموعة البنك الدولي، تعداد السكان، الإجمالي - Turkiye, Indonesia, Malaysia, Egypt, Arab Rep., Pakistan, Bangladesh, Iran, Islamic Rep., Nigeria، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/qOoali

(٣) البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) - Turkiye, Indonesia, Iran, Islamic Rep., Pakistan, Nigeria, Egypt, Arab Rep., Bangladesh, Malaysia، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/vHTXs5

(٤) مجموعة البنك الدولي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) - Turkiye, Egypt, Arab Rep., Indonesia, Malaysia, Nigeria, Iran, Islamic Rep., Bangladesh, Pakistan، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/AYdtqV

(٥) وفق السنوات المتاحة لكل بلد، بموقع البنك الدولي، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/TjTis

(٦) مجموعة البنك الدولي، بطالة، إجمالي (٪ من إجمالي القوى العاملة) - Turkiye, Egypt, Arab Rep., Iran, Islamic Rep., Pakistan, Bangladesh, Malaysia, Nigeria, Indonesia، ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/SabJn0

(٧) البنك الدولي، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/7MvHmU

(٨) البنك الدولي، تعداد السكان، الإجمالي - European Union، ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/LKuf1P

لكننا عندما ننظر إلى **حجم الناتج القومي الإجمالي**[١] ونصيب الفرد منه لهذه البلدان، فإننا إزاء فجوة كبيرة بين هذه البلدان وبعضها البعض ترتبط بشكلٍ كبير بسياسات وطرق التنمية، كما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأنماط النهب الاستعماري الذي تعرضت لها، ولا تنفصل أيضًا عن فشل النخب المحلية في إتمام عمليات التحديث والتنمية. ولا ينفك الأمر أحيانًا عن حالة التخلف عن ركب التحول الديمقراطي الحقيقي وتراكم المظالم الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بحالة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي، كما هو الحال في باكستان التي تعاني تسلط المؤسسة العسكرية على العملية السياسية وسط صراعات أيديولوجية حادة، وكذلك نيجيريا وبنجلاديش اللتان تُعانيان اضطرابات سياسية كبيرة رغم استقرار الممارسات الديمقراطية نسبيًا.

وإذا ما قورن حجم الناتج لمجموعة الثماني الإسلامية باقتصادات بعض البلدان والقوى الاقتصادية الهامة، فإننا إزاء حجم ناتج أكبر قليلا من الناتج الألماني ٤,٥ تريليون دولار أو اليابان ٤,٢ تريليون، وأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للهند ٣,٥ تريليون أو المملكة المتحدة ٣,٣ تريليون أو فرنسا ٣ تريليون[٢].

علمًا أنه نتيجة للتفاوت في عدد السكان وضعف قدرة الحكومات على مضاعفة الناتج وعوامل اقتصادية واجتماعية أخرى تتعلق بالنهب الاستعماري وتسرب القيمة الكبير والفساد وعدم الاستقرار السياسي في الكثير منها، كما سلف الذكر، فإننا إزاء تفاوت كبير بين هذه البلدان وبعضها وبينها وبين القوى الاقتصادية التي وضعناها في مقارنةٍ معها في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[٣].

ووفقًا لهذا البيان، نلاحظ أن **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** في تركيا ١٤٧١٣ دولارًا أكثر من سبعة أضعاف نظيره في بنجلاديش التي لم تتجاوز ١٨٨٠ دولارًا، وباكستان ١٦٦٠ دولارًا وهو ثلاثة أضعاف نظيره في مصر. ولا يتعلق الأمر فقط بتعداد السكان، وإلا فإن تعداد إندونيسيا أكثر من ضعف نظيره في مصر، ومع ذلك فإن نصيب الفرد من الناتج أعلى، وذلك لأن الأولى تشهد منذ عقود استقرارًا سياسيًا وتداولا سلميًا للسلطة ونموًا كبيرًا في حجم الناتج انعكس بطبيعة الحال على نصيب الفرد منه، بينما تظل اقتصادات نيجيريا وبنجلاديش وباكستان عاجزة عن تحقيق مستويات نمو جيدة أو قفزات اقتصادية كبرى والسبب الرئيسي هنا غياب الاستقرار السياسي والحروب على الإرهاب.

ثانيًا- الخطط الوطنية للتنمية المستدامة في بلدان مجموعة الثمانية:

بالتوازي مع خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي أطلقتها الأمم المتحدة لتدارك ما لم يتم تحقيقه من أهداف الألفية وما بعدها من خطط، فإن العديد من البلدان حول العالم أطلقت خططها للتنمية المستدامة لتتواءم مع الأهداف الجديدة والمتغيرات المحلية والدولية، وضمن هذا النطاق فإن بلدان مجموعة الثمانية أيضا أطلقت خططها الوطنية لتتوافق مع الخطط الأممية.

وفي **مصر** على سبيل المثال، فإن رؤية مصر ٢٠٣٠، أُطلقت في فبراير ٢٠١٦، كأجندة وطنية تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات، وتوطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة. تستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، علمًا أنه في مطلع عام ٢٠١٨ تم تحديثها[٤].

---

(١) البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، مرجع سابق.

(٢) مجموعة البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) - India, France, Germany, United Kingdom, Japan، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/bIyPh

(٣) مجموعة البنك الدولي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠) ، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/dBK7FF

(٤) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية، رؤية مصر ٢٠٣٠ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، متاح عبر الرابط التالي:

أما **إندونيسيا**، فإنها قامت بدمج أهداف التنمية المستدامة في خططها الوطنية متوسطة المدى ورؤية ٢٠٣٠. في هذا الصدد، كلفت اللائحة الرئاسية الإندونيسية رقم ٢٠١٧/٥٩ المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إندونيسيا وزارة تخطيط التنمية الوطنية بتقديم خارطة طريق لأهداف التنمية المستدامة في إندونيسيا، وتحدد خارطة الطريق قضايا وتوقعات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الرئيسية في كل هدفٍ إنمائي بما في ذلك سياساتها لتحقيق هذه الأهداف، وهناك حوالي ٦٠ مؤشرًا محددًا تضمنتها خارطة الطريق هذه[١].

أما **نيجيريا**، فإنها قامت بدمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية، وعلى سبيل المثال فإن خطة التنمية الوطنية (2021 -2025)، تهدف إلى تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي، واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، والحكم الرشيد، والنمو من خلال التحول الاجتماعي والاقتصادي من أجل التنمية المستدامة. وتلتقي الخطة مع الأهداف الأممية للتنمية، كما أنها أنشأت مكتب المستشار الخاص للرئيس لشؤون أهداف التنمية المستدامة، وتركز خططها على أهداف تتعلق بتعزيز الصحة والحماية الاجتماعية، مع تعهد بتعميم أهداف التنمية المستدامة وتكامل البرامج والمبادرات الاجتماعية. هذا بجانب وضع قائمة مشاريع شاملة لأهداف التنمية المستدامة تتكون من برامج اجتماعية مبتكرة لها تأثير مباشر على الشؤون الإنسانية، وتطوير آلية لقياس أداء المشاريع[٢].

وفي **بنجلاديش**، ووفق خطابات حكومية رسمية بالأمم المتحدة، قامت الحكومة بدمج أهداف التنمية المستدامة في خطتها الخمسية الثامنة (2021 -2025)، مع ٦٦ من أصل ١٠٤ من مؤشرات الرصد المرتبطة مباشرةً بأهداف التنمية المستدامة. تُركز الخطة بشدة على تخصيص المزيد من الموارد للمناطق المهمشة وتوفير فرص العمل لقاطنيها، وتستهدف البرامج الخاصة الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأفراد الذين لا مأوى لهم، والذين لا يملكون أرضًا، والمهمشين، وأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن.[٣]

ثالثًا- أوضاع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣ في بلدان المجموعة:

وإذا كان التخفيف من حدة الفقر أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبرغم أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي شهدت تحسنًا في مواجهة الفقر والفقر المدقع، حيث انخفضت نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع البالغ ١,٢٥ دولار يوميًا (بناءً على تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) من ٤١,١ ٪ في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٤ ٪ في عام ٢٠١١، أي بانخفاض قدره ١٨,٧ نقطة مئوية. ومع ذلك، فعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، ظلت حالة الفقر مثيرة للقلق في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصةً في إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا، بحسب تقارير المنظمة[٤].

وفقًا للإعلان الختامي لقمة مجموعة الثماني الأخيرة بالقاهرة، فإن المشاركين شددوا على "الالتزام بتعزيز السلام والتنمية المستدامة والعمل المشترك لبناء مستقبل أكثر استدامةً وشمولية، يرتكز على قيم التعاون والاحترام المتبادل

https://bit.ly/3Fft8AN

(1) Republic of Indonesia, Ministry of National Development, ROADMAP OF SDGs INDONESIA TOWARDS 2030 , available at: https://linksshortcut.com/gCpea

(2) Federal Republic of Nigeria, Federal Ministry of Finance, Budget and National Planning, National Development Plan 2021-2025, available at: https://linksshortcut.com/CLFmR

(3) General Economics Division, SDG SUMMIT 2023: BANGLADESH COUNTRY COMMITMENTS, October 9, 2023, avilable at: https://linksshortcut.com/JnUkL

(4) THE OIC - 2025 PROGRAMME OF ACTION, ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC), 2025, P8, avilable at: https://is.gd/nETUFt

جدول رقم (٢): نموذج من الأهداف الاستراتيجية في رؤية مصر ٢٠٣٠[١]

الهدف الاستراتيجي الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠١٩	٢٠٢٥	٢٠٣٠	مصدر المستهدفات
توفير الحماية الاجتماعية	نسبة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٩٤ [١٧] (٢٠١٩/٢٠٢٠)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)
	نسبة الموارد الحكومية المخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية (٪)	١٣,٩٤ [١٧] (٢٠١٩/٢٠٢٠)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)
	نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر (إجمالي الجمهورية) (٪)	٧٠ [١٨] (٢٠١٩-٢٠٢١)	٦١	٥٢	تشاورات مع الخبراء
	نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي (رجال) (٪)	٤٠,٢ [١٩] (٢٠٢٠)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)
	نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي (نساء) (٪)	٧١,٤ [١٩] (٢٠٢٠)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)
	نسبة السكان العاملين المشمولين بالتأمين الاجتماعي (إجمالي الجمهورية) (٪)	٤٤,٧ [١٩] (٢٠٢٠)			وزارة التضامن الاجتماعي (لم يتم توفير المستهدفات)

والرفاهية". وتعهدوا بالنهوض بأهدافهم الإنمائية المشتركة في إطار مبادئ الأخوة، والسلام، والحوار، والعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، والديمقراطية. كما أكدوا التزامهم بتعزيز الشراكات في مجالات التعاون ذات الأولوية، بما في ذلك الزراعة والأمن الغذائي والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والصناعة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية والتجارة والاستثمار والنقل، لتعزيز التنمية الشاملة والمنصفة التي تعود بالنفع على دول المجموعة، مع التأكيد على المساعي المشتركة لتنفيذ خارطة الطريق العشرية لمجموعة الدول الثماني النامية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ لتعميق التعاون الاقتصادي بشكل أكبر، بما يتماشى مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية[١].

وإذا نظرنا للأهداف الاجتماعية برؤية مصر ٢٠٣٠ على سبيل المثال، كما هو موضح في الجدول المرفق والمنقول نصًّا عن الخطة، فإننا لا نجد مستهدفات في أغلب المؤشرات المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

ونحن هنا نتحدث عن واحدة من أكثر دول المجموعة هشاشةً فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية التي لا تتوفر لغالبية السكان؛ إذ تتوافر فقط لأقل من ٤٥٪ من السكان العاملين في عام ٢٠٢٠.

وبطبيعة الحال، فإن أوضاع الفقر والفقر المدقع في العديد من بلدان المجموعة ليست بأفضل حال منذ تبني خطط التنمية المستدامة ومحاولات تضمينها في خططها الوطنية، وبالذات بعد

(١) اليوم السابع، نص "إعلان القاهرة" لقمة مجموعة الثمانى النامية من ٥٠بندا.. اعتماد استراتيجية تيسير التجارة وتعزيز إنتاجية الزراعة والأمن الغذائى.. إنشاء شبكة رواد البحث والابتكار.. والدعوة لتخصيص تمويل كافٍ من البلدان المتقدمة، بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/7hTdSL

سلسلة الأزمات العالمية المرتبطة بأزمة كورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية التي استمرت لثلاث سنوات وحتى الآن ولا تزال تبعاتها تؤثر في العديد من بلدان العالم ومنها بلدان المجموعة، لكن بعضها حققت قفزات في مواجهة الفقر وفي نمو الناتج بينما لا يزال البعض الآخر يُراوح مكانه أو يتدهور.

فعلى سبيل المثال، خرجت تقارير الفقر في مصر في ٢٠١٩ لتشير لارتفاعٍ غير مسبوق في معدلات الفقر بعد ثلاث سنوات من تطبيق برنامج قاسي للإصلاح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في نهاية عام ٢٠١٦، وأظهرت التقديرات الرسمية باستخدام خط الفقر الوطني أن ٢٩,٧ ٪ من سكان مصر كانوا فقراء في عام ٢٠١٩، قبل ظهور جائحة كوفيد -١٩. وحتى وفق البنك الدولي وخط الفقر المعتمد كمعيار للبلدان ضمن الشريحة الدنيا للدخل المتوسط، وهي المجموعة التي تنتمي إليها مصر، واستنادًا إلى خط الفقر البالغ ٣,٦٥ دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠١٧)، كان ما يُقدر بنحو ١٧,٦٪ من المصريين فقراء في عام ٢٠١٩. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نما بشكلٍ إيجابي من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩، إلا أن متوسط الدخل السنوي ونصيب الفرد من الاستهلاك كان ينخفض، ويرجع ذلك أساسًا إلى الارتفاع الكبير في معدلات التضخم في ٢٠١٦-٢٠١٧ والتي تزايدت بشدة بعد كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، حتى إنه إذا اعتبرنا نفس معيار الفقر عند ٦,٨٥ دولار للفرد يوميًا فإن قرابة ٦٨,٨% من السكان أو ٧٢,٦ مليون مصري تحت خط الفقر هذا[١].

وبرغم أن **تركيا** تلتزم بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتتبنى شعار مستقبلٍ أفضل للجميع، بعد أن ترجمت أهداف التنمية المستدامة إلى وثائق لسياستها الوطنية، وفي المقام الأول خطة التنمية الوطنية الحادية عشرة وإطارها القانوني، وعلاوة على كون تركيا من بين البلدان القليلة التي تقدم تقريرها الثاني عن الاستعراض الوطني الطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأنها حققت العديد من الإنجازات في سياسات مكافحة الفقر حتى ٢٠١٩[٢]، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تتعلق بتزايد البطالة بشكلٍ عام وبطالة الشباب بشكلٍ خاص. ووفقًا لأحدث تقارير البنك الدولي، فقد حققت تقدمًا كبيرًا في مجال الحد من الفقر منذ عام ٢٠٠٧، حيث انخفضت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي في الشريحة العليا للبلدان المتوسطة الدخل البالغ ٦,٨٥ دولار في عام ٢٠١٧ من ٢٠,١٪ إلى ٧,٦٪ بحلول عام ٢٠٢١.

حدث التحسن الأبرز في تاريخ البلاد خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦، أعقبها فترة من الركود حتى عام ٢٠٢٠ وتميزت بالانكماش الاقتصادي خاصةً في ظل جائحة كوفيد-١٩. واستمر التقدم في التخفيف من حدة الفقر بانخفاض قدره ٢,٣ نقطة مئوية تم تسجيله بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ وأصبح العمل والتحسن في الأجور المحرك الرئيسي للتقدم في هذه الفترة، وهو ما يمثل ٩٥٪ من الحد من الفقر الذي لوحظ بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١[٣]. ويرجع هذا إلى حدٍ كبير إلى سياسة الحد الأدنى للأجور التي تزيد بمعدلات زيادات حقيقية أعلى من معدلات التضخم التي ارتفعت مؤخرًا بشكلٍ واضح.

ووفقا للبنك الدولي، تلقت جهود الحد من الفقر في العالم ضربةً قاسية بسبب جائحة كورونا وسلسلة من الصدمات الكبرى خلال السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢، مما تسبب في ضياع مكاسب ثلاث سنوات من التقدم. وكانت البلدان منخفضة الدخل هي الأكثر تضررًا، ولم تتعاف بعد. وفي عام ٢٠٢٢، بلغ

(1) World Bank Group, Arab Republic of Egypt Poverty and Equity Brief: October 2024, avilable at: https://bit.ly/4ixVEM5

(2) Yildiz Yapar, Turkey: Integration of the SDGs Into A National Setting For Leaving No One Behind, UNDP,PP 126-133, available at: https://bit.ly/3XBlqXO

(3) World Bank Group, Turkiye Poverty and Equity Brief - April 2024, available at: https://bit.ly/41QQHZi

مجموع سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع ٧١٢ مليون شخص، بزيادة قدرها ٢٣ مليون شخص مقارنةً بعام ٢٠١٩[١].

وقد حققت العديد من بلدان المجموعة وفقًا للجدول رقم (٣) أدناه قفزات في مواجهة الفقر، وهي جميعًا -باستثناء باكستان ونيجيريا- تحت المتوسط العالمي ٨٪ لفجوة الفقر عند ٣,٦٥ دولار في اليوم (تعادل القوة الشرائية ٢٠١٧) حتى إن ماليزيا صفَّرت هذه الفجوة، فيما تقترب تركيا وإيران من تصفيرها[٢].

جدول رقم (٣)

فجوة الفقر في مجموعة الثمانية عند خط فقر ٣,٦٥$[٣]

الدولة	أحدث سنة	أحدث قيمة
إندونيسيا	٢٠٢٣	٤
باكستان	٢٠١٨	٩
بنجلاديش	٢٠٢٢	٧
تركيا	٢٠٢١	١
إيران	٢٠٢٢	١
مصر	٢٠١٩	٣
ماليزيا	٢٠٢١	٠
نيجيريا	٢٠١٨	٢٥

لكن إذا أخذنا في الاعتبار معدل الفقر عند ٦,٨٥ دولار في اليوم للفرد، وهو الأوقع وفقًا لنسب التضخم المرتفعة جدًا في السنوات الأخيرة، فإننا إزاء معدلات فقر شديدة جدًا في أغلب بلدان المجموعة (نيجيريا ٩١٪، باكستان ٨٥٪، بنجلاديش ٧٤٪، مصر ٦٩٪، إندونيسيا ٦٢٪، إيران ٢٢٪)، وهي منخفضة فقط في ماليزيا ٢% من السكان وتركيا ٨%. وبالطبع مع غياب البيانات الأحدث، فإن الوضع في مصر وباكستان ونيجيريا قد يكون اتجه للأسوأ؛ حيث تشهد هذه البلدان مشكلات هيكلية في اقتصاداتها تتعلق بالمديونية الخارجية والعملة والاستقرار السياسي والاعتماد الكبير على الخارج في مصادر التمويل الدولي.

ووفقًا لتقارير، فقد تراجع عدد الفقراء في ريف إندونيسيا خلال عشر سنوات بمقدار ٣,٠٦ ملايين شخص بمتوسط ٣٠٠ ألف شخص سنويًا تقريبًا، في الوقت نفسه مازال الفارق واسعًا بين معدل الفقر في الحضر والمعدل في الريف، رغم تراجعه باطراد منذ ٢٠٢٠. ويبلغ معدل الفقر في الحضر ٧,١% مقابل ١١,٨% في الريف[٤].

ونجحت بنجلاديش إلى حدٍ كبير في تحقيق مؤشرات تنموية كبيرة بالذات في مواجهة الفقر والعجز وأزمات التمويل والتشغيل وغيرها من الأزمات التي تطال الاقتصاد الكلي والجزئي، وتعد واحدة من أهم التجارب عالميًا سواء في تخفيض حدة الفقر والبطالة أو تحسين التعليم والمساواة ومضاعفة متوسط دخل الفرد في السنوات العشر الأخيرة فقط، كما أن لديها تجربتها الرائدة في محاربة الفقر في الريف عبر نمط التمويل الصغير ضمن تجربة محمد يونس وبنك الفقراء والتي نال عنها جائزة نوبل، وتقدم نموذجًا جيدًا في تعزيز القطاعات الإنتاجية للاقتصاد[٥].

ووفقًا لتقريرها لقمة الأهداف التنموية في ٢٠٢٣، حسنت بنجلاديش بشكلٍ كبير ترتيبها العالمي لأهداف التنمية المستدامة، حيث انتقلت من المركز ١٢٠ إلى المركز ١٠١ في سبع

(١) مجموعة البنك الدولي، الفقر، بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/41P90y2

(٢) المرجع السابق.

(٣) مجموعة البنك الدولي، Poverty gap at $3.65 a day (2017 PPP) (%) - Turkiye, Egypt, Arab Rep., Indonesia, Malaysia, Bangladesh, Pakistan, Nigeria, Iran, Islamic Rep.، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/41SE5ks

(٤) الجزيرة نت، تراجع عدد الإندونيسيين تحت خط الفقر لنحو ٢٥ مليون شخص، بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4irqqqg

(٥) عمر سمير، بنجلاديش والانتعاش الاقتصادي: مسارات وتحديات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٠، متاح عبر الرابط التالي https://bit.ly/4hpz5br

سنوات فقط. كما حققت البلاد نموًا مذهلا في متوسط الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٧٪ مع التركيز على الفقراء على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، إذ انخفض الفقر المعتدل من ٤٠ ٪ في عام ٢٠٠٥ إلى ١٨,٧ ٪ في عام ٢٠٢٢، بينما انخفض الفقر المدقع من ٢٥ ٪ إلى ٥,٦ ٪ خلال الفترة نفسها[١]. ومن ثم، فبنجلاديش تجربة جيدة جدًا في محاربة الفقر وتحسين التعليم، لكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالصحة والمياه والطاقة النظيفة والعدالة والسلام والمؤسسية وفق أحدث تقرير لمؤشر الأهداف التنموية في ٢٠٢٣[٢].

جدول رقم (٤)

مجموعة الثماني في مؤشرات التنمية البشرية والأمن الغذائي[٣]

الدولة/ المؤشر	الترتيب بمؤشر التنمية البشرية ٢٠٢٢	مؤشر الأمن الغذائي ٢٠٢٢[٤]
إندونيسيا	١١٢	٦٣
إيران	٧٨	NA
باكستان	١٦٤	٨٤
بنجلاديش	١٢٩	٨٠
تركيا	٤٥	٤٩
ماليزيا	٦٣	٤١
مصر	١٠٥	٧٧
نيجيريا	١٦١	١٠٧

ووفقًا لمؤشر التنمية البشرية العالمي ٢٠٢٢، بينما تبقى تركيا وماليزيا في فئة البلدان التي حققت مؤشرات تنمية بشرية مرتفعة جدًا، فإن مصر وإندونيسيا تقعان في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، بينما تقبع بنجلاديش في فئة التنمية البشرية المتوسطة وتظل نيجيريا وباكستان في فئة التنمية البشرية المنخفضة[٥].

ووفقًا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي يشمل ١١٣ بلدًا، فإن ترتيبات ٤ من دول المجموعة وهي نيجيريا وباكستان وبنجلاديش ومصر متأخرة جدًا، وهو ما يضع هذه الدول أمام تحدياتٍ كبيرة لتحقيق أهداف القضاء على الجوع وتحسين مؤشرات سوء التغذية وغيره من المؤشرات الصحية الأخرى، وبالتالي عليها أن تتعلم من تجارب ماليزيا وتركيا في تحسين ترتيبها على هذا المؤشر وما يرتبط به من مؤشرات فرعية.

بشكلٍ عام، يمكن القول بأن نظريات التنمية التي تربط بين التنمية الاقتصادية الحقيقية والديمقراطية تنطبق بشكلٍ كبير على بلدان المنطقة، فتركيا وماليزيا وإندونيسيا وهي البلدان ذات الوضع الأفضل في غالبية المؤشرات تقترب من مرحلة الرسوخ الديمقراطي، بينما تعاني باكستان من عقودٍ من الحكم العسكري على مدار تاريخها الحديث وسيطرة الجيش على الحياة السياسية، كما تعاني بنجلاديش ونيجيريا من اضطراباتٍ سياسية محلية كبيرة مع ديمقراطية هشة.

المحور الثاني: قمة القاهرة ٢٠٢٤: السياقات ومحاور الاهتمام

ويركز هذا المحور أولا على السياقات المحيطة بالقمة الأخيرة لمجموعة دول الثماني الإسلامية وما يرتبط بها من لحظاتٍ استثنائية على المستويين الإقليمي والعالمي، ثم يتناول أبرز الموضوعات التي تطرقت إليها القمة، وأخيرًا مدى إمكانية تطوير العلاقات التجارية بين دول المجموعة.

أولا- سياقات القمة:

جاءت القمة الأخيرة التي عُقدت في مصر في ديسمبر ٢٠٢٤ في ظل بعض التغيرات في السياقات العالمية والإقليمية؛ والتي

(1) General Economics Division, SDG SUMMIT 2023: BANGLADESH COUNTRY COMMITMENTS, October 9, 2023, available at: https://linksshortcut.com/JnUkL

(2) Sustainable Development Report 2023, Bangladesh, available at: https://2u.pw/Av7gp

(٣) جدول من إعداد الباحث بناء على بيانات المؤشرين المذكورين

(4) Economist Impact, Global Food Security Index 2022, available at: https://linksshortcut.com/ytfOK

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لمحة عامة، ٢٠٢٤، ص ٢٧-٢٩، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3FiKQDp

على رأسها **صعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مجددًا للسلطة**، والذي يملك رؤية أقرب للصراعية مع الكثير من دول العالم. على سبيل المثال، لم يكن يتورع عن توعد الصين والمكسيك وكندا بمزيد من العقوبات التجارية والرسوم الجمركية، وهو ما فعله لاحقًا عند استلامه للسلطة في ٢٠ من يناير ٢٠٢٥، بفرض رسوم جمركية على كندا والمكسيك بنسبة ٢٥٪ وعلى الصين بنسبة ١٠٪[١].

إذا كان ترامب ومن قبله إدارة بايدن ومخططي السياسة الأمريكية منذ عقدين يستهدفون تفرغ الولايات المتحدة للصراع مع الصين، بعد اعتقادهم بأن الحرب على الإرهاب في المنطقة العربية والعالم الإسلامي قد انتهت، فإن إدارة ترامب تبدو أكثر إصرارًا على هذا الهدف حتى لو تطلب الأمر التضحية بالحلفاء الأوروبيين والتخلي عن دعم أوكرانيا بل ومطالبتها بدفع قيمة الدعم الأمريكي الذي قدمته إدارة بايدن. إذن، جاء الرجل ليستخلص قيمة الدعم الذي قدمته بلاده للأوروبيين في مواجهة روسيا، وبوعدٍ لوقف الحرب المستمرة منذ ثلاث سنوات معها.

الدرس المستفاد هنا، والذي على البلدان النامية ومنها مجموعة الثمانية وكل بلدان العالم الإسلامي استيعابه؛ أن هذا النظام ليس لديه حلفاء دائمون وهو لن يَقدم شيئًا بالمجان لا للأنظمة أو الشعوب. وإذا كان قد ضحى بحلفائه الأوروبيين، فإنه لن يتورع أبدًا عن التضحية بالدول العربية والإسلامية كافة في أية قضية وهو ما فعله ويفعله في الحرب الإسرائيلية الدائرة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، ضد غزة ولبنان واليمن وسوريا من انحيازٍ تام للرواية الصهيونية.

وإذا كان الأوروبيون يملكون هامشًا للمناورة بإمكانيات الاتحاد وبمزيدٍ من التعاون والتعهد بتخصيص ٨٠٠ مليار دولار لميزانية الدفاع، وإعادة تسليح الاتحاد في مواجهة الأخطار الجديدة المتعلقة بالأزمة الأوكرانية وأولويات الإدارة الأمريكية، في قمة استثنائية بشأن أوكرانيا، ضمن خطة طرحتها المفوضية الأوروبية لزيادة الإنفاق الدفاعي[٢]، فإن على بلدان المجموعة ذات التماس الواضح مع روسيا والصين والاتحاد الأوروبي أن تدرس تبعات هذه القرارات على شعوبها وأمنها واقتصادها، وأن يكون لها تكتل حقيقي يحميها من صراعات القوى الكبرى ويتحسب لأية مواجهات وحروب محتملة.

جاءت القمة أيضًا بعد عامٍ تقريبًا من القمة العربية والإسلامية الاستثنائية المشتركة الأولى بشأن التطورات في قطاع غزة والتي انعقدت في الرياض، بتاريخ ١١ نوفمبر عام ٢٠٢٣، وشكلت لجنة وزارية عربية إسلامية مشتركة للمتابعة، تضم في عضويتها وزراء خارجية كلٍ من قطر والسعودية والأردن ومصر والبحرين وتركيا وإندونيسيا ونيجيريا وفلسطين، والأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، أي أنها تضم أربعة من بلدان مجموعة الثمانية.

هذه القمة واللجنة المنبثقة عنها تعتبر بادرة تعاون جيدة في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية وحرب الإبادة الدائرة ضد غزة، لكن وبالرغم من انعقادها عدة مرات وما تُصدره من بيانات، إلا أنها لم تستطع إدخال المساعدات المطلوبة للقطاع ولا حتى المتفق عليها ضمن اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في يناير ٢٠٢٥، وبالتالي فإن الأمر يتعلق بغياب إرادة سياسية حقيقية للدول الأعضاء.

من دلالات السياق الرمزية الجديرة بالإشارة، **أن زيارة بيزشكيان لمصر للمشاركة في اجتماع منظمة الدول الثماني النامية للتعاون الاقتصادي، هي الأولى لرئيس إيراني منذ أكثر من عقدٍ بعد زيارة الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد في عام ٢٠١٣.** علمًا أن البلدين كثفا مؤخرًا الاتصالات الدبلوماسية رفيعة المستوى منذ اندلاع الحرب على غزة عام

(١) وكالة الأناضول للأنباء، واشنطن تفرض رسومًا إضافية على واردات كندا والمكسيك والصين، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/zb5U0r

(٢) فرانس ٢٤، دول الاتحاد الأوروبي تتفق على رصد نحو ٨٠٠ مليار يورو لـ"إعادة تسليح" التكتل، بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٧، متاح عبر الرابط التالي: https://is.gd/zCRFo7

٢٠٢٣، رغم عقودٍ من التوتر، مع سعي مصر لدور الوساطة[١]. وقد التقى الرئيسان المصري والإيراني، على هامش القمة، وتشاورا حول التطورات الإقليمية، وسبل استعادة السلام بالمنطقة، بما في ذلك العمل على تطوير العلاقات بين البلدين[٢].

كما تأتي هذه القمة التي ستشهد جلوس أردوغان وبزشكان على طاولة واحدة، بعد أيام من سقوط الرئيس السوري السابق بشار الأسد المدعوم من روسيا و إيران، على يد فصائل المعارضة المسلحة السورية المدعومة من أنقرة[٣].

وكان الرئيس الإيراني قد صرح قبيل مغادرته طهران، أنه على الدول الإسلامية التعاون فيما بينها ووضع الخلافات جانبًا، مضيفًا "سنناقش خلال هذه الزيارة مواضيع غزة وفلسطين ولبنان.. سنعمل على تعزيز علاقاتنا الودية مع الدول الإسلامية لإحباط مؤامرة الأعداء"[٤].

وبشكلٍ عام، فإنه مع تصاعد تلك الأزمات العالمية والإقليمية، تزداد الحاجة إلى تعزيز النفوذ الجماعي للمجموعة في المحافل الدولية الكبرى، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، بما يتيح لها فرصة التأثير على القرارات الدولية لصالح الدول الإسلامية والنامية[٥].

وعلى ضوء ما سبق، ننتقل إلى النقطة التالية، والتي تبحث إلى أي مدى أدرك القائمون على هذه القمة فداحة التحديات التي تمر بها الأمة في الوقت الراهن.

ثانيًا- محاور الاهتمام وساحات الغياب:

كيف رتبت القمة أولوياتها، أو بمعنى أدق كيف أدركت أولويات الأمة، وموقعها من التحديات العالمية؟ هل وعت بجدلية العلاقة بين الاقتصادي والسياسي، بل والإنساني؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه من خلال تناول بعض النماذج من خطابات القادة المشاركين (بإيجاز)، ثم ننتقل إلى مستوى آخر وهو الإعلان الصادر عن القمة.

على مستوى الخطابات، بدت خطابات ما يمكن أن نطلق عليه دول المواجهة مع الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة على وعي بخطوة الأوضاع الإقليمية والعالمية، وتطرقت إلى **الحرب الدائرة إقليميًا**، على سبيل المثال ما جاء في خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي: "نجتمع اليوم.. في وقتٍ يشهد فيه العالم، ومنطقة الشرق الأوسط بشكلٍ خاص.. تحديات وأزمات غير مسبوقة.. تحتل فيها الصراعات والحروب صدارة المشهد.. وتسود فيه كذلك الحمائية الاقتصادية والتجارية، وازدواجية المعايير.

ولعل أبرز الشواهد على ذلك.. استمرار الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.. في تحدٍ لقرارات الشرعية الدولية.. وما يُصاحب ذلك من خطورةٍ وتهديد.. بامتداد الصراع لدولٍ أخرى، مثلما حدث مع لبنان.. وصولا إلى سوريا التي تشهد تطورات، واعتداءات على سيادتها ووحدة أراضيها.. مع ما قد يترتب على احتمالات التصعيد واشتعال المنطقة، من آثارٍ سوف تطال الجميع، سياسيًا واقتصاديًا". وفي هذا الإطار، أعلن عن تخصيص جلسة خاصة، عن الأوضاع في فلسطين ولبنان[٦]، داعيًا إلى "ضرورة التوصل لوقفٍ فوري ومستدام لإطلاق النار في غزة"، معتبرًا أن "نجاح أي تصور لليوم التالي في القطاع لن

(١) أردوغان وبزشكيان في مصر.. قضايا المنطقة على طاولة "قمة الثمانية"، الشرق، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/MVxrPinIA

(٢) الرئيس عبد الفتاح السيسي يلتقي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/zHXyI

(٣) أردوغان وبزشكيان في مصر.. قضايا المنطقة على طاولة "قمة الثمانية"، مرجع سابق.

(٤) بعد ١١ عامًا.. الرئيس الإيراني في القاهرة لحضور قمة مجموعة الثماني الإسلامية، موقع مصراوي، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/LPZvy

(٥) مي صلاح، قمة "منظمة الدول الثماني الإسلامية" في القاهرة: الأهمية والدلالات، ١٨ديسمبر ٢٠٢٤، المرصد المصري، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eAeg9

(٦) القمة الحادية عشرة لمنظمة الدول الثماني النامية للتعاون الاقتصادي، موقع الهيئة العامة للاستعلامات -مصر، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/24vfW2QH

يتحقق إلا إذا تأسس على تدشين دولة فلسطينية مستقلة"[١].

أكَّد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان أيضًا أن التغيرات التي حدثت في العالم خلال الفترة الماضية، والأوضاع الجيوسياسية، ولا سيما في جنوب لبنان وغزة وسوريا والضربات الإسرائيلية والمجاعات واستخدام التجويع كآلة حرب، فضلًا عن جريمة الإبادة الجماعية وبحار الدماء التي شهدناها في الفترة الماضية، لابد أن نتخذ خطوات عملية ملموسة تجاهها[٢].

واقترح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال الجلسة الخاصة لمناقشة الأوضاع في فلسطين ولبنان "فرض حظر بيع السلاح لإسرائيل وإنهاء المعاملات التجارية معها على الصعيد الدولي"، موضحًا أن "بلاده تدخلت طرفًا في القضية المرفوعة ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية"، مشيرًا إلى "أهمية الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية قائم على أساس حل الدولتين"[٣].

وعلى الصعيد الاقتصادي، يمكن القول إن من الموضوعات التي تم التطرق لها، والتي تستحق المزيد من الاهتمام، **الاقتصاد الأخضر**، طالب برابوو سوبيانتو الرئيس الإندونيسي الدول العظمى أن تركز على تعزيز التعاون لدعم التجارة حول العالم من خلال مناقشة مجموعة من الإجراءات المبسطة التي يمكن تحقيقها لتحقيق معايير الاقتصاد الأخضر[٤]. وقد كان دعم الاقتصاد الأخضر محل اهتمام الرئيس الإيراني أيضًا.

كما وردت **بعض المقترحات** مثل ما جاء في كلمة السيسي: "إن مواجهة تلك التحديات المركبة.. تتطلب تضافر الجهود لتعزيز التعاون المشترك.. وتنفيذ مشروعات ومبادرات مشتركة، في مختلف المجالات.. وعلى رأسها: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد الرقمي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والزراعة، والصناعات التحويلية، والطاقة الجديدة والمتجددة، وخاصة الهيدروجين الأخضر.. بالإضافة إلى دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة". كما أعلن السيسي عن إطلاق المبادرات التالية، خلال رئاسة مصر للمنظمة:

- تدشين "شبكة لمديري المعاهد والأكاديميات الدبلوماسية" لتعزيز التعاون فيما بينها.. وبناء قدرات الكوادر الدبلوماسية، لمواكبة قضايا العصر الحديث.

- إطلاق مسابقة إلكترونية، لطلاب التعليم ما قبل الجامعي في الدول الأعضاء.. في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيات التطبيقية.

- تدشين "شبكة للتعاون بين مراكز الفكر الاقتصادي" في الدول الأعضاء.. لتبادل الأفكار والرؤى.. حول سبل الارتقاء بالتعاون الاقتصادي والاستثماري.. ومعدلات التجارة بين دول المجموعة.

- تدشين اجتماعات دورية لوزراء الصحة بالدول الأعضاء.. واستضافة مصر الاجتماع الأول عام ٢٠٢٥.. لمناقشة سبل تعظيم الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية والعلمية المتطورة، لتطوير هذا القطاع المهم[٥].

أما رئيس وزراء بنجلاديش محمد يونس، فقد اقترح تأسيس مجلس متابعة لمجموعة الثمانية النامية لتعزيز سبل التعاون[٦].

---

(١) قمة «الثماني النامية» بمصر تدعو لوقف النار في غزة و«حل سياسي» بسوريا، الشرق الأوسط، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/MJ0Ez

(٢) عاجل| الرئيس الإيراني: علينا اتخاذ خطوات عملية تجاه ما يحدث في غزة وسوريا ولبنان، الوطن، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/c7Lcj

(٣) قمة «الثماني النامية» بمصر تدعو لوقف النار في غزة و«حل سياسي» بسوريا، المرجع السابق.

(٤) فيديو..الرئيس الإندونيسي: الدول النامية هي القوى الثالثة اقتصاديا في العالم، الهيئة الوطنية للإعلام -مصر، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/1hYw7

(٥) القمة الحادية عشرة لمنظمة الدول الثماني النامية للتعاون الاقتصادي، مرجع سابق.

(٦) انظر كلمة كبير مستشاري بنجلاديش محمد يونس في افتتاح أعمال

كما دعا الرئيس التركي أردوغان إلى توسيع عضوية المنظمة لتعزيز قوتها وتأثيرها على الساحة الدولية، مشيرًا إلى أن انضمام أذربيجان يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق هذا الهدف[١].

ومن أبرز النقاط التي ركزت عليها الخطابات بشكلٍ عام، ما يتعلق بضرورة **دعم التجارة البينية (وهي مسألة حيوية سيتم التطرق لها لاحقًا)**، فضلا عن التشديد على دور الشباب، وهذا في ضوء عنوان تلك القمة.

وعلى مستوى البيان الختامي (إعلان القاهرة)، فقد انطلق من التأكيد على تعزيز الشراكات في مجالات التعاون ذات الأولوية، في إطار التأكيد على قيمة الوحدة والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون الاقتصادي، مع تجديد الالتزام بتعزيز الشراكات في مجالات التعاون ذات الأولوية. ومن أبرز التفاصيل:

- **الترحيب بالتعاون المثمر مع العديد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية**، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة (الأمم المتحدة للسياحة)، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، ومنتدى شباب التعاون الإسلامي، ومعهد منتدى السياحة العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وتشجيع التعاون الأعمق والأوسع مع هذه المنظمات، للحصول على الدعم اللازم لتحقيق المبادرات والمشاريع لتحقيق أهداف مجموعة الدول الثماني النامية.

- **توجيه أمانة مجموعة الثماني للتنمية الصناعية بإجراء دراسات لابتكار طرق لتسهيل حركة رجال الأعمال بين دول مجموعة الثماني للتنمية الصناعية**، مسترشدة باتفاقية تبسيط إجراءات التأشيرة لرجال الأعمال في دول مجموعة الثماني للتنمية الصناعية.

- **تأكيد أهمية تعزيز الإنتاجية الزراعية**، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية الريفية من خلال المبادرات المشتركة، والابتكار الزراعي، وأنظمة الأغذية الزراعية المرنة، بما في ذلك تقنيات الزراعة المستدامة، وممارسات إدارة الأراضي والمياه المستدامة، وتبني التقنيات الزراعية الحديثة، مع إعادة تأكيد التزامنا بتعزيز التجارة الزراعية وتعزيز سلاسل إمدادات الغذاء بين دول المجموعة، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية، مثل تغير المناخ، والأوبئة، والاضطرابات الجيوسياسية.

- **الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز التعاون في قطاع الطاقة**، بما في ذلك من خلال المشاركة مع المنظمات الدولية ذات الصلة، لتعزيز تطوير وتطبيق التقنيات الموفرة للطاقة والطاقة المتجددة وتعزيز استثمار القطاع الخاص في الطاقة الجديدة والمتجددة.

- **بشأن التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ**، كان التأكيد على أن مثل تلك الإجراءات بما في ذلك التدابير الأحادية الجانب، لا ينبغي أن تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييدًا مقنعًا للتجارة الدولية[٢].

ورغم عقد العديد من اللقاءات الثنائية بين قادة الدول حول تطورات الأوضاع الإقليمية -حسبما أُعلن- إلا أنه من المؤسف غياب أي ذكر لغزة وحرب الإبادة الجماعية الدائرة فيها عن هذا البيان الختامي، وقد يقول البعض بأنها قمة وتجمع للتعاون الاقتصادي الفني، وكأن الأمران منفصلان، لكن

القمة الـ ١١ لمنظمة الدول الثماني النامية، CBC - قناة اليوتيوب، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/n7fpQ

(١) الرئيس التركي يُثمن الدور المصري في دعم برامج الشباب سعيًا منها لتمكينهم اقتصاديًا، بوابة الأهرام، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/r49rl

(٢) نص «إعلان القاهرة» بعد اعتماده من قمة الدول الثماني النامية اليوم، الوطن، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/KRYFf

هذا مردود عليه بأن كل القمم الاقتصادية سواء لمجموعة العشرين أو السبعة أو منتدى دافوس لا تخلو من تصريحاتٍ ونصوص حول الأزمات السياسية العالمية، ناهيك عن أن تكون بعض دول المجموعة مستهدفة بإجراءات تهدد أمنها ووجودها مثل التهجير والحرب على حدودها كما هو الحال بالنسبة لمصر وكذلك تركيا، وهما تحاولان لعب دور ما سواء في الوساطة لإنهاء الحرب وضمان عدم امتدادها لسوريا ولبنان ودول أخرى، فضلا عن قيادة جهود مناهضة التهجير.

ثالثًا- العلاقات التجارية بين دول المجموعة.. أية آفاق للتطوير؟

إذا كانت مجموعة الثماني النامية تهدف إلى تحسين أوضاع تلك الدول النامية في الاقتصاد العالمي وتوفير فرص جديدة في العلاقات التجارية، إضافة إلى تعزيز مشاركة الدول النامية في صنع القرار على الصعيد الدولي وتحقيق مستويات معيشة أفضل لشعوبها، فإن هذا يفترض تعزيز علاقاتها التجارية البينية. إن الهدف الجماعي المعلن في هذا الصدد -كما في خارطة الطريق العشرية لمجموعة الدول الثماني النامية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠- هو الوصول بالتجارة البينية في قيمتها بما لا يقل عن ١٠٪ من إجمالي قيمة التجارة الخارجية لمجموعة الدول الثماني النامية، أو ما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، بحلول عام ٢٠٣٠، ولتحقيق هذا الغرض هناك اتفاقية التجارة التفضيلية بين الدول الأعضاء في مجموعة الثماني للتنمية الاقتصادية (D-8 PTA)، والتي كانت مصر آخر المنضمين إليها، وبالتالي أصبحت جميع الدول الأعضاء بالمجموعة أعضاء متعاقدين في اتفاقية التجارة التفضيلية، وفقًا للبندين ١٠ و١١ من بيان القمة الأخيرة[١].

وإذا كنا بصدد تقييم مستهدفات تعزيز التجارة البينية لهذه الدول، فإننا يمكن هنا أن نسوق عدة أمثلة لدول متجاورة من المجموعة. وهي وإن تحسنت تجارتها، إلا أنها لا تزال بعيدةً عن تلك المستهدفات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة لحجم التبادل التجاري بين باكستان وبنجلاديش (حوالي 750 مليون دولار)[٢] مصر وتركيا (٨,٦ مليار دولار في ٢٠٢٤ ومستهدف أن تصل إلى ١٥ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠[٣])، لكن تلك الأرقام لا تزال بعيدة عن الهدف المنشود ضمن مجموعة الثماني وهي أن تصل لـ١٠% من إجمالي تجارتهما الدولية، كذلك الحال ماليزيا وإندونيسيا التي لم تتجاوز تجارتهما البينية ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٢٣[٤]، وهو أيضًا بعيد عن المستهدفات في إطار مجموعة الثماني.

وعلى سبيل المثال، فإن أكبر اقتصادين في المجموعة وهما الاقتصادين التركي والإندونيسي لا تربطهما اتفاقية تجارية ثنائية، مع ذلك فهناك أفق لتعزيز هذه الاتفاقات وتسعى إندونيسيا إلى تعزيز شراكتها مع الشركات التركية في مجال الإنتاج المشترك للمعدات الدفاعية، وفق ما صرح به الرئيس الإندونيسي في الاجتماع الأول لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى بين تركيا وإندونيسيا في ١٢ فبراير٢٠٢٥[٥]. ويُعد المحرك الأساسي لتعزيز هذه العلاقات بشكلٍ متسارع توافر الإرادات السياسية.

خاتمة وتوصيات:

من المهم سواء لبلدان مجموعة الثمانية النامية أو غيرها من البلدان الإسلامية أن تقوم بمتابعة المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر ومؤشراتها الفرعية، ودمجها

(1) D-8, CAIRO DECLARATION 2024,p4, avilable at: https://is.gd/7YbXFr

(2) Observatory of Economic Complexity, Pakistan-Bangladesh Trade, 2023, avialable at: https://is.gd/u5Bsw2

(٣) وكالة الأناضول للأنباء، تركيا ومصر.. زيارات متبادلة للارتقاء بالتجارة إلى ١٥ مليار دولار، بتاريخ ٢٠٢٥/١/٣١، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/ANuma

(4) Observatory of Economic Complexity, Indonesia-Malaysia Trade 2023, avialable at: https://linksshortcut.com/BNBMY

(٥) وكالة الأناضول للأنباء، رئيس إندونيسيا: التعاون الاستراتيجي يثبت قوة الشراكة مع تركيا، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٢، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/Kngra

في الخطط الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار النقد الموجه لبعض المؤشرات الخاصة بقياس الفقر والتضخم. وإذا كان من المهم دمج هذه الأهداف التنموية في الخطط الوطنية، فإن الأهم على الإطلاق هو الخطط التنفيذية للوصول لتلك المستهدفات وأن يتم تدريب الوحدات الإدارية الأصغر على طريقة توأمة الخطط المحلية مع تلك الوطنية والدولية للوصول لمؤشرات أفضل وتحسين الأداء.

يبقى على هذه البلدان أن تتعلم من نجاحات بعضها البعض في بعض المؤشرات، فعلى سبيل المثال فإن معدلات التشغيل المرتفعة والبطالة المنخفضة في كلٍ من نيجيريا وإندونيسيا وماليزيا وبنجلاديش تقتضي أن تدرس البلدان الأخرى كيفية الوصول إليها رغم التحديات الكبيرة في هذه البلدان، في المقابل فإن هذه البلدان ذات معدلات التشغيل العالي لدى بعضها ظروف عمل صعبة وأجور منخفضة تحتاج إلى مراجعة واستفادة من تجارب الدول الأخرى في تحسين شروط وبيئة العمل وحقوق العمال.

تُعاني أغلب بلدان المجموعة آثارًا كارثية للتغيرات المناخية، فمصر وتركيا تقعان في حوض البحر المتوسط الذي يعاني من تزايد الانبعاثات بنسبة أعلى من بقية مناطق العالم، كما تقع نيجيريا في منطقة غرب إفريقيا ضمن البلدان الأكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية. أيضًا إن دول مثل ماليزيا وإندونيسيا وبنجلاديش عانت وتعاني من الكوارث الطبيعية الخطرة، مثل ظواهر التسونامي التي تهدد بغرق أراضيها. وبالتالي، عليها أن تنسق سياساتها بشكلٍ أكبر من أجل المطالبة بتحول عادل وبتعويضات وتمويلات مناخية من قبل الدول الصناعية الكبرى التي تسببت في الاحتباس الحراري أكثر من غيرها كما تمتعت بميزات النهب الاستعماري لدول العالم الثالث ومنها دول المجموعة، وإلا فإنها ستواجه تحديات كبرى تجعلها أبعد ما يمكن عن تحقيق أهداف الاستدامة.

وتعاني العديد من دول المجموعة من تزايد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، وبالذات باكستان وبنجلاديش ونيجيريا. وبالتالي، فإنها وبدلا من تحقيق قفزات اقتصادية للأمام، كما فعلت تجارب ماليزيا وإندونيسيا وتركيا خلال العقود الثلاثة الماضية، فإنها تُحدث قفزات للخلف في بعض المؤشرات وتراوح مكانها في مؤشراتٍ أخرى، ومن ثم فإنها بحاجة لتعلم مزيد من الدروس في حقل التنمية وفي مواجهة الفقر والبطالة والتضخم بالتحديد.

لا تزال التجارة البينية بين دول المجموعة بعيدة -كما أشرنا- عن الأهداف المطلوبة، ويصعب الوصول إليها في العام ٢٠٣٠ دون تحقيق قفزات في ابتكار آليات محفزة. وهذا الأمر لا يتطلب فقط حسن النوايا، وإنما الإرادة السياسية لتعزيز طرق التجارة وإعادة تموضع بلدان المنظمة في المشروعات العالمية المطروحة، وفقًا لمصالحها التي يجب صوغها وتنسيقها بشكلٍ تعاوني.

لا ينبغي حصر التعاون في الجوانب الاقتصادية وقصر النظر إليها باعتبارها جوانب فنية بحتة أو بعيدة عن السياسية، وبالتالي ما جرى من لقاءاتٍ هامشية حول الأمور والأزمات السياسية بين الرؤساء والمسؤولين على هامش القمة كان يمكن نقله إلى المتن، وبحيث يصبح لهذا الكيان صوت مسموع بشكلٍ أكبر دعمًا لقضايا الأمة المتشابكة والمعقدة كالقضية الفلسطينية والأزمة السورية.

كان لافتًا أيضًا أن القمة التي جاءت تحت عنوان "الاستثمار في الشباب ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: نحو تشكيل اقتصاد الغد"، لم يُمثل الشباب في واجهتها الإعلامية.

القضاء التام على الجوع:

التعامل الدولي الإغاثي مع سياسة التجويع الإسرائيلية في غزة وضرب الأونروا

أمنية عمر*

مقدمة:

"الولاد ماتوا من دون ما ياكلوا، يشهد علي الله"، لعلك حين تقرأ هذه الجملة يستحضر عقلك مباشرة صرخات تلك المرأة الفلسطينية المفجوعة بمقتل أولادها في وسط إحدى مستشفيات قطاع غزة، وإذا كنت من متابعي الأحداث فلا شك ستكون قد مرَّت عليك صور صغار غزة وهم يقفون بأوانيهم أمام إحدى تكيات الطعام كملاذ أخير لهم من الجوع الذي نهش أجسامهم، أو قرأت مئات المنشورات عن هؤلاء الذين أكلوا القطط وصنعوا من علف الحيوانات خبزًا، أو عن مجزرة الطحين، أو هذا الذي سقط عليه صندوق مساعدات من الجو فقتله، وما أكثر حكايا الجوع التي بثها مليونا إنسان على مدار خمسة عشر شهرًا على مختلف وسائل التواصل والإعلام، في سابقة لم نشهدها في تاريخنا المعاصر.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وجاء في ديباجة القرار: "تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار، وهي تهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح.. ونتعهد، ونحن مقبلون على هذه الرحلة الجماعية، بألا يخلف الركب أحدًا وراءه". واتسمت الخطة - بحسب تعريف الأمم المتحدة- بأنها خطة عالمية، شاملة، والأهم أنها جامعة: أي تشمل الجميع من دون أيّ استثناء، وترنو إلى بناء عالم يسود جميع أرجائه احترام المساواة وعدم التمييز بين البلدان وداخلها، وتؤكد مسؤوليات جميع الدول عن "احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، دونما تمييز"[١].

تستهدف الخطة تحقيق سبعة عشر هدفًا، الأهداف السبعة الأولى موجهة للإنسان في حفظ وجوده ابتداءً، وتنمية معيشته بتلبية احتياجاته الأولية من مأكل ومشرب وملبس، وصحة وتعليم جيد، ومساواة بين الجنسين في تحصيل هذه الأشياء. فالهدف الأول هو القضاء على الفقر، بينما الهدف الثاني "القضاء التام على الجوع"، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة -بمن فيهم الرضع- ، على ما يكفيهم من الغذاء طوال العام بحلول عام ٢٠٣٠[٢].

الآن تجاوز "الركب العالمي" أكثر من نصف المدى الزمني المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي منها القضاء على الجوع، ورغم ذلك هناك شعب كامل تركه هذا الركب خلفه، ليجوَّع من قِبل إسرائيل -أحد الموقعين على الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة-. وهو ما يدفعنا للتساؤل: بالرغم من خطط التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وترسانة القوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان، ومئات الهيئات الإغاثية الدولية؛ **لماذا فشلت جهود الإغاثة الدولية في وقف سياسات التجويع الإسرائيلي في غزة؟**

أولًا- سياسة التجويع الإسرائيلي

ليس استخدام إسرائيل لسياسة التجويع في حربها الأخيرة

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) تقرير قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٥ - ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك، ص١، تاريخ الاطلاع: ٦ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/9l8KA9F

(٢) المرجع السابق، ص١٧-٢٠.

على غزة هي المرة الأولى، فاستخدامها الغذاء كسلاح استراتيجية تتجذر في تاريخها وعمرها من عمر قيام دولة الاحتلال، وهذه الاستراتيجية منحها لهم النظام الدولي بتقسيمه التعسفي لفلسطين، وبنوا هم عليها وطوروها. ففي عام ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ وأوصت بتقسيم أراضي فلسطين إلى "دولة يهودية" و"دولة عربية"، مع وضع القدس تحت الإدارة الدولية؛ أعطى التقسيم ٥٥,٥٪ من إجمالي مساحة فلسطين لليهود (معظمهم كانوا مهاجرين جددا) الذين كانوا يشكلون أقل من ثلث السكان ويمتلكون أقل من ٧٪ من الأراضي، أمّا الفلسطينيون، الذين كانوا يشكلون أكثر من ثلثي السكان ويمتلكون الأغلبية العظمى من الأراضي، فقد اقترح إعطاءهم ٤٥,٥٪ من الوطن الذي كان ملكا لهم بصورة متواصلة منذ مئات الأعوام. وما جعل اقتراح الأمم المتحدة أكثر ظلمًا، واعتداءً على حق الفلسطينيين في الغذاء وتمهيدًا لتجويعهم المستقبلي، هو حقيقة مفادها أن ٨٤٪ من الأراضي الزراعية كانت من المفترض أن تذهب إلى الدولة اليهودية، في حين لم يتبقَ للدولة العربية سوى ١٦٪ فقط[١].

وبغطاء من السلطات البريطانية وغياب إشراف الأمم المتحدة، هجَّرت العصاباتُ الصهيونية وشردت أكثرَ من نصف الشعب الفلسطيني، فيما عرف تاريخيًا بأحداث "النكبة"، التي أسفرت عن تحول ما بين نصف إلى ثلثي الشعب الفلسطيني إلى لاجئين، وحُرموا منذ ذلك الحين من حقهم في العودة إلى قراهم وبلداتهم، وأصبح أولئك الذين بقوا داخل الأراضي المحتلة نازحين داخليًا، وفي أقل من عام أصبح من الواضح أن إسرائيل كانت بالفعل تجوّع اللاجئين الفلسطينيين، لذا ظهرت الحاجة لإنشاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" (في ديسمبر١٩٤٩)، لمنع ظروف المجاعة والضيق بين اللاجئين الفلسطينيين[٢].

بعد حرب عام ١٩٦٧، واحتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية، عمد الاحتلال لتقييد الحركة ما بين غزة والضفة، مما يحول دون تبادل البضائع والأغذية فيما بينهما، ويزيد من اعتماد هذه المناطق على إسرائيل في الحصول على ما تريده من بضائع وغذاء، وهو ما يهدد سيادة الفلسطينيين على طعامهم وإمكانية الوصول له. وعلى مدار السنوات زادت القيود الإسرائيلية على حركة البضائع -بل والناس أنفسهم- بين الأراضي الفلسطينية، مثلما حدث في أعقاب الانتفاضة الأولى التي بدأت في عام ١٩٨٧[٣]، وكرد فعل كذلك على الانتفاضة الثانية. وشددت إسرائيل قبضتها وبدأت حصارها على غزة في عام ٢٠٠٠، مما أدى إلى تقييد حركة البضائع والأشخاص إلى داخل وخارج غزة بشكل كبير.

من جهة أخرى أصبح الإغلاق بعد عام ٢٠٠٠ هو الوضع الطبيعي الجديد، ولأجل إحكام جيش الاحتلال الإسرائيلي قبضته على المقاومة الفلسطينية آنذاك استولى على ما بين ١٠ و٢٠٪ من الأراضي الزراعية في غزة، وقيَّد وصول الصيادين إلى البحر. ونتيجة لذلك، تضاعف عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، وتهدد الأمن الغذائي لسكان القطاع جميعًا[٤].

ومع نهاية الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٥، سحبت إسرائيل قواتها من غزة وفككت المستوطنات، لكنها واصلت حصارها

(١) وليد الخالدي، عودة إلى قرار التقسيم ١٩٤٧، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد٩، العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨، ص ٣-٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/VE1QgKFx

(٢) إيلان پاپه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة: أحمدخليفة، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ٢٠٠٧)، ص ٨-١٧.

(٣) راسم خماسي، ممر آمن أم تواصل جيوسياسي في الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٩، العدد ٣٣، شتاء ١٩٩٨، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/6PcrmAQzk

(٤) عميرة هاس، سياسة الإغلاق الإسرائيلية: استراتيجيا غير مجدية للاحتواء والقمع، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٣، العدد ٥٢، خريف ٢٠٠٢، ص ٧٤-٩٤.

Michael Fakhri, Starvation and the right to food, with an emphasis on the Palestinian people's food sovereignty - Report of the Special Rapporteur on the right to food, UNITED NATION, 17 July 2024, Accessed: 12 Feb 2025, available at: https://2u.pw/jSvX39Aa

للقطاع، وزادت من تقييدها لحركة الأشخاص والبضائع من خلال التعامل مع حدودها مع غزة باعتبارها حدودًا دولية وسكان غزة كأجانب. وفي عام ٢٠٠٧، بعد انتخاب حماس، باتت إسرائيل تصف غزة بالأرض المعادية؛ فأنشأت منطقة عازلة من على بعد حوالي ١,٥ كيلومتر من الحدود، وتغطي حوالي ٦٢,٦ كيلو متر مربعًا -أي حوالي ٣٥ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في غزة- مما جعل الفلسطينيين غير قادرين على الوصول إلى هذه المناطق كليًا أوجزئيًا، وسيطرت على كل المنافذ للقطاع باستثناء معبر رفح، مما سمح لها بفحص كافة المواد الغذائية الداخلة للقطاع ومنع بعضها، سلبت هذه الرقابة الشاملة على فلسطيني غزة سيادتهم على طعامهم وحرمتهم أمنهم الغذائي.

وبات واضحًا استخدام إسرائيل الغذاء كسلاح[١]، ووفقًا لدوف فايسجلاس مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت، فإن "الفكرة هي وضع الفلسطينيين على نظام غذائي، ولكن ليس جعلهم يموتون من الجوع"؛ بمعنى السماح فقط بكمية كافية من البضائع للدخول إلى غزة بحيث تجعل الناس يشعرون بالجوع ولكن دون تجاوز "الخط الأحمر" وإحداث أزمة إنسانية، حتى إن وزارة الصحة الإسرائيلية تحسب السعرات الحرارية اللازمة لمختلف الفئات العمرية وللجنسين في غزة، ثم تستخدم هذه البيانات لتحديد كمية المواد الغذائية الأساسية التي تسمح بدخولها إلى القطاع كل يوم، فضلًا عن عدد الشاحنات اللازمة لنقل هذه الكمية[٢].

أما بالنسبة للأمن الغذائي للقطاع في السنوات العشر قبل السابع من أكتوبر، فمنذ عام ٢٠١٤، قامت إسرائيل بشكل متكرر بتجريف وتدمير الأراضي الزراعية في غزة، والقيام بشكل دوري برش مبيدات الأعشاب والمواد الكيميائية الأخرى من الجو على الأراضي، مما أدى إلى قتل النباتات والمحاصيل الزراعية الواقعة في المنطقة العازلة، وإتلاف مساحات شاسعة من الأراضي ومحاصيل المزارعين الفلسطينيين على مر السنين، وتلويث للأرض يستهدف حياة الفلسطينيين على المدى البعيد.

ومن جهة أخرى تحكمت إسرائيل في أنواع البذور التي ستدخل إلى القطاع، بالإضافة إلى أن ٧٠٪ من الماشية التي كانت ترعى في المنطقة العازلة تضررت، كما أنه دائماً ما يتم منع الفلسطينيين من الوصول لتلك المسافة، وتقلّص إسرائيل الصيد بشكل تعسفي لحدود بحرية لا تتجاوز في أفضل الأحوال ١٢ ميلًا بحريًا، رغم أن اتفاقية أوسلو تنص على السماح للفلسطينيين بالإبحار حتى مسافة ٢٠ ميلًا بحريًا؛ كل هذا يعد انتهاكًا واضحًا لحق الإنسان في الغذاء، وجعل ٥ من كل ١٠ أسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

وإذا ما أضفنا هنا حقيقة أن ٦٦٪ من سكان القطاع لاجئين، و٨٠٪ من سكانه يعيشون على المساعدات والمعونات، وأن التصعيدات الإسرائيلية على مدى سنوات الحصار تخلف وراءها آلاف البيوت والبنى التحتية المدمرة، ومئات العائلات بلا عائل، فإنها تؤكد حقيقة أن قطاع غزة يعاني منذ سنوات من حصار أفقره وجوَّع أهله وأظلم أفق مستقبلهم، ما دفع أهلها لمحاولة كسر الأسوار في السابع أكتوبر[٣].

ثانيًا- التجويع: كسلاح في الحرب

يعدُّ حظر استخدام الجوع كسلاح ضد المدنيين في زمن الحرب مبدأ أساسيًا في القانون الدولي الإنساني، ويتم ترسيخ هذا المنع في عدة وثائق قانونية دولية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والذي يحظر

(١) حياة شبه مستحيلة بعد ١٧ سنة من الحصار، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، تاريخ الاطلاع: ١٥ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/NRwthgf

(٢) منظمة چيشاه-مسلك، وثيقة "الخطوط الحمراء": تفاصيل جديدة حول سياسة الإغلاق السابقة بينما السياسات الحالية لا تزال ضبابية، ١٧ أكتوبر ٢٠١٢، تاريخ الاطلاع: ١٧ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ohLIZoSr

(٣) حياة شبه مستحيلة بعد ١٧ سنة من الحصار، مرجع سابق.

استخدام الجوع كوسيلة للحرب ضد المدنيين[١]. رغم ذلك، فمنذ السابع من أكتوبر ودولة الاحتلال الإسرائيلي تستخدم التجويع كأحد الأسلحة الضارية ضد أهل غزة، وقد أدلى مسؤولون إسرائيليون رفيعو المستوى -منهم وزير الدفاع يوآف غالانت، ووزير الأمن القومي إيتمار بن جفير- بتصريحات علنية أعربوا فيها عن هدفهم المتمثل في حرمان المدنيين في غزة من الغذاء والماء والوقود[٢].

لذا فعلى مدار ما يزيد عن خمسة عشر شهرًا وصل انعدام الأمن الغذائي هناك إلى معدلات مروعة؛ حيث ضربت القطاعَ مجاعةٌ مهلكةٌ خاصةً مناطق الشمال. ووفقًا لتقديرات مجموعة الشركاء العالميين للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، فقد صنفت المجموعة جميع سكان قطاع غزة (نحو٢,٢ مليون شخص) في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل (مرحلة الأزمة أو ما هو أسوأ) في الفترة ٨ ديسمبر ٢٠٢٣ حتى ٧ فبراير ٢٠٢٤، لكن الأوضاع ما لبثت أن وصلت بعد ذلك إلى المرحلة الخامسة "الكارثة".

ويقاس حصول الإنسان على حقه في الغذاء بمدى تحقق أمنه الغذائي، وللأمن الغذائي أبعاد أربعة سنستخدمها هنا لتتبع سياسات التجويع المتعمد التي ارتكبها الاحتلال على مدار خمسة عشر شهرًا[٣].

١- توفر الغذاء

يُقصد بتوفر الغذاء: توفر كميات كافية من الغذاء ذي الجودة الملائمة، إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج، بما في ذلك المساعدات الغذائية. وقد تعمد الاحتلال الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة التدمير الممنهج للأراضي الزراعية في وسط القطاع وشماله، والتي تشكل ثلثي المساحة الزراعية، وتساهم في إنتاج أكثر من ثلثي غذاء قطاع غزة، وخصوصًا الخضروات، وكانت هذه المناطق حتى لحظة اجتياحها توفر ٦٠ ألف طن من الخضروات والمحاصيل الحقلية. وقد حُرم السكان في غزة من هذه الكميات من الغذاء أولًا عن طريق منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم لحصادها، ثم بالتجريف المتعمد لها؛ ففي أكتوبر الماضي أفاد تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة "الفاو" أن حوالي ٦٧,٧٪ -أي أكثر من ثلثي الأراضي الزراعية بغزة- تضررت بفعل العدوان الإسرائيلي، وكانت هذه النسبة تبلغ ٥٧,٣ ٪ في مايو، و٤٢,٦ ٪ في فبراير ٢٠٢٤[٤].

أما بالنسبة للإمدادات والمساعدات القادمة من الخارج فقد عرقل الاحتلال دخولها للقطاع، من خلال إما إغلاق المعابر بالكامل كمعبر رفح جرّاء تدميره من قوات الاحتلال الإسرائيلية، أو السماح بدخول أعداد ضئيلة جدًا من الشاحنات وتشديد القيود الأمنية عليها. فعلى سبيل المثال كان متوسط عدد الشاحنات اليومي من معبر كرم أبوسالم في فبراير الماضي لا يتجاوز ٩٨ شاحنة، في حين أن القطاع كانت تكفي احتياجاته بالكاد من ٥٠٠-٦٠٠ شاحنة قبل الحرب. ومع تراجُع الإنتاج الزراعي، وتجريف الأراضي، وانهيار النشاطات المرتبطة بالزراعة، سواء المتعلقة بتربية الثروة الحيوانية أم بإنتاج المحاصيل الزراعية، وتوقف صيد الأسماك بعد تدمير ميناء الصيد، وما رافق ذلك من توقف للصناعات فإن حتى ٥٠٠

(١) موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف والتعليقات عليها، تاريخ الاطلاع: ١٨ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/MexmOYZ5

(2) Peter Beaumont, 'Man-made famine' charge against Israel is backed by mounting body of evidence, The Guardian, 20 Mar .2024, Accessed: 23 Feb 2025, available at: https://2u.pw/UdrRvmPM

(٣) تقييم جديد للأمن الغذائي في غزة يشير إلى استمرار خطر المجاعة وسط القتال المستمر وتقويض عمليات الإغاثة، برنامج الأغذية العالمي، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٣ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/8SBxEhTy

(٤) غزة: البيانات الجغرافية المكانية تظهر الأضرار الجسيمة التي لحقت بالأراضي الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٣ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kLbuYNxy

شاحنة لم تكن لتفي باحتياجات القطاع[١].

٢- القدرة على الوصول إلى الغذاء

يُقصد بالقدرة على الوصول إلى الغذاء تمتُع الأفراد بإمكان الوصول "ماديًا، وماليًا، واجتماعيًا" إلى الموارد الكافية للحصول على الغذاء المناسب لنظام غذائي صحي. فعلى الصعيد المادي، حالت عمليات القصف المتواصلة دون قدرة الناس على الوصول إلى الأسواق والمزارع، وصيد الأسماك. ومن ناحية الوصول اجتماعيًا، والذي يعني قدرة الناس على الوصول إلى الأغذية عبر الشبكات الاجتماعية؛ فقد تراجعت بصورة كبيرة في قطاع غزة، وهذا بسبب حالات النزوح المتكررة طوال الحرب، فأضحت جميع الأسر في حاجة إلى المساعدات الغذائية. وقد أدى العدوان إلى إضعاف القدرة الاقتصادية لدى الأُسر على الوصول ماليًا إلى الغذاء، إذ فَقَدَ معظم الأُسر مصادر دخلهم وسبل عيشهم، بما في ذلك العاملون في سوق العمل الإسرائيلي، والصيادون، ونسبة عالية من المزارعين، والذين لحقت بمنشآتهم وأعمالهم الزراعية أضرار كبيرة نتيجة العدوان.

ووفقًا لتقرير منظمة العمل الدولية في أكتوبر الماضي، كان ما يقرب من ١٠٠٪ من سكان غزة يعيشون في فقر، بالإضافة إلى أن معدل انكماش الاقتصاد تجاوز ٨٤٪، في حين كان معدل البطالة ٧٩,٩٪؛ وهي نسب مذهلة على حد وصف التقرير. ترافق هذا مع ارتفاع غير مسبوق في الأسعار؛ حيث جاء في تقرير للبنك الدولي في سبتمبر الماضي أن نسبة التضخم وصلت إلى ٢٥٠٪[٢].

٣- استخدام الغذاء

يُقصد باستخدام الغذاء الاستفادة منه عبر نظام غذائي مناسب، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية؛ للوصول إلى حالة من الرفاه الغذائي، حيث تتم تلبية جميع الحاجات الفسيولوجية. وهذا البعد يسلط الضوء على أهمية المدخلات غير الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي.

وتكاد تكون كل هذه العناصر قد انتفت من قطاع غزة منذ ما يزيد عن خمسة عشر شهرًا، هذا بالإضافة إلى ترديها قبل ذلك بفعل الحصار؛ إذ لم يعد في إمكان الأُسر في القطاع اتّباع نظام غذائي متوازن، واعتمدت غالبية الأسر على ما يصل إليها من معلبات، بل اضطر المواطنون -وخصوصًا في شمال قطاع غزة- إلى استخدام أعلاف الحيوانات لصناعة الخبز، بما تحمله من مخاطر صحية، وخصوصًا على الأطفال. أمّا بالنسبة لإمكان الوصول إلى المياه، فقد أوقف الاحتلال الإسرائيلي إمدادات المياه إلى قطاع غزة بالكامل، ودمر أكثر من ٨٠٪ من مصادر المياه وبُناها التحتية في غزة، بالإضافة إلى أن مياه الشرب المتوفرة تعرضت لتلويث كبير خلال فترة العدوان نتيجة القنابل السامة التي تحتوي على مواد خطيرة ومعادن ثقيلة اختلطت بالتربة ولوثتها، وتسربت إلى باطن الأرض وأدت إلى تلويث الخزان الجوفي بالكامل، ويعد الأخير مصدر المياه الوحيد المتاح أمام المواطنين. وهذا كله له انعكاسات خطيرة تعمق من انعدام الأمن الغذائي بالقطاع[٣].

٤- استقرار الغذاء

يُقصد باستقرار الغذاء أنه كي يكون الغذاء آمنًا، فيجب أن

(١) ياسر شلبي، آثار العدوان الإسرائيلي في الأمن الغذائي في قطاع غزة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kY4Ua4wH

(٢) عام من الحرب: ارتفاع نسبة البطالة إلى ما يقرب من ٨٠ في المائة وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٨٥ في المائة في غزة خلال العام المنصرم، منظمة العمل الدولية، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤: تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/KLFdJ

(٣) شح حاد في المياه في غزة، وآلاف المرضى بحاجة إلى الإجلاء لتلقي العلاج المنقذ للحياة، الأمم المتحدة، ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/XZYzO8Gx

يحصل السكان أو الأُسرة أو الفرد على ما يكفي من الغذاء في جميع الأوقات، دون مخاطرة. وكما ذُكر سابقًا فقد أدى العدوان إلى تراجُع -بل ربما توقف- الإنتاج الغذائي المحلي في قطاع غزة بصورة كبيرة، ونشاطات صيد الأسماك، وأدت التقييدات على المعابر الواصلة إلى القطاع إلى انقطاع إمدادات الغذاء الكافية لسد حاجات السكان، تزامن هذا مع تراجع القدرة الاقتصادية للسكان على الوصول إلى الغذاء، بسبب انكماش الاقتصاد وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتضخم الأسعار، وانقطاع إمدادات المياه والطاقة، وتدمير البنية التحتية، ضربت كل هذه العوامل استقرار الغذاء في مقتل.

وبحسب تقديرات مجموعة الشركاء العالميين للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، فإن جميع الأُسر في قطاع غزة تقريبًا عانت أثناء الاعتداء الإسرائيلي من انعدام كارثي في الأمن الغذائي، لكن الكيان المحتل يسعى لمفاقمة الأوضاع على المدى البعيد ليس لأهالي القطاع وحده وإنما لكافة اللاجئين الفلسطينيين، من خلال سعيها لتفكيك وضرب الأونروا.

- **قصة الأونروا**

بعد أقل من ثلاثة أشهر على هذه الحرب نقل موقع "تايمز أوف إسرائيل" تقريرًا عن القناة العبرية ١٢، يكشف تفصيلات وثيقة سرية لوزارة الخارجية الإسرائيلية، سُربت إلى القناة، وترمي إلى استبعاد الأونروا من غزة في مرحلة ما بعد الحرب. وتوصي الوثيقة بتطبيق خطة متدرجة من ثلاث مراحل لتحقيق هذا الهدف؛ تتضمن المرحلة الأولى إعداد تقرير شامل بشأن ما تدعيه إسرائيل من أن الأونروا تتعاون مع حركة "حماس"، وتتضمن المرحلة الثانية تقليص عمليات الأونروا في المناطق الفلسطينية، بينما يجري البحث عن منظمات أخرى لتقديم خدمات التعليم والخدمات الاجتماعية؛ يتم في المرحلة الثالثة نقل وظائف الأونروا كلها إلى الهيئة التي ستحكم غزة وتديرها ما بعد الحرب[١].

وفي يناير ٢٠٢٤ أعد جهاز الموساد تقريرا يتضمن اتهامات لـ١٢ من موظفي الوكالة في غزة بالمشاركة في هجوم ٧ أكتوبر وسلم إلى مسؤولي الأونروا، وجاء في التقرير أيضًا أن نحو ١٠٪ من أصل ١٣ ألف موظف في غزة مرتبطون بحركتي حماس والجهاد الإسلامي. وعلى مدار العدوان الإسرائيلي تعرضت مقرات الأونروا ومراكز الإيواء التابعة لها لقصف قوات الاحتلال، وأضرم المستوطنون النار مرتين في محيط مقر الأونروا الرئيسي في حي الشيخ جراح في القدس خلال مايو ٢٠٢٤ تحت حماية شرطة الاحتلال، الأمر الذي اضطر الوكالة الأممية إلى إغلاقه إلى حين توفير إجراءات الأمن الملائمة.

حتى مرر الكنيست الإسرائيلي أكتوبر الماضي قانونين؛ يقضي الأول بمنع الأونروا من "تشغيل أي مؤسسات، أو تقديم أي خدمات، أو القيام بأي أنشطة، بشكل مباشر أو غير مباشر" في إسرائيل، بينما ينص الثاني على أن المعاهدة التي وقعت بين إسرائيل والأونروا في أعقاب حرب ١٩٦٧ ستنتهي صلاحياتها في غضون أسبوع. وأعلنت "سلطة أراضي إسرائيل" لاحقًا الاستيلاء على الأرض المقام عليها مقر الأونروا الرئيسي، من أجل تحويلها إلى بؤرة استيطانية. فلماذا تسعى إسرائيل لضرب الأونروا؟[٢]

يجسد وجود الأونروا في حد ذاته المسؤولية الدولية عن خلق مشكلة اللاجئين، فهي على حد تعبير الأميركي جون ديفيس مدير الأونروا في عام ١٩٥٩ "تكلفة منخفضة الثمن يدفعها المجتمع الدولي مقابل عدم حل المشاكل السياسية للاجئين الفلسطينيين". ففي عام ١٩٤٩ حاولت الأمم المتحدة التعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي نتجت عن قرار التقسيم ١٨١ الذي أقرته عام ١٩٤٧، والذي أعطت بموجبه الحركة الصهيونية زورًا وبهتانًا دولة تمتد على أكثر من نصف مساحة فلسطين آنذاك، مما أدى إلى طرد نصف الشعب الفلسطيني

(1) Toi Staff, Israel hoping to push UNRWA out of Gaza post-war — report, The time of Israel, 19 Dec 2023, Accessed: 25 Feb 2025, available at: https://linksshortcut.com/DJirV

(٢) جابر سليمان، الأونروا في عين الإعصار، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/QFPXb

من أراضيه في غضون ستة أشهر[١]. لذا أصدرت الأمم المتحدة القرار ١٩٤ الذي ينص على "وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم".

وبموجب نفس القرار أُنشئت "لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين" وكآلية لتنفيذه، ومع فشل محاولات إعادة اللاجئين، أوصت اللجنة بضرورة تأمين عمل للاجئين، وإعادة دمجهم في أماكن لجوئهم الجديدة، عبر برامج تنمية اقتصادية وإغاثية، ومن ثم أُنشئت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" بموجب قرار "٣٠٢"، كآلية مؤقتة، تمول عبر تبرعات طوعية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة، لتوفير الحاجات الأساسية لأكثر من مليون لاجئ فلسطيني انتهى بهم الأمر في العيش بمخيمات في الضفة الغربية وغزة والأردن وسوريا ولبنان، ويجدد تفويض الأونروا كل ثلاث سنوات، ويمتد تفويضها الأخير حتى يونيو٢٠٢٦.[٢]

تُشرف الأونروا الآن على ٥٨ مخيمًا للاجئين الفلسطينيين في الداخل والشتات، وتقدم المساعدات الإغاثية لما يقرب من ٥,٩ لاجئ فلسطيني، بالإضافة لتقديمها الخدمات التعليمية والصحية لهؤلاء اللاجئين، فهي تشرف على حوالي ٧٠٦ مدرسة تابعة لها، و١٤٠ منشأة صحية. وعلى الرغم من محورية الدور الإغاثي والإنساني للأونروا، لكن لها دور سياسي أهم تقدمه بوجودها للقضية الفلسطينية؛ فمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تمنح صفة اللاجئ تلقائيا لأحفاد اللاجئين، وقد ترى إلغاء صفة اللاجئ في ضوء الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، واكتساب الجنسية في بلد آخر؛ في المقابل تضيف الأونروا نحو عشرة آلاف لاجئ جديد من الجيل الخامس والسادس إلى قوائمها شهريا؛ وتعترف بنحو مليوني مواطن أردني من أصل فلسطيني كلاجئين فلسطينيين.

هناك فارق آخر يتعلق بالأهداف التي تسعى كل وكالة إلى تحقيقها: ففي حين تسعى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى إعادة توطين اللاجئين في أماكن لجوئهم وبالتالي تقليص أعدادهم، فإن الإطار التشغيلي للأونروا يعزز النموذج القائل بأن وضع اللاجئين الفلسطينيين وأحفادهم، لا يمكن تحسينه إلا بالعودة إلى ديارهم الأصلية؛ فالأونروا تحول دون نزع الأصل السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتمثل شاهدًا دوليًا على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لأراضيهم، ومن هنا فإن حديث القادة الإسرائيليين المتكرر عن تفويض مهامها لجهة إنسانية أخرى إنما هي إحدى محاولات تصفية القضية الفلسطينية بتصفية الأصل السياسي للقضية واختزاله في البعد الإنساني الإغاثي[٣].

ثالثًا- الموقف الإغاثي الدولي من التجويع:

- **التقارير الدولية:**

أصدرت مختلف الهيئات الدولية العاملة في قطاع غزة على مدى العدوان الإسرائيلي على القطاع مئات تقارير تحذر من تفشي المجاعة والأمراض الفتاكة، ووصول القطاع إلى مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي. ففي يناير ٢٠٢٤ أصدر برنامج الغذاء العالمي تقريرا يفيد بأن العمل الإنساني في القطاع مقيد بشكل خطير؛ بسبب إغلاق جميع المعابر -باستثناء معبرين حدوديين في الجنوب- وعملية الفحص متعددة المراحل للشاحنات القادمة إلى غزة. كما أنه بمجرد دخول القطاع، فإن الجهود الرامية إلى إنشاء نقاط توزيع للمساعدات تتعرض للعرقلة بسبب عمليات القصف وجهات القتال المتغيرة

(١) إيلان پاپه، التطهير العرقي في فلسطين، مرجع سابق، ص٨-١٧.
(٢) جابر سليمان، الأونروا في عين الإعصار، مرجع سابق.
(٣) محمد العلي، تركيع الأونروا وتجويع غزة.. لعبة الموساد رفضتها ٤ دول، الجزيرة نت، ٧ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/abXiR

Michal Hatuel-Radoshitzky, Kobi Michael, The End to US Funding to UNRWA: Opportunity or Threat?, 6 Sep.2018, Accessed: 9 Feb.2025, available at: https://linksshortcut.com/ehMLB

باستمرار، مما يهدد سلامة سكان غزة وكذلك العاملين في الأمم المتحدة والمجال الإنساني الذين يسعون جاهدين لإيصال المساعدات.

كذلك ذكر تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي يشارك في إعداده عدد من الوكالات الإنسانية، أن كل قطاع غزة يُصنف بأنه في حالة طوارئ وهي المرحلة الرابعة من التصنيف التي تسبق المجاعة (المرحلة الخامسة)، وأفاد التقرير بأن أكثر من ٤٩٥ ألف شخص (٢٢٪ من السكان) يواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في المرحلة الخامسة، التي تواجه فيها الأسر نقصا شديدا للغذاء والتضور جوعا واستنفاد القدرة على المواجهة[١].

وفي يوليو أحال الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا أعده المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بالأمم المتحدة مايكل فخري، تحدث فيه عن أن إسرائيل في التاسع من أكتوبر ٢٠٢٣ أعلنت عن حملتها التجويعية ضد قطاع غزة، وبحلول ديسمبر كان أهل غزة يشكلون حوالي ٨٠٪ من سكان العالم الذين يعانون من المجاعة أو الجوع الكارثي. وقال إنه لم يحدث في التاريخ أن جُوّع شعبًا كاملًا بهذه السرعة، وأضاف أن التجويع هو أحد أكثر الطرق وحشية لمهاجمة السيادة الغذائية لمجتمع أو شعب، وقد حدث في القطاع عبر عدة أساليب منها الحصار والحرمان من المياه وتدمير النظام الغذائي والتدمير العام للبنية التحتية المدنية. وغالبًا ما يؤدي التجويع إلى النزوح الداخلي القسري والهجرة القسرية[٢].

كذلك كانت الأونروا تصدر تقارير أسبوعية على مدى الحرب ترصد فيها كافة الأوضاع الإنسانية في القطاع، وصعوبات إيصال الإمدادات المرتبطة بالبنية التحتية المدمرة وشح أماكن التخزين. لكن على الرغم من كم التقارير الصادر على مدى الخمسة عشر شهرًا بكارثية الأوضاع، فإن التحركات الحقيقية لمختلف القوى الدولية لم تكن بالقدر المأمول، ولم تكفِ لحماية أهالي القطاع من الوحشية الإسرائيلية.

- **القانون الدولي:**

بموجب القانون الدولي، تتحمّل إسرائيل، باعتبارها قوّة احتلال، مسؤوليّات وواجبات قانونية محدَّدة تجاه السكّان المدنيين في قطاع غزة، فهي ليست مُلزَمة بعدم الإضرار بهم فحسب، بل بحمايتهم أيضًا. وباعتبارها دولة موقّعة على اتفاقيات جنيف، فإنّ إسرائيل مُلزَمة دوليًا بحماية السكّان المدنيين الواقعين تحت احتلالها وضمان رفاهيتهم وحقوق الإنسان الخاصّة بهم. وتنصّ المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة على حظر العقاب الجماعي، وتلزم المادة ٥٩ المحتل بتسهيل جهود وخطط الإغاثة في حال عدم توفّر إمدادات كافية في المناطق الواقعة تحت سيطرته.

بناء على ذلك تقدّمت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا في ديسمبر ٢٠٢٣[٣] بدعوى قضائية لدى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، تتهمها فيها بانتهاك التزاماتها بموجب أحكام "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها". وتضمنت مذكرة الدعوى طلبًا للبتّ في التدابير المؤقتة (كإجراء فرعي مُستعجل)، لذا ففي يناير ٢٠٢٤، صدر حكم من محكمة العدل الدولية يُلزم إسرائيل بمنع الإبادة الجماعية واتخاذ إجراءات فورية وفعّالة للسماح بتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمسّ الحاجة إليها»، ومنحتها شهرًا

(١) الأمم المتحدة، تقرير دولي: مخاطر المجاعة مرتفعة بأنحاء غزة و٩٦٪ من السكان يواجهون انعداما حادا للأمن الغذائي، ٢٥ يونيو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٨ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/cAhSO

(2) Michael Fakhri, Starvation and the right to food, with an emphasis on the Palestinian people's food sovereignty - Report of the Special Rapporteur on the right to food, op. cit.

(٣) جويدة سياسي، التجويع كسياسة إبادة جماعية في غزّة ومسؤولية الدول الأطراف الثالثة، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، ١ إبرايل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/NnSwG

واحدًا لتقديم تقرير بشأن التدابير التي اتخذتها للامتثال لهذا القرار.

وفي مارس فرضت محكمة العدل الدولية مزيدًا من القيود على إسرائيل، وانضمت إلى الدعوى دول أخرى على مدى فترة العدوان، حتى أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في نوفمبر الماضي مذكرات اعتقال بحق كل من بنيامين نتنياهو (رئيس الحكومة الإسرائيلية) ويوآف غالانت (وزير الدفاع الإسرائيلي السابق).

وقد رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كافة الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وتوعَّد بأنَّ إسرائيل سوف تواصل الدفاع عن نفسها وعن مواطنيها، بالتوازي مع الالتزام بالقانون الدولي، ومن ثم لم تكفِ قوة القانون الدولي لإيقاف العدوان الإسرائيلي[١].

- **المساعدات الإنسانية:**

منذ الأيام الأولى للحرب ومطار العريش الدولي في سيناء يستقبل شحنات المساعدات الإنسانية، وأعلن الهلال الأحمر المصري في الأول من نوفمبر٢٠٢٣ وصول أطنان مساعدات من الداخل المصري، بالإضافة لأكثر من ٢٧ دولة حول العالم. تزايدت المساعدات بعد ذلك، وتوالت الإعلانات من الدول عن وصول طائراتها لمطار العريش، ثم في الشاحنات على بوابة الجانب المصري معبر رفح، إلا أن إسرائيل أغلقت كل المنافذ أمام دخول المساعدات، وكانت تسمح بدخول ما لا يتجاوز ١٠٪ من احتياجات القطاع اليومية عبر منفذي رفح وكرم أبوسالم.[٢]

ومع استمرار تعنت الاحتلال أمام دخول المساعدات قامت العديد من الدول بعمليات إنزال جوي للمساعدات؛ ففي مارس ٢٠٢٤ حلَّق سرب من طائرات الشحن العسكرية الأمريكية في سماء غزة، في عملية إنزال جوي لمساعدات إنسانية، سقط بعضها على الأهالي فقتلهم، وغرق بعضهم وهم يحاولون الحصول على المساعدات من البحر. ثم أعلنت العديد من الدول العربية بعدها عن عمليات إنزال مشابهة؛ حتى مصر قامت بعملية إنزال جوي، في حين تصطف مئات الشاحنات في معبر رفح المصري، ما كان مثار تندر من أهل غزة على عبثية هذه العمليات بقولهم: "ارموها من فوق جدار المعبر أسهل". ولم تكن هذه المساعدات إلا فتاتا مقارنة بما يحتاجه أهالي القطاع، كما أن الاحتلال لم يسمح باستمرارها لمدة طويلة[٣].

وبعد مرور خمسة أشهر، وتزايد التحذيرات الأممية عن أخطار المجاعة والعقبات الهائلة من قبل إسرائيل أمام إيصالها في الأيام الأولى، أعلن الرئيس الأمريكي السابق جوبايدن في مارس ٢٠٢٤ عن مشروع لبناء ميناء عائم قبالة سواحل غزة، وقال إن الهدف منه إيصال المساعدات عبر البحر إلى سكان القطاع المحاصرين. بدأ تشغيل الميناء رسميا يوم الجمعة ١٧ مايو ٢٠٢٤، بعد نحو شهرين من انطلاق عملية البناء التي تولاها الجيش الأميركي، واستهدف إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان قطاع غزة تحت رقابة إسرائيل. وفي يونيو٢٠٢٤ فُصل الرصيف البحري العائم عن الشاطئ بسبب ارتفاع الموج، وجرت محاولة لإعادة ربط الرصيف يوم ١٠ يوليو/تموز لكنها لم تنجح بسبب مشاكل فنية وأخرى متعلقة بالطقس، على إثر ذلك قرر الجيش الأميركي سحب الميناء وإيقافه عن العمل[٤].

(١) عائشة البصري، أحكام محكمة العدل الدولية في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٩ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/jVqEu

(٢) هيئة التحرير، ٢٧ دولة أرسلت مساعدات إغاثية إلى غزة عبر العريش، الشرق الأوسط، ١١ نوفمبر٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٢ فبراير٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/LddrD

(٣) هيئة التحرير، الولايات المتحدة تنفذ أول عملية إنزال جوي للمساعدات الإغاثية في قطاع غزة، فماذا نعرف عنها؟، BBC News، ٢ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٢ فبراير٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/hzWMY

(٤) هيئة التحرير، ميناء غزة العائم.. رصيف "للمساعدات" أقامه الجيش الأميركي وكسرته الأمواج، الجزيرة نت، ١٢ يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٣ فبراير٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/qvLbT

- **التواطؤ:**

لم تمضِ الساعات الأولى بعد طوفان الأقصى حتى توالت الإدانات من العديد من قيادات العالم، وأنشأ العالم "المتحضر" جسرًا جويًا من الزيارات الدبلوماسية، حتى إن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في زيارته الأولى بعد أيام من الطوفان، وفي حديثه الأول للإعلام قال: "إنه لم يأتِ لإسرائيل بوصفه وزيرا لخارجية الولايات المتحدة فقط، بل بصفته يهوديا فرّ جده من معسكرات الاعتقال". وعلى مدار عام كامل من الطوفان وحتى نهاية ولايته، طاف بلينكن حول المنطقة إحدى عشرة مرة يحمل فيها مطالب إسرائيل ويضغط بها على دول المنطقة، ولعل مخطط التهجير كان أشهر هذه المطالب، بالإضافة إلى حق النقض "الفيتو" الذي استخدمته الولايات المتحدة مرات عديدة لإحباط مشاريع الهدن الإنسانية أو وقف إطلاق النار في مجلس الأمن[١].

لم يقتصر الدعم الدولي على الزيارات الدبلوماسية، وإنما أنشئت الجسور الجوية والبحرية الحاملة لشحنات الأسلحة وقطع الغيار العسكرية من الولايات المتحدة وغالب دول أوروبا. فعلى الرغم من أن إسرائيل لديها صناعتها العسكرية الخاصة، التي بنتها بمساعدة الولايات المتحدة، وتحتل الآن المرتبة التاسعة بين أكبر مصدري الأسلحة في العالم، مع التركيز على المنتجات التكنولوجية المتقدمة التي استحوذت على حصة قدرها ٢,٣٪ من المبيعات العالمية للسلاح بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣، فإن الولايات المتحدة الأمريكية -بحسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام- تمد إسرائيل بحوالي ٦٩٪ من وارداتها من السلاح، بالإضافة إلى مساعدات عسكرية سنوية تقدر بـ٣,٨ مليار دولار بموجب اتفاق مدته عشر سنوات يهدف إلى السماح لحليفتها بالحفاظ على ما تسميه "التفوق العسكري النوعي" على الدول المجاورة.

ومنذ السابع من أكتوبر أنشيء جسر جوي لشحنات السلاح والقنابل ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل لمدها بكل ما تحتاجه للفتك بمليوني إنسان محاصرين في القطاع، كما أن إسرائيل تستضيف مستودعًا ضخمًا للأسلحة الأمريكية تم إنشاؤه في عام ١٩٨٤ لتخزين الإمدادات لقواتها في حالة نشوب صراع إقليمي، وكذلك لمنح إسرائيل إمكانية الوصول السريع إلى الأسلحة في حالات الطوارئ. وتشير التقارير إلى أن الذخائر المخزنة في المستودع تم توريدها إلى إسرائيل منذ بداية الحرب على غزة.

تأتي ألمانيا في المرتبة الثانية؛ حيث تمد إسرائيل بـ٣٠٪ من وارداتها العسكرية، ولم يترك المستشار الألماني شولتز مناسبة إلا وعبر فيها عن دعمه الكامل لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. بالإضافة إلى العديد من الدول التي تساهم بنسب ضئيلة كإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا وغيرها[٢]، حتى أن تقريرًا خرج عن مركز ديلاس الأسباني للسلام يتحدث عما أسماه دور "بنوك التسليح" في تمويل شركات الأسلحة التي وردت صناعاتها العسكرية لإسرائيل طوال فترة الحرب، ويُظهر التقرير تورط بنكي بافا وسانتاندير الإسبانيين في تمويل شركات مثل بوينغ ورايثيون وريتيه ميتال، التي تنتج الطائرات الحربية والمدافع الثقيلة المستخدمة في الهجمات على غزة[٣].

وينضم تعليق المتبرعين الرئيسيين تمويلهم للأونروا إلى حالة التخاذل الدولي العام ضد الفلسطينيين، فما أن صدر حكم المحكمة الدولية بإلزام إسرائيل بإدخال المساعدات الإنسانية للقطاع، حتى أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية وقفها مؤقتًا

(١) أمين حبلا، زيارات بلينكن لإسرائيل.. أحاديث العشيات على ضفاف نهر الدماء بغزة، الجزيرة نت، ١٩ أغسطس٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٤ فبراير٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/PXqZf

(2) David Gritten, Gaza war: Where does Israel get its weapons?, BBC, 3 September 2024, Accessed: 17 Feb. 2025, available at: https://linksshortcut.com/meCQA

(٣) محمود الحنفي، ما قصة "بنوك التسليح" الدولية التي تمول نتنياهو سرًا؟، الجزيرة نت، ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٧ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/rotaX

التمويل الإضافي للأونروا، وسرعان ما التحقت دول غربية مهمة تباعا بالموقف الأميركي، ومن بين الدول الأولى التي أعلنت عن التخفيضات كانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وألمانيا وفنلندا وسويسرا وإيطاليا وهولندا والاتحاد الأوروبي. ثم حذت كل من اليابان ونيوزيلندا وفرنسا والنمسا وآيسلندا وأستونيا ورومانيا حذوها، وأعلنت عن تخفيضاتها الخاصة، حتى وقع الرئيس الأمريكي ترامب قرار وقف تمويل الأونروا في الرابع من فبراير الماضي، وهو ما يعمق من أزمة اللاجئين الفلسطينيين خصوصًا داخل قطاع غزة(١).

الداعي للتأمل حقًا أن هذا التخاذل والتواطؤ لم يقتصر على العالم الدولي، وإنما امتد ليشمل إخوة الجوار والعروبة والإسلام؛ حيث ذكر تقرير حديث أصدره مكتب الإحصاء الإسرائيلي ارتفاع التبادل التجاري بين إسرائيل وخمس دول عربية خلال النصف الأول من العام الجاري. ووفق التقرير فإن إجمالي حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والإمارات ومصر والأردن والبحرين والمغرب بلغ ٣٦٧ مليون دولار في شهر يونيو الماضي وحده.

وبحسب البيانات الرسمية الإسرائيلية، تتصدر الإمارات تلك الدول في يونيو بنحو ٢٧٢ مليون دولار وهو ما يمثل زيادة ٥٪ في الفترة المقابلة قبل سنة، وجاءت مصر في المركز الثاني بـ٣٥ مليون دولار بزيادة ٢٩٪ عن المسجل في يونيو من السنة الماضية، واحتلت الأردن المركز الثالث بين هذه الدول العربية بـ٣٥ مليون دولار ما يمثل تراجعًا بنسبة ١٤٪ مقارنة بيونيو ٢٠٢٣، وبينما بلغ حجم التجارة بين إسرائيل والبحرين في يونيو من السنة الماضية ١٦,٨ مليون دولار فإنه حقق زيادة قياسية بلغت ٧٤٠٪ مقارنة بالفترة المقابلة من السنة الماضية، كما زاد حجم التجارة بين المغرب وإسرائيل ليصل إلى ١٢٤٪ مقارنة بالسنة الماضية. ففي حين كان الجوع والمرض ينهش أجساد أهالي القطاع، كانت شحنات الغذاء وغيرها من الاحتياجات الإنسانية تصل إلى تل أبيب قادمة من إخوة العروبة والإسلام(٢).

- **التجويع كأزمة سياسية:**

إذا كان هدف خطة التنمية المستدامة هو القضاء التام على الجوع فإن هذا نظريًا ممكن، فبلغة الأرقام ينتج العالم ما يكفي لإطعام ١,٥ ضعف سكان العالم الآن، لكن الجوع ليس مشكلة إنتاجية، والمجاعات والتجويع ليست أزمة إنسانية يمكن اختزالها في حرمان جماعة من الناس من الطعام(٣)، بل لا بد أن تُفهَم باعتبارها مشكلة سياسية، واعتبارها كذلك يجعلنا نفهم نوايا مسبِّب هذه المجاعات. فما حدث في غزة مثلًا هو أن سلطة احتلال حاصرت متعمدة شعبًا محتلا من المدنيين العزَّل، واستضعفتهم بقوة السلاح والتواطؤ العالمي ومنعتهم الغذاء والماء والدواء لشهور، ومن ثم يمثل التجويع هنا تهديدًا وجوديًا حقيقيًا من قبل جماعة سياسية قررت أن جماعة أخرى هي العدو فأعلنت الحرب عليها لإبادتها وكان التجويع أحد أسلحتها التي توحشت بها، وهذا هو لب "السياسي" بمنظور كارل شميت(٤).

والمجاعة كذلك مشكلة هيكلية، بمعنى وجود ظروف سياسية واقتصادية وأطر قانونية تجعلها ممكنة الحدوث والاستمرار، وتعكس بالضرورة خللا في معايير العدالة العالمية، هذا الخلل هو ما سمح لإسرائيل كسلطة محتلة أن تجوع شعبًا

(١) محمد العلي، تركيع الأونروا وتجويع غزة.. لعبة الموساد رفضتها ٤ دول، مرجع سابق.

(٢) هيئة التحرير، ارتفاع التبادل التجاري بين إسرائيل و٤ دول عربية وتراجعه مع واحدة، الجزيرة نت، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٧ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/sMHVh

موقع الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي. لمزيد من الاطلاع على كافة الأنشطة التجارية ما بين الدول العربية وإسرائيل، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/ksocn

(3) Michael Fakhri, Starvation and the right to food, with an emphasis on the Palestinian people's food sovereignty - Report of the Special Rapporteur on the right to food, Op. cit.

(٤) كارل شميت، ما السياسي، ترجمة: سومرالمير محمود، (القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، ط٢، ٢٠٢٣)، ص ٧٥-٨٧.

كاملًا من المدنيين أصحاب الأرض الأصليين. بل ربما من المفارقات المعبرة أنه لم يسمح لفلسطين بالمشاركة كدولة عضو في مفاوضات الوثيقة الختامية لخطة التنمية المستدامة، وإنما فقط كعضو مراقب لا يحق له الاقتراح أو التصويت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريودي جانيرو عام ٢٠١٢، بينما كانت إسرائيل تشارك كدولة عضو لها حق التصويت واقتراح القرارات.(١)

وباعتبارها مشكلة سياسية وهيكلية لها سوابقها التاريخية، ومقدمات في ظرفها الآني، فهذا يعني أنه يمكن التنبؤ بها ومنعها إذا ما أراد المجتمع الدولي ذلك، فتجويع الفلسطينيين في قطاع غزة أُعلِن عنه صراحة من قِبل قادة الاحتلال الإسرائيلي، ونُفِّذ على مدار شهور، لكن خلل البنية والأطر القانونية للنظام الدولي يؤجل التحرك لجل الفاعلين إلى ما بعد الإعلان الرسمي عن المجاعة. بل إن هذا التحرك خاضع في النهاية للوائح تعكس حجم الظلم المتغلغل في بنية هذا النظام، وهو ما بدا جليًا في الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن ضد المقترح البرازيلي بهدنة إنسانية لدخول المساعدات لأهالي غزة، هذه البنية القائمة على حجم التمويل والمصالح المتبادلة لا القيم الإنسانية التشاركية -التي تدعو لها خطة التنمية المستدامة- كانت أحد أسباب تمكُّن إسرائيل من ارتكاب هذه المجاعة البشعة(٢).

تسييس مشكلة المجاعة يجعلنا ندرك منطق المصلحة الذي يدفع دولًا تعتبر كبرى القوى العالمية التي تقود النظام الدولي إلى عقد صفقات للسلاح بمليارات الدولارات، وعقد شراكات بين بنوك وشركات لمجاراة سرعة الطلب الإسرائيلي على قطع الغيار العسكرية أثناء الحرب، ومن ثم فهم شركاء في الحرب ومسئولون عنها ويؤخذون بوزر أهلها. وكذلك نفهم كيف أنه يمكن للبقاء في الحكم وحفظ النظام وضمان استمرار المعونات العسكرية، أن يقدَّم على رحم الجيرة والتاريخ والدين. بالمقابل يجعلنا منطق المصلحة هذا ندرك مدى نبل ما فعلته جنوب إفريقيا بوقوفها أمام نموذج الاحتلال الإسرائيلي المتبجح، كخلف للنموذج الكولونيالي الأول.

خاتمة:

فشل الجهد الإغاثي الدولي إذًا لأنه يعرف المجاعة في غزة كمشكلة إنسانية، وغض الطرف عن حقيقة أن المجاعة تعني تخلي السلطة المسؤولة عن تأمين الغذاء عن التزاماتها أمام المجتمع الدولي، وفي حال المجتمع الفلسطيني وقطاع غزة تحديدًا يشمل الحق في الغذاء الحق في التحرر من الجوع، وبالتالي التحرر من السلطة التي تخلق المجاعة، أي التحرر من القمع والاستغلال والاحتلال.

وباعتبار المجاعة ليست فعلًا خلقته إسرائيل وحدها وإنما فعل دولي وبنيوي ساهمت فيه بنية النظام الدولي بدولها ومؤسساتها وأطرها القانونية المناقضة لمفاهيم العدالة والتشاركية، بل وساهمت فيه بشكل مادي عبر السلاح الذي لم يتوقف توريده لسلطة الاحتلال حتى الآن، بناء على ذلك فإن فعل الإغاثة والتضامن الدولي لا يعني فقط الاستجابة للحاجات الإنسانية وإرسال المساعدات أمام المعابر، والتي عادة ما تستخدم كورقة ضغط في المفاوضات يرتبط دخولها بمجريات الصراع؛ وإنما يعني التضامن في إرساء قيم العدالة الدولية على سلطة الاحتلال وكذا الهيئات المُعينة لها سواء من دول أو شركات أو بنوك أو غيرها، بالمساءلة والتحقيق وفرض العقوبات.

وعلى مدى بعيد، يكمن التضامن والإغاثة الحقيقيان في توفير أفق سياسي يسمح بحل عادل للقضية الفلسطينية وإعادة نظر جادة لبنية النظام الدولي وطريقة عمله، باعتبار التجويع الإسرائيلي ما هو إلا عاقبة لخطيئة الأمم المتحدة ودولها في حق الشعب الفلسطيني حين سلمته وأرضه للعصابات الصهيونية منذ ١٩٤٧.

(١) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Az5PwxCP

(٢) هيئة التحرير، الفيتو الأميركي.. خدمة رهن إسرائيل في مجلس الأمن، الجزيرة نت، ١٢ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/SIgaR

الاقتصاد السياسي لمحاربة الفقر: بنجلاديش نموذجًا

إيمان حشاد*

مقدمة:

عُرفت بنجلاديش خلال العقود الأربعة الماضية، وتحديدًا منذ عام ١٩٨٣، بتجربة "بنك الفقراء" في محاربة الفقر، وهذه التجربة قد تم تقييمها ودراستها والاهتمام بها على مستوى كبير ووصلت إلى حد معين من الإنجاز. وتُقدم هذه الدراسة الإطار الأوسع لقضية محاربة الفقر في بنجلاديش في سياق الأحداث الأخيرة التي أسفرت عن تغيير سياسي تبعته حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ما أسفر في النهاية عن مؤشرات فقر بدأت في التصاعد في ظل تلك المرحلة الانتقالية والصعبة التي تمر بها البلاد، خاصةً في ظل ما تواجهه وتعيشه بنجلاديش من تحدياتٍ داخلية وإقليمية ودولية انطلاقًا من مدخل تأثير الاقتصاد السياسي على قضية محاربة الفقر، وذلك منذ تأسيس "بنك الفقراء" وحتى الآن.

تقع جمهورية بنجلاديش الشعبية في جنوب شرق آسيا، وهي إحدى دول العالم الإسلامي بأغلبية إسلامية تصل إلى ٨٩,٥٪ من السكان، بالإضافة إلى ٩,٦٪ هندوس و٠,٩٪ ديانات أخرى، وتعد إحدى الدول النامية. ومنذ عام ١٩٤٧ كانت بنجلاديش جزءًا من جمهورية باكستان إلى أن استقلت بمساعدة من الهند في يناير١٩٧٢، وعاصمتها هي مدينة دكا. وقد عانت بنجلاديش منذ استقلالها من أزماتٍ وكوارث طبيعية وانقلابات متتالية وحالة من عدم الاستقرار السياسي لمدة عقدين، أسفرت عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ كبير ما جعلها تُصنف من بين أفقر دول العالم. ومع ذلك ولعوامل متعددة، استطاعت بنجلاديش تحقيق معدلات نمو اقتصادي متصاعدة. وقد شهدت معدلات ومؤشرات النمو الاقتصادي لجمهورية بنجلاديش تصاعدًا بشكلٍ شبه منتظم منذ الاستقلال عن باكستان، لكنها مثلها مثل باقي دول العالم - وخاصةً الدول النامية- عانت جراء جائحة كوفيد-١٩ عام ٢٠٢٠ من تداعياتٍ اقتصادية سلبية أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم والفقر مع تصاعد إجمالي الدين العام. ومع ذلك، حقق نمو الناتج المحلي الإجمالي لبنجلاديش قفزة بنسبة ٦,٥٪ عام ٢٠٢٠، وهو ما يُعتبر تسجيلًا لحالة من الصعود الاقتصادي رغم الخسائر المصاحبة لأزمة كوفيد-١٩[(١)].

وتمتلك بنجلاديش نظامًا سياسيًا برلمانيًا ديموقراطيًا شبه مستقر (حيث وجود علامات استفهام في العديد من المحطات)؛ حيث المشهد السياسي الذي يتسم بالتوازن بين العسكريين والعلمانيين والجماعات الإسلامية المعتدلة وبعض التيارات المتشددة والجماعات التابعة لها. وتعتبر طبيعة النظام السياسي البنجلاديشي من وجهة نظر فريق من كتابات التنمية السياسية الحديثة أحد عوامل النجاح الاقتصادي الكبير المقرون بمعدل نمو يتجاوز متوسطُه ٦٪ منذ عام ١٩٩١ وحتى الأن، إلى جانب عوامل أخرى متعلقة بعدالة التوزيع والبرامج الحكومية التي تصب في صالح الفقراء والفئات المهمشة، مما ساعد على زيادة تدريجية في حجم الطبقة المتوسطة المؤيدة لنظام الحكم وتراجع ملحوظ في معدلات الفقر. ففي عام ١٩٩١ عاشت بنجلاديش تجربة ديمقراطية بعد فترة من حكم الدكتاتورية العسكرية استمرت من ١٩٨٢ إلى ١٩٩١ إثر الانتفاضة الجماهيرية، التي نظمتها كل من الشيخة خالدة ضياء زعيمة الحزب الوطني البنجلاديشي والشيخة حسينة واجد

* باحثة في العلوم السياسية.

(1) Abdul Quader, Country Report: Bangladesh, ADRC Visiting Researcher Programme, February 2020, p: 5, accessed at: 23 February 2025, available at: https://2u.pw/aIQO5Mg4y

زعيمة حزب رابطة عوامي، ضد النظام العسكري، وخاضت بنجلاديش أول تجربة انتخابية لها في هذا العام.

ومع ذلك، كان يشوب تلك التجربة الديمقراطية منافسات واضطرابات سياسية وتناحر على السلطة بين الحزبين لمدة عقدين من الزمن. ثم أُجريت أول انتخاباتٍ برلمانية في بنجلاديش في فبراير ١٩٩١ وأسفرت عن وصول الحزب الوطني البنجلاديشي الذي فاز بـ ١٤٠ مقعد. وفي فبراير ١٩٩٦، أُجريت الدورة الانتخابية الثانية وأسفرت عن فوز الحزب الوطني الحاكم بـ ٢٧٨ مقعدًا من أصل ٣٠٠ مقعد مما أدى إلى اتهامات بعدم نزاهة الانتخابات واضطرابات واحتجاجات جماهيرية سيطر بعدها الحزب الوطني الحاكم على البرلمان وأجرى تعديلات دستورية ليُطبق نظام تصريف الأعمال[١].

ثم أُجريت انتخابات جديدة في يونيو ١٩٩٦ أسفرت عن فوز حزب الرابطة الإسلامية بـ ١٤٦ صوت من أصل ٣٠٠ في حين حصل حزب بنجلاديش الوطني على ١١٦ صوت، ووصلت الشيخة حسينة لمنصب رئاسة الوزراء لأول مرة في هذا التوقيت. وفي أكتوبر ٢٠٠١، عاد الحزب الوطني البنجلاديشي بقيادة الشيخة خالدة ضياء للسلطة وفاز بـ١٩٣ مقعد، وشكل حكومة ائتلافية مع حزب بهاراتيا جاناتا. وخلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، قامت حكومة الشيخة خالدة ضياء بتأجيل الانتخابات بسبب انتشار العنف على نطاقٍ واسع، حيث تدخل الجيش في يناير٢٠٠٧ لدعم الحكومة وتمت السيطرة الفعلية على النظام. وفي عام ٢٠٠٨، وُجهت اتهامات بالفساد ضد حكومة خالدة ضياء، وتم فرض إقامة جبرية عليها أثناء فترة التحقيق. وفي ديسمبر ٢٠٠٨، أُجريت انتخابات عامة في بنجلاديش بعد عامين من التأجيل حقق خلالها حزب رابطة عوامي أغلبية ساحقة وفاز بـ ٢٣٠ مقعدًا مقابل ٣٠ مقعدًا للحزب الوطني البنجلاديشي[٢].

تجددت فيما بعد الاضطرابات والمشاهد الجدلية على المستويين الداخلي والخارجي، رغم محاولات الإصلاح والتعافي، الأمر الذي كان له العديد من المآلات والدلالات الاقتصادية السلبية والإيجابية، وهو ما سنتناوله في هذا التقرير.

أولًا- حول الأوضاع في بنجلاديش ٢٠٢٤: مسارات التأثير بين السياسي والاقتصادي:

في يناير ٢٠٢٤، أجرت بنجلاديش انتخابات برلمانية فازت بها رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد بولاية حكم رابعة على التوالي بإجمالي ٢٢٥ مقعدًا من إجمالي ٣٠٠ مما أدى إلى مقاطعة حزب المعارضة الرئيسي (الحزب الوطني البنجلاديشي) الانتخابات، ونقلت مواقع إخبارية دولية أنباء عن اعتقالات جماعية لقادة الحزب الوطني البنجلاديشي والمؤيدين له. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٤٠٪ من إجمالي الناخبين مقارنةً بالدورة الانتخابية السابقة لها عام ٢٠١٨ والتي وصلت نسبة المشاركة فيها إلى ٨٠٪[٣].

كان لهذا المشهد السياسي -الذي يتسم بغياب المعايير الديمقراطية وعدم مشاركة بعض الأحزاب السياسية والعزوف الشعبي عن المشاركة والإدلاء بالأصوات- تأثيرًا على درجة الرضاء الشعبي وأدى إلى بلورة حالة من الحراك الاجتماعي جمعت بين الدوافع السياسية والاقتصادية.

على سبيل المثال، في مطلع يوليو ٢٠٢٤، بدأت الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات التي نظمتها الحركات الطلابية اعتراضًا على قرار تخصيص حصص من الوظائف الحكومية لفئات معينة أو ما يُعرف بـ "نظام الكوتا في التوظيف". لأن هذا القرار كان يُخصص نسبة ٣٠٪ من الوظائف لفئةٍ واحدة، وهي أبناء

(1) Sarah Tasnim Shehabuddin,"Routledge Handbook of Contemporary Bangladesh: Bangladeshi Politics Since Independence", Columbia University, 1st edition 2016, PP: 20-21, accessed at: 18 February 2025, available at: https://2u.pw/63laTRm1

(2) Ibid.

(٣) Ethirajan Anbarasan & Kelly Ng, "Bangladesh election: PM Sheikh Hussina wins fourth term in controversial vote", 8 January 2024, BBC News, accessed at: 18 February 2025, available at: https://2u.pw/IgluJ3WH

وأحفاد المقاتلين من أجل الحرية أي الذين شاركوا في حرب التحرير مع باكستان عام ١٩٧١. فقد كان هذا القرار بمثابة انعكاس لمدى هيمنة الحزب الحاكم على السلطة، وانعكاس لحالة من عدم عدالة التوزيع رغم ما تحققه بنجلاديش من تقدم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتراجع معدلات الفقر. هذا لاسيما أن اقتصاد بنجلاديش عانى في تلك الفترة من عراقيل بسبب سوء الإدارة والفساد، وسلطوية الحكومة وسعيها نحو الاستمرار في الحكم، ناهيك عن البيروقراطية وتضاؤل فرص العمل والتوظيف في القطاع الخاص لأسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد وبانتشار الفساد في المؤسسات الرسمية للدولة والاستبداد السياسي[١].

فعلى الرغم من أن التقارير والمؤشرات الدولية تُشير إلى أن بنجلاديش حققت خلال العشر سنوات الماضية تضاعفًا في معدلات الدخل، فضلا عن تخطي خط الفقر وانتشال أكثر من ٢٥ مليون مواطن من الفقر بفضل مشروعات التصنيع والسكك الحديدية وبناء الطرق والجسور والمصارف المالية والمبادرات المحلية والدولية وغيرها، إلا أن ذلك كله كان مصحوبًا بفساد الطبقة الحاكمة بدرجة أشعرت الغالبية العظمى من الشعب أن هذا النمو الذي يتحقق تذهب ثمراته للمقربين من حرب رابطة عوامي. هذا ناهيك عن التهم بالفساد التي توجهت وانتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد كبار مسؤولي حكومة الشيخة حسينة واجد وهم؛ قائد الجيش، ورئيس الشرطة، وكبار مسؤولي الضرائب وكبار مسؤولي التوظيف[٢].

إن ما أشعل الاحتجاجات والمظاهرات وأجج حالة الغضب المجتمعي في يونيو ٢٠٢٤ وحول المشهد السياسي إلى نمطٍ عنيف وغير مستقر تمامًا، إنما هو الخطاب السياسي لرئيسة الحكومة الشيخة حسينة واجد ردًا على الاحتجاجات الطلابية، والذي عكس تغييرًا في اللهجة والموقف مقارنة بالخطاب السياسي في عام ٢٠١٨. فقد اعترفت حسينة في ردها على احتجاجات عام ٢٠١٨ ضد نظام الكوتا في التوظيف بتحفيزها المظالم وأصدرت قرارًا بإلغاء نظام الحصص في التوظيف، أما ردها على احتجاجات عام ٢٠٢٤ كان مغايرًا تمامًا لأنها عبرت عن رفضها الكامل للحركة المناهضة لنظام الحصص واعتبرتها غير مُبررة واتهمت أحزاب المعارضة والحركات المعادية للنظام بالتورط في أعمال العنف لإثارة الفوضى وتأجيج الموقف.

كما أصدرت حسينة قرارًا بفرض حظر تجوال، وقطع الإنترنت عن البلاد لعرقلة التواصل، ودعت الجيش إلى التدخل لدعم الشرطة في مواجهة المتظاهرين مما أدى إلى تزايد العنف ضد المتظاهرين. ومع نهاية يونيو ٢٠٢٤، وصل عدد القتلى إلى ٢٠٠ شخص وآلاف من الجرحى والمصابين، ثم أعقب ذلك نقض المحكمة العليا لقرارها وتخصيص ٥٪ فقط من الوظائف لأبناء المحاربين القدامى، لكن ذلك جاء متأخرًا جدًا لوقف الاحتجاجات. وخرج عشرات الآلاف من المتظاهرين ضد الشيخة حسينة مطالبين برحيلها عن الحكم، مما أدى إلى ترك حسينة مقر إقامتها في العاصمة دكا ومغادرة البلاد متجهةً إلى الهند. بعد ذلك ألقى قائد الجيش البنجلاديشي خطابًا عبر التليفزيون الرسمي بأن الشيخة حسينة واجد قد استقالت من منصبها، وأن هناك إجراءات لتشكيل حكومة مؤقتة. ثم أصدر رئيس الجمهورية "محمد شهاب الدين" تصريحًا أعلن خلاله؛ أنه ترأس اجتماع قادة الجيش والممثلين السياسيين، وتشكيل حكومة مؤقتة والدعوة لانتخاباتٍ جديدة، ورفع حظر التجوال الوطني، والإفراج عن المسجونين من حكومة خالدة ضياء السابقة والمعتقلين خلال الاحتجاجات[٣].

(1) Anchita Borthakur, Bangladesh in 2024: A Year Of Political Turmoil and Transformation", 6 January 2025, Vivekananda International Foundation , accessed at: 18 February 2025, available at: https://2u.pw/BHmLTYhh

(2) Ibid.

(3) Mohammad Masudur Rahman, Student Protests in Bangladesh: Implications for the Hussina Government, 24 July 2024, ISAS Briefs, accessed at: 18 February 2025, available at: https://2u.pw/1UQgoLh55

وبناءً على هذا التصريح، قام رئيس الجمهورية بحل البرلمان في ٦ أغسطس ٢٠٢٤ وتشكيل حكومة مؤقتة (حكومة تسيير أعمال) برئاسة الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل للسلام ومؤسس "بنك الفقراء" الدكتور محمد يونس استجابةً لمطالب الحركات الطلابية الاحتجاجية. وفي ٨ أغسطس، أعلن يونس عن تشكيل حكومة مؤقتة ضمنت وزيرين من قادة الحركات الطلابية التي قادت الاحتجاجات الأخيرة، مع منح أعضاء الحكومة المؤقتة لقب مستشارين وليس وزراء. واتخذت حكومة يونس مجموعةً من الإجراءات وهي؛١- تشكيل لجنة من خمسة أعضاء برئاسة قاضٍ متقاعد للتحقيق في قضايا الانتهاكات القسرية، ٢- رفع الحظر على حزب الجماعة الإسلامية الذي فرضته الشيخة حسينة واجد في سياق تشريعات مكافحة الإرهاب، التي وفقًا لها مُنع الحزب من خوض انتخابات عام ٢٠١٣ واستبعاده من صناديق الاقتراع لأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٨ و٢٠٢٤[١].

وبطبيعة الحال، شأنها شأن أي بلد نامي يتعرض لحالة من الاضطراب السياسي والانقلاب على الحكم، أسفرت تلك الأوضاع عن تداعيات سلبية على الاقتصاد، ناهيك عن الخسائر البشرية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمؤسسات الرسمية للدولة. فلم تكن مظاهرات يوليو ٢٠٢٤ هي الأولى من قوات وحركات المعارضة ضد نظام حكم الشيخة حسينة واجد، لكن القشة التي قسمت ظهر البعير وأشعلت نيران الغضب الاجتماعي وبلورت الحراك الاجتماعي هي الحكم القضائي الصادر عن المحكمة العليا في العاصمة دكا بتاريخ ٥ يوليو ٢٠٢٤ والذي "يُعيد العمل بحجز نسبة ٣٠٪ من الوظائف الحكومية الجديدة لأبناء وأحفاد المحاربين القدامى الذين قاتلوا في حرب استقلال بنجلاديش عن باكستان عام ١٩٧١، وحجز نسبة ٢٦٪ من الوظائف لفئاتٍ غيرهم، وذلك استجابةً لمرافعة تقدم بها ٧ من أبناء وأحفاد تلك الأسر". فقد كان لهذا القرار ردود فعل شعبية غاضبة في بنجلاديش على المستويين السياسي والأكاديمي، خاصةً مع ارتفاع نسب التعليم وحساسية قضية توظيف الشباب الجامعي ومواجهة نسب البطالة المرتفعة[٢].

فقد كانت الحكومة البنجلاديشية قد ألغت العمل بنظام الكوتا منذ عام ٢٠١٨ لاعتبارات متعلقة بمعايير الكفاءة، واجتياز اختبارات القبول ومستوى التعليم، وهو ما لم يكن متوفرًا بنسب مرضية من بين الفئات التي تحدد لها ما يقرب من ٥٦٪ من الوظائف الحكومية. لذا كان حكم المحكمة العليا مفاجئًا وصادمًا للمجتمع البنجلاديشي، وبعد سبعة أيام من المظاهرات، قامت محكمة التمييز بتجميد هذا القرار التمييزي، ثم تم إلغاؤه نهائيًا بعد مظاهرات دامية ضد النظام السياسي. وكان رد فعل رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد على تلك الأحداث هو اتهام معارضيها السياسيين وهم "حزب بنجلاديش الوطني" و"حزب الجماعة الإسلامية وجناحه الطلابي" بالمسؤولية عن أعمال العنف والتخريب التي صحبت احتجاجات الحركات الطلابية والمتظاهرين بسبب نظام الكوتا في الوظائف الحكومية ووصفتهم بـ "الرازاكار"[٣]. في حين ردت "حركة طلاب بلا تمييز" التي قادت تنظيم الاحتجاجات بأن السلطات الرسمية في بنجلاديش هي المسؤولة عن التصعيد، مطالبةً بإقالة بعض الوزراء ومسؤولي الجامعات وقيادات الشرطة المتورطين في أعمال قتل الطلاب المتظاهرين. ومع

(1) Yog Raj Lamichhane, The Disproportionate Reservation Practice and the Fall of Hasina in Bangladesh, 30 December 2024, Georgetown Journal Of International Affairs, accessed at: 18 February 2025, available at: https://2u.pw/iptiez1N

(٢) عبد الحافظ الصاوي، هل تتخلص بنغلاديش من الإرث والثأر السياسيين بعد فرار الشيخة حسينة؟، الجزيرة، مقالات وأراء، ٦ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الدخول: ٢٤ يناير ٢٠٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/m2BGuQlx

(٣) يعني مصطلح "رازاكار" في الأصل "المتطوع"، لكنه أصبح وصمة عار في بنجلاديش إذ أصبح يشير إلى الخيانة والعمالة للأعداء. ذلك أنه مع اندلاع المعارك سنة ١٩٧١ لعب "رازاكار" دورًا محوريًا في دعم الجيش الباكستاني ضد الانفصاليين وحققوا نجاحات، لكن تدخل الجيش الهندي إلى جانب الانفصاليين حسم المعركة تجاه الانفصال (التحرير).

استمرار التظاهرات وتدخل قوات الشرطة البنجلاديشية لوقف العنف، تصاعدت الأحداث وتعطلت حركة الاقتصاد والمجتمع، مما أدى إلى استقالة الشيخة حسينة رئيسة الوزراء ورحيلها إلى الهند في ٥ أغسطس ٢٠٢٤. وأسفر ذلك عن حل البرلمان البنجلاديشي، حيث أعلن رئيس البرلمان محمد شهاب الدين حل البرلمان تمهيدًا لتشكيل حكومة انتقالية وتولي الجيش زمام الحكم بشكلٍ مؤقت. إلا أن المحتجين والمعارضين طالبوا بتولي الدكتور محمد يونس رئاسة الحكومة، وبالفعل عاد يونس من العاصمة الفرنسية باريس وأدى اليمين الدستوري في ٨ يوليو ٢٠٢٤ كرئيس وزراء لبنجلاديش في الحكومة المؤقتة[١].

ويمكن رصد أبرز ملامح تأثير الاقتصادي على السياسي في تجربة بنجلاديش، على نحوٍ أفضى لما سبق من اضطرابات، فيما يلي:

كانت الشيخة حسينة واجد في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات بمثابة بوابة الأمل أمام بنجلاديش للمضي قدمًا في طريق التحول الديمقراطي، ولكن بعد وصولها للسلطة عام ٢٠٠٩ كان الواقع غير المأمول حيث أُجريت ثلاثة انتخابات خلال فترة حكمها (٢٠٠٩- ٢٠٢٤) عُرفت بعدم النزاهة والتزوير والتلاعب، هذا إلى جانب استبعاد وقمع المعارضة من خلال عمليات قتل وإخفاء قصري ومخالفات قانونية وقضائي، على نحو ما أُشير. وفي الوقت ذاته، شهدت فترة حكم الشيخة حسينة ارتفاع معدلات التعليم بين الشباب وزيادة الوعي، مما أدى إلى حراكٍ اجتماعي بين الفئات المتعلمة وتصاعد نمط الثقافة السياسية المشاركة التي تتطلب نظم حكم ديمقراطية حقيقية تحترم الدستور والقانون وتكفل الحقوق والحريات العامة وتراعي العدالة الاجتماعية. لكن ارتفاع مستويات التعليم في بنجلاديش وفي مثيلاتها من دول الجنوب العالمي ودول العالم الإسلامي مثلت عبئًا اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا كبيرًا بسبب عدم توافر فرص العمل التي تستوعب الشباب المتعلم. في الوقت نفسه، تعاني بنجلاديش ضعف البنية التحتية الأساسية، وضعف مصادر وقطاعات الاقتصاد الذي يعتمد بشكلٍ أساسي على قطاعي الزراعة وإنتاج الحرير وتصنيع الملابس الجاهزة وصناعة النسيج ما جعلها خامس أكبر مُصدِر للملابس الجاهزة إلى الاتحاد الأوروبي ومن بين أكبر عشرة موردين للملابس إلى الولايات المتحدة الأمريكية. هذا إلى جانب قطاعاتٍ صناعية تساهم بنسب أقل في الناتج المحلي الاجمالي مثل صناعات المستحضرات الصيدلانية، وبناء السفن، والخزف، والمنتجات الجلدية، وصناعة الإلكترونيات والاتصالات[٢].

ثانيًا- "بنك الفقراء" وتجربة بنجلاديش في محاربة الفقر:

كانت بنجلاديش على صعيد الأوضاع الاقتصادية تُعاني عقب استقلالها عن باكستان من انتشار الفقر بين الأغلبية العظمى من السكان إلى أن ابتكر الخبير الاقتصادي البنغالي الدكتور محمد يونس فكرة "بنك الفقراء". وقد قام بتأسيسه بشكلٍ رسمي بعد الحصول على موافقة وتصريح من الحكومة والبنك المركزي عام ١٩٨٣، وحاز بسببه على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٦ بسبب دور "بنك غرامين" في مكافحة الفقر في بنجلاديش من خلال نظام القروض الصغيرة المُيسرة أو ما يُعرف في الوقت الحالي بـ"القروض المتناهية الصغر". وكان "بنك غرامين" أو "مصرف القرية" بمثابة مصرف متكامل يعمل في خدمة الفقراء وخاصةً السيدات.

ثم شهدت بنجلاديش نموًا مذهلًا في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة حكم الشيخة حسينة واجد صاحبةُ انتشال أكثر من ٢٥ مليون شخص من الفقر وتضاعف دخل الفرد ثلاث مرات. ففي خلال العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ شهدت بنجلاديش أكبر معدل لنمو الناتج الإجمالي المحلي بنسبة نمو وصلت إلى ٧,٨٦٪؛

(١) أحمد دياب، "بنجلاديش ما بعد الحسينة: التحديات الداخلية والخارجية في خضم الانتقال السياسي"، مركز الإمارات للسياسات، ٢١ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الدخول: ٢٩ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/RrgYugjJ

(٢) محمود قاسم، غضب طلابي: دوافع تصاعد الاحتجاجات ضد الكوتا الوظائف في بنغلاديش، ٢٢ يوليو ٢٠٢٤، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الدخول: ٢١ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/HumnxkW2

مما كان له تأثير إيجابي على معدلات الفقر إذ أسفر عن إنقاذ ٥٠ مليون مواطن من الفقر المدقع وارتفاع مستوى دخل الفرد إلى 1.751 دولار يوميًا. مما أدى إلى ظهور توقعات في ذلك العالم بأن تشهد بنجلاديش نموًا حقيقيًا سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي السنوي وفي معدلات الاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣.

فوفقًا لوثائق منظمة الأمم المتحدة؛ "نالت بنجلاديش استحسانًا واسعًا باعتبارها رائدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وحققت تقدمًا كبيرًا في مجالات الحد من الفقر، وضمان الأمن الغذائي، والالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وخفض معدلات وفيات الرُضع والأطفال دون سن الخامسة ونسبة وفيات الأمومة، وتوسيع نطاق التحصينات، والحد من انتشار الأمراض المعدية. وتحققت أهداف كثيرة قبل الموعد المحدَّد بوقتٍ طويل، وتحققت بعض الأهداف الأخرى في غضون الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥. وشاركت بنجلاديش بدورٍ فاعل في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي سبقت خطة عام ٢٠٣٠". وقد تزامنت الخطة الخمسية السابعة (٢٠١٦-٢٠٢٠) لحكومة بنجلاديش مع موعد انطلاق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٣٠)، وكان ذلك فرصةً لدمجها في الخطة الخمسية السابعة وأصبحت بنجلاديش بذلك إحدى الدول الرائدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكان هدفي؛ القضاء على الفقر والقضاء على الجوع هما في مقدمة أهداف التنمية المستدامة في بنجلاديش[1].

ومع ذلك، كان البعد الاقتصادي عاملا رئيسيًا وراء سقوط النظام السياسي لأنه على الرغم من تسجيل بنجلاديش معدلات نموٍ مرتفعة، إلا أن فوائد هذا النمو لم تكن موزعة بشكلٍ متساوٍ على فئات المجتمع وكانت معظم مكاسب الاقتصاد تصب في صالح مؤيدي حزب رابطة عوامي وطبقة الأغنياء. وقد كان لذلك تأثيرات سلبية على حالة درجة الرضاء الشعبي، حيث زادت نفقات المعيشة وارتفعت تكاليف المرافق مع رفع الحكومة أسعار الكهرباء والغاز والخدمات العامة الأساسية.

في هذا السياق، وفي مخض الحديث عن التنمية المستدامة والمتطلبات الحقيقية لهذه التنمية، يدفع الدكتور محمد يونس في كتابه "عالم بلا فقر.. دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية" من منظورٍ مختلف للتنمية والتكافل بأن؛ "المطلوب هو النَّظر في الاحتِياجات الأساسيَّة قبل اعتماد مليارات الدّولارات في إقامة طرق وجسور، وشقّ ترع وقنوات نهريَّة وسدود وغيرها، فتلك الخطط رغْم طموحاتِها تنطوي على مجازفات بما هو متاح، لصالِح التَّنمية البعيدة جدًا، فما مصير الأجيال الحاليَّة الَّتي تريد تنمية ونهضة تشعر بها في سدّ حاجاتها والقضاء على الفقر، والجوع الذي صار شبحًا يطارد الكثير من الشعوب النَّامية". **ويقصد يونس بذلك أن توجيه الإنفاق في مشروعات التنمية الشعبية والاستثمار الاجتماعي من خلال القضاء على مؤشرات الفقر والجوع وما هو مرتبط بها من قضايا هو أولى خطوات طريق تحقيق التنمية المستدامة؛ لما لذلك من تأثيراتٍ إيجابية على القيمة المضافة والإنتاجية الفعلية لاقتصادات البلدان النامية، والتي تنعكس في نهاية المطاف في تقديرات ومعدلات حقيقية وو اقعية لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي لأية دولة.** ويستكمل الدكتور يونس في كتابه ".. وتحتاج البلدان النامية لكي تلحق بركب البلدان المتطورة تكنولوجيًا واقتصاديًا إلى تحديث منظوماتها المالية والاستثمارية والتعليمية، والتخلص من البيروقراطية والفساد والهوة الواسعة بين الطبقات. وعلى الصعيد المجتمعي، تحتاج البلدان النامية إلى بناء اقتصادات تنموية حقيقية، وذلك من خلال توجيه الاستثمار والإنفاق إلى مشروعاتٍ صناعية وإنتاجية

(١) الصكوك الدولية لحقوق الإنسان: وثائق أساسية موحدة تشكل جزءًا من تقارير الدول الأطراف، بنغلاديش، الأمم المتحدة، ٥ ديسمبر ٢٠١٩، ، تاريخ الدخول: ٢٥ يناير ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/urqhwKIq

بسيطة وصغيرة من شأنها أن تدعم الفقراء وتدخلهم في سوق العمل الإنتاجي من جهة، ومن جهةٍ أخرى أن تخلق مناخ جاذب للاستثمارات والسياحة وداعم للصناعات المتوسطة والمكملة التي تحتاج إلى أيدي عاملة مما يساعد على تقليل نسب البطالة والفقر معًا"[١].

ومع ظهور فكرة التمويل الصغير في سياق "بنك غرامين" أو "مصرف الفقراء" أو "مصرف القرية"، كما هو معروف في بنجلاديش، بدأت البلد في مسارات ومراحل لمكافحة الفقر والصعود. لأن فكرة "بنك غرامين" قامت على العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر الريفي من خلال تمويل أفقر الفقراء، وعلى وجه الخصوص السيدات الريفيات. وقامت سياسة "بنك الفقراء" على أساس الإقراض التضامني للفقراء - وخاصةً السيدات- الذين يواجهون عقبات في الحصول على الخدمات المالية الرسمية. وتقوم فكرة الإقراض التضامني على تمكين الفئات المهمشة والأكثر فقرًا وجوعًا في المجتمع، بناءً على "مبدأ المسئولية التضامنية" القائمة على السمعة ومقتضاها أن؛ "المقترضين المحتملين يُشكِّلون مجموعاتٍ من خمسة أشخاص في نفس الوضع، والذين يُسجلون ك "مجموعة دعم" ويُقرِّرون فيما بينهم أول عضوين يتمتَّعان بامتياز التقدُّم بطلبٍ للحصول على قرض، لا يضمن أعضاء المجموعة الخمسة قروض بعضهم البعض، لكن القروض المتتالية لأي عضو في مجموعة معينة تعتمد على تاريخ السداد لجميع أعضاء المجموعة"[٢].

فقد عانت بنجلاديش من ارتفاع معدلات الفقر بين المواطنين في فترة ما بعد الانفصال عن باكستان لعدة أسباب منها؛ ١- الكثافة السكانية المصحوبة بندرة الموارد، وصغر المساحة، مع وجود مشكلات الأمية وارتفاع معدلات المواليد وانتشار المرض. ٢- البطالة الدورية الناتجة عن عدم تنوع النشاط الاقتصادي للبلد، واعتماد غالبية السكان على العمل في قطاع الزراعة الذي يخضع لتغيراتٍ موسمية تتأثر بالطقس والكوارث الطبيعية، هذا ناهيك عن انخفاض أجور العاملين بصفةٍ عامة. ٣- تأثر الإنتاجية الزراعية بسبب الاعتماد على الأساليب الزراعية التقليدية لارتفاع تكلفة أدوات الزراعة الحديثة، وصعوبة حصول المواطنين الفقراء والسيدات على مصادر التمويل الرسمية بإجراءات وضمانات ميسرة. ونتيجة لهذه الظروف كانت أهم أهداف "بنك غرامين" تتمحور حول؛ (١- تقديم الخدمات المالية للفقراء من الرجال والنساء لكي يُصبحوا منتجين بالاعتماد على الذات، ٢- القضاء على استغلال الفقراء من قبل مقرضي المال المرابين، ٣- خلق فرص العمل الحر لكثيرٍ من العاطلين عن العمل في القطاع الزراعي، ٤- جمع المحرومين والأسر الأكثر فقرًا وإعطائهم فرصة للحصول على قروض لإخراجهم من دائرة الفقر). لذا تمثلت أهم برامج "بنك غرامين" للقضاء على الفقر في؛ (برنامج فئة المتسولين، برنامج إسكان الفقراء، برنامج قروض المشروعات الصغيرة، برنامج المنح الدراسية، برنامج المعاشات التقاعدية للمقترضين، برنامج بث روح المشاركة وبناء الثقة ونقل وتبادل المعلومات والخبرات، برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث)[٣].

وإلى جانب تجربة "بنك الفقراء" التي سهلت على الفقراء تحسين مستوى معيشتهم وتنفيذ مشروعاتهم الصغيرة ومتناهية الصغر وانتشالهم من الفقر والجوع، اعتمدت

(١) أحمد حسين الشيمي، عرض كتاب: محمد يونس، "عالم بلا فقر دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية"، موقع جامع الكتب الإسلامية، د.ت، تاريخ الدخول: ٤ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eZSKYbcJY

(٢) عمر سمير، "بنجلاديش والانتعاش الاقتصادي: مسارات وتحديات"، فصلية قضايا ونظرات، العدد السادس والعشرون، يوليو ٢٠٢٢، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، تاريخ الدخول ٢٦ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/vzfV4E1q5

(٣) إياد قاسم غباش، "الشمول المالي ودوره في التخفيف من الفقر في بنغلاديش: مصرف كرامين دراسة حالة"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ٢٠، العدد ١٥، سبتمبر ٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ٢٩ يناير ٢٠٢٥، ص ص: ١٥٨-١٦٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/u89YpRyi

بنجلاديش استراتيجيات لضمان تحقيق نمو اقتصادي سريع، ووضعت استراتيجيات تكميلية تجعل النمو أكثر شموليةً ومتجاوبًا مع الاحتياجات وأكثر استدامة وقدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية. هذا إلى جانب برامج شبكات الأمان الاجتماعي الحكومية التي ساعدت على الحد من الفقر وعدم المساواة، من خلال معالجة المخاطر وجوانب الضعف لدى الفقراء والتصدي للصدمات التي يواجهونها في حياتهم. وتُشجع سياسة الحكومة البنجلاديشية النساء على دخول سوق العمل الريفي بدرجةٍ كبيرة لمساعدتهم على تخطي الفقر، كذلك اعتمدت بنجلاديش استراتيجيات رسمية محددة لتقليل الفجوة في الأجور بين الجنسين. وأخيرًا ساهم كل من، قانون العمالة والهجرة إلى الخارج الذي صدر عام ٢٠١٣ وسياسة العمل في الخارج المعتمدة في ٢٠١٦، في تنظيم وتأمين الهجرة لجميع العاملين المهاجرين بمن فيهم النساء وزيادة تدفقات التحويلات المالية السنوية للعاملين في الخارج[١].

ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، وصلت بنجلاديش إلى فئة الدخل المتوسط الأدنى في عام ٢٠١٥، وقد دعمت ظروف الاقتصاد الكلي المستقرة متوسط الدخل، وحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي نموًا بنسبة ٦,٤٪ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٣. وانخفض معدل الفقر من ١١,٨٪ من السكان عام ٢٠١٠ إلى ٥,٠٪ عام ٢٠٢٢، وهذا على أساس خط الفقر الدولي البالغ ٢,١٥ دولار في اليوم (باستخدام معادل القوة الشرائية لعام ٢٠١٧ وسلسلة رعاية اجتماعية مماثلة). وبالمثل، انخفض الفقر المعتدل من ٤٩,٦٪ عام ٢٠١٠ إلى ٣٠,٠٪ عام ٢٠٢٢.

علاوة على ذلك، تحسنت نتائج التنمية البشرية على العديد من المستويات، مثل انخفاض معدل الوفيات والتقزم بين الأطفال، وزيادة معدلات معرفة القراءة والكتابة والحصول على الكهرباء. وبلغت القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي لبنجلاديش ٤٣٧,٤٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو سنوي بلغ ٥,٨٠٪. إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض إلى ٥,٢٪ في السنة المالية ٢٠٢٤ مقارنةً بنسبة ٥,٨٪ عام ٢٠٢٣ نتيجة الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد والتداعيات اللاحقة لها[٢].

ثالثًا- حكومة محمد يونس: التحديات التي تواجهها بنجلاديش في المرحلة الراهنة على المستويات (المحلي، والإقليمي، والدولي)

بعد حالة الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي واستقالة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد في أغسطس ٢٠٢٤، تواجه بنجلاديش عدة تحديات رئيسية معقدة ومتداخلة في ظل كونها إحدى دول العالم النامي، وكونها إحدى الدول ذات الكثافة السكانية العالية في العالم وأكثرها تعرضًا للكوارث الطبيعية وتأثيرات تغير المناخ. **ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى مجموعتين من التحديات (تحديات محلية أو داخلية، تحديات خارجية إقليمية ودولية):**

المجموعة الأولى: تحديات محلية

١- **تحدي استعادة الاستقرار السياسي والأمن:** شهدت بنجلاديش احتجاجات واسعة وأعمال عنف وقتل، مما أسفر عن حالة من عدم الاستقرار الأمني يتعين على الحكومة الانتقالية العمل على معالجتها وضمان الأمن للمواطنين. كما تواجه الحكومة الانتقالية في الوقت الحالي تحدي الاستقطاب السياسي والتوترات المستمرة بين الأحزاب والحركات الطلابية، ناهيك عن انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية مما يضعف ثقة المواطنين ويُعيق الاستثمارات الأجنبية[٣].

أيضًا من ملامح عدم الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي أثناء مرحلة الانتقال السياسي، أنه في ظل حل

(١) المرجع السابق.

(2) World Bank Group, Data, the World Bank Group in Bangladesh, accessed at: 27 January 2025, available at: https://2u.pw/JakkG4ed

(3) John Curtis, Bangladesh: The fall of the Hasina Government and recent political developments", 23 January 2025, House Of Commons Library, United Kingdom , pp 17-22, available at : https://2u.pw/IE4KqRCa

البرلمان ومطالبة الحزب الوطني البنجلاديشي -حزب المعارضة الرئيسي- بإجراء انتخابات جديدة في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من الحاجة إلى إصلاحات سياسية وقانونية وإعادة استقلال مؤسسات الدولة، تقف الحكومة الانتقالية أمام تحدي خطير وهو إعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية[١].

وفي هذا السياق، أعلن محمد يونس أن الانتخابات الوطنية البنجلاديشية قد تُجرى بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، بناءً على استكمال الإجراءات والإصلاحات الضرورية للانتخابات[٢].

٢- **عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمة الاقتصادية**: فقد أسفرت المظاهرات العنيفة وردود فعل رجال الشرطة عن خسائر اقتصادية سُجلت قيمتها منذ الشهر الأول من تغير نظام الحكم بأكثر من ١٠ مليار دولار. لأنه بسبب طول فترة التظاهرات وعدم الاستقرار الأمني أُغلقت مصانع الملابس الجاهزة وتعطلت حركة العمل والإنتاج التي تُغطي حوالي٨٥٪ من صادرات بنجلاديش. وقد ورثت الحكومة المؤقتة التي تولت السلطة بعد سقوط نظام الشيخة حسينة اقتصادًا هشًا يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وركود الاستثمار الخاص، وتصاعد الديون، وعدم الكفاءة في تنفيذ المشاريع العامة، وضعف القطاع المالي والمصرفي. فوفقًا لمؤشرات وقياسات عام ٢٠٢٤، بلغ معدل التضخم في بنجلاديش ٩,٧٪، وبلغ معدل البطالة بين الشباب من سن ١٥ إلى ٢٤ عام ١٥,٧٪. لذا تواجه الحكومة الانتقالية تحدي العمل على إعادة تنشيط الاقتصاد، ودعم المتضررين. ولمعالجة التضخم أقر محافظ بنك بنجلاديش المركزي الجديد سياسة نقدية انكماشية، حيث رفع سعر الفائدة إلى ١٠٪، ومع ذلك ارتفع معدل التضخم إلى ١١,٣٨٪ في نوفمبر ٢٠٢٤ مع ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية إلى ١٣,٨٪ خلال الفترة نفسها[٣].

وبعد الأحداث السياسية التي شهدتها بنجلاديش عام ٢٠٢٤ وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت البلاد تعاني من ارتفاع نسبة الفقر والتي وصلت عام ٢٠٢٤ إلى أن٢٠٪ من السكان تحت خط الفقر، مع تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب وخريجي الجامعات. ومما يُعزز من استمرار مشكلتي الفقر والبطالة في بنجلاديش الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الذي يعتمد بشكلٍ كبير على قطاع تصنيع الملابس الجاهزة والمنسوجات، والذي تمثل صادراته ٨٠٪ من إجمالي صادرات بنجلاديش؛ مما يجعل الاقتصاد والناتج المحلي الإجمالي في تهديدٍ مستمر لتعرضه لتقلبات السوق العالمية وحركة الطلب والعرض. هذا إلى جانب تأثر الاقتصاد البنجلاديشي بالأزمات العالمية مثل الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على أسعار الوقود والغذاء؛ مما أسفر عن ارتفاع معدل التضخم وعدم استقرار الأسعار وتضاؤل الاحتياطيات النقدية مما أدى إلى زيادة عبء الديون الخارجية مع ارتفاع تكاليف خدمة الديون[٤].

وقد أدى الإنفاق المفرط على مشروعات البنية التحتية إلى استنزاف الموارد المالية الحكومية في ظل المحسوبية وفساد رجال الأعمال والمقربين من حزب رابطة عوامي بقيادة الشيخة حسينة واجد؛ مما أسفر عن الفشل في سداد القروض. وفي هذا السياق، صرح "الدكتور إحسان منصور" محافظ البنك المركزي الجديد في بنجلاديش بأن "إصلاح مشكلات سداد القروض سيستغرق سنوات، وستظل البلاد بحاجةٍ إلى المزيد

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Fahmida Khatun, Bangladesh's economic transition Lessons from 2024 and prospects for 2025, The Daily Star, 1 January 2025, accessed at8 February 2025, available at: https://2u.pw/HjKLSX6L

(٤) أحمد دياب، بنغلاديش ما بعد حسينة: التحديات الداخلية والخارجية في خضم الانتقال السياسي"، مركز الإمارات للدراسات، ٢١ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الدخول: ٢١ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/RrgYugjJ

من الدعم المالي، بما في ذلك خطة إنقاذ أخرى من صندوق النقد الدولي IMF"[١].

وفي ديسمبر ٢٠٢٤، أعلن صندوق النقد الدولي الموافقة على الإفراج عن أموال بنجلاديش، مع مطالبتها بمزيدٍ من الإصلاحات للحصول على دعم جديد بقيمة ٧٥٠ مليون دولار. وشملت مشروطيات الصندوق الفصل بين السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، وزيادة مرونة سعر الصرف، وخفض الإنفاق على الدعم والمتأخرات في قطاعي الكهرباء والأسمدة، وكذلك معالجة نقاط الضعف في القطاع المصرفي[٢]. وفي يناير ٢٠٢٥، وخلال زيارة قام بها "توحيد حسين" كبير مستشاري الشؤون الخارجية في بنجلاديش إلى الصين، وافقت الصين على طلب بنجلاديش تمديد فترة سداد القروض المستحقة لها من ٢٠ إلى ٣٠ سنة مع نية النظر في طلب بنجلاديش تخفيض سعر الفائدة على القروض إلى ١٪[٣].

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة المؤقتة برئاسة "يونس" لمواجهة الركود الاقتصادي وتحسين الاقتصاد، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تستقر بعد حيث خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي البنجلاديشي لعام ٢٠٢٥ إلى ٣,٨٪ من توقعاته السابقة البالغة ٤,٦٪. وجاءت تلك التوقعات بناءً على تقارير مكتب الإحصاءات البنجلاديشي في يناير ٢٠٢٥ بأن نمو الناتج المحلي في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤ بلغ ١,٨٪ فقط موزعةً على قطاعات (الزراعة بنسبة ٤,٢٪، التصنيع ٢,١٪، الخدمات ١,٥٪). ومع ذلك، شهد قطاع تصدير الملابس الجاهزة انتعاشًا مرةً أخرى بنسبة نمو بلغت ١٧,٧٪ في ديسمبر ٢٠٢٤ بحجم صادرات سنوي بلغ ٥٠ مليار دولار[٤].

٣- **تحدي تحقيق العدالة والمصالحة الاجتماعية:** تعهد الجيش بالتحقيق في جميع عمليات القتل التي حدثت خلال الاحتجاجات؛ لذا يجب على الحكومة الانتقالية ضمان محاسبة المسؤولين وتعزيز المصالحة الوطنية. وبصفةٍ عامة، تعاني بنجلاديش من تحدياتٍ على الصعيد الاجتماعي بسبب الكثافة السكانية العالية التي تؤثر على مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، ناهيك عن عدم كفاية تلك الخدمات على المستوى الكمي بسبب ضغط الكثافة السكانية على الموارد والخدمات الأساسية. ويرتبط بذلك مشكلة ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، خاصةً الهجرة عبر طريق البحر إلى ماليزيا بحثًا عن فرص عمل[٥].

٤- **الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية:** تُصنف بنجلاديش كواحدةٍ من أكثر الدول تأثرًا بتغير المناخ على مستوى العالم بسبب تعرضها للفيضانات والأعاصير، التي تهدم آلاف المنازل في مناطق عديدة منها منطقة "سيلهيت" ومنطقة "رنجبور". هذا ناهيك عن مشكلات تآكل السواحل بسبب ارتفاع مستوى البحر مما يهدد الزراعة، ويؤدي إلى تهجير الملايين من منازلهم، وتعطيلهم عن العمل في ظل مشكلة نقص المياه النظيفة وتلوث المياه الجوفية بالزرنيخ في مناطق واسعة، مما يُعرض الصحة العامة للخطر.

فلا يزال غالبية سكان بنجلاديش يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة لكسب العيش، لكنها دائمًا تكون عرضةً للأمطار الغزيرة والفيضانات والأعاصير والتملح ونوبات

(1) Nikhil Inamdar, Fast fashion drove Bangladesh - now its troubled economy needs more, 6 September 2024, BBC, accessed at: 7 February 2025, available at: https://2u.pw/fxYmIkXG

(2) IMF pushes for more reforms to unlock additional $750m, Star Business Report, 20 December 2024, accessed at7 February 2025, available at: https://2u.pw/rKbqY7gN

(3) China Considering New Loan Terms for Bangladesh: Media, China Global South Project, 22 January 2025, accessed at: 7 February 2025, available at: https://2u.pw/OPsobJDmA

(4) Bangladesh Navigates Economic Challenges, Political Reform and Election Uncertainty in 2025, 6 January 2025, accessed at: February 2025, Bower Group Asia, available at: https://2u.pw/Kb4DdQ2p

(٥) أحمد دياب، مرجع سابق.

الجفاف بما يؤثر على الإنتاج الزراعي ومستوى معيشة غالبية المواطنين. ذلك يزيد من خطر انعدام الأمن الغذائي، واختفاء فرص الدخل للمزارعين، وانتشار الأمراض المرتبطة بالمياه. وبناءً عليه، لا تزال بنجلاديش أمام تحدي الفقر حيث لا يزال أكثر من ٢٥ مليون شخص من السكان يعيشون في الفقر.

وعلى الرغم من أن بعض التوقعات الاقتصادية تشير إلى أن معدل الفقر سينخفض في بنجلاديش من ٢٠ إلى ١٥ ٪، إلا أن ذلك ما يزال بعيدًا عن القدر الكافي للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ مع استمرار عدم العدالة والمساواة في توزيع الدخل القومي. ومع ذلك، لعب قطاع التحويلات المالية والبنوك دورًا هامًا في الحد من الفقر[١].

٥- **مطالب الأقليات وحقوق الانسان:** تواجه حكومة يونس تحدي حماية حقوق الأقليات حيث اتهمت مجموعات حقوقية الحكومة الانتقالية بعدم توفير الحماية الكافية للأقليات الدينية والإثنية، مما يتطلب الاهتمام باتخاذ إجراءات خاصة لضمان حقوق هذه الفئات، خاصةً ما أُثير في الفترة الحالية من انتهاكات وأعمال عنف ضد الهندوس والتي أحدثت حالة من عدم الاستقرار الداخلي وعمقت من توتر العلاقات بين الهند وبنجلاديش. وبصفةٍ عامة، تواجه الحكومة المؤقتة الحالية في بنجلاديش سيلا من المطالب من مختلف الفئات والأقليات المتضررة من استقالة الشيخة حسينة وتركها البلاد[٢].

المجموعة الثانية: التحديات الخارجية (تحديات إقليمية ودولية)

تواجه الحكومة الانتقالية ببنجلاديش تحديات إقليمية ودولية معقدة، تقف أمام مسيرتها في تحقيق الاستقرار وتحقيق التحول الديمقراطي بعد سقوط نظام حسينة، وتتمثل التحديات الإقليمية والدولية في الآتي:

١- **العنف ضد الهندوس والتداعيات الاقتصادية للعلاقات المتوترة بين الهند وبنجلاديش:** يبلغ عدد السكان الهندوس في بنجلاديش ١٣ مليون نسمة، وتوجد نسبة كبيرة منهم يدعمون حزب رابطة عوامي والشيخة حسينة واجد. وأشارت تقارير إخبارية دولية عن وجود هجمات ضد المعابد والشركات والأسر الهندوسية في بنجلاديش بعد سقوط نظام حسينة، وهو ما عبر مجلس الوزراء الجديد عن القلق حياله وضرورة التواصل العاجل مع الجهات المعنية. إلا أن الهجمات على الهندوس استمرت ووصلت إلى ٢٠٠٠ هجوم منذ ٤ أغسطس ٢٠٢٤، أسفرت عن خروجهم في احتجاجات. في حين أكد بيان للسكرتير الصحفي للدكتور محمد يونس رئيس وزراء الحكومة المؤقتة أنه؛ "تم اعتقال الأشخاص الذين ثبت تورطهم في أعمال العنف الطائفية"، كما أضاف؛ "تعتقد السلطات أن جميع الهجمات لم تكن ذات أساس ديني".

وقد زادت قضية الهندوس اشتعالًا في نهاية نوفمبر ٢٠٢٤ عندما تم اعتقال الراهب الهندوسي والمتحدث باسم منظمة هندوسية مقرها في بنجلاديش "تشينموي كريشنا داس"؛ لاتهاماتٍ بالتحريض على الفتنة وعدم احترام العلم الوطني لبنجلاديش خلال مسيرة حاشدة. فقد أثار اعتقال الراهب أعمال عنف من قبل أنصاره أدت لتدخل قوات الأمن، وحدوث أعمال عنف متبادلة[٣].

وبطبيعة الأمر، أدى اعتقال "داس" إلى زيادة توتر العلاقات بين الهند وبنجلاديش، وفي ديسمبر ٢٠٢٤ قام مجموعة من المتظاهرين في الهند باقتحام مقر البعثة الدبلوماسية البنجلادشية بالهند وطالبوا برحيل البعثة وإنزال العلم البنجلاديشي وإتلاف المبنى. وهو ما وصفته الحكومة الهندية ممثلةً في وزارة الخارجية بأنه "مؤسف للغاية"، وتعهدت بزيادة الأمن حول المباني الدبلوماسية البنجلاديشية. ثم زادت حدة

(1) Analysis of the situation in Bangladesh; opportunities: challenges and risks, Ministry Of Foreign Affairs Of Denmark, accessed at: 24 February 2025, available at: https://2u.pw/RjGONElT

(2) Ibid.

(3) International Crisis Group, Bangladesh: The Dilemmas of a Democratic Transition,EU, 30 January 2025, accessed at: 24 February 2025, available at: https://2u.pw/bfuCc7zU

التوترات في العلاقات الثنائية عندما تبين أن الشيخة حسينة واجد هربت إلى الهند وتقيم فيها[١].

وقد زاد من مشاعر الغضب الشعبي ضد الهند أيضًا فشلها في إخطار بنجلاديش قبل فتح بوابات محطة "دومبور" للطاقة الكهرومائية في "تريبورا". وقد أدت هذه التجاوزات الهندية إلى اتخاذ قوات حرس الحدود البنجلاديشية موقفًا قويًا جديدًا، وتحول منطقة الحدود بين الهند وبنجلاديش إلى أكثر مناطق الحدود دموية وعنف حول العالم، خاصةً بعد أن حاولت قوات أمن الحدود الهندية إقامة سياج من الأسلاك الشائكة على طول الحدود في "باتجرام أوبازيلا". هذا، وتُمثل التصرفات الحازمة التي تتخذها قوات حرس الحدود البنجلاديشية تجاه الهند تغييرًا كبيرًا عما كان الحال عليه في ظل نظام حسينة، حيث عدم فاعلية قوات الحدود وسلبيتها تجاه الأحداث في المنطقة الحدودية وتعرضها للانتقادات المستمرة. ومع ذلك، يؤدي هذا التوجه الجديد لقوات حرس الحدود إلى مزيدٍ من التوتر في العلاقات الثنائية مع الهند، ويزيد أيضًا من مخاوف تفاقم المشكلات الإقليمية بما يؤثر سلبًا على حركة التجارة ونمو الاقتصاد[٢].

ومن ثم، تقف حكومة يونس أمام تحدي إدارة العلاقات مع الهند التي تُعد عاملًا رئيسيًا في الديناميكيات الإقليمية، خاصةً أن بنجلاديش تعتمد في الوقت الحالي بشكلٍ كبير على التجارة مع الهند وكذلك التبادلات الثقافية والشعبية الثنائية؛ بما يجعها أكثر حرصًا على تحقيق موازنة في العلاقات بشكلٍ أكثر فعالية قبل عام ٢٠٢٦ حيث موعد تجديد اتفاقية تقاسم مياه "نهر الجانج"، التي تم التوقيع عليها بين الهند وبنجلاديش عام ٢٠١٦ اعتمادًا على بياناتٍ غير دقيقة في ذلك الوقت، وهي لا تلبي احتياجات بنجلاديش من المياه العذبة وسط تحديات تغير المناخ. هذا ناهيك عن حاجة الحكومة المؤقتة الشديد إلى اعتراف الهند بجهودها الإصلاحية، والاعتراف المتبادل بأهمية إعادة ضبط وإدارة العلاقات الثنائية[٣].

٢- **أعباء لاجئي الروهينجا:** تُعد مشكلة لاجئي الروهينجا في بنجلاديش أحد التحديات الإقليمية التي تواجهها الحكومة المؤقتة مع جارتها ميانمار التي تقع على الحدود الجنوبية الشرقية لها، حيث تستضيف بنجلاديش أكثر من مليون لاجئ من الروهينجا الهاربين من العنف والحرب الأهلية في ميانمار. ويؤثر وجود لاجئي الروهينجا على علاقات بنجلاديش بجيرانها، كما أن له تداعيات اقتصادية وإنسانية وأمنية تمثل عراقيل وأعباء على الحكومة الانتقالية. ففي أغسطس ٢٠١٧، حدث نزوح جماعي للروهينجا إلى بنجلاديش عندما شن النظام العسكري في ميانمار هجمات مسلحة وارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضدهم[٤].

ومنذ عام ٢٠١٧ وحتى وقتنا هذا، تطورت أزمة لاجئي الروهينجا من قضية إنسانية في المقام الأول إلى تحدي معقد له أبعاد سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية عميقة. ومع تلاشي الاهتمام العالمي بقضية مسلمي الروهينجا ثم الانقلاب العسكري في ميانمار عام ٢٠٢١ أصبح الوضع أكثر تعقيدًا وأصبحت عملية إعادة الروهينجا إلى وطنهم غير مؤكدة. وفي الوقت ذاته يمثل استمرار وجود الروهينجا في بنجلاديش ضغطًا على الموارد وعبئًا على الحكومة الحالية، بما يتطلب تمويلًا دوليًا ضروريًا لتقاسم الأعباء واستدامة جهود المساعدات. لذا؛ تسعى بنجلاديش إلى حل تلك الأزمة من خلال زيادة الضغط

(1) Ibid.

(2) Saqlain Rizve, Bangladesh's New Border Stance Signals a Shift in Its Approach to India, 4 September 2024, The Diplomat, accessed at: 7 February 2025, available at: https://2u.pw/3I5oEemp

(3) Md. Abu Saim, Bangladesh Foreign Policy Priorities In 2025, Eurasia Review, 16 January 2025, accessed at: 8 February 2025, available at: https://2u.pw/UOY3mwkM

(4) S. M. Ali Reza, "Six Years of Rohingya Refugee Crisis in Bangladesh: From Here to Where?", Asia Peace Building Initiatives, 27 June 2024, accessed at8 February 2025, available at: https://2u.pw/di632BqKc

الدبلوماسي على ميانمار لتسهيل العودة الآمنة للاجئي الروهينجا. ويعني استمرار الحرب الأهلية في ميانمار احتمالات تدفق موجة أخرى من اللاجئين إلى بنجلاديش بما يُنذر بأزمة إنسانية تواجه بنجلاديش في تلك المرحلة الصعبة التي تمر بها على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية[١].

٣- **التنافس الجيوسياسي الأمريكي الصيني وموقع بنجلاديش الاستراتيجي:** تتمتع بنجلاديش بموقع استراتيجي كحلقة وصل بين جنوب آسيا وبقية منطقة المحيطين الهندي والهادئ. لذا تعتبر محل تنافس في المنطقة بين العديد من القوى الإقليمية والدولية، وهي شريك راغب في مشروع الحزام والطريق الصيني. وفي الوقت ذاته، تتبنى بنجلاديش سياسة خارجية محايدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتؤكد على المشاركة الوثيقة مع كلٍ من الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ظل التنافس الاستراتيجي والاقتصادي بين واشنطن وبكين، تنتهج بنجلاديش مثل غيرها من الدول النامية والاقتصادات الناشئة نهج متوازن ودقيق. ومع ذلك، أصبحت بنجلاديش على وشك الانضمام إلى تجمع البريكس، وهو ما قد يترتب عليه تداعيات على العلاقات بين دكا وواشنطن، خاصةً وأن حكومة الشيخة حسينة واجد منذ وصولها للسلطة عام ٢٠٠٩ واجهت انتقادات أمريكية بشأن حقوق الإنسان والانتخابات غير النزيهة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨. وفي عام ٢٠٢١، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على النخبة شبه العسكرية في بنجلاديش واتهمتها بارتكاب عمليات قتل خارج نطاق القانون والاختفاء القسري وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي العام نفسه، لم يدرج الرئيس الأمريكي جو بايدن بنجلاديش في قمته من أجل الديمقراطية التي تضم ١١٠ من الدول. وفي مايو من نفس العام أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن عن سياسة جديدة للتأشيرات من أجل "تعزيز الانتخابات الديمقراطية في بنجلاديش".

وبموجب هذه السياسة تستطيع الولايات المتحدة أن تُقيد تأشيرات الدخول للأفراد الذين تعتقد أنهم مسؤولون عن تقويض العملية الانتخابية الديمقراطية في بنجلاديش. وفي المقابل ادعى مسئولون في بنجلاديش أن الولايات المتحدة تسعى إلى السيطرة على جزيرة سانت مارتن ذات الأهمية الاستراتيجية، وأن هناك مؤامرة لتغيير النظام وإبعاد الشيخة حسينة واجد عن الحكم. ومع هذه التوترات تسعى واشنطن باستمرارٍ إلى إشراك بنجلاديش في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لكن إعلان بنجلاديش اهتمامها بمجموعة البريكس يحبط هذه الجهود الأمريكية[٢].

ومن جانبها، اغتنمت بكين الفرصة لإظهار دعمها لنظام حسينة قبل سقوطه، فقد وجه المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية اتهامًا إلى الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية لبنجلاديش بحجة الديمقراطية وحقوق الإنسان. في هذا السياق، يُنظر استراتيجيًا إلى رغبة بنجلاديش في الانضمام إلى تجمع البريكس باعتباره رفضًا ضمنيًا للولايات المتحدة واستراتيجيتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، خاصةً وأن بنجلاديش تجمعها مشاريع تبلغ قيمتها مليارات الدولارات مع كلٍ من الصين والهند وروسيا واليابان[٣].

وقد كان لحركة التغيير السياسي التي شهدتها بنجلاديش في منتصف ٢٠٢٤ وسقوط نظام حسينة واجد تداعيات على منطقة الهندي والهادئ مع انتهاء علاقات نظام حسينة القوية مع الهند، والذي قد يؤدي إلى توسع المصالح مع الصين وفتح آفاق لمشروعات تمويلية واستثمارية صينية في بنجلاديش. لذا تعتبر علاقات بنجلاديش مع واشنطن من أكثر التحديات التي تواجهها دكا في ظل المرحلة الانتقالية، حيث تحتاج واشنطن إلى

(1) Ibid.

(2) Shahadat Swadhin, Bangladesh's geopolitical balancing act, The Strategist, 7 August 2023, accessed at: 8 February 2025, available at: https://2u.pw/pkuaL7xU

(3) Ibid.

إعادة ضبط وتقويم استراتيجيتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بعد أن فقدت نفوذها في كل من أفغانستان وسيريلانكا وجزر المالديف ومؤخرًا في بنجلاديش[١].

ومن جانبها وسعت الصين استراتيجيتها في منطقة جنوب آسيا لتضم كلٍ من باكستان وبنجلاديش، ومن خلال الحاجة الملحة في الداخل البنجلاديشي إلى مشروعات التنمية والتطوير الاقتصادي والنقدي، استطاعت الصين أن تحقق تواجدًا ونجاحًا كبيرًا في بنجلاديش وأصبحت الأخيرة تحظى باهتمام المفكرين الاستراتيجيين الصينيين على الصعيدين الاقتصادي والدبلوماسي. كانت سياسة الصين تجاه منطقة جنوب آسيا تبدو ذات توجه عدواني وانتهازي (ضم التبت، الحرب الهندية الصينية، بحر الصين الجنوبي، توجهاتها القلقة تجاه كل من اليابان ودول جنوب شرق آسيا). كما أيدت بكين باكستان بقوة في حرب النضال والانفصال ورفضت في البداية الاعتراف ببنجلاديش كدولة مستقلة وعارضت انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة لغرض استرضاء باكستان لأنها كانت تسهل التقارب بين الصين والولايات المتحدة في ذلك الوقت، بل وكانت بنجلاديش في ذلك الوقت بعيدة عن رؤى بكين الاستراتيجية في منطقة جنوب شرق آسيا. ومع كل ذلك، حدث تغير في الأولويات الاستراتيجية الصينية في المنطقة صاحبهُ تحول في سياسة الصين تجاه بنجلاديش من العداء إلى الصداقة. أو إذا صح التعبير أصبحت الصين تنظر إلى بنجلاديش من منظور متغير وهو أنها -إلى جانب كل من (كوريا الشمالية، إندونيسيا، تايلاند، سريلانكا، جزر المالديف، وميانمار)- منصة مهمة لتحقيق أهداف بكين الاستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، خاصةً فيما يتعلق بالتنافس الهندي الصيني في خليج البنغال والتعاون الهندي الأمريكي في احتواء النفوذ الصيني في المنطقة[٢].

على الصعيد الإقليمي، تعتبر بنجلاديش موطئ قدم للصين لتقويض نفوذ وتحرك كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا. ومن ثم، تعتبر بنجلاديش إلى جانب باكستان مركزًا لتعزيز النفوذ والمصالح الصينية في المنطقة. هذا إلى جانب رغبة الصين في استخدام بنجلاديش كورقة ضغط في التنافس الإقليمي بينها وبين الهند ومواجهة الطموحات الهندية للهيمنة على منطقة جنوب آسيا وتحولها إلى قوة كبرى رائدة في آسيا. ومن ثم، تُعد بنجلاديش جزءًا من الاستراتيجية الإقليمية الصينية لتطويق الهند في المنطقة، رغم استمرار وتطور التعاون الهندي الصيني التجاري في سياق تجمع البريكس.

وعلى صعيد المصالح الاقتصادية، تسعى الصين إلى الوصول دون عوائق إلى الموارد الطبيعية في بنجلاديش، مع اكتساب بكين أهمية اقتصادية عالمية متزايدة وحاجتها الماسة لمصادر الطاقة والمواد الخام. ولهذا السبب تحرص الصين على السيطرة على طرق التجارة البرية، وخاصةً طريق "كاراكورم" السريع في باكستان وطرق التجارة البحرية، وخاصةً "مضيقي هرمز وملقا". كما قامت الصين مؤخرًا بإنشاء الممر الاقتصادي بين بنجلاديش والصين والهند وميانمار، وهو أحد مشروعات الصين لربط وتعزيز التعاون مع دول جنوب شرق آسيا.

وعلى مستوى العلاقات الدبلوماسية والشعبية، واتصالا بالمصالح الاقتصادية، ترى الصين أن بنجلاديش -من منظور كونها إحدى دول العالم الإسلامي- هي إلى جانب باكستان إحدى فرص بكين لتوسيع علاقاتها مع العالم الإسلامي. ولموقعها الاستراتيجي المتميز، تتمتع بنجلاديش بأهمية لا يُستهان بها في تطلعات الصين لإعادة التوازنات في علاقاتها مع دول جنوب

(1) Athaulla A Rasheed and Subrata Banarjee, Bangladesh's Political Change: Implications for the Indo-Pacific, Australian Institute of International Affairs, 22 August 2024, accessed at: 8 February 2025, available at: https://2u.pw/DlF3NKAz

(٢) "صرعات مؤجلة: ما ملامح التنافس الصيني الهندي في خليج البنغال؟"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٧ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الدخول: ٢٦ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/vltlnKPB

شرق آسيا التي تعتبر مجالًا حيويًا إقليميًا لها بعد سلسلة من النزاعات في المنطقة والعلاقات المتوترة مع اليابان. وأخيرًا، تعتبر بنجلاديش إحدى وجهات الصين التجارية في ظل حرص بكين على الحفاظ على فائضها التجاري الضخم[١].

لذا تعتبر مصالح الصين في بنجلاديش وموقعها كمحل للتنافس الجيوسياسي بين بكين وواشنطن أحد التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها حكومة يونس في تلك المرحلة الانتقالية، والتي لا تؤثر فقط على تحركات وسلوك سياستها الخارجية وإنما تؤثر أيضًا على مسيرة عملية الانتقال الديمقراطي البنجلاديشي وعلى مشروعات التنمية. فقد اتهمت الشيخة حسينة واجد -عقب فرارها إلى الهند- الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "اليد الأجنبية الخفية" وراء سقوط نظامها فيما يُعتبر ظاهريًا السبب هو "ثورة طلابية"، نظرًا للضغوط التي فرضتها واشنطن على نظام حسينة، ناهيك عن الادعاءات بأن الدكتور محمد يونس الذي تولى رئاسة الحكومة المؤقتة مقرب من الولايات المتحدة ودليل على عمل واشنطن في دكا. كل ذلك بطبيعة الأمر يصب في صالح الصين استراتيجيًا وسياسيًا في المنطقة وفي بنجلاديش، خاصةً وكون بكين أكبر الدول الدائنة التي بلغت مستحقاتها من الديون الرسمية على دكا ٦ مليار دولار، وكون الصين أكبر شريك اقتصادي لبنجلاديش. وقد تكبدت بنجلاديش خسارة بأكثر من ٢٥ مليار دولار في تجارتها مع الصين خلال عام ٢٠٢٣، ما جعل الميزان التجاري لصالح الصين بأغلبية ساحقة وبما يحقق نفوذًا مؤكدًا لبكين في الداخل[٢].

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه من واقع الاقتصاد السياسي لبنجلاديش وما تواجهه من صعوباتٍ راهنة، يمكن القول إن هذه الدولة رغم ما تواجهه من تحدياتٍ متنوعة على مستوياتٍ عدة، إلا أنها بفضل موقعها الاستراتيجي أصبحت تكتسب أهمية جيوسياسية لدى كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على المستويين الإقليمي والدولي. كما أصبح أمام بنجلاديش فرص متنوعة للتعاون عبر الحدود في مجالاتٍ كثيرة، يأتي في مقدمتها البنية التحتية وتطوير وإمدادات الطاقة والتجارة الدولية. وهي على المستوى الإقليمي يمكنها -في حالة تجاوز المرحلة الانتقالية باستقرارٍ وتوازن- أن تكون مركزًا تجاريًا بين الهند والصين ودول جنوب شرق آسيا. هذا ناهيك عن دورها المحتمل في مبادرة الحزام والطريق الصيني، ومشروعات التجارة والنقل والسياحة على المستوى الإقليمي.

لكن كل ذلك يتوقف على قدرة بنجلاديش على إحداث تنويعات هيكلية في الاقتصاد الوطني الذي لا يزال يعتمد على قطاعي صناعة وتصدير الملابس، وصناعة الخدمات والبنوك والتحويلات المالية. ذلك لأن معالجة المشكلات الهيكلية في الاقتصاد هي الطريق الأساسي لحل مشكلات البطالة، والتضخم، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إلى جانب قدرة الحكومة الانتقالية على تخطي مرحلة الانتقال الديمقراطي بانتخاباتٍ حرة ونزيهة تعبر عن جميع فصائل المجتمع، وتحتوي مشكلات الأقليات والأحزاب والحركات الطلابية المتنوعة. فمن خلال حتمية علاقة التأثير المتبادلة بين الاقتصادي والسياسي، لن تستطيع بنجلاديش تحقيق معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، وتكملة مسيرتها في القضاء على الفقر ورفع مستويات المعيشة والدخل، وتطوير المؤسسات الرسمية للدولة دون نظام سياسي متوازن قائم على التوافق بين الفصائل والأحزاب السياسية وقادر على إدارة الشؤون المحلية وسياسة الدولة الخارجية من منطلق المصلحة الوطنية وتحدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

(1) Siegfried O. Wolf, China's Strategic Interests and its impacts on Bangladesh, South Asia Democratic Forum (SADF), March 2014, accessed at: 26 February 2025, available at: https://2u.pw/BtuaNhVJ

(2) Srikanth Kondapalli, Bangladesh in Turmoil: The Chinese gain of 2024?, Insights, Center For International Relations And Strategic Studies, 19 August 2024, accessed at: 26 February 2025, available at: https://2u.pw/9PIsGRtu

الصحة الجيدة "والرفاه": نظام التأمين الصحي في ماليزيا.. القيم والتمويل

محمود مؤمن*

مقدمة:

تعد الصحة الجيدة والرفاه أحد الأهداف المحورية في خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي أطلقتها الأمم المتحدة، حيث يمثل **الهدف الثالث** من الأهداف السبعة عشر التي تسعى إلى تعزيز التنمية الشاملة، والذي ينص على "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"[١]، مما يعكس التزامًا عالميًّا بتحقيق نظام صحي مستدام وعادل للجميع.

إذ تمثل **الصحة العامة** محورًا أساسيًّا في استراتيجيات التنمية، حيث يرتبط تحسُّن الخدمات الصحية بانخفاض معدلات الفقر، وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة الحياة، مما يجعله عاملًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. وقد أكدت **خطة الأمم المتحدة ٢٠٣٠** على الحاجة إلى أنظمة صحية قوية، تتَّسم بالكفاءة والاستدامة، وتستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية، والشمول، وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية. كما شدَّدت الخطة على أهمية **تغطية صحية شاملة** تضمن حصول جميع الأفراد على الخدمات الطبية دون مواجهة أعباء مالية ترهق الأسر، وهو ما يتطلب وجود أنظمة تأمين صحي متكاملة تلبي احتياجات المواطنين بفعالية وكفاءة.

في هذا السياق، تعتبر **تجربة ماليزيا في التأمين الصحي** نموذجًا يسعى للجمع بين تحقيق العدالة الصحية والتمويل المستدام، حيث طورت الدولة نظامًا صحيًا يعتمد على مزيج من التمويل الحكومي والخاص، إضافة إلى نهج قائم على التكافل الاجتماعي، وتبنت نهجًا شاملًا في التعامل مع **هدف التنمية المستدامة الثالث (الصحة الجيدة والرفاه)** من خلال تطوير نظام رعاية صحية متكامل يحقق التغطية الصحية الشاملة (Universal Health Coverage - UHC)، ويوازن بين **التمويل الحكومي والخاص**، مع التركيز على العدالة في توزيع الخدمات الصحية. ما جعل التجربة الماليزية واحدة من أبرز النماذج في الدول النامية التي استطاعت توفير خدمات صحية بجودة عالية، بأسعار ميسورة، مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك القيم الإسلامية في الرعاية الصحية[٢].

كما يسعى النظام الصحي الماليزي إلى التوفيق بين **القيم الإسلامية**، كالعدالة والتكافل الاجتماعي، **وضمان استدامة التمويل الصحي**، حيث يعتمد النموذج الماليزي على مزيج من التمويل الحكومي والتأمين التكافلي، مما يطرح تساؤلات حول مدى نجاحه في تحقيق تغطية صحية عادلة دون إثقال كاهل الدولة أو المواطنين في ضوء أهداف خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وعليه، يركِّز هذا التقرير على تحليل هذا التوازن، من خلال دراسة **دور التأمين التكافلي في تحقيق العدالة الصحية، وآليات تمويل الخدمات الصحية، ومدى توافق النظام**

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) قرار (١/٧٠)، قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠١٥، نيويورك، الأمم المتحدة، د.ت.، تاريخ الاطلاع: ٢٠ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/9l8KA9F

(٢) للمزيد انظر:

- Farrah Ilyani Che Jamaludin (et al.), Developing a Shariah-compliant medical services framework in Malaysia: an expert system approach using fuzzy Delphi method and interpretive structural modelling, BMJ Open, Vol. 15, January 2025, available at: https://bmjopen.bmj.com/content/15/1/e082263

الماليزي مع قيم الاقتصاد السياسي الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك من خلال عدة محاور رئيسية:

أولًا: مفهوم الصحة والرفاه في الرؤية الإسلامية والتنموية، **ثانيًا:** نظام التأمين الصحي في ماليزيا - الهيكلة والتنظيم، **ثالثًا:** القيم الإسلامية في نظام التأمين الصحي الماليزي، **رابعًا:** تمويل نظام التأمين الصحي الماليزي - آلياته وتحدياته، **خامسًا:** التأمين الصحي الماليزي في ضوء خطة التنمية المستدامة، **خاتمة:** تساؤلات منهجية حضارية.

أولًا- مفهوم الصحة والرفاه في الرؤية الإسلامية والتنموية:

١- الصحة في الرؤية الإسلامية:

تحتل **الصحة مكانةً مركزية في الإسلام**، إذ تُعد من أهم النعم التي منحها الله للإنسان، وقد أكد الشرع على ضرورة الحفاظ عليها والعناية بها. تأتي هذه الأهمية من كون **حفظ النفس** أحد المقاصد الخمسة الكبرى للشريعة الإسلامية، إلى جانب حفظ الدين، والعقل، والمال، والنسل. فالصحة الجيدة ضرورية لقيام الإنسان بواجباته الدينية والدنيوية، ولتحقيق التوازن بين الجسد والروح، حيث وردت في القرآن الكريم والحديث النبوي إشارات عديدة تؤكد على أهمية الصحة والعناية بالجسد، ومنها قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا**﴾ [النساء: ٢٩]، وهو نهي صريح عن أي سلوك قد يضر بالنفس، مما يشمل الإهمال الصحي. وحديث النبي ﷺ: "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ" (أخرجه البخاري)، مما يدل على قيمة الصحة وضرورة استغلالها فيما ينفع، وبهذا، يُنظر إلى الصحة في **علم المقاصد** على أنها جزء لا يتجزأ من مقصد **حفظ النفس**، نظرًا لكونها تندرج ضمن الضروريات في البنية المقاصدية للشريعة الإسلامية[١]، فقد أوجب الإسلام كل ما يسهم في الحفاظ على سلامة الإنسان.

بجانب ذلك، يُعد التكافل والتعاون من المبادئ الأساسية في الإسلام، حيث يؤكد الشارع الحكيم على أهمية التضامن المجتمعي لضمان وصول الجميع إلى الرعاية الصحية، وذلك استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى**﴾ [المائدة: ٢]، وحديث النبي ﷺ: "مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى "(رواه البخاري ومسلم). ويظهر هذا التكافل الصحي في عدة صور، منها **الوقف الصحي** الذي عُرف في الحضارة الإسلامية عبر "البيمارستانات"[٢] التي قدمت العلاج المجاني، و**الزكاة والصدقات** التي خُصصت لدعم المرضى المحتاجين، بالإضافة إلى **التأمين الصحي التكافلي** الذي يعد نموذجًا حديثًا مشتقًا من الفقه الإسلامي[٣]، كما هو مطبق في ماليزيا حيث يعتمد على التعاون المالي بين الأفراد لتمويل الخدمات الصحية دون استغلال ربحي. وقد تبنت عدة دول إسلامية، مثل السعودية وتركيا، أنظمة صحية مدعومة حكوميًّا لضمان حصول الفئات الأقل دخلًا على الرعاية الطبية، مما يعكس التزام هذه الدول بمبادئ التكافل الإسلامي في الرعاية الصحية.

كما تُمثل **العدالة الصحية** ركيزة أساسية لضمان حصول جميع الأفراد على الرعاية الصحية بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي، ويتطلب تحقيقها تعاونًا وثيقًا بين

---

(١) للمزيد انظر: سيف الدين عبدالفتاح، العملية الاجتهادية وأصول الفقه الحضاري: دراسة في سياقات المدخل المقاصدي، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢ يناير ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٢ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/XBGDqCWY

(٢) البيمارستانات هي المستشفيات في الحضارة الإسلامية، وكانت تُعرف أيضًا بدور الشفاء، وهي مؤسسات طبية متكاملة ظهرت منذ العصر العباسي، وقدمت الرعاية الصحية المجانية لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن الدين أو الطبقة الاجتماعية. تميزت البيمارستانات بوجود أقسام متخصصة للأمراض المختلفة، وأطباء مهرة، ونظم إدارية متطورة، كما كانت مراكز للتعليم الطبي والتدريب. وكان من أشهرها البيمارستان العضدي في بغداد، والبيمارستان النوري في دمشق، والبيمارستان المنصوري في القاهرة، والتي كانت تدار وفق نظام وقفي يضمن استدامة الخدمات الصحية.

(٣) سامية معزوز، التأمين التكافلي الإسلامي: عرض تجارب بعض الدول، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد أ، عدد ٤٤، ديسمبر ٢٠١٥، ص ص، ٤٩-٧٢، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4hgBlSl

الدولة والمجتمع. حيث تتحمل الدولة مسؤولية رئيسية في توفير خدمات صحية متاحة وعالية الجودة من خلال إنشاء مستشفيات ومراكز طبية حكومية، وضمان التأمين الصحي الإجباري أو المدعوم، إلى جانب وضع سياسات صحية عادلة تضمن التوزيع المتوازن للخدمات الطبية، والرقابة على القطاع الصحي لضمان جودته ومنع الاحتكار. وفي المقابل، يساهم المجتمع في تحقيق العدالة الصحية من خلال **آليات التكافل الاجتماعي** مثل الوقف الصحي، والتأمين التكافلي الإسلامي الذي يقوم على مبدأ التعاون والتضامن في تمويل الرعاية الصحية، إلى جانب المبادرات المجتمعية والتطوعية التي تدعم الفئات غير القادرة[١].

٢- التنمية المستدامة والصحة:

يُعد الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، المعنون بـ **"الصحة الجيدة والرفاه"**، أحد الركائز الأساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، حيث يهدف إلى ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وتعزيز الرفاه في جميع الأعمار. يشمل هذا الهدف عدة غايات فرعية، منها: الحد من وفيات الأمهات والأطفال، ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، وتعزيز الرعاية الصحية الأولية، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة. كما يركز على تحسين الخدمات الصحية في المناطق النائية، وتعزيز البحث والتطوير في المجال الطبي، وضمان حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة[٢]. ويتطلب تحقيق هذا الهدف **تنسيقًا دوليًا واستثمارات مستدامة** لضمان استمرارية الخدمات الصحية للجميع، خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث تواجه هذه الدول تحديات هيكلية في بناء أنظمة صحية قوية ومستدامة.

اتصالًا بذلك، **ترتبط الصحة ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية**، حيث تؤثر جودة الخدمات الصحية على إنتاجية الأفراد ومستوى معيشتهم. فالأفراد الأصحاء يكونون أكثر قدرة على العمل والإنتاج، مما يعزز النمو الاقتصادي، بينما تؤدي الأمراض وضعف الرعاية الصحية إلى خسائر اقتصادية كبيرة بسبب انخفاض الإنتاجية وارتفاع تكاليف العلاج. على الصعيد الاجتماعي، تساهم الصحة الجيدة في تحقيق الاستقرار المجتمعي وتقليل معدلات الفقر، حيث يؤدي الإنفاق المرتفع على الرعاية الصحية إلى استنزاف الموارد المالية للأسر الفقيرة، مما يفاقم عدم المساواة الاجتماعية. كما أن تحسين الصحة العامة يعزز من جودة الحياة، ويزيد من متوسط العمر المتوقع، ويقلل من الأعباء الصحية على الأنظمة الحكومية، مما يجعل الاستثمار في الصحة أحد العوامل الحاسمة لتحقيق تنمية مستدامة.

ولا شك أن الدول النامية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، حيث تعاني من نقص التمويل وضعف البنية التحتية الصحية، وغياب التغطية الصحية الشاملة، وانتشار الأمراض المعدية وسوء التغذية. كما أن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي يزيد من فجوة الوصول إلى الخدمات الصحية بين الفئات المختلفة، حيث يواجه سكان المناطق الريفية والفقيرة صعوبة في الحصول على الرعاية الطبية الأساسية. إضافةً إلى ذلك، تشكل الأزمات الصحية العالمية، مثل جائحة كوفيد-١٩، تحدِّيًا إضافيًّا أدَّى إلى إضعاف الأنظمة الصحية وزيادة الأعباء المالية على الحكومات. ومن التحديات الأخرى الهجرة المتزايدة للأطباء والكفاءات الصحية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، مما يخلق نقصًا حادًّا في الكوادر الطبية المؤهَّلة. وللتغلُّب على هذه التحديات، تحتاج الدول النامية إلى إصلاحات هيكلية في قطاع الصحة، وتعزيز التعاون الدولي، وتوسيع نطاق التأمين الصحي

(1) Richard Vize And Randall Baran-Chong, Champions Of Change: How Governments Can Lead Healthcare Transformation, KMPG, 2022, Accessed: 24 February 2025, available at: https://2u.pw/tbTKQWxS

(٢) قرار (١/٧٠)، قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢.

التكافلي كنموذج مستدام لتمويل الرعاية الصحية.

من هنا تكمن أهمية دراسة وتقييم تجربة التأمين الصحي الماليزي في ضوء خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ لاستخلاص الدروس والتجارب القابلة للتطبيق في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بتوسيع التغطية الصحية، وتحقيق استدامة التمويل، وتعزيز التكافل الصحي كبديل للنماذج التقليدية.

ثانيًا- نظام التأمين الصحي في ماليزيا: الهيكلة والتنظيم

أ) تاريخ وتطور النظام الصحي الماليزي

١- لمحة تاريخية عن تطور النظام الصحي:

شهد النظام الصحي في ماليزيا تحولات جوهرية منذ الحقبة الاستعمارية البريطانية وحتى الوقت الحالي، حيث تطور من نظام صحي بسيط قائم على العيادات الريفية والمراكز الصحية الأولية إلى هيكل متكامل يجمع بين الرعاية الصحية العامة والخاصة. خلال الحقبة الاستعمارية، كانت الخدمات الصحية تقتصر على المرافق التي أنشأها البريطانيون لخدمة موظفيهم، ومع استقلال ماليزيا في عام ١٩٥٧، اتجهت الحكومة إلى بناء **نظام صحي وطني** يهدف إلى توفير الرعاية الصحية للجميع. فتم تعزيز النظام الصحي بشكل ملحوظ خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث زادت الاستثمارات في البنية التحتية الصحية، وتم تطوير برامج الرعاية الأولية والوقائية[١]، مما أدَّى إلى تحسُّن كبير في مؤشرات الصحة العامة مثل انخفاض معدل وفيات الأمهات والأطفال، وزيادة متوسط العمر المتوقع.

في العقود الأخيرة، تبنت ماليزيا استراتيجيات إصلاحية لتعزيز كفاءة النظام الصحي وتحقيق **التغطية الصحية الشاملة**، حيث تم إدخال **التأمين الصحي التكافلي**، وتوسيع شراكات القطاع الخاص، وتعزيز دور التكنولوجيا في تقديم الرعاية الصحية. واليوم، تتمتع ماليزيا بنظام صحي مختلط وفعال، حيث توفر المستشفيات الحكومية خدمات طبية ميسورة التكلفة، بينما يقدم القطاع الخاص خيارات متقدمة للرعاية الطبية[٢].

٢- العلاقة بين القطاع العام والخاص في الخدمات الصحية:

يتميز النظام الصحي الماليزي بهيكل مزدوج يجمع بين القطاعين **العام والخاص**، مما يوفِّر توازنًا في تقديم الخدمات الصحية، إذ يعمل القطاع العام على ضمان وصول الخدمات الصحية الأساسية لجميع المواطنين بتكلفة ميسورة، بينما يقدم القطاع الخاص رعاية طبية متقدمة مدفوعة الأجر لمن يستطيع تحمل تكاليفها.

القطاع العام تهيمن عليه وزارة الصحة الماليزية التي تدير شبكة واسعة من المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، حيث يتم تقديم الخدمات الصحية بأسعار رمزية أو مجانًا للفئات ذات الدخل المنخفض، ويمول هذا النظام بشكل أساسي من خلال الضرائب الحكومية. على الجانب الآخر، القطاع الخاص يضم المستشفيات والعيادات الخاصة التي تقدم خدمات طبية متخصصة ومتقدمة، مما يخفف الضغط على النظام الصحي الحكومي. وقد أدت الشراكة بين القطاعين إلى تطوير حلول مبتكرة، مثل برامج التأمين الصحي التكافلي وبرامج **الشراكة بين القطاعين العام والخاص**(PPP) ، والتي تساهم في توسيع نطاق التغطية الصحية وتحقيق استدامة التمويل الصحي[٣].

رغم الفوائد الكبيرة لهذا النموذج، لا تزال هناك تحديات، أبرزها التفاوت في جودة الخدمات بين القطاعين، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف

(1) Chee Heng Leng, Ownership, Control, And Contention: Challenges For The Future Of Healthcare In Malaysia, Social Science & Medicine, Vol. 66, No. 10, May 2008, pp. 2145-2156, available at: https://doi.org/10.1016/j.socscimed.2008.01.036

(2) Swee Kheng Khor And Others, Sustainability and Resilience in the Malaysian Health System, CAPRI, August 2024, Accessed: 22 February 2025, available at: Https://2u.Pw/Djidwoxqw

(3) Ibid.

الرعاية الصحية، فضلًا عن نقص الكوادر الصحية في بعض المناطق الريفية. وللتعامل مع هذه القضايا، تعمل الحكومة الماليزية على تعزيز التكامل بين القطاعين من خلال سياسات دعم مالي للمرضى غير القادرين، وتعزيز تنظيم الأسعار والتأمين الصحي الشامل.

ب) آليات التأمين الصحي في ماليزيا

١- **التأمين الصحي الحكومي:**

يُعد **التأمين الصحي الحكومي في ماليزيا** ركيزة أساسية لضمان الوصول العادل إلى الرعاية الصحية، خاصة للفئات ذات الدخل المنخفض، ويعتمد هذا النظام على مزيج من التمويل الحكومي، والمساهمات الاجتماعية، وبرامج الدعم الصحي التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجًا. ومن بين أهم البرامج التي تم تطويرها لتعزيز العدالة الصحية **برنامج PeKa B40، وبرنامج MySalam**، حيث يعكسان سعي الحكومة الماليزية لتحقيق تغطية صحية شاملة وفق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

- **برنامج PeKa B40: توفير الخدمات الصحية للفئات الأقل دخلًا**

أطلقت الحكومة الماليزية برنامج **PeKa B40** عام ٢٠١٩، وهو مصمم خصيصًا لدعم الفئات ذات الدخل المنخفض(Bottom 40% أو B40)، أي المواطنين الذين يمثلون أقل من ٤٠٪ من إجمالي السكان من حيث الدخل. يهدف البرنامج إلى تحسين جودة الحياة من خلال تقديم فحوصات صحية مجانية، ودعم شراء الأجهزة الطبية، وتمويل علاجات السرطان، وتعويض تكاليف السفر للعلاج.

يستهدف البرنامج المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن ٤٠ عامًا والمسجلين في قاعدة بيانات المساعدات الحكومية، حيث يتم توفير الخدمات من خلال شبكة واسعة من العيادات والمستشفيات الحكومية والخاصة المتعاقدة مع البرنامج. إذ يساهم برنامج **PeKa B40** في تعزيز الكشف المبكر عن الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، مما يقلل العبء المالي على النظام الصحي الحكومي على المدى الطويل. يُعد هذا البرنامج نموذجًا للتأمين الصحي الحكومي القائم على **العدالة الصحية والتكافل الاجتماعي**، حيث يتم تمويله بالكامل من خلال الضرائب العامة دون فرض أي مساهمات مالية مباشرة من المستفيدين[1].

- **برنامج MySalam B40: دور التأمين التكافلي في الرعاية الصحية**

يعد برنامج **MySalam** أحد المبادرات الرائدة في ماليزيا لتوفير **تأمين صحي تكافلي مجاني** للفئات ذات الدخل المحدود. تم إطلاقه في يناير ٢٠١٩ كمبادرة حكومية بالتعاون مع شركات التأمين التكافلي، بهدف تقديم دعم مالي للمواطنين الذين يعانون من أمراض خطيرة مثل السرطان وأمراض القلب، إلى جانب دعم المصابين بالعجز المؤقت أو الدائم.

يعمل البرنامج وفق نموذج **التأمين التكافلي الإسلامي**، حيث يتم تمويله من خلال صندوق مشترك تديره الحكومة بالتعاون مع شركة Great Eastern Takaful. إذ يمنح البرنامج المستفيدين مبالغ مالية مقطوعة تصل إلى ٨٠٠٠ رنجت ماليزي عند تشخيصهم بأحد الأمراض المشمولة، إلى جانب تعويض يومي للمستفيدين خلال فترات العلاج بالمستشفيات. ومن خلال توفير الدعم المالي المباشر، ويساهم في تقليل الأعباء المالية على الأسر الفقيرة، ويعزز من الوصول العادل إلى الخدمات الطبية.

إضافةً إلى دوره في تخفيف الأعباء المالية، يمثل **MySalam**

(1) Ferry Latief, Social Protection in Action: Building Social Protection Floors For All, International Labour Organization, December 2021, Accessed: 22 February 2025, available at: Https://2u.Pw/Jtck7c8d

نموذجًا بارزًا للدمج بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والرعاية الصحية المستدامة، حيث يعتمد على نظام التأمين التكافلي بدلًا من التأمين الربحي التقليدي. وقد تمَّ توسيع نطاق البرنامج ليشمل المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٥ عامًا، مع التركيز على المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي(١).

٢- التأمين الصحي الخاص:

يلعب التأمين الصحي الخاص في ماليزيا دورًا حيويًّا في تخفيف الضغط على القطاع العام، حيث توفر شركات التأمين والمستشفيات الخاصة خدمات طبية متقدمة مقابل رسوم مدفوعة. فمثلًا تقدم شركات مثل AIA Malaysia و Prudential BSN Takaful خطط تأمين تغطي التكاليف الطبية جزئيًّا أو كلِّيًّا، بينما توفر المستشفيات الخاصة مثل Gleneagles Hospital وPantai Hospital خيارات علاجية متطورة دون فترات انتظار طويلة. يتيح النظام الخاص للمرضى حرية اختيار الأطباء وسرعة الوصول إلى الرعاية الصحية، لكنه أكثر تكلفة مقارنة بالخدمات الحكومية(٢).

ويعمل القطاعان العام والخاص بشكل تكاملي، حيث يتم تحويل بعض المرضى من المستشفيات الحكومية إلى الخاصة لتخفيف الازدحام، كما تساهم شركات التأمين الخاصة في تغطية الخدمات غير المتوفرة في النظام العام. ومع ذلك، لا يزال هناك تحدٍّ يتمثَّل في عدم المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية، حيث يعتمد الفقراء على الخدمات الحكومية، بينما يستفيد الأثرياء من خيارات القطاع الخاص. ولضمان العدالة الصحية، تدعم الحكومة برامج مثل **MySalam** و **PeKa B40** -كما ذكرنا- لتمكين الفئات ذات الدخل المنخفض من الاستفادة من كلا النظامين.

ثالثًا- القيم الإسلامية في نظام التأمين الصحي الماليزي:

١- العدالة الصحية والتوزيع العادل:

تعتمد ماليزيا على نموذج مزدوج يجمع بين القطاعين العام والخاص لضمان وصول الخدمات الصحية لجميع الفئات، حيث تقدِّم المستشفيات الحكومية رعاية صحية ميسورة التكلفة أو مجانية للفئات ذات الدخل المنخفض، بينما يوفر القطاع الخاص خدمات طبية متطورة للمواطنين القادرين ماليًّا. وقد ساهمت برامج مثل **PeKa B40** و**MySalam** في تقليل الفجوة الصحية بين الفقراء والأغنياء، من خلال تقديم فحوصات مجانية، وعلاجات مدعومة، وتعويضات مالية للمرضى المحتاجين. كما تعمل الحكومة على توزيع المرافق الصحية بشكل عادل بين المناطق الريفية والحضرية، لضمان عدم تركز الخدمات في المدن الكبرى فقط.

٢- التأمين التكافلي الإسلامي:

ولتحقيق التوازن بين العدالة الصحية والاستدامة المالية، تبنَّت ماليزيا **نظام التأمين التكافلي الإسلامي (Takaful Health Insurance)**، الذي يعتمد على مبدأ التعاون والمشاركة في المخاطر دون استغلال ربحي. كما يتم تمويل النظام الصحي الحكومي من خلال الضرائب العامة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمارات الأخلاقية، مما يضمن استمرارية تقديم الخدمات الصحية دون تحميل الأفراد أعباء مالية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد ماليزيا على **مبدأ الوقاية كوسيلة لتقليل تكاليف العلاج**، حيث يتم تنفيذ برامج للكشف المبكر عن الأمراض المزمنة، مما يقلل الضغط على النظام الصحي الحكومي(٣).

---

(١) الموقع الرسمي للبرنامج:
Mysalam B40 Takaful Protection Scheme, Accessed: 23 Feb 2025, available at: Https://2u.Pw/Klav0cce

(٢) فارس جفري، محمد أكرم لال الدين، التجربة الماليزية في التأمين التكافلي: دراسة تحليلية، التجديد، مجلد ٢٦، عدد ٥٢، يوليو ٢٠٢٢، ص ص ٤٣-٤٨.

(٣) رجراج سليمة، تجربة التميز والابداع الماليزية في الاستثمار في التأمين التكافلي الإسلامي، جامعة البليدة ٢، بحوث المؤتمر العلمي: الإبداع والتميز في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، مجلد ١، ٢٠١٧، ص ٢٠٣.

٣- الزكاة الصحية:

تساهم **مؤسسات الزكاة والوقف في ماليزيا** في تقديم خدمات صحية مجانية أو مدعومة للفقراء من خلال استخدام أموال الزكاة لدعم مراكز تقديم الرعاية الصحية مثل مركز علاج المرضى الإسلامي لدعم المرضى غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج[١]. ويعد هذا النموذج مثالًا عمليًا على **تكامل التمويل الإسلامي مع التأمين الصحي**، حيث يتم توجيه أموال الصدقات والزكاة لخدمة الأفراد الأكثر احتياجًا.

٤- التوازن بين المسؤولية الفردية والدعم الحكومي

يدمج النظام الماليزي بين التمويل الحكومي والتأمين الصحي التكافلي والمسؤولية الفردية، حيث تساهم الدولة في تغطية تكاليف الرعاية الصحية للفئات المحتاجة، بينما يتحمل الأفراد القادرون تكاليف جزئية من خلال برامج التأمين الخاصة. ويعكس هذا النهج مبدأ **"لا ضرر ولا ضرار "**في الإسلام، حيث يتم توزيع الأعباء المالية بشكل عادل لضمان استدامة الموارد الصحية.

بهذا، يرتكز نظام التأمين الصحي في ماليزيا على مبادئ إسلامية تعزز العدالة والتكافل الاجتماعي والتوازن بين المسؤولية الفردية والجماعية، حيث يتم دمج القيم الإسلامية في هيكلة النظام لضمان تحقيق التغطية الصحية الشاملة دون تمييز بين المواطنين، كما أن القراءة الوافية لقيم نظام التأمين الصحي الماليزي تُظهر كيف يمكن للقيم الإسلامية أن تشكل ركيزة أساسية في بناء نظام صحي عادل ومستدام، حيث يتم الجمع بين التغطية الصحية الشاملة، وآليات التمويل المتوافقة مع الشريعة، والتكافل الاجتماعي، وهو ما يجعله نموذجًا يمكن الاستفادة منه في تطوير أنظمة تأمين صحي في الدول الإسلامية الأخرى.

رابعًا- تمويل نظام التأمين الصحي الماليزي: آلياته وتحدياته

أ) مصادر التمويل

يُعد تمويل نظام التأمين الصحي في ماليزيا مزيجًا من **المصادر الحكومية، والمساهمات الفردية، والدعم المجتمعي**، مما يضمن استدامة النظام الصحي مع تحقيق التغطية الصحية الشاملة. يعتمد هذا النموذج على التوزيع العادل للموارد وفق مبادئ التكافل الاجتماعي والعدالة المالية، مستفيدًا من التمويل الحكومي، والاشتراكات التأمينية، وآليات الزكاة والوقف الإسلامي.

١- التمويل الحكومي والضرائب:

يشكل **التمويل الحكومي** الركيزة الأساسية لتمويل النظام الصحي الماليزي، حيث يتم تخصيص جزء من ميزانية الدولة لدعم المستشفيات العامة، والمراكز الصحية الأولية، وبرامج التأمين الصحي المجاني للفئات الأقل دخلًا، مثل PeKa B40 وMySalam إذ يتم تمويل هذه البرامج من خلال إيرادات الضرائب العامة، والتي تشمل ضريبة السلع والخدمات(GST) ، وضريبة الدخل، والرسوم الحكومية. كما تساهم الحكومة في تقديم دعم مالي مباشر للمستشفيات العامة لتغطية التكاليف التشغيلية وتحسين البنية التحتية الطبية، مما يضمن تقديم خدمات صحية ميسورة التكلفة[٢]، ووفقًا لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٩، بلغ إجمالي الإنفاق الصحي في ماليزيا حوالي ٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع مساهمة الإنفاق الحكومي بنسبة ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في عام ٢٠٢١، ارتفع الإنفاق الحكومي على الصحة إلى ما يقرب من ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس التزام ماليزيا بتعزيز نظامها الصحي وتوفير

(١) أسماء أكلي، عبد البارئ أوانج، التجربة الماليزية لتثمير أموال الزكاة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر، عدد ٦، ديسمبر ٢٠١٢، ص ١٣١، متاح عبر الرابط التالي: Https://2u.Pw/Qvgmbdzg

(2) Hong Teck Chua, Julius Chee Ho Cheah, Financing Universal Coverage In Malaysia: A Case Study, BMC Public Health, 22 June 2012, Accessed: 25 Feb 2025, available at: Https://2u.Pw/N81y1awy

الرعاية الصحية الشاملة لمواطنيها[١].

٢- الاشتراكات في التأمين الصحي

يعتمد النظام الماليزي أيضًا على **مساهمات الأفراد والشركات في التأمين الصحي الخاص والتكافلي**، حيث تقدم شركات مثل Etiqa Takaful وPrudential BSN Takaful خطط تأمين صحي تعتمد على اشتراكات شهرية أو سنوية. ويتيح هذا النظام للعاملين في القطاع الخاص وأصحاب الأعمال الصغيرة الحصول على تغطية طبية شاملة، تشمل العلاج في المستشفيات الخاصة، العمليات الجراحية، والفحوصات الدورية. بالإضافة إلى ذلك، تفرض بعض الشركات الكبرى في ماليزيا على موظفيها التسجيل الإجباري في برامج التأمين الصحي الخاص كجزء من حزم الامتيازات الوظيفية، مما يساهم في تخفيف العبء على النظام الحكومي[٢].

٣- دعم المجتمع المدني (الزكاة والوقف)

يلعب **المجتمع المدني دورًا مهمًّا في تمويل الرعاية الصحية من خلال مؤسسات الزكاة والوقف**، حيث تساهم هذه المؤسسات في تغطية نفقات علاج الفئات الفقيرة، وإنشاء مستشفيات وقفية، وتمويل شراء المعدات الطبية، حيث يتم جمع أموال الزكاة والوقف من الأفراد والمؤسسات ثم إعادة توزيعها لدعم الخدمات الصحية المجانية، مثل برامج الرعاية الصحية للأرامل والأيتام، وتمويل العمليات الجراحية للحالات المستعصية، ودعم الأدوية والعلاجات لغير القادرين[٣]، وتدير المؤسسات الإسلامية في ماليزيا، مثل Lembaga Zakat Selangor وMajlis Agama Islam Wilayah Persekutuan، صناديق صحية وقفية تهدف إلى توفير العلاج المجاني للأسر ذات الدخل المحدود.

ب) تحديات التمويل الصحي في ماليزيا

١- استدامة التمويل في ظل التغيرات الاقتصادية

يواجه نظام التأمين الصحي في ماليزيا **تحديات في تحقيق الاستدامة المالية**، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الإيرادات الحكومية ونفقات الصحة. إذ يعتمد تمويل النظام الصحي بشكل كبير على الضرائب العامة، مما يجعله عرضة للتباطؤ الاقتصادي وتراجع الإيرادات الضريبية في أوقات الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية، فأحيانا تضطر الحكومة إلى إعادة تخصيص الميزانية لصالح قطاعات أخرى، مما قد يؤثر على جودة الخدمات الصحية والتغطية الشاملة. كما أن زيادة الشيخوخة السكانية وارتفاع معدلات الأمراض غير المعدية مثل السكري وأمراض القلب تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، مما يزيد العبء على النظام المالي الصحي. ولمواجهة هذا التحدي، لذلك فإن الحكومة الماليزية بحاجة إلى **تنويع مصادر التمويل** من خلال تعزيز التأمين التكافلي والشراكات بين القطاعين العام والخاص، إضافةً إلى تحسين إدارة التكاليف الصحية عبر تبني سياسات صحية أكثر كفاءة.

٢- تأثير التقلبات السياسية على الميزانية الصحية

تلعب العوامل السياسية دورًا كبيرًا في تحديد **أولويات الإنفاق الصحي في ماليزيا**، حيث تؤثر التغيرات الحكومية والانتخابات والسياسات المالية على تخصيص الموارد الصحية. فمع تغيُّر الحكومات أو تبنِّي سياسات تقشُّفية، قد تواجه الميزانية الصحيَّة خفضًا في التمويل أو إعادة توزيع للموارد، مما يؤدِّي إلى تباطؤ تنفيذ المشاريع الصحية الجديدة وتأثُّر جودة الخدمات المقدَّمة. على سبيل المثال، في فترات عدم الاستقرار السياسي، قد تتَّجه الحكومة إلى تجميد بعض مبادرات التأمين

(١) وفق إحصائيات البنك الدولي، متاح عبر الرابط التالي: Https://2u.Pw/PHF8Mlqq

(2) Alifah Zainuddin, How Malaysia Can Implement National Health Insurance, With Contributions Across The Board, 7 July 2022, Accessed: ٢٧ Feb 2025, available at: Https://2u.Pw/3w20lobe

(٣) ميلودي عمار وآخرون، دور الصناديق الوقفية في دعم التنمية المستدامة في ماليزيا، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد ٤، عدد ١، ٢٠٢١، ص ١٣٦، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4kBvY30

الصحي أو تأخير الإصلاحات الصحية بسبب الأولويات الاقتصادية الأخرى. كما أن العوامل الجيوسياسية والتغيرات في أسعار النفط والتجارة الدولية قد تؤثر على الميزانية العامة للدولة، مما ينعكس على حجم الإنفاق على الصحة[١]. ولتعزيز استدامة التمويل الصحي تحتاج ماليزيا إلى تبني سياسات مالية طويلة الأجل تضمن الاستمرارية بغض النظر عن التغيُّرات السياسية، مع تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد الصحية.

خامسًا- نظام التأمين الصحي الماليزي في ضوء خطة التنمية المستدامة

يُعد نظام التأمين الصحي الماليزي تجربةً مهمة في تحقيق التغطية الصحية الشاملة وفق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث يهدف إلى توفير خدمات صحية متاحة لمختلف الفئات السكانية. وقد ساهمت برامج مثل PeKa B40 وMySalam في **توسيع نطاق التأمين الصحي**، لا سيما للفئات ذات الدخل المحدود، مما أتاح فرصًا أكبر للوصول إلى الرعاية الصحية. ومع ذلك، لا تزال بعض الفئات، مثل العمال غير الرسميين والمقيمين الأجانب، تواجه تحديات في الحصول على التغطية الصحية، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى شمولية النظام لكافة شرائح المجتمع.

من ناحية أخرى، شهدت ماليزيا **تحسُّنًا في عدد من المؤشِّرات الصحية**، مثل ارتفاع متوسط العمر المتوقَّع وانخفاض معدَّلات وفيات الأمَّهات، مدعومًا بالاستثمار في البنية التحتية الصحية وتعزيز خدمات الرعاية الأولية. لكن على الرغم من ذلك، فإن التحديات الصحية المرتبطة بالأمراض غير المعدية، مثل السكري وأمراض القلب، لا تزال تشكِّل ضغطًا على النظام الصحي، مما يستدعي تعزيز سياسات الوقاية والتثقيف الصحي.

أما على صعيد التمويل، فإن النظام يعتمد على **مزيج من التمويل الحكومي والضرائب والتأمين التكافلي**، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الصحي نسبة ملحوظة من الناتج المحلي الإجمالي (ما يقارب ٤,٤٪ في السنوات الأخيرة). غير أن الاعتماد الكبير على الإيرادات الضريبية قد يجعله عرضةً للتأثُّر بالتغيُّرات الاقتصادية، مما يفرض الحاجةَ إلى تنويع مصادر التمويل لضمان استدامة الخدمات الصحية. وقد سَعَتْ ماليزيا إلى تحقيق ذلك من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إضافةً إلى استكشاف إمكانيات الاستفادة من موارد الوقف والزكاة في دعم الرعاية الصحية.

في السياق السياسي، تؤثِّر **التغيُّرات في السياسات والبرامج الحكومية على استمرارية بعض المبادرات الصحية**، فقد تؤدِّي إعادة هيكلة الميزانيات أو تبدُّل الأولويات إلى تعديل نطاق التمويل الصحي أو آليَّات توزيعه. وعلى الرغم من استقرار الإطار العام للنظام الصحي، فإن التطورات السياسية تظلُّ عاملًا مؤثِّرًا في توجيه الموارد وتحديد اتجاهات الإصلاح.

وبالنظر إلى التجارب المقارنة، **يمكن اعتبار النظام الصحي الماليزي نموذجًا يعكس مزيجًا من التمويل الحكومي والخاص في إطار يهدف إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة**، إلا أنه لا يخلو من التحديات التي تتطلَّب مزيدًا من الإصلاحات. ويظل توسيع نطاق التأمين التكافلي، وتعزيز الاستثمار في الرعاية الوقائية، وضمان كفاءة توزيع الموارد الصحية من بين الأولويات التي يمكن أن تساهم في تعزيز قدرته على مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

---

(١) للمزيد انظر:

Kevin Croke (et al.), The Political Economy Of Health Financing Reform In Malaysia, Health Policy and Planning, Vol. 34, Issue 10, December 2019, Accessed: 5 March 2025, available at: https://2u.pw/7TIWOeof

خاتمة: تساؤلات منهجية حضارية

تُبرز قراءة وتحليل نظام التأمين الصحي الماليزي في سياق خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ عددًا من **الدلالات التي تتَّصل بالمنظور الحضاري الإسلامي** في قراءة التنمية والسياسات الصحية. فمن حيث **المنظومية والتكامل**، يظهر النموذج الماليزي كمحاولة للجمع بين آليات التمويل الحديثة والمبادئ التكافلية المستمدَّة من القيم الإسلامية، مثل التأمين التكافلي والوقف الصحي، وهو ما يعكس إمكانية دمج المبادئ الأخلاقية في السياسات الاقتصادية والصحية. إلا أن التساؤل المطروح هو مدى قدرة هذا التكامل على تحقيق **عدالة التوزيع الصحي** في ظل تحديات الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، أما على مستوى **التوازن والاستدامة**، فقد سعى النظام الماليزي إلى تحقيق **تغطية صحية شاملة دون إثقال كاهل الموارد المالية للدولة**، إلا أن التحديات المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية لا تزال تؤثر على استدامة التمويل الصحي. وهنا، تتَّضح الحاجة إلى **آليات أكثر مرونة لضمان استمرار الدعم الحكومي للتأمين الصحي دون أن يتأثر بالتحولات السياسية والاقتصادية**، وهو ما يطرح تساؤلًا حول مدى قدرة الأنظمة الصحية في الدول النامية على تطوير نماذج تمويل تحقق العدالة والاستدامة معًا.

من حيث **العلاقة بين السياسي والاقتصادي في الدولة القومية الحديثة**، يُظهر النظام الماليزي كيف تؤثر **التوجُّهات السياسية والاستراتيجيات الاقتصادية** على تطوُّر القطاع الصحي. فرغم التوسُّع في سياسات التأمين الصحي، فإن أي تغيُّر في الأولويات الاقتصادية أو وجود اضطرابات سياسية قد يؤدِّي إلى إعادة توجيه الموارد، مما يجعل **الاستقرار السياسي والإداري عاملًا أساسيًّا لضمان استدامة التغطية الصحية الشاملة**.

وفي سياق **العدالة العالمية والديمقراطية الصحية**، فإن قراءة التجربة الماليزية تسلِّط الضوء على التحديات التي تواجه الدول متوسطة الدخل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل نظام عالمي يُعاني من **عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية والصحية**. ورغم الجهود المبذولة لتعزيز التكافل الاجتماعي، فإن النظام الصحي الماليزي لا يزال بحاجة إلى تطوير آليات أكثر شمولًا لمواجهة التفاوتات الصحية بين الفئات السكَّانية المختلفة.

وأخيرًا، فإن **القراءة النقدية لسياسات التنمية الصحية** يظهر الحاجة إلى تجاوز التقييمات الكمية التي تعتمد على المؤشِّرات الاقتصادية وحدها، إلى **قراءة أكثر عمقًا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد القيمية والحضارية في تمكين الصحة والرفاه**. وهنا، يبرز تساؤل أوسع حول كيفية تطوير نماذج صحية تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للدول الإسلامية، وتحقق التكامل بين **القيم الأخلاقية والاعتبارات الاقتصادية في التخطيط الصحي** لاسيما في إطار تبني خطط ورؤى أممية - وافدة- عابرة لإمكانات وقدرات الدول النامية.

التعليم الجيد: كيف ولماذا تطورت مؤشرات التعليم العالي في تركيا والسعودية؟

عبد الرحمن فهيم*

مقدمة:

مع إعلان الأمم المتحدة عن أهدافها التنموية حتى عام ٢٠٣٠ صاغت ضمنها في الهدف الرابع منها وهو التعليم الجيد"، إذ يُعتبر التعليم من أهم الدعائم التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، وهو المفتاح الأساسي لتطوير القدرات البشرية والارتقاء بالمجتمعات إلى مصافِّ الدول المتقدِّمة. وقد أثبتت العديد من الدراسات والتقارير الدولية أن جودة التعليم، والمتمثِّلة فيما يُعرف بـ"التعليم الجيِّد"، تُشَكِّلُ عاملًا حاسمًا في تحقيق الأهداف التنموية المُعلنة على مستوى العالم. ففي إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، يُعتبر التعليم الجيِّد (SDG 4) من الأولويات الأساسية التي تُسهم في تمكين الأفراد، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتقليل معدَّلات الفقر، ورفع مستوى الوعي الاجتماعي والاقتصادي لدى الشعوب.

وبشكل عام أصبح التعليم العالي ركيزةً أساسيةً في خطط التنمية الحديثة، لا سيما في الدول الطموحة لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، ومع التطوُّرات المتسارعة في مجالات الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا فقد صار التعليم العالي حجر الزاوية في بناء رأس مال بشري قادر على الابتكار والتنافس على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، تشكِّل كلٌّ من تركيا والمملكة العربية السعودية نموذجين لافتين، حيث شهدتا تحولات جذرية في أنظمة التعليم العالي خلال العقود الأخيرة، وأبرزت العديد من المؤشِّرات حجم التطوُّر المتنامي فيهما بكافَّة مستويات التعليم الأساسي أو الجامعي (التعليم العالي).

ويبرز أمامنا تساؤل رئيسي حول العوامل التي دفعت كلا البلدين إلى إصلاح التعليم العالي، وما الآليات والسياسات التي اعتمداها لتحقيق هذه الإصلاحات؟ وتكْمن أهمية ذلك التساؤل في كشف العلاقة الجوهرية بين السياسات التعليمية والأهداف الاستراتيجية للدولة، مما يقدِّم دروسًا مهمَّة لدول أخرى تسعى إلى تحسين نظامها التعليمي.

وهذا ما يقدِّمه هذا التقرير للوقوف على أبعاد تلك التطوُّرات في التعليم العالي في كلا البلدين من خلال: أولًا- التعليم الجيد: مفهومه - مؤشراته - نتائجه. ثانيًا- مؤشِّرات وأسباب تطور التعليم العالي في تركيا والسعودية.

أولًا- التعليم الجيد: مفهومه - مؤشراته - نتائجه

في ظل التسارع العالمي للتغيُّرات والتحديات التي تواجه البشرية، برز هدفُ التعليم الجيد ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التقدُّم والازدهار. فبينما يُعتبر الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع"، يُطرح التساؤل: ما هو مفهوم ومعيار التعليم الجيد بالأساس؟ وكيفية تحقيقه وفق تلك المستهدفات؟ وهل يفي النظام التعليمي الحالي بتلك المتطلَّبات الطموحة؟ وكيف يمكن للنظم التعليمية أن ترتقي إلى مستوى توقعات المجتمعات التي تتطلَّع إلى تحقيق جودة تعليمية تُنَمِّي القدرات الفكرية والقيمية والابتكارية وليس مجرد زيادة معدَّلات الالتحاق؟، تدفعنا هذه الأسئلة للنظر في مفهوم التعليم الجيد وكيف يمكن تحقيقه وما المؤشِّرات التي يمكن من خلالها تقييمه وقياسه؟

١- التعليم الجيِّد وفق الأمم المتحدة ومشروع التنمية المستدامة

ترتكز أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) على تحقيق تعليم شامل وعالي الجودة للجميع، حيث يُعَدُّ الهدف

* باحث في العلوم السياسية.

الرابع (SDG 4) "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع" حجر الزاوية في خطط التنمية العالمية.

وتتضمَّن مؤشِّرات هذا الهدف معايير مثل:

- تحسين معدَّلات الالتحاق بالمستويات التعليمية المختلفة.

- ضمان جودة المناهج التعليمية والتعلُّم النشط.

- تقليل الفوارق في الوصول إلى التعليم بين الفئات المختلفة من المجتمع.

- تعزيز التدريب المهني والتعليم التقني بما يتوافق مع متطلَّبات سوق العمل.

وقد أكَّدت تقارير الأمم المتحدة أن التعليم الجيِّد لا يقتصر فقط على زيادة أعداد الطلاب، بل يشمل أيضًا جودة العملية التعليمية، وكفاءة نظم التدريس، ومدى قدرة النظام على تهيئة الطلاب لمواجهة تحديات المستقبل من خلال تطوير مهارات التفكير النقدي والابتكار. تُعَدُّ هذه المعايير من الأسس التي يجب أن ينطلق منها أي نظام تعليمي يسعى لتحقيق تنمية مستدامة، حيث يُمكن للتعليم الجيِّد أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدَّة الفقر، وبناء مجتمع متماسك قائم على المعرفة والابتكار.

كما لا تقتصر التنمية المستدامة في التعليم على مجرد إضافة محتوى بيئي إلى المناهج الدراسية وفق مقصود الأمم المتحدة منه، بل تتعدَّاه لتصبح مبدًا راسخًا يوجِّه العملية التعليمية بأكملها، فإن مفهوم التنمية المستدامة في التعليم يعني بناء نظام تعليمي يدرك الترابط الوثيق بين التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويزوِّد الطلاب بالمعرفة والمهارات والقيم اللازمة لبناء مستقبل مستدام. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المناهج الدراسية دورًا محوريًّا في تعزيز هذا المفهوم، وذلك من خلال دمج قضايا الاستدامة في مختلف المواد الدراسية، مثل: ربط دروس العلوم بتغيُّر المناخ، وتعليم الطلاب في الرياضيات كيفية حساب بصمتها الكربونية، وإدراج موضوعات الاستهلاك المسؤول في دروس تربية المواطنة، ولخلق بيئة تعليمية تعكس مبادئ الاستدامة، يمكن للمدارس تبنّي ممارسات مستدامة من خلال: ترشيد استهلاك الطاقة والمياه، وتطبيق برامج إعادة التدوير، وإنشاء حدائق مدرسية تُتيح للطلاب التواصل مع الطبيعة وتعلُّم مبادئ الزراعة المستدامة، فمن خلال هذه الممارسات، يصبح التعليم أكثر ارتباطًا بالحياة اليومية والتحديات التي يواجهها العالم[١].

مقاصد الهدف (٤)[٢]:

وفق الرؤية التي أعلنتها الأمم المتحدة في الهدف الرابع "التعليم الجيد" من أهداف التنمية المستدامة تظهر مجموعة من المقاصد والمستهدفات، حيث يركز الهدف الرابع على ضمان تعليم مجاني ومنصف وجيد للجميع بحلول ٢٠٣٠، يشمل توفير تعليم ابتدائي وثانوي يؤدِّي إلى نتائج فعَّالة، وتهيئة الأطفال عبر رعاية الطفولة المبكِّرة وتعليم ما قبل الابتدائي. كما يهدف إلى تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم المهني والعالي الجيد والميسور، وزيادة أعداد الشباب والكبار ذوي المهارات التقنية والمهنية اللازمة للعمل اللائق. ويسعى الهدف أيضًا إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين وضمان تكافؤ الفرص للفئات الضعيفة كذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، مع ضمان إلمام الجميع بالقراءة والكتابة والحساب. بالإضافة إلى ذلك، يركز على تعزيز المعارف والمهارات الداعمة للتنمية المستدامة، مثل حقوق الإنسان والمساواة وثقافة السلام، مع تحسين البنية التحتية التعليمية لتكون آمنة وشاملة للجميع. كما يدعو الهدف إلى زيادة المنح الدراسية للدول النامية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والعلوم، وتعزيز التعاون الدولي لتدريب المعلِّمين المؤهَّلين في البلدان الأقل نموًّا، لضمان تحقيق تعليم

(١) كيف يساهم التعليم في تحقيق التنمية المستدامة؟، الخليج للتدريب والتعليم (رؤية ٢٠٣٠)، يوليو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4kILPgx

(٢) أهداف التنمية المستدامة - الهدف ٤ - التعليم الجيد، جامعة المنصورة، تاريخ الاطلاع: ١٨ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4hKybH2

شامل وعالي الجودة عالميًا بحلول الموعد المحدد.

٢- مؤشِّرات الهدف الرابع: التعليم الجيد

أعدَّت اليونيسكو مجموعة من المؤشِّرات لرصد وتقييم ما تحقَّق من الهدف الرابع وقدَّمتها من خلال تقارير تعمل على رصد التعليم العالمي (GEM Report)[1]، والذي اعتبرته إطارًا متكاملًا لقياس التقدُّم نحو تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة، الذي يكفل تعليمًا جيِّدًا وشاملًا للجميع. وتعتمد التقارير على مؤشِّرات رئيسية تقيس مستويات المشاركة التعليمية عبر مختلف المراحل العمرية والتعليمية، بدءًا من مرحلة الطفولة المبكرة مرورًا بالتعليم الأساسي والثانوي وصولًا للتعليم العالي، وذلك باستخدام بيانات إدارية ومسوح أسرية وطنية لضمان دقة المعلومات ورسم صورة شاملة للتقدم على المدى الطويل.

كما يُولي القياس أهمية للعدالة والمساواة في التعليم عبر تحليل الفوارق بين الجنسين ومقاييس الموقع والثروة، مع تركيز خاص على مؤشِّر التكافؤ بين الجنسين في إكمال المرحلة الثانوية، واستعانة ببيانات المسوح الوطنية لتقييم التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية والأسر ذات الدخل المختلف، ومن عام ٢٠٢٦ فصاعدًا، ستعتمد التقارير على نهج منهجي يقوم باختيار عيِّنة من الدول بناءً على معدَّلات التقدُّم السنوية منذ عام ٢٠٠٠، حيث تُصنف الدول وفقًا لتقدُّمها أو ركودها، مما يوفر تمثيلًا عالميًا متنوِّعًا يساعد في استخلاص الدروس المستفادة من تجارب متعدِّدة.

إضافة إلى التقرير العالمي الذي يُعَدُّ جزءًا من سلسلة العد التنازلي لعام ٢٠٣٠، ستصدُر تقارير إقليمية متخصصة تعالج قضايا محددة، مثل مشاركة مرحلة الطفولة المبكرة في الدول العربية، والفجوة بين الجنسين في إكمال التعليم الثانوي في منطقة الكاريبي، وتأخُّر الالتحاق بالتعليم الابتدائي في أفريقيا، وتستند هذه التقارير إلى دراسات حالة متعمِّقة لضمان تناسق العرض على المستويين العالمي والإقليمي، ويشمل الإطار مراجعات دورية لأبحاث السياسات التعليمية الفعَّالة وآليات التمويل التي تساهم في تقليل التسرُّب وإعادة توزيع الموارد، بالتعاون مع منصَّات إلكترونية مثل PEER وSCOPE، لتوفير بيانات محدَّثة وتفاعلية تُساهم في تقييم السياسات التعليمية بصورة شاملة.

وإجمالا للأسس المنهجية والرصدية التي ستوجِّه تقرير التقييم وتحسين التعليم على المستوى الدولي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة من خلال:

- اختيار المؤشرات الرئيسية: مثل مشاركة مرحلة الطفولة المبكرة، ومعدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي، ومعدلات الإكمال، ومشاركة التعليم العالي.

- قياس العدالة: عبر فحص التفاوت في الوصول والمشاركة في التعليم بالنسبة للخصائص الفردية (الجنس - الموقع - الثروة - الإعاقة).

- اختيار دراسات الحالة: عن طريق تصنيف الدول بناءً على معدَّلات تقدُّمها أو ركودها، وتحليل عوامل التقدُّم أو التراجع.

- التحليل السياسي والسياسات المرافقة: يشمل مراجعات بحثية حول السياسات الفعَّالة، وتحليلًا لآليات التمويل، وتقديم توصيات لتعزيز المشاركة وتقليل التفاوت.

- المخرجات والروابط الإقليمية: بما في ذلك إعداد تقارير إقليمية، وتحديثات على مواقع مثل PEER وSCOPE لتعزيز التفاعل الدولي وتوحيد الجهود نحو أجندة ما بعد ٢٠٣٠.

وبالنسبة لكلِّ مؤشِّر من المؤشِّرات الأربعة الرئيسية ولمجموعة واسعة من مقاييس العدالة، يسعى التقرير لتحليل خمسة بلدان ذات تقدُّم سريع وبلدين ذات ركود، أي ما

(1) 2026 Global Education Monitoring Report Countdown to 2030: Access and equity, UNESCO, accessed: 3 April 2025, available at: https://2u.pw/kX0oM

مجموعه ٣٥ دولة، لتوفير مجموعة ممثَّلة من الأمثلة، وأوضح التقرير أن هذه العملية لا تهدف لاختيار أفضل الدول أداءً في العالم، بل مجموعة متوازنة إقليميًّا من الدول التي تحرَّكت بسرعة بالنظر إلى ظروفها الأولية وسياقاتها، لتكون دراسات الحالة لمؤشِّرات التقدُّم والركود: مشاركة مرحلة الطفولة المبكرة: (٥ دراسات تقدم - دراستي ركود)، معدل الأطفال خارج المدارس: (٥ دراسات تقدم - دراستي ركود)، معدل الإكمال: (٥ دراسات تقدم - دراستي ركود)، معدل الالتحاق بالتعليم العالي: (٥ دراسات تقدم - دراستي ركود)، مؤشر التكافؤ أو أي مقياس عدالة آخر لأيٍّ من هذه المؤشرات: (٥ دراسات تقدم - دراستي ركود)، المجموع: ٢٥ دراسة تقدم و١٠ دراسات ركود.

ويصدر عن (GEM) ثلاثة مؤشرات مصنفة ضمن فئات عامة، وبشكل خاص:

- سيركز التقرير الأول (٢٠٢٦) على مؤشرات الوصول والإنصاف، والتي تتوفَّر لها بيانات أكثر بكثير وتكون واضحة نسبيًّا من حيث اتجاه تقدُّم البلدان.

- وسيركِّز التقرير الثاني (٢٠٢٧) على مؤشِّرات الجودة والتعلُّم، والتي تُعتبر بياناتها نادرة وغالبًا ما تحمل قدْرًا كبيرًا من الخطأ.

- وسيركز التقرير الثالث (٢٠٢٨/٩) على المؤشِّرات التي يتفاعل فيها التعليم مع نتائج تنموية أخرى، يكون التقدُّم فيها أقل توثيقًا.

٣- ثغرات في تقييم الهدف الرابع "التعليم الجيد"

تواجه الجهات المعنية برصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة عدَّة صعوبات في تلك المهمَّة فضلا عن الصعوبات الأساسية التي تواجه البلدان المعنية بتحقيق تلك الأهداف في بناء سياسات مستدامة تدفع نحو تحقيق تلك الرؤية، وفيما يخص الهدف الرابع تناول تقرير GEM لعام ٢٠٢٠[(١)]؛ التقدُّم الذي أُحْرِزَ في ميدان التعليم ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة، ويستعرض التقرير مجموعة واسعة من المؤشِّرات التي تغطِّي مراحل التعليم المختلفة بدءًا من الطفولة المبكِّرة مرورًا بالتعليم الأساسي والثانوي والتعليم الفني والمهني والتعليم العالي، إضافةً إلى مؤشِّرات جودة التعليم مثل نتائج التعلُّم، ومؤشِّرات المعلِّمين والبنية التحتية والمرافق التعليمية والمنح الدراسية المتاحة. كما يعتمد التقرير على مصادر متعدِّدة من البيانات، منها الاستقصاءات الأسرية، وتقييمات التعلُّم الوطنية والعابرة للحدود، والبيانات الإدارية، ليقدِّم صورةً شاملةً عن الوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية.

ومن النتائج الرئيسية التي يتطرَّق إليها التقرير، وجود تقدُّم ملحوظ في بعض المؤشِّرات مثل معدَّلات الالتحاق والتوسُّع في التعليم العالي في بعض المناطق، إلا أن هذا التقدُّم تصاحبه تفاوتات واسعة داخل البلدان وبينها. كما يشير التقرير إلى أن بعض الاتجاهات السلبية، مثل التأخُّر في نشر بيانات تقييم التعلُّم وتأثيرات "العتبة"[(٢)]، في التقييمات العابرة للحدود، قد تؤثِّر على دقة قياس النتائج ومصداقيتها. وتبرز أيضًا أهمية التنسيق الدولي والمعايير المشتركة لجمع البيانات، خاصة في ظل التحديات التي يفرضها اختلاف المناهج والتعريفات المعتمدة في البلدان المختلفة.

وفيما يتعلَّق بالصعوبات التي تواجه مؤشِّرات تقييم الهدف الرابع، يوضِّح التقرير أن الاستقصاءات الأسرية التي تُستخدم لتقدير مؤشِّرات مثل معدَّل إكمال التعليم تُعاني من تقلُّبات في

(١) رصد التعليم في إطار أهداف التنمية المستدامة، التقرير العالمي لرصد التعليم، الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٢٠، تاريخ الاطلاع: ١٥ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mWgTk

(٢) يشير مصطلح "العتبة" إلى الحد الأدنى أو نقطة القطع التي تُستخدم لتحديد ما إذا كان المتعلم قد بلغ مستوى معينًا من الكفاءة أم لا. بمعنى آخر، تُحدد هذه العتبة مستوى الأداء الذي يُعتبر كافيًا أو أدنى من ذلك. يمكن أن يؤدي وجود هذه العتبة إلى ظاهرة تُعرف بتأثير "العتبة"، حيث يتم تصنيف الطلاب بشكل ثنائي (أي فوق أو تحت العتبة). وهذا التصنيف قد يُفضي إلى تقديرات مبالغ فيها لعدد المتعلمين الذين يتجاوزون هذا الحد، مما يُصعّب المقارنات الدولية الدقيقة في قياس نتائج التعلُّم.

التغطية والتكرار، ممَّا يؤدِّي إلى اختلافات في تقدير نسب الطلاب بين البلدان والمناطق. كما أن تقييمات التعلُّم، سواء الوطنية أو العابرة للحدود، تواجه تحديات منهجية تتمثَّل في تأثير "العتبة" الذي قد يؤدِّي إلى تقديرات مبالغ فيها للمتعلمين فوق المستوى الأدنى من الكفاءة، مما يصعب المقارنات الدولية. كما أن البيانات الإدارية الخاصة بمؤشِّرات مثل نسبة المعلِّمين المدرَّبين تُعاني من غموض في تعريف المفاهيم وعدم تجانس المعايير المتَّبعة، وهو ما يؤثِّر على دقَّة التقييم والمقارنة.

إضافةً إلى ذلك، تواجه مؤشِّرات التعليم في مجالات مثل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية تحديات كبيرة، إذ تبقى نسبةٌ صغيرةٌ من البلدان التي تدمج بفعالية هذه المحاور في سياساتها التربوية ومنهجياتها التعليمية. كما أن نقص البيانات أو عدم انتظامها فيما يخصُّ الفئات المهمَّشة، مثل ذوي الإعاقة والسكَّان الأصليِّين والفئات الخارجة عن النظام المدرسي، يزيد من تعقيد عملية الرصد والتقييم. هذه التحديات المتعدِّدة تؤكِّد الحاجة إلى تعزيز آليات جمع البيانات وتطوير معايير دولية موحَّدة تضمن شمولية ودقَّة المعلومات المقدَّمة، ما يسهم في تحسين السياسات التعليمية وتحقيق الأهداف المرجوَّة في إطار التنمية المستدامة.

٤- تحديات أهداف التنمية المستدامة في ظل التحولات العالمية

في عام ٢٠١٥، تبنَّت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة كخارطة طريق لبناء عالم أكثر إنصافًا واستدامة بحلول ٢٠٣٠. لكن مسار تحقيق هذه الأهداف واجه عواصف متلاحقة من الأزمات العالمية، بدءًا من جائحة كورونا مرورًا بالاضطرابات الاقتصادية والحروب الإقليمية، ووصولًا إلى الصدمات التي تحدثها سياسات ترامب في ولايته الثانية والتي أعادت تشكيل أولويات الدول وكذلك أثرت على المؤسسات الدولية وبرامج الإعانة. ولم تكن هذه الأحداث منعزلة، بل تفاعلت بشكل تراكمي، مما خلق تأثيرًا مضاعفًا على قدرة المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته تجاه أهداف التنمية المستدامة.

شكَّلت جائحة كورونا (٢٠٢٠-٢٠٢٢) نقطة تحوُّل مفصلية، حيث كشفت هشاشة النظم العالمية في مواجهة الصدمات الخارجية. فبينما تسببت الإغلاقات في تراجع النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٣,٥٪ عام ٢٠٢٠ وفق صندوق النقد الدولي[١]، وتضررت الدول الفقيرة بشكل غير متناسب، إذ فقدت ما يقارب ٨٪ من دخل الفرد، مقابل ٤٪ في الدول الغنية، ممَّا عمَّق عدم المساواة (الهدف العاشر). كما أدَّى تعطيل سلاسل التوريد إلى نقص الغذاء والدواء، لا سيما في أفريقيا وآسيا، حيث أشارت منظمة الفاو إلى أن ٨٢٨ مليون شخص عانوا من الجوع المزمن عام ٢٠٢٢، أي بزيادة ١٥٠ مليونًا عمَّا قبل الجائحة[٢]، ممَّا أضرَّ بتقدُّم (الهدف الثاني). ولم تقتصر الآثار على الجانب المادي؛ فالإغلاقات عطَّلت تعليم ١,٦ مليار طالب، وفق اليونيسيف[٣]، مما هدَّد بزيادة تسرُّب الفتيات من المدارس في المجتمعات التقليدية، وهو ما يعيق (الهدف الرابع والخامس).

مع بدء التعافي من الجائحة، تفاقمت الأوضاع بسبب التضخُّم الأمريكي الحاد عام ٢٠٢٢، الذي دفع البنك الفدرالي الأمريكي لرفع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى منذ ٢٠٠٨؛ أدَّى ذلك إلى انكماش الاستثمارات في الدول النامية[٤]، التي تعتمد على القروض الدولية، حيث وجد صندوق النقد الدولي أن ٦٠٪ من الدول منخفضة الدخل أصبحت على شفا أزمة ديون في

(١) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، تاريخ الاطلاع: ٢ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/42lsF83

(٢) تقرير للأمم المتحدة: عدد الجياع في العالم ارتفع إلى حوالي ٨٢٨ مليون شخص في عام ٢٠٢١، الفاو، ٦ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3R2tXQ7

(٣) اليونيسف: كوفيد-١٩ هو أكبر أزمة عالمية تعصف بالأطفال منذ ٧٥ عاما، اليونيسف، ٨ ديسمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/42H6g5l

(٤) بعد رفع الفائدة بأميركا.. ما تأثيرها على الدول وحياة الشعوب؟، سكاي نيوز عربية، ٢٩ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3RAnnjR

أعقاب أزمة كورونا[١]. وفي الوقت نفسه، أدَّت الحرب الروسية الأوكرانية (٢٠٢٢ - حتى الآن) إلى تعطيل إمدادات الطاقة والغذاء العالمية، حيث شكلت روسيا وأوكرانيا معًا مصدر ٣٠٪ من صادرات القمح[٢]، وارتفعت أسعار الغذاء بنسبة ٣٤٪ في ٢٠٢٢[٣]، مما دفع ٣٤٥ مليون شخص إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد[٤]. كما دفعت أزمة الطاقة دولًا مثل ألمانيا إلى العودة للفحم[٥]، مما عرقل الانتقال إلى الطاقة النظيفة (الهدف السابع)، بينما حوَّلت الحروب الموارد المالية نحو الإنفاق العسكري على حساب التنمية، حيث زاد الإنفاق الدفاعي الأوروبي بنسبة ١٣٪ عام ٢٠٢٣[٦].

بالإضافة إلى ذلك يُشَكِّلُ ما أقْدم عليه ترامب من انسحاب لواشنطن من المنظَّمات الدولية وتجميدها للمساعدات التنموية تحديًا ضخمًا لجدوى خطة ٢٠٣٠، حيث أدَّت هذه الخطوات إلى تهديد كبير بتفكيك للتعاون العالمي الضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فانسحاب واشنطن من منظمة الصحة العالمية (٢٠٢٥) مثلًا، في تعريض ١٨ من البلدان الأكثر تضرُّرًا من مرض السُّلِّ للخطر، والتي تعتمد على ٨٩٪ من التمويل الأمريكي المتوقَّع لرعاية مرضى السل[٧]، مما عرقل التقدُّم نحو الهدف الثالث (الصحة الجيدة). أمَّا تجميد المساعدات الإنسانية (٦٠ مليار دولار سنويًّا)، فقد مثَّل إغلاق وكالة التنمية الأمريكية ضربة قاسية للعديد من المشاريع العالمية، حيث تساهم الوكالة بنحو ٤٣٪ من ميزانية المساعدات الإنسانية على مستوى العالم، وتعمل في أكثر من ١٢٠ دولة. ما يجعل هذا القرار ذا تبعات وخيمة على البلدان التي تعتمد على مساعداتها، خاصة في مجالات الصحة والتنمية[٨]، هذه الديناميكيات لا تعكس مجرد تراجع في التمويل، بل انهيارًا في النموذج القائم على التضامن الدولي، مما يهدِّد بإفشال خطة ٢٠٣٠ برمَّتها، ويستدعي إعادة هندسة عاجلة للنظام متعدِّد الأطراف لتعويض الفجوات الناجمة عن الانكفاء الأمريكي.

٥- ماذا تحقق من الهدف الرابع؟

منذ تقديم الأجندات العالمية الخاصة بالتعليم أو أجندات التنمية العامة، لم يتمكَّن أيٌّ منها من تحقيق أهدافه بأي شكل قريب. في مجال التعليم، قدَّم تقرير المراقبة العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠١٥ تقييمًا متشائمًا لما تم تحقيقه منذ عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من التقدُّم الملحوظ نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين، كان هناك فشل ملحوظ في تحقيق الإكمال الشامل للتعليم الابتدائي، فيما أظهرت أولى مجموعات البيانات العالمية التي جُمعت في ذلك الوقت مستويات منخفضة من التحصيل التعليمي وارتفاع مستويات عدم المساواة.

وفي منتصف أجندة ٢٠٣٠، بيَّن تقرير GEM لعام ٢٠٢٣ وتقرير GEM لعام ٢٠٢٤/٥ أنه لا توجد فرصة لتحقيق أي من

(١) البنك الدولي: رقم قياسي لمدفوعات خدمة الدين في البلدان النامية خلال ٢٠٢٢، العربية، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3R5VlN1

(٢) بعد أزمة الحرب الأوكرانية.. هذه بدائل العرب للحصول على القمح، سكاي نيوز عربية، ٢١ أبريل ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Yrw5L

(٣) ماري بانغيستو وأكسيل فان تروتسنبيرغ، القيود التجارية تشعل أسوأ أزمة غذائية منذ عشر سنوات، البنك الدولي، ٧ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/1uSOxG4T

(٤) أكبر أزمة غذاء في التاريخ مستمرة.. مئات الملايين معرضون لخطر الجوع، العربية، ٢٩ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/yaMABH0

(٥) ألمانيا تعود للفحم في توليد الكهرباء بعد تراجع إمدادات الغاز الروسي، العربية، ١٩ يونيو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/MyNjW

(٦) أوروبا ترفع حجم الإنفاق العسكري العالمي إلى مستويات قياسية، الشرق الإخبارية، ٢٤ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/3HjJP

(٧) الصحة العالمية: توقف المساعدات الأميركية يضر بجهود التصدِّي للسُّلِّ، الشرق نيوز، ٦ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ أبريل ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/43Hn1zh

(٨) إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: عواقب إنسانية واقتصادية على دول العالم، مونت كارلو الدولية، ٢٣ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3DXtV9f

أهداف الهدف الرابع، مع كون جائحة كوفيد-١٩ جزءًا صغيرًا فقط من التفسير. ومن بين الإحصاءات البارزة تباطؤ عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس منذ عام ٢٠١٥، وإدراك أن نسبة الطلاب الذين يحقِّقون الحدَّ الأدنى من الكفاءة في القراءة ليست راكدة على الصعيد العالمي فحسب، بل تتراجع بسرعة في البلدان ذات الدخل المتوسط والعالي[1]. تلك النتائج تنسجم مع حجم التحديات التي أحدثتها التحولات العالمية التي عوَّقت مسار الدول والمؤسسات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا ما يدفع نحو حاجة الدول بشكل أكبر لتعزيز أجندتها وأهدافها الوطنية وإيجاد بدائل محلية لتعويض ما قد يطرأ من تحولات تضف السياسات المعتمدة على الدعم والشراكة الدولية والبحث عن شراكات أكثر تنوعًا واستقرارًا لتحقيق تلك الأهداف. ومن خلال ما سنرصده في الجزء التالي سيتَّضح أن أهداف التنمية كلما كان مُنطلقها الأساسي من الأجندة القومية كانت أدوم وأكثر استقرارًا.

ثانيًا- مؤشرات وأسباب تطور التعليم العالي في تركيا والسعودية

لا ترتبط سياسات تطوير التعليم ودوافع الدول من ذلك بشكل أساسي بأهداف التنمية المستدامة، فهي ترتبط بالأهداف القومية ومتطلبات احتياجاتها المحلية، ولكن تعزِّز بعض الدول أهدافها بمقاصد الرؤية الأممية لسنة ٢٠٣٠، وضمن هذا الإطار نستعرض التطورات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في إعادة تشكيل التعليم العالي في كلٍّ من تركيا والسعودية، ومدى مواكبتها للهدف الرابع "التعليم الجيد"، نظرًا لما حظيت به الدولتان من تقدُّم في مؤشِّرات التعليم العالي، مع رصد للسياسات المتَّبعة وتأثيرها على أداء كلا البلدين.

أ) التعليم العالي في السعودية:

بدأ التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بخطى ثابتة منذ تأسيس جامعة الملك سعود عام ١٩٥٧، التي تُعد أول جامعة سعودية لتلبية حاجة المملكة إلى تأهيل الكوادر الوطنية وتوفير التعليم العالي باللغة العربية، وقد شكل هذا الحدث نقطة انطلاق لتطوير نظام التعليم العالي في السعودية. ومر التعليم العالي بعدة تطورات كبرى، بدءًا من الطفرة النفطية في السبعينيات؛ التي أدَّت الزيادة الكبيرة في عائدات النفط إلى تخصيص ميزانيَّات ضخمة للتعليم، ممَّا ساهم في بناء جامعات جديدة وتحديث البنية التحتية التعليمية. ثم أتتْ إصلاحات ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتي جاءت في إطار سعي المملكة لتحسين صورتها الدولية، حيث تمَّ التركيز على تحديث البرامج التعليمية وتعزيز جودة البحث العلمي كوسيلة لرفع مستوى التعليم العالي. ومع الصعود السياسي لولي العهد الحالي "محمد بن سلمان" تبنَّى رؤية ٢٠٣٠ وجعلها بمثابة خارطة طريق استراتيجية تهدف إلى تحويل التعليم العالي إلى أداة لتنويع الاقتصاد الوطني، وركَّزت الرؤية على تحديث المناهج، وتطوير البنية التحتية الجامعية، وتعزيز الشراكات الدولية، وربط التعليم بمتطلَّبات سوق العمل. وهذا التحوُّل جاء استجابة لحاجة المملكة إلى تقليل الاعتماد على النفط وتأهيل كوادر قادرة على العمل في قطاعات متنوِّعة مثل السياحة والتقنية والتوسُّع في سياسة السَّعْوَدَة.

مؤشرات تطور التعليم العالي

طبقًا للتقرير السنوي للتنافسية العالمية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)، فقد تقدَّمت السعودية في ١٦ مؤشِّرًا من مؤشرات التنافسية العالمية في قطاع التعليم؛ حيث قفزت إلى المركز الـ٢٤ في التقرير مقارنة بـ٣٢ العام السابق ٢٠٢١، وتقدَّمت ٤ مراكز في محور التعليم لتحتلَّ المركز الـ٣٧ مقابل ٤١ العام ٢٠٢١، كما صعدت مركزين في محور البنية التحتية العلمية لتحقِّق المركز الـ٣٠ مقارنة بالمركز الـ٣٢ في ٢٠٢١؛ ممَّا أسْهم في تقدُّم مركز السعودية في أحد المحاور الرئيسية في

(1) 2026 Global Education Monitoring Report Countdown to 2030, Op. cit.

التقرير، وهو محور البنية التحتية، حيث وصلت المملكة للمركز الـ٣٤ مقابل ٣٦ في العام السابق ٢٠٢١، مع محافظة المحور على مسار تصاعدي يتقادم منذ عام ٢٠١٨[١].

ونجحت جامعات سعودية في حجز مكانٍ لها بين أفضل ٣٠٠ جامعة في العالم، وأفضل خمس جامعات عربية على مدى سنوات، والملفت أن المملكة حافظت على المركز الأول عربيًّا، وبنظرة فاحصة في نتائج تصنيف "كيو إس" (QS) العالمي للجامعات عام ٢٠٢٤، فإن جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، احتلَّت المرتبة الأولى عربيًّا، تلتْها جامعة الملك سعود في المرتبة الثانية، وبتوسيع المعيار قليلا لأفضل خمس جامعات عربية وفق (QS)، فإن جامعة الملك عبد العزيز احتلَّت المركز الخامس، وبالإضافة لتصنيف (QS)، هناك تصنيف (Times Higher Education)، الذي يشار إليه بالاختصار (THE)، ووفق مؤشِّرها لأفضل الجامعات العربية، فإن جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) احتلَّت المركز الأول في آخر نتائج صدرت عام ٢٠٢٣. وبالنسبة لتصنيف شنغهاي، وهو ذو مصداقية عالية، فقد كشفتْ نتائجه عام ٢٠٢٣، أن جامعة الملك سعود هي الأولى عربيًّا (١٠١-١٥٠ عالميًّا)، فهي تحظى باحترام كبير في جميع أنحاء العالم، ويشير تصنيف شنغهاي إلى أن جامعة الملك سعود هي الأقدم في المملكة، وتخرَّج منها روَّاد في الأعمال الوطنية والنخبة السياسية والأكاديمية، بما في ذلك أبناء من العائلة المالكة، وحقَّقت جامعة الملك سعود بالفعل نتائج ملفتة في تصنيفات مثل "Webometrics" و"ARWU" و"QS" العالمية، وقد أثار التقدم المتسارع للمؤسسات التعليمية السعودية، كثيرًا من الشكوك. وكشف تقرير بعنوان "لعبة الانتساب لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في السعودية" نشرته (SIRIS Academic)، وهي شركة استشارية أوروبية مقرها في برشلونة، تلاعب المؤسسات البحثية في السعودية بتصنيفات الجامعات العالمية من خلال تشجيع كبار الباحثين على تغيير انتسابهم في العمل البحثي، أحيانا مقابل المال[٢].

دوافع وأسباب تطور التعليم العالي في السعودية:

تشهد المملكة تطورًا ملحوظًا في التعليم العالي نتيجةً لعوامل داخلية وخارجية متعددة. فمن ناحية، يأتي هذا التطور في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتخفيض الاعتماد على النفط، ما يتطلَّب بناء رأس مال بشري قادر على الابتكار والإنتاجية العالية. كما أن التطورات التكنولوجية والعولمة فرضت ضرورة تحديث الأنظمة التعليمية بما يتماشى مع معايير الجودة العالمية، وتزويد الطلاب بالمهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل المستقبلي.

وترتبط هذه الإصلاحات ارتباطًا وثيقًا برؤية ٢٠٣٠ التي تبنَّاها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. فقد وضعت الرؤية أهدافًا استراتيجية في التعليم، منها تحديث المناهج وتطوير البنية التحتية الرقمية وتدريب الكوادر التعليمية، وهو ما يسْهم في إعداد جيلٍ قادرٍ على الابتكار وإدارة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. ويُعتبر تعديل المناهج -الذي شمل تخفيض الطابع الديني التقليدي وإدخال مواد علمية وفكرية حديثة- جزءًا من هذا التحوُّل الواسع الذي يهدف إلى خلق مجتمع أكثر انفتاحًا وتنافسية على الصعيد الدولي[٣].

هناك آراء ترى أن هذه الإصلاحات قد تحمل أبعادًا سياسية تهدف إلى تحسين صورة المملكة أمام المجتمع الدولي وإرضاء بعض الشركاء الاستراتيجيين مثل الولايات المتحدة، من خلال التقارب مع المعايير الغربية وتبنِّي سياسات تُظهر المملكة

(١) غازي الحارثي، «مؤشر ترتيب» سبيل السعودية لقياس جودة تعليمها، الشرق الأوسط، ١ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/jhBlP

(٢) جامعات سعودية في تصنيفات متقدمة عالميا.. هل ثمة تلاعب؟، الحرة، ١٤ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/L8ss6

(٣) سهيلة حماد، التعليم في رؤية المملكة ٢٠٣٠، صحيفة المدينة، ١٤ أبريل ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٣ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4itfhFD

كمجتمع عصري بعيد عن الأنماط الدينية التقليدية وتخرجها عن توجُّهاتها الدينية السابقة. ومع ذلك، فإن هذه الرؤية لا تغفل عن الأهداف الداخلية العميقة المتمثلة في تمكين الفرد وتنمية قدراته بما يخدم النمو الاقتصادي والاجتماعي[١].

وفي السياق نفسه، يُلاحظ أن التطوير المتواصل لقطاع التعليم لا يهدف إلى تحسين نوعية المخرجات التعليمية فحسْب، بل يسعى أيضًا إلى تقوية مكانة المملكة على الساحة الدولية من خلال رفع مستوى البحث العلمي والابتكار في الجامعات. بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني: فتسعى المملكة من خلال رؤية ٢٠٣٠ إلى تقليل الاعتماد على النفط عن طريق تأهيل كوادر متخصِّصة للعمل في قطاعات بديلة مثل السياحة والتقنية والطاقة المتجدِّدة. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الشباب تحت سن الثلاثين تبلغ حوالي ٦٣٪، مما يخلق حاجة مُلِحَّةً لتوفير فرص تعليمية تؤهِّلهم لسوق العمل[٢].

السياسات المتبعة في السعودية:

١- الاستثمار المالي: تُعد السعودية من الدول التي خصَّصت ميزانيات ضخمة لتطوير التعليم موازنة قطاع التعليم ٢٠٢٤، وتصل نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي: ١٤,٥٪، ومن المتوقَّع أن تقود السعودية دول مجلس التعاون الخليجي كأكبر سوق للتعليم بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٧، وقد خصَّصت الحكومة السعودية مبلغ ١٩٥ مليار ريال لقطاع التعليم (٥١,٩ مليار دولار) في موازنتها لعام ٢٠٢٤ وفقًا لبيانات وزارة المالية بزيادة طفيفة عن ميزانية عام ٢٠٢٣ التي بلغت ٥٠,٤ مليار دولار، وبهذا تبلغ نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم ١٤,٥٪ من حجم الموازنة السعودية ٢٠٢٤، وقد ساهم هذا الاستثمار في بناء مدن تعليمية عملاقة، مثل المشاريع التي تُركز على توفير بيئة تعليمية متكاملة وتطوير المرافق البحثية والتقنية[٣].

٢- الشراكات الدولية: أقامت المملكة اتفاقيات تعاون مع جامعات عالمية مرموقة مثل "هارفارد" و"ستانفورد"، ممَّا أتاح إنشاء فروع لهذه الجامعات داخل المملكة. كما يعتمد برنامج الابتعاث الخارجي الذي تم إطلاقه منذ عام ٢٠٠٥ على إرسال ما يقارب ٢٠٠ ألف مبتعث للدراسة في الخارج، مما يسهم في رفع مستوى التعليم العالي وتبادل الخبرات[٤].

٣- تطوير المناهج وربطها بسوق العمل: ركَّزت السياسات السعودية على تحديث المناهج الدراسية وربطها مباشرة بمتطلبات سوق العمل، مما ساهم في تقليل الفجوة بين التعليم والخريجين، كما تمَّ إطلاق برامج تدريبية متخصِّصة تُعنى بتأهيل الخريجين في قطاعات جديدة مثل التقنية والسياحة والطاقة المتجدِّدة[٥].

ب) التعليم العالي في تركيا:

تمتلك تركيا إرثًا تاريخيًّا طويلًا في مجال التعليم، يمتدُّ من الحقبة العثمانية إلى العصر الحديث، حيث شهدت تحولات جذرية شكَّلت نظام التعليم العالي بما يتناسب مع متطلبات العصر. ففي حقبة أتاتورك بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية،

---

(١) راجع:
- رؤية ٢٠٣٠: إصلاح التعليم الديني في المملكة العربية السعودية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، سبتمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/vF0la
- السعودية تغير كتبها المدرسية بهدوء.. هل يمكن أن يؤدي ذلك إلى قبول إسرائيل؟، سي إن إن، ٢٠ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٩ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ARjy7

(٢) عدد سكان السعودية يصل لـ٣٢,٢ مليون.. ونسبة الأجانب بينهم ٤١,٦٪، العربية، ٣١ مايو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١١ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/NivHaCq

(٣) محمد سناجلة، أبرز ٨ دول عربية إنفاقا على التعليم وأعلى ٨ جامعات عربية بالترتيب العالمي، ٢ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Nj5P4

(٤) فاطمة الشامسي، مساهمة أفرع الجامعات الأجنبية في توطين العلم بدول الخليج لم تكن جميعها ناجحة، آراء حول الخليج، ١ فبراير ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/YYKtk

(٥) فهد العتيبي، تطوير المناهج والتعليم، العربية، ٣٠ مايو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢١ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/FqVdbG

تبنَّى مصطفى كمال أتاتورك إصلاحات جذرية هدفت إلى فصل التعليم عن الدين وإرساء أُسس الدولة العلمانية، ومن أبرز هذه الإصلاحات إنشاء جامعة إسطنبول عام ١٩٣٣، والتي أصبحت فيما بعد منبرًا لتحديث التعليم العالي في البلاد. ومع صعود حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، شهد التعليم العالي في تركيا تحولات مهمة، حيث تم ربط التعليم بالهوية الإسلامية المتجدِّدة والمنافسة العالمية، كما سعت تركيا إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ممَّا استلزم تعديل المناهج واعتماد نظام بولونيا لضمان توافق الدرجات العلمية مع المعايير الأوروبية العالمية، وتُظهر هذه السياسات التركية كيف تمكَّنت الدولة من الجمع بين إرثها الحضاري والتحديث الشامل، ممَّا ساهم في رفع تصنيف الجامعات التركية عالميًّا وَجَذَبَ أعدادًا كبيرة من الطلاب الدوليّين[١].

مؤشرات تطور التعليم العالي:

بحسب إحصائيات مؤسسة "تايمز" للتعليم (THE)، ومن بينها جامعات "صابنجي - Sabancı" في إسطنبول، و"كوتش - Koç" في إسطنبول، و"تشانقايا - Çankaya" في العاصمة أنقرة، و"بيل كينت - Bilkent" في أنقرة. وكانت ٨٢ جامعة تركية قد دخلت نهاية عام ٢٠١٩ قائمة أفضل ٢٥٠٠ جامعة حول العالم، بحسب إحصائية أعدَّها معهد المعلومات في جامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة، بحسْب الأداء الأكاديمي لهذه الجامعات. وتصدَّرت جامعة "حجي تبه - Hacetepe"، إحدى الجامعات الحكومية الكبرى في العاصمة أنقرة، الجامعات التركية، بفضل المقالات العلمية التي نشرتها خلال العام الدراسي ٢٠١٩-٢٠٢٠. واحتلَّت "حجي تبه" المرتبة الـ٥٣٤، وجامعة إسطنبول المرتبة الـ٥٨٢، فيما حلَّت جامعة إسطنبول التقنية في المرتبة الـ ٦٩٨، وجامعة الشرق الأوسط التقنية في المرتبة الـ٧٠٦، وجامعة أنقرة في المرتبة الـ٧٨٧، وجامعة إيجة في المرتبة الـ٨٤٢، وجامعة غازي في المرتبة الـ٨٨٤، وجامعة بيلكنت في المرتبة الـ٨٩٤، ضمن القائمة التي ضمت أفضل ٢٥٠٠ جامعة حول العالم. وتسعى تركيا إلى تطوير جامعاتها لتحتل مراكز متقدمة عالميًا. وتضم اليوم ٢٠٧ جامعات، ما أدى إلى زيادة عدد الطلاب من ١,٦ مليون إلى ٨,٤ ملايين طالب[٢].

كما تحظى معظم الجامعات التركية بأهمية كبيرة على الصعيد العالمي ويتم الاعتراف بها في معظم الدول العربية والأوروبية، لاسيما وأن بعض الجامعات تسعى باستمرار لتحصيل اعتمادات إضافية، منها اعتماد mudek الخاص بتخصُّصات الهندسة، واعتمادات التدريس بالنظام الأمريكي لدى بعض الكليات الطبية، إضافةً إلى اعتماد pearson البريطاني الذي يعتبر من أقوى الاعتمادات في اللغات الأجنبية[٣].

دوافع وأسباب تطور التعليم العالي في تركيا:

١- الدوافع الجيوسياسية:

- المنافسة الإقليمية: تُعتبر تركيا لاعبًا إقليميًّا رئيسيًّا، ودولة نامية تمرُّ بتحوُّلات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة، ومع صعود حزب العدالة والتنمية لِسُدَّةِ الحكم كان لديها طموح استراتيجي إقليمي كبير، وكان يُنظر للاستثمار في التعليم والبحث على أنه يمكِّن لتركيا تعزيز نموِّها وتطوُّرِها وتعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية، من خلال زيادة الإنفاق على التعليم

(١) راجع:
- ياسين أقطاي، التوسع السريع للتعليم الجامعي في تركيا: إنجازات وتحديات، ترك برس، ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4iATGLE
- نظام التعليم في تركيا لجميع المراحل الدراسية: المميزات والعيوب، التعليم المباشر، ١٦ سبتمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4iR8Rjt
- صحيفة: جودة التعليم العالي بتركيا وأثر التصنيف العالمي على جامعاتها، ترك بريس، ٦ أبريل ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/41T8qOO

(٢) عدنان عبد الرازق، جامعات تركية في المراتب الألف الأولى عالميًا، العربي الجديد، ٤ أبريل ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ١١ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4hFl2Pp

(٣) تقرير عن جودة التعليم في تركيا، سكاي لاين، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4hFyW47

وتحديث المناهج الدراسية، وتستخدم نظامها التعليمي كأداة لتعزيز نفوذها في العالم الإسلامي وفي مواجهة قوى تُولي عنايةً بالتعليم والبحث العلمي ومعدَّلات الإنفاق عليهم مثل إيران وإسرائيل، إذ إنهما أقرب منافسين لتركيا في ذلك، وقد ارتفعت حصة التعليم من الدخل القومي بشكل معتدل إلى ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٢ وإلى ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٣[١].

- تعزيز النفوذ الثقافي: تسعى تركيا إلى استخدام التعليم كوسيلة لنشر قيمها الحضارية والإسلامية المعتدلة، ممَّا يُسهم في بناء جسر تواصل حضاري مع الدول الإسلامية الأخرى، حيث إنها اعتمدت في أعقاب صعود حزب العدالة والتنمية على القوة الناعمة كأساس لتحرُّكاتها الاستراتيجية وعلاقتها بمحيطها، ويمثِّل التعليمُ أحدَ أدواتها في نسج روابط تواصل مع شباب وشعوب المنطقة، ويزداد سعيَ تركيا لجذب ٣٥٠ ألف طالب أجنبي، وقد حَلَّتْ في المرتبة الخامسة عالميًّا لناحية استضافة الطلاب من الخارج، بعدما زاد عددُ الجامعات والكوادر التعليمية من ٢٤ ألفًا إلى ٦٨ ألفًا و٥٠٠. ويدرس في تركيا نحو ٢٠٠ ألف طالب أجنبي، نال بعضهم الفرصة عبر برامج المنح الدراسية، مثل "المنح التركية"، و"منح مجلس التعليم العالي"، و"المنح الحكومية"، و"منح وقف الديانة التركي" أو عبر التسجيل فيها من خلال إمكاناتهم المادية[٢].

٢- الدوافع الاجتماعية:

- التحديات الاقتصادية: كان سوق العمل في تركيا يعاني من ارتفاع معدَّل البطالة بين الخريجين، حيث بلغت البطالة في تركيا ٩,٤٪ في عام ٢٠٢٣، فيما بلغت ٨,٣٪ عام ٢٠١٣، وهذا ما يدفع الدولة إلى إصلاح المناهج وتطوير البرامج التعليمية لتكون أكثر توافقًا مع احتياجات السوق[٣].

- الطلب المتزايد على التعليم: مع زيادة عدد الطلاب والباحثين، كان على الدولة التوسُّع في إنشاء الجامعات وتوفير برامج تعليمية متنوِّعة، ممَّا انعكس إيجابًا على جودة التعليم العالي.

السياسات المتَّبعة في تركيا:

١- التوسُّع الكمِّي: تُظهر البيانات الرسمية أن عدد الجامعات في تركيا ارتفع من ٧٦ جامعة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٧ جامعة في عام ٢٠٢٣، وفقًا لبيانات مجلس التعليم العالي التركي (YÖK)[٤]. يعكس هذا التوسُّع استجابةً للطلب المتزايد على التعليم العالي، فضلًا عن الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع الجامعات على مختلف المناطق.

١- التركيز على الجامعات التقنية والبحث العلمي: توسعة نشاط جامعات تقنية متخصصة مثل جامعة إسطنبول التقنية، والتي تركز على تقديم برامج متقدِّمة في المجالات الهندسية والتقنية[٥]. كما حظيت مؤسسات مثل TÜBİTAK بدعم مالي ضخم بلغ حوالي ١٠ مليارات ليرة تركية في عام ٢٠٢٣ لدعم المشاريع البحثية والابتكارية[٦].

(١) انخفاض حصة التعليم من الدخل القومي في تركيا، زمان التركية، ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/C1igo

(٢) عدنان عبد الرازق، جامعات تركية في المراتب الألف الأولى عالميًّا، مرجع سابق.

(٣) معدل البطالة في تركيا يسجل أدنى مستوى خلال ١٢ عامًا، العربية، ٢٠ مارس ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4iqxEuR

(4) Number of Accredited Programs Increasing in Turkish Higher Education, 25 December 2024, accessed: 17 March 2025, available at: https://2u.pw/HjQaH

(٥) نافذة على جامعة: جامعة إسطنبول التقنية إحدى أقدم معاهد العلوم التطبيقية في العالم، الشرق الأوسط، ١٥ يونيو ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/0Hhp9

(6) New TÜBİTAK Support Program for Industry at the amounts of 1,2 Billion Dollars, 14 August 2018, accessed: 17 March 2025, available at: https://2u.pw/PR3v2

٢- تعزيز البحث العلمي والابتكار: اعتمدت تركيا على سياسات تشجِّع البحث العلمي من خلال منح حوافز مالية وبناء مراكز بحثية متطوِّرة. وقد ساهمت هذه السياسات في تحقيق تصنيفات عالمية، حيث حصلت ٧ جامعات تركية على مراتب ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة في العالم وفقًا لتصنيف QS لعام ٢٠٢٣[١].

ج) تركيا والسعودية في ميزان "التعليم الجيد":

بالنظر إلى الجهود المبذولة في كلا الرؤيتين، يمكن القول إن رؤية المملكة العربية السعودية وتركيا في مجال التعليم تتماشى إلى حَدٍّ كبير مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، لكن مع وجود اختلافات في التنفيذ والتحديات التي تواجه كلًّا منهما. ونظرا لعدم صدور التقارير التي أشارنا إليها في الجزء الأول فإننا سنعتمد بشكل أساسي في تقييم كلا البلدين وفق مؤشرات الهدف الرابع من خلال إصدارات سابقة للتقرير العالمي لرصد التعليم الصادر عن اليونيسكو ومعهدها الإحصائي:

١- في التقرير المرحلي عن المؤشِّرات المرجعية الوطنية الذي يقدِّم سجل الأداء لتحقيق الهدف الرابع (٢٠٢٤)[٢]: **في حالة تركيا**، يبرز التقرير تحسُّنًا عامًّا في مؤشِّرات التعليم على مختلف المراحل، حيث تُظهر الأرقام تطوُّرًا ملحوظًا في معدَّلات الالتحاق والإكمال ليس فقط في التعليم العالي، بل وفي التعليم الأساسي والثانوي كذلك، ممَّا يُشير إلى استراتيجية وطنية ناجحة في تطوير البنية التعليمية والاستثمار في التدريب والتطوير المهني للكوادر التعليمية. كما يُظهر التقرير أن تركيا تُولي أهمية لجمع البيانات وتحليلها بطريقة شاملة ممَّا يُساعد على رصد التقدُّم بدقَّة واستنباط الدروس المستفادة لتحسين السياسات التعليمية. كما أورد أرقامًا تشير إلى تقدُّم واضح على مستوى التعليم العالي؛ إذ ذكر أن تركيا حقَّقت «تقدُّمًا متوسطًا» برقم يُقارب "٩٨٩٨١٠٠" (على الرغم من أن وحدة القياس أو السياق الرقمي لم يُفَصَّل بشكل كامل في التقرير، فإن الرقم يشير إلى مستوى تقدُّم يُمكن اعتباره إيجابيًّا بالنسبة للتعليم العالي والدراسات العليا)؛ ممَّا يدلُّ على استمرارية جهود تحسين جودة وفاعلية النظام التعليمي العالي في البلاد، وهو ما قد يرتبط بزيادة معدلات الالتحاق ومعدلات الإكمال في الدراسات العليا. **أما بالنسبة للسعودية**، فيلفت التقرير النظر إلى بعض التحديات المتعلقة بتوفر البيانات؛ إذ يذكر أن البيانات الخاصة باتجاه مؤشرات التعليم العالي غير متوافرة بشكل كافٍ لتحديد الاتجاه بدقة، وهو ما يظهر من خلال عبارات مثل "لا تتوافر البيانات لتحديد" تليها إشارة إلى السعودية. وهذا يعكس صعوبة رصد مؤشرات مثل معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي أو معدلات الإكمال في الدراسات العليا في بعض البلدان، مما يستدعي بذل جهود إضافية لتحسين جمع البيانات والمعلومات المتعلِّقة بهذا المستوى. كما يُشير التقرير إلى وجود تفاوتات داخلية في الأداء التعليمي بين المناطق المختلفة في المملكة، مما يستدعي التركيز على سياسات أكثر شمولية لتحقيق التكافؤ في الوصول إلى التعليم على جميع المستويات، بما في ذلك التعليم العالي والدراسات العليا.

٢- وفي نفس التقرير لسنة (٢٠٢٤)[٣]؛ يُظهر التقرير مقارنة شاملة بين مؤشرات التعليم العالي والدراسات العليا في تركيا والمملكة العربية السعودية، حيث يجمع بين مؤشرات الدعم المالي، قاعدة الطلاب، وآليات التطوير المؤسسي والإداري. في تركيا، يتَّسم نظام التعليم العالي بالاستقرار والانتشار، إذ تُظهر

(1) QS World University Rankings 2023: Top global universities, QS, 8 June 2022, accessed: 17 March 2025, available at: https://2u.pw/09Vj6

(2) SDG 4 scorecard progress report on national benchmarks: focus on teachers, Unesco, 2024, accessed: 9 April 2025, available at: https://bit.ly/426OCsA

(3) Global education monitoring report, 2024/5, Leadership in education: lead for learning, UNESCO, accessed: 4 April 2025, available at: https://2u.pw/hjTZnFLJ

المؤشرات نسب تغطية مالية تعكس مستوى دعم وتمويل قوي. كما تُظهر قاعدة طلابية واسعة تتجلَّى في أرقام الالتحاق والخريجين المرتفعة، وهو ما يدلُّ على قدرة النظام على استقبال وتخريج كوادر مؤهلة بشكل ملحوظ. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر بعض المؤشرات تحقيق أهداف محددة بنسبة تصل إلى ١٠٠٪، مما يعكس استقرار النظام وتنفيذ سياسات التعليم العالي بكفاءة، إلى جانب إشارات إلى الاستثمار في البحث العلمي والابتكار وتوزيع الموارد بما يتوافق مع احتياجات السوق المحلي والدولي. أما في السعودية، فإن التقرير يُظهر مؤشرات مختلطة؛ إذ تتباين بعض القيم الأولية فيما يتعلق بالدعم المالي والإنشائي، مما يشير إلى تحديات قائمة في بعض المحاور. ومع ذلك، فإن تحقيق مؤشِّرات معيَّنة بنسبة ١٠٠٪ يُبرز نجاحًا في تنفيذ بعض الأهداف الاستراتيجية، إضافة إلى ذلك، تُبرز الإشارات الموجودة جهودًا واضحة لتحسين الكفاءة التشغيلية وإصلاح الإجراءات الإدارية، بالإضافة إلى تبنِّي تقنيات التعليم الرقمي وبرامج التدريب القيادي بما يتماشى مع السياسات التنموية الهادفة إلى رفع جودة التعليم العالي والاستجابة للتحديات المستقبلية. ويجمع التقرير بين مؤشرات الدعم المالي والتشغيلي في تركيا والسعودية، حيث يُظهر النظام التركي اتساقًا واستقرارًا في مؤشِّرات التمويل وقاعدة الطلاب، في حين يشير النظام السعودي إلى إمكانيات كبيرة تحتاج إلى تعزيز بعض المحاور التشغيلية والإدارية، مع التركيز على تحديث وتطوير التعليم العالي والدراسات العليا من خلال تبنِّي الابتكار الرقمي وبرامج التدريب القيادي.

٣- تشير أجزاء من التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠٢٣ إلى بعض الإشارات التي تخصُّ وضع تركيا والسعودية[1]، إذ يُبرز التقرير في سياق التكنولوجيا في التعليم نقاطًا عامَّة تتعلَّق بكيفية تطبيق التكنولوجيا وحجم استخدامها، بالإضافة إلى الفوارق القائمة في الوصول إلى الموارد الرقمية وتأثيرها على جودة التعليم. بالنسبة لتركيا، يُظهر التقرير أنها من بين البلدان التي استطاعت تحقيق مستوى معقول من الاعتماد على التكنولوجيا في التعليم؛ إذ يُلاحظ في التقرير أن البنية التحتية الرقمية متطورة نسبيًّا وتساهم في دعم التعليم عن بُعد وتطوير أساليب التدريس. كما يُذكر ضمن المقارنات الدولية أن تركيا تبذل جهودًا لتحسين استخدام التقنيات الرقمية في الفصول الدراسية، مع الإشارة إلى أهمية تقييم التأثير الفعلي لهذه التقنيات على نتائج التعلم، ما يعكس وعي صناع القرار بالتحديات المرتبطة بتطبيق التكنولوجيا بشكل فعَّال. أما بالنسبة للسعودية، فإن التقرير يُشير إلى وجود تفاوتات في مستوى تطبيق التكنولوجيا في التعليم؛ حيث إن بعض المؤسسات التعليمية في السعودية تُظهر تقدُّمًا في استخدام التقنيات الرقمية، إلا أن التقرير يلفت النظر إلى الحاجة لتعزيز البنية التحتية الرقمية بشكل أوسع لتغطية جميع المدارس بشكل متساوٍ. كما يشير إلى أن السعودية تعمل على تطوير استراتيجيات وطنية تهدف إلى رفع كفاءة التعليم الرقمي، مع التركيز على تدريب المعلمين وتحسين بيئة التعلم الإلكترونية، وهو ما يُعد من الأولويات ضمن جهود تحسين جودة التعليم. وبشكل عام، يعكس التقرير أن تركيا والسعودية تسعيان إلى الاستفادة من التكنولوجيا في تحسين التعليم، لكن كلًّا منهما تواجه تحديات تختلف في نطاقها؛ فتركيا تبدو متقدِّمة نسبيًّا في استخدام التقنيات وتطبيقها ضمن سياق التعلم، بينما تواجه السعودية تحديات تتعلق بتوفير بنية تحتية رقمية شاملة وتدريب المعلمين بشكل منهجي لتعزيز التكافؤ في الوصول إلى التكنولوجيا وتحقيق نتائج تعليمية أفضل.

الخاتمة:

إن مفهوم التعليم الجيِّد يتجاوز مجرد الأرقام والإحصاءات ليشمل الأبعاد الحضارية والإنسانية، وتحقيق التعليم الجيِّد يتطلَّب تضافر عدَّة عوامل؛ من بينها الإصلاحات الهيكلية

(1) Global education monitoring report, 2023: technology in education: a tool on whose terms?, UNESCO, accessed: 4 April 2025, available at: https://2u.pw/yVUGQ

والاقتصادية والتكنولوجية، وتوزيع الموارد بشكل عادل، وتعزيز الشفافية والمساءلة. وقد أثبتت تجارب تركيا والسعودية أن الالتزام بالإصلاح والتحديث، مع الاستفادة من الشراكات الدولية والالتزام بالهوية الحضارية، يمكن أن يؤدّي إلى تحسين مؤشِّرات التعليم العالي وتطوير مخرجاته.

من هنا، فإن الطريق نحو تحقيق نظام تعليمي متكامل يعتمد على الجمع بين المعايير الدولية والرؤية الإسلامية التي تُعزز من جودة التعليم وتحقِّق التنمية المستدامة. وفي ظل التحديات الراهنة، يجب على صانعي السياسات الاستثمار في التعليم والبحث العلمي، وتفعيل آليات التقويم الدورية التي تضمن الاستجابة الفعَّالة لمتطلَّبات العصر، مع مراعاة الأبعاد الحضارية التي تُشَكِّلُ جوهرَ التعليم الجيِّد.

إن تطور التعليم العالي في كلٍّ من تركيا والسعودية لم يكن نتيجةً لظروف عابرة، بل هو ثمرة لسياسات إصلاحية واستراتيجيات تنموية متكاملة، شملت الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي تركيا، ساهمت الإصلاحات التي بدأت منذ حقبة أتاتورك وتطوَّرت مع صعود حزب العدالة والتنمية في تحديث النظام التعليمي واعتماد معايير بولونيا في تعزيز جودة التعليم العالي.

وفي المملكة العربية السعودية، جاءت التطورات الحديثة في إطار رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحديث البرامج التعليمية وربطها بمتطلبات سوق العمل. وفي ظل التحديات الراهنة، يظلُّ الربط الوثيق بين التعليم وسوق العمل، والحرص على الحفاظ على الهوية الثقافية مع تبنِّي المعايير العالمية، من أهم العوامل التي يجب العمل عليها لضمان استدامة التطور في التعليم العالي.

الطاقة النظيفة معقولة الأسعار: قراءة في تطور سياسات الطاقة والبيئة في مصر

ميار يحيى*

مقدمة:

تُعَدُّ الطاقة عنصرًا محوريًّا في تطور الحضارات عبر العصور، حيث ساهمت الاكتشافات المرتبطة بها في تقدُّم البشرية، وارتبطت جميع الثورات الصناعية بتطورات في مجال الطاقة بدءًا باستخدام البخار مرورًا بالكهرباء والميكنة ووصولًا إلى الأتمتة والرقمنة. ومع تطور الوسائل التكنولوجية وتأثيراتها على البيئة، ازدادت الحاجة إلى وجود مصادر للطاقة المتجدِّدة غير الملوثة للبيئة لمواكبة تحديات التغيرات المناخية.

وقد أكَّدت تقارير دولية عديدة على أن الطاقة باتت أحد أهم العوامل المؤثِّرة في التغير المناخي، ومن بين هذه التقارير تقرير "حالة المناخ" الذي تصدره المنظمة العالمية للأرصاد الجوية WMO سنويًّا حول حالة الخدمات المناخية؛ حيث شَدَّدَ التقرير الصادر في عام ٢٠٢٢ على محورية قطاع الطاقة الذي اعتُبر مفتاح الاتفاقيات الدولية بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ ومصدرًا لنحو ثلاثة أرباع انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بينما أكد تقرير حالة المناخ العالمي في العام الذي تلاه أن عام ٢٠٢٣ كان الأكثر سخونة على الإطلاق، بفارق ملحوظ عن الأعوام السابقة؛ وما نتج عنه من ارتفاع حرارة المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، كما تناول التقرير تأثير تلك التغييرات المناخية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يبرز الحاجة الملحَّة لاتخاذ خطوات عاجلة، ومن أهمِّها التركيز على مصادر الطاقة المتجددة -والتي تعد نظيفة لأنها تعتمد على مصادر طبيعية مستدامة ولا تنتج انبعاثات ضارة أو نفايات ملوثة للبيئة عند استخدامها- من أجل توفير حلول مستدامة لمواجهة التغير المناخي، كما حذَّر التقرير من أن تكلفة التقاعس عن العمل المناخي تفوق بكثير تكلفة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته(١).

وقد طرأ على مفهوم أمن الطاقة تغييرات عديدة منذ منتصف القرن الماضي، حيث أدَّى الطلب المتزايد باستمرار على الطاقة- المعتمدة بشكل أساسي على الوقود الأحفوري- إلى كوارث بيئية، الأمر الذي دفع عددًا كبيرًا من البلدان -وفي مقدمتها الدول المتقدمة المسؤولة بشكل أساسي عن هذه الانبعاثات- لوضع قوانين تهدف لمنع التلوث والحدِّ من الانبعاثات، ومنذ مطلع القرن الحادي والعشرين أَوْلَتِ الموجه الثانية لتعريف أمن الطاقة اهتمامًا كبيرًا للطاقة المتجدِّدة على خلفية اضطرابات جيوسياسية كحرب الخليج الثانية، وإعصار كاترينا، وأزمة الغاز الطبيعي بين أوكرانيا وروسيا (٢٠٠٥-٢٠٠٩) وصولًا إلى الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٠٢٢ التي أكَّدت على ضرورة توفير الطاقة على المدى البعيد وحتمية الاعتماد على الطاقة المتجدِّدة، وذلك للتعافي من الاضطرابات وتقليل تقلُّب الأسعار والتبعية في مجال الطاقة -كما هو الحال في تبعية أوروبا لموسكو في مجال الطاقة والتي كشفت عنه بجلاء الحربُ الروسية الأوكرانية- ودعم استدامة هذه الموارد(٢).

ويعدُّ التدهور البيئي من بين مظاهر الوهن الذي أفرزه

---

* مدرس مساعد في المعهد القومي للتخطيط.

(١) سوزي رشاد، مفهوم أمن الطاقة في ظل التغيرات المناخية، السياسة الدولية، المجلد ٥٩، العدد ٢٣٨، أكتوبر ٢٠٢٤، ص١٨٤.

وانظر أيضًا: مؤشرات تغير المناخ بلغت مستويات قياسية في عام ٢٠٢٣: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، المنظمة العربية للأرصاد الجوية، ١٩ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/FyfsID7O

(٢) انظر التالي:

- سوزي رشاد، مفهوم أمن الطاقة في ظل التغيرات المناخية، مرجع سابق، ص١٨٤.

النموذج الرأسمالي، وارتكزت حلول هذا النموذج على آليات السوق والخصخصة[١]، ومحورية دور القطاع الخاص، ومع ذلك، واجهت هذه الحلول انتقادات لأنها فاقمت من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، ولم تقدِّم علاجًا ناجعًا لأزمة المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري، بل عزَّزت من هيمنة الشركات الكبرى على حساب المجتمعات المحلية والبيئة.

أمَّا على المستوى المحلي لقضايا التغيُّر المناخي، فقد واجهت الأجندة البيئية في الدول النامية تحديات وقيود تصعِّب من إدماج قضايا البيئة في قرارات التنمية والمؤسسات القائمة عليها، ويرجع ذلك لتبنِّي رؤية عن التنمية تنظر للبيئة باعتبارها مؤثِّرًا خارجيًّا Externality على المستويين المؤسسي والاقتصادي، وهذا يرجع إلى نقص البيانات والمعلومات والمهارات والقدرات المؤسسية على العمل على العلاقات المتشابكة بين التنمية والبيئة؛ هذا فضلًا عن غياب الوعي الكافي لتشابكات القضايا البيئية مع التَّبِعَاتِ السياسية والاجتماعية والاقتصادية[٢].

وتأسيسًا على ما سبق، يتناول هذا التقرير الاتجاهات العالمية في استخدام الطاقة وموقع الطاقة النظيفة منها، سواء في توليد الكهرباء أو إنتاج الطاقة بشكل عام بالإحالة إلى بعض الأرقام والإحصائيات في هذا الشأن، وإلقاء الضوء على قطاع الطاقة في مصر واتجاهات توفير مصادر الطاقة الحديثة، وأهم التحديات التي تقف حائلًا دون تحقيق أمن الطاقة وسبل تعزيز الاستفادة من الطاقة المتجدِّدة لتقليل الاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري الكامن في باطن الأرض لتوليد الطاقة.

أولًا- أرقام وحقائق حول مصادر الطاقة العالمية وموقع الطاقة النظيفة منها

أشارت بيانات صادرة عن مؤسسة Ember، وهي مؤسسة مستقلة متخصِّصة في مجال الطاقة، وتهدف إلى تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة، وبيانات صادرة عن وكالة الطاقة الدولية[٣] أنه في عام ٢٠٢٣، تم توليد ٣٠٪ من إجمالي الكهرباء -كأحد أهم مسارات استهلاك الطاقة- في العالم من مصادر طاقة متجددة؛ إلا أن هذه النسبة لا تعني تراجع هيمنة مصادر الوقود الأحفوري في مجال إنتاج الكهرباء؛ ففي نفس العام، أنتجت المصادر الأحفورية وعلى رأسها الفحم والغاز ٦١٪ من إجمالي الكهرباء المولَّدة على مستوى العالم -بعد أن وصلت هذه النسبة إلى ٦٨٪ في عام ٢٠٠٧- احتلَّ الفحم منفردًا النسبة الأكبر، حيث شَكَّلَ ٣٥٪من إجمالي النسبة العالمية، بينما أنتج الغاز ٢٣٪، وشكَّلت مصادر الوقود الأحفوري الأخرى ٢,٧٪، وظلَّت الطاقة الكهرومائية أكبر مصدر منخفض الكربون للكهرباء بنسبة ١٤٪، ومع إنتاج الطاقة النووية لنسبة ٩,١٪، بلغ إجمالي التوليد النظيف ٣٩٪ من مزيج الكهرباء العالمي، وأنتجت طاقة الرياح ٧,٨٪، بينما ساهمت الطاقة الشمسية بنسبة ٥,٥٪، وبذلك، ولَّدت الطاقة الشمسية والرياح سويًّا ما يعادل ١٣,٤٪، كما أنتجت الطاقة الحيوية نسبة ٢,٤٪، ولكن يُرجَّح أن يكون التوليد الفعلي أعلى بسبب استخدامها في التوليد خارج الشبكة. وأخيرًا، ولَّدت مصادر الطاقة المتجدِّدة الأخرى ٠,٣٪ ومعظمها من الطاقة الحرارية الأرضية، في حين وفَّرت طاقة المدِّ والجزر والأمواج جزءًا صغيرًا فقط من إجمالي توليد الكهرباء.

- عبد القادر دندن، إشكاليات التبعية الأوروبية لروسيا في الطاقة: تفسير من منظور نموذج مركبات أمن الطاقة، السياسة الدولية، المجلد ٥٧، العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٣، ص٣٥.

(١) حول المزيد عن هذه الحلول كأسواق الكربون والانتقادات التي وجهت للرؤية التي تقوم عليها. انظر: ميار يحيى، في نقد المقاربة النيوليبرالية في قضايا التغير المناخي، مركز خطوة للتوثيق والدراسات، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٨ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/0Or6a

(٢) دينا إبراهيم، أولوية الأجندة البيئية من منظور العدالة والديمقراطية، مجلة الديمقراطية، العدد ٨٨، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٨١.

(3) Global electricity generation by source, IEA Website, 2014-2027, 12 February 2025, accessed: 11 March 2025, available at: https://2u.pw/yZHQKoGY

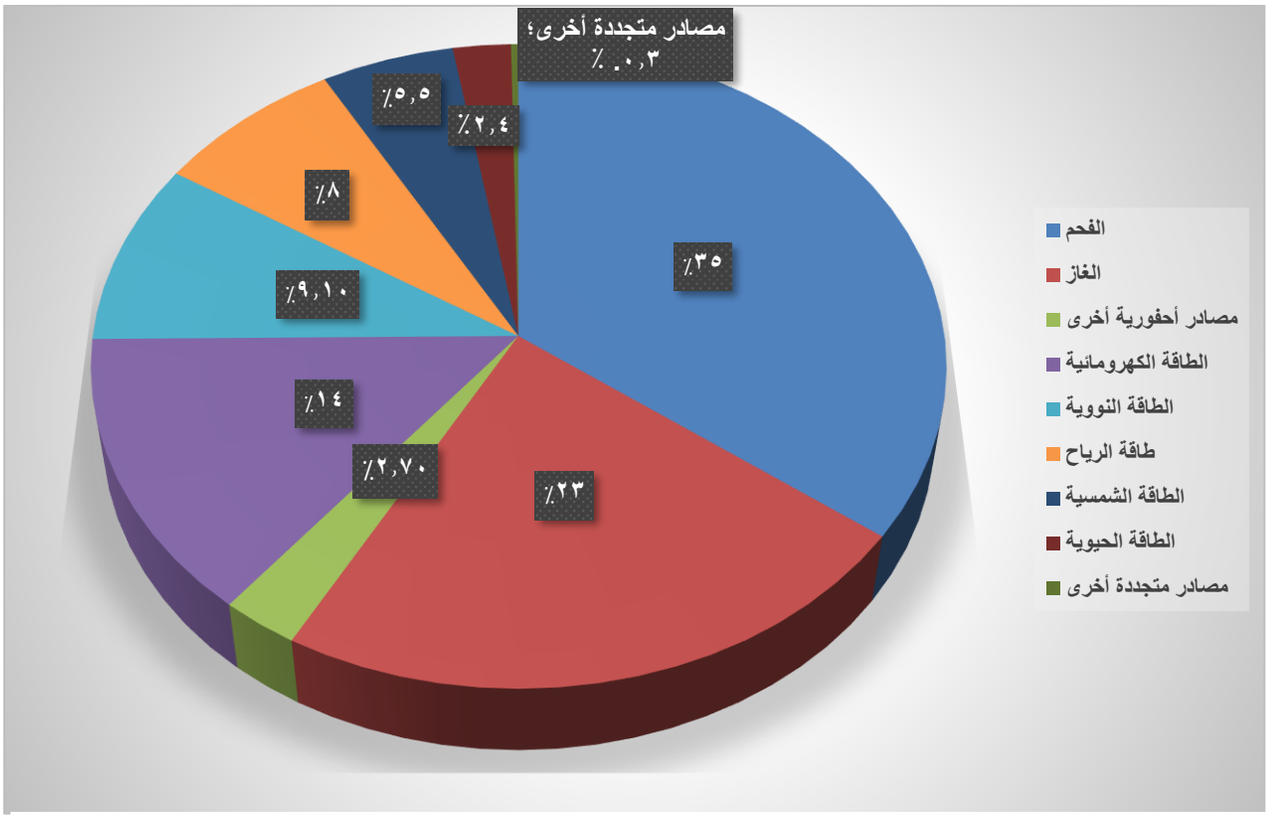

شكل (١)

مزيج توليد الكهرباء على مستوى العالم لعام ٢٠٢٣[١]

وعلى الرغم من انخفاض نسبة الوقود الأحفوري في مزيج الكهرباء العالمي، فإن التوليد من هذه المصادر لا يزال مرتفعًا من حيث القيمة المطلقة، حيث سجل كلٌّ من الفحم والغاز مستويات قياسية في عام ٢٠٢٣؛ فقد تضاعف توليد الكهرباء من الفحم تقريبًا من ٥,٨٠٩ تيراواط / ساعة* في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٤٣٤ تيراواط / ساعة في عام ٢٠٢٣. أما توليد الكهرباء من الغاز فقد زاد بأكثر من الضعف، حيث ارتفع من ٢,٧٤٥ تيراواط / ساعة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٦٣٤ تيراواط / ساعة في عام ٢٠٢٣. في المقابل، انخفض توليد الكهرباء من مصادر الوقود الأحفوري الأخرى من ١,٣٢٤ تيراواط / ساعة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٨٦ تيراواط / ساعة في عام ٢٠٢٣، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تراجع التوليد من النفط[١].

وارتفعت حصة مصادر الطاقة المتجدِّدة من ١٩٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠٪ عام ٢٠٢٣، مدفوعة بالنمو السريع في طاقتي الرياح والشمس، واللتين شهدتا نموًّا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين. ففي عام ٢٠٢٣، شكَّلت طاقتا الرياح والشمس ١٣,٤٪ من إجمالي توليد الكهرباء، مقارنةً بنسبةٍ ضئيلةٍ بلغتْ ٠,٢٪ فقط في عام ٢٠٠٠. وقد تحقَّق معظم هذا النمو في السنوات الأخيرة، حيث نما التوليد من الرياح والطاقة الشمسية بمقدار ٢,٠٩٢ تيراواط / ساعة خلال السنوات الخمس منذ ٢٠١٨، مقارنة بـ ١,٨١١ تيراواط / ساعة خلال

* واط /ساعة (Wh) هي وحدة لقياس الطاقة الكهربائية، وتعادل مقدار الطاقة المستهلكة أو المنتجة عندما يعمل جهاز بقوة ١ واط لمدة ساعة واحدة.

(1) Global Electricity Source Trends, ember energy website, accessed at 3 February 2025, available at: https://2u.pw/Es0KubX0

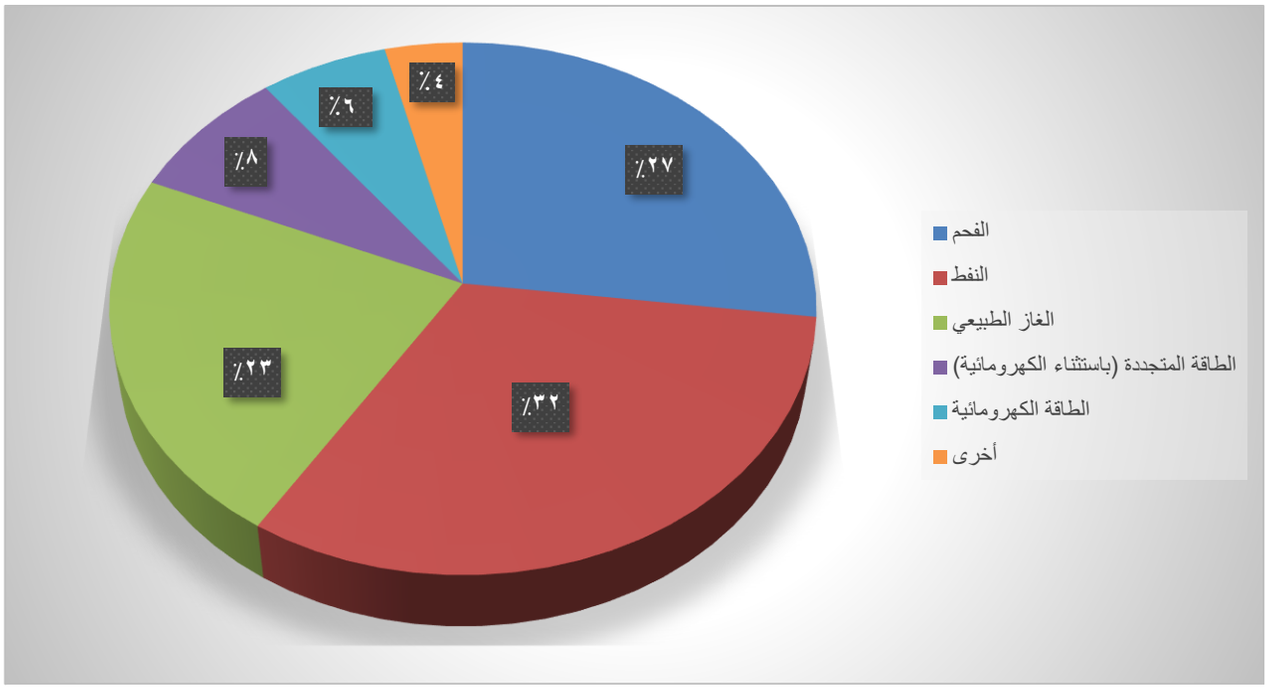

شكل (٢)

مصادر استهلاك الطاقة العالمي لعام ٢٠٢٣[١]

السنوات السبعة عشر التي سبقتها[١].

وفي حين نمت الطاقة الكهرومائية بنسبة ٦٠٪ بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٣، فإن حصتها في مزيج الكهرباء انخفض من ١٧٪ إلى ١٤٪، حيث لم تتمكَّن من مواكبة الطلب المتزايد على الكهرباء. وفي عام ٢٠٢٣، تفوَّقت مصادر الطاقة المتجدِّدة غير الكهرومائية على الطاقة الكهرومائية لأول مرة، حيث بلغت حصتها ١٦٪ من إجمالي التوليد، أما توليد الكهرباء من الطاقة النووية، فقد ظلَّ مستقرًا نسبيًّا، ومع تضاعف الطلب العالمي على الكهرباء خلال العقدين الماضيين، انخفضت حصة الطاقة النووية في المزيج العالمي من ١٦,٦٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٩,١٪ في عام ٢٠٢٣.

ووفقًا لتقرير صادر عن شركة وود ماكنزي في أكتوبر ٢٠٢٤، فإنه يتطلَّب لتحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام ٢٠٥٠ استثمارات سنوية في الطاقة الخضراء تصل إلى ٣,٥ تريليون دولار، إلا أن الاستثمارات العالمية في هذا المجال لا تمثل سوى نصف هذا المبلغ، مما يشير إلى فجوة تمويلية كبيرة، ومن المتوقع أن تشكِّل الطاقة الشمسية والرياح ما بين ٢٥٪ و٣٦٪ من إمدادات الطاقة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠، ارتفاعًا من حوالي ١٦٪ في عام ٢٠٢٣ (كما هو موضح في الشكل ٢) ومع ذلك، لتحقيق هذه الأهداف، يجب مضاعفة الجهود والاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة[٢].

ويشير شكل (٢) إلى أنه على الرغم من التوسع في استخدام الطاقة المتجددة، لا يزال الوقود الأحفوري يتربع على رأس قائمة مصادر الطاقة عالميًّا في عام ٢٠٢٣ (حوالي ٨١,٥٪ من

(1) Ibid.

(2) Forrest Crellin, Net zero target needs $3.5 trillion in annual green energy investment, Wood Mackenzie says, Reuters, 29 October 2024, accessed: 9 February 2024, avilable at: https://shorturl.at/VXfS9

إجمالي استهلاك الطاقة مقارنةً بـ٨١,٩٪ في ٢٠٢٢)، يعكس هذا الاتجاه استمرار الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، حتى لو زاد الاعتماد على المصادر المتجددة في توليد الكهرباء (التي تشكِّل جزءًا من استهلاك الطاقة الإجمالي) خاصة في الدول ذات الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند.

- **دلالات استخدام الطاقة في انتخابات عام ٢٠٢٤ (الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، وإندونسيا والهند)**

لم تُظهر معظم الحكومات المنتخبة التزامًا قويًّا بإحداث تحول جذري في مزيج الطاقة؛ فعلى الرغم من فوز حزب العمال في المملكة المتحدة، الذي يتبنَّى سياسات داعمة للطاقة المتجدِّدة، فإن نقص المهارات والمواد قد يحُول دون التقدُّم في هذا المسار. وفي فرنسا، يعيق البرلمان المنقسم تنفيذ استثمارات كبيرة في الطاقة النظيفة، بينما يُعطي الاتحاد الأوروبي الأولوية لتأمين إمدادات الطاقة على التوسع السريع في مصادر نظيفة، مع تطبيقه آلية تعديل حدود الكربون التي قد تضرُّ بالدول النامية.

أما في الاقتصادات الناشئة مثل الهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك، فتظل الأولوية للاستقرار الاقتصادي وأمن الطاقة بدلًا من التحول السريع إلى مصادر متجدِّدة، مع انفتاح محدود على الاستثمارات في هذا المجال. فمثلًا في الهند، تواصل الحكومة دعم التنمية الاقتصادية مع ضخِّ استثمارات غير كافية في الطاقة النظيفة، بينما تركِّز إندونيسيا على تصنيع بطاريات الليثيوم أكثر من تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وعمومًا، لا تسلك معظم الدول مسلكًا إيجابيًّا تجاه الطاقة النظيفة، وأنه على أفضل التقديرات تطبق سياسات محايدة، ولا تسعى جاهدةً في إدخال تغييرات في مزيج الطاقة؛ وبالتالي فيبدو أن التقدم في إزالة الكربون سيكون متفاوتًا، مع استمرار

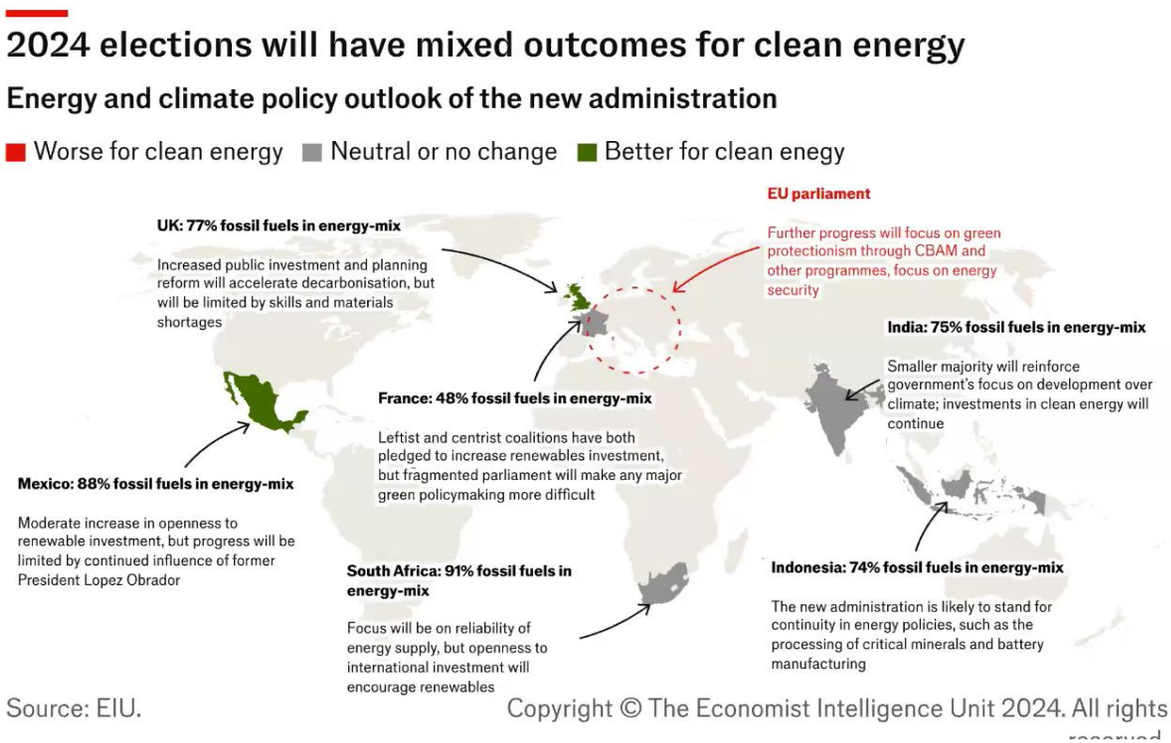

تُظهر هذه الصورة المقتبسة من ندوة عبر الإنترنت (ويبنار) بعنوان "اتجاهات الطاقة حتى عام ٢٠٣٠" التي أعدتها وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) -الذراع البحثي والاستشاري لمجلة الإيكونوميست البريطانية- تحليلًا لتأثير **الانتخابات التي أُجريت في عدَّة دول عام ٢٠٢٤ على سياسات الطاقة النظيفة.**

الوقود الأحفوري في لعب دور رئيسي في العديد من الاقتصادات[١].

ثانيًا- اتفاقيات تغير المناخ: إشكاليات الالتزام الدولي بقضايا التغير المناخي

ظلَّت قضية تغير المناخ والآثار الناجمة عنه أحد أبرز اهتمامات المجتمع الدولي، اختلفت مواقف الدول بشأن آليَّات تنظيمها تبعًا لمصالحها وطموحها التصنيعية وحاجتها للطاقة الأحفورية، إلى أن تمَّ إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتوقيع على هذه الاتفاقية خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، وأصبحت تشكِّل الإطار القانوني الأساسي للتعاون الدولي بشأن تغيُّر المناخ، هذا فضلًا عن إبرام البروتوكولات والاتفاقيات المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، مثل بروتوكول كيوتو الذي أرسى ثلاث آليات عُرفت باسمه وهي آلية التنمية النظيفة، وآلية التنفيذ المشترك، وآلية الاتجار في الانبعاثات، وتهدف هذه الإجراءات "المرنة" -من وجهة نظرهم- إلى مساعدة الدول الصناعية على تنفيذ التزاماتها الدولية[٢].

أما اتفاقية باريس لتغيير المناخ ٢٠١٥؛ فقد تبنَّته ١٩٦ دولة خلال مؤتمر الأطراف الـ٢١ (COP21) في باريس، وأشارت إلى ضرورة الحد من ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض إلى أقل من درجتين مئويتين، وإبقائه عند ١,٥ درجة مئوية[٣]، وتعزيز قدرة الدول على التكيف مع تغير المناخ وتقليل آثاره السلبية، ودعم الدول النامية بالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات لمواجهة تغير المناخ. تهدف معظم هذه الترتيبات التعاقدية إلى الحدِّ من انبعاث الغازات الدفيئة Greenhouse Gas إلى المستوى الذي لا يؤثِّر سلبًا على قدرة النظم البيئية الطبيعية على التكيُّف والحفاظ على مستودعات هذه الغازات مثل الغابات والمساحات وزيادتها لامتصاص انبعاث الغازات المسببة لظاهرة التغير المناخي، وتهدف أيضًا إلى بناء نظم وآليات بحث وقياس تقدير انبعاث الغازات ودراسة الآثار السلبية الناجمة عنها[٤].

وعلى الرغم من التقدُّم الذي حقَّقته الاتفاقيات الدولية فإنها واجهت تحديات وإخفاقات حالت دون تحقيق أهدافها بالكامل. شهدت الاتفاقيات المناخية مثل بروتوكول كيوتو[٥](١٩٩٧) واتفاق باريس[٦](٢٠١٥) قصورًا في التنفيذ والالتزام، مما حَدَّ من فاعليَّتها في الحدِّ من الانبعاثات؛ فبروتوكول كيوتو افتقر إلى المشاركة العالمية، حيث لم تصادق عليه الولايات المتحدة، وانسحبت منه كندا، كما استُثنيت الدول النامية رغم تصاعد انبعاثاتها لاحقًا. وغابت الآلية القانونية الملزمة في اتفاق باريس التي تُجبر الدول على تحقيق أهدافها، كما لم تَفِ الدول المتقدِّمة بتعهُّداتها المالية لدعم الدول النامية.

ومن أهمِّ ما يميِّز هذه الاتفاقيات وغيرها، هو غياب بُعد العدالة المناخية وتحمُّل الدول النامية عبئًا غير متناسب مع تأثيرات التغير المناخي، دون الحصول على الدعم الكافي من الدول المتقدِّمة، حيث تشير في هذا الصدد بيانات صادرة من تقرير البنك الدولي "الفقر والرخاء والكوكب" الصادر في ديسمبر ٢٠٢٤ إلى أن ١٧,٩٪ من البشر في ١٠٣ دولة معرَّضين لمخاطر كبيرة مرتبطة بالمناخ، ويتركَّز هؤلاء في المناطق الأكثر فقرًا والأقل تلويثًا في أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا

(1) Energy trends to 2030 Webinar The Economist Intelligence Unit (EIU), available at: https://2u.pw/PTVhkrRx

(٢) الحسين شكراني، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ٢٠٢١)، ص.٩٧.

(٣) خالد فهمي، واقع وآفاق قضية التغير المناخي في عالم مضطرب، السياسة الدولية، المجلد ٥٧، العدد ٢٣٠، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٥٨.

(٤) سحر مصطفى، الإطار التشريعي وآليات تحقيق الحياد المناخي، مجلة الديمقراطية العدد ٨٨، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٦٩.

(5) Problems with the Protocol, Harvard Magazine, December 2002, accessed: 15 February 2025, avilable at: https://shorturl.at/ah82p

(6) Matthieu Goar, Climate: Greenhouse gas emissions are too high, pushing planet toward +3.1°C warming, Le Monde, 24 October 2024, accessed: 6 February 2025, avilable at: https://shorturl.at/RHPFZ

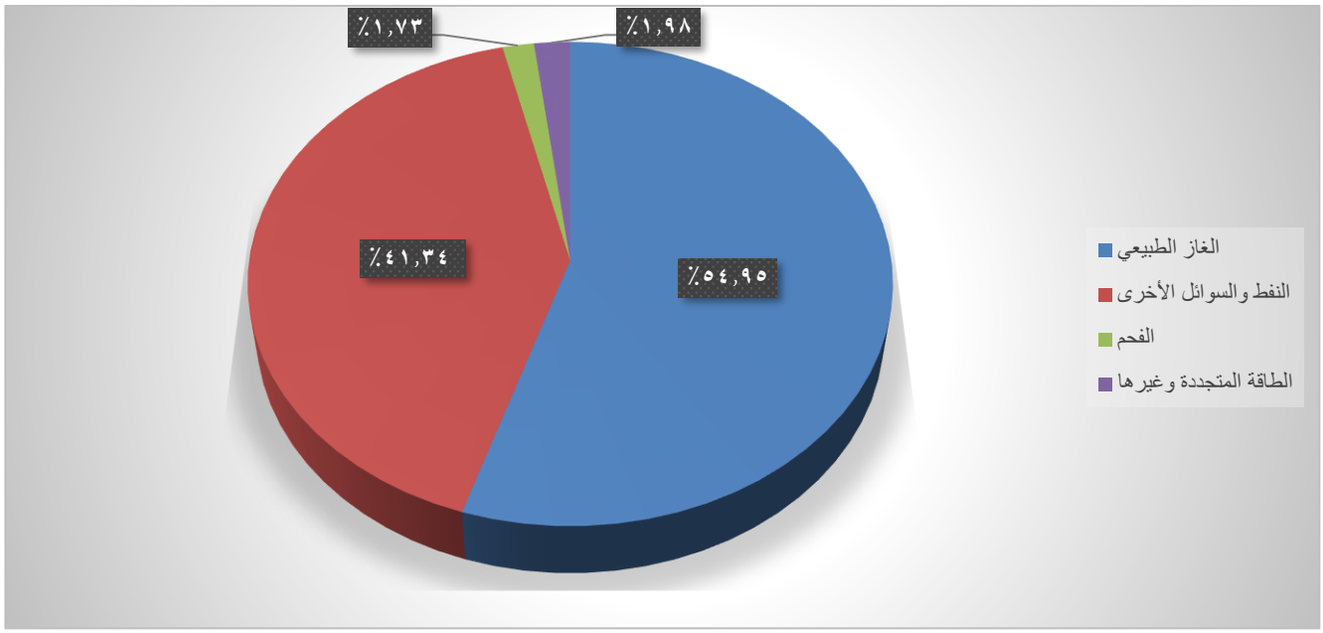

شكل (٣)

هيكل استهلاك الطاقة الأولية في مصر ٢٠٢٢[١]

وشرق آسيا والمحيط الهادي[١].

وفي العموم، ساهمت هذه الاتفاقيات في زيادة الوعي العالمي وتنسيق الجهود لمواجهة التغيُّر المناخي، إلا أن الفجوة بين التعهُّدات والتنفيذ الفعلي لا تزال كبيرة؛ فمن أجل تحقيق الأهداف المناخية المنشودة، يتطلَّب الأمر التزامات أكثر صرامة، وآليات تنفيذ فعَّالة، ودعمًا ماليًّا وتقنيًّا أكبر للدول النامية، ويمكن القول إن هذه الاتفاقيات والآليات تخدم الوجهة النيوليبرالية من دون مراعاة الضوابط المجتمعية والإنسانية والتوزيعية.

ثالثًا- معضلة أمن الطاقة في مصر

تمتلك مصر مصادر متنوعة لإنتاج الطاقة، منها ما هو متجدِّد ومنها ما هو تقليدي، إلا أن مدى استفادتها من المصادر المتجددة يظل دائمًا محلًّا للنقاش، خاصة في ظلِّ التغيُّرات المناخية والتحديات البيئية التي تحدق بها. ورغم توافر إمكانات هائلة لتوليد الطاقة بالاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لا يزال هناك اعتماد كبير على مصادر الوقود الأحفوري الملوِّثة للبيئة (ما يفوق ٨٨٪ من إجمالي احتياجاتها)، الذي يواجه تحديات تتمثَّل في نُضوبه وارتفاع أسعاره، في ظلِّ عدم تحقُّق الاستفادة الكاملة من مصادر الطاقة المتجدِّدة.

ويقترن تحقيق الأمن الاقتصادي في أي دولة، سواء كانت متقدمة أو نامية، بضمان أمن الطاقة واستدامتها، وتشير إحدى الدراسات بأنه يتم تقييم أمن الطاقة بالاعتماد على **مؤشِّرات عدَّة؛ منها مؤشِّر الإتاحة** (نسبة الإنتاج المحلي من مصادر الطاقة للاستهلاك المحلي منها، وفي حالة تجاوز هذا المؤشِّر ١٠٠٪ فذلك يدلُّ على تحقيق أمن للطاقة*)، والمؤشر

(1) Poverty, Prosperity, and Planet Report Pathways Out of the Polycrisis, World Bank Group, 2024, avilable at: https://2u.pw/eje8yOoCU

* رغم ارتفاع مؤشر الإتاحة واقترابه من ١٠٠٪ في كل من النفط والغاز الطبيعي، إلا أن ذلك لا يعني أن مصر قد حقَّقت أمنًا طاقيًّا كاملًا، حيث إن إنتاج النفط والغاز الطبيعي لا يتم توجيهه بالكامل للاستهلاك المحلي، بل يخضع لاتفاقيات تقاسم الإنتاج مع الشركاء الأجانب. ووفقًا لهذه الاتفاقيات، بلغت حصة مصر من إنتاج الغاز الطبيعي بين٤,٨٪ و٤٦,٧٪ خلال الفترات السابقة والتالية للحرب الروسية-الأوكرانية، للمزيد انظر: نيفين كمال وأسماء المليجي، سياسات أمن الطاقة في مصر في ظل الأزمات

الثاني هو **مدى الاعتماد على الخارج**[١].

يُظهر الشكل (٣) أن الغاز الطبيعي لا يزال المدخل الأساسي والمصدر الرئيسي للطاقة في مصر، حيث يشكل ٥٤,٩٥٪ من إجمالي الاستهلاك، يليه النفط والمواد الأخرى بنسبة ٤١,٣٤٪، مما يعكس استمرار الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري لتلبية احتياجات الطاقة في البلاد، وهذا الاعتماد الكبير على المصادر الأحفورية يعزِّز الحاجة إلى تقليل الانبعاثات وتحسين كفاءة الطاقة، ومن اللافت للنظر في هذا الشكل محدودية الطاقة المتجدِّدة من إجمالي الاستهلاك الطاقوي في عام ٢٠٢٢، وهو معدل منخفض مقارنةً بالطموحات المستقبلية لزيادة الاعتماد على مصادر نظيفة، رغم الاستثمارات في مشاريع مثل مجمع بنبان للطاقة الشمسية ومزارع الرياح في الزعفرانة وجبل الزيت.

وقد أُطلقت عدَّة استراتيجيات كالاستراتيجية الوطنية لتغيير المناخ في مصر ٢٠٥٠ -والتي تمَّ إعدادها باعتبارها أحد أهمِّ أوجه الاستعداد الجادِّ لاستضافة مصر لمؤتمر المناخ Cop 27- واستراتيجية الطاقة المتكاملة في مصر ٢٠٣٥ واستراتيجية الهيدروجين الأخضر، كما تمَّ إطلاق عدَّة مشروعات للطاقة المتجدِّدة في مصر، وجاءت هذه الاستراتيجيات والمشروعات الواعدة في سبيل تحقيق نموٍّ اقتصادي مستدام ومنخفضِ الانبعاثات في مختلف القطاعات وذلك بالتوجُّه نحو المزيد من الاعتماد على **الطاقة المتجدِّدة**[٢] مثل مشروعات محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ ومع ذلك، فإن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه المصادر في توليد الطاقة ظلَّ هدفًا بعيد المنال لأسباب عديدة تُناقَش في هذا التقرير.

وضعت مصر استراتيجية الطاقة المتكاملة ٢٠٣٥ في أكتوبر ٢٠١٦ من أجل زيادة مساهمة الطاقة المتجددة بمزيج توليد الكهرباء إلى٤٢٪ من إجمالي الطاقة المنتجة بحلول عام ٢٠٣٥، مما يتطلب تسريع تنفيذ المشروعات في هذا المجال وتحفيز الاستثمارات في هذا القطاع[٣]، فهي بالتالي بحاجة إلى **تنويع مصادر الطاقة** وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط والغاز عالميًّا، وأزمات انقطاع الكهرباء المتكررة.

ووفقًا لبيانات عام ٢٠٢٣، شكَّل الوقود الأحفوري، بما في ذلك الغاز الطبيعي والنفط، حوالي ٨٨,٢١٪ من إجمالي مزيج توليد الكهرباء في مصر، وشكّل الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي لهذا المزيج، حيث ساهم بنسبة ٨٣,٨٦٪ من إجمالي الكهرباء المولدة. في المقابل، ساهمت مصادر الطاقة المتجدِّدة، مثل الطاقة الشمسية والرياح والطاقة الكهرومائية، بنسبة ١١,٧٩٪ فقط من إجمالي توليد الكهرباء[٤].

- **أزمة الغاز الطبيعي: من الاكتفاء الذاتي إلى انحسار الإنتاج إلى الاستيراد**

خلال العامين الماضيين، واجه قطاع الطاقة في مصر تحديات كبيرة بعد فترة من الحديث عن تحول مصر إلى مركز عالمي للطاقة ومن ثم زيادة إنتاج الغاز الطبيعي. في عام ٢٠١٨، كان من المتوقع أن يحقِّق حقل ظهر -وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي في مصر- اكتفاءً ذاتيًّا لمصر ويوفِّر حوالي ٢,٨ مليار دولار سنويًّا من تكاليف استيراد الغاز. ومع ذلك، شهدت مصر في صيف ٢٠٢٤ نقصًا في الغاز أدَّى إلى انقطاعات يومية في التيار الكهربائي، مما أثَّر سلبًا على الحياة اليومية والنشاط الاقتصادي[٥].

العالمية، سلسلة أوراق السياسات رقم ٢٣، فبراير ٢٠٢٤، معهد التخطيط القومي، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/vF0df

(١) المرجع سابق، ص٣.

(٢) نيللي كمال، الرؤية المصرية تجاه قضايا تغير المناخ.. سياسات بيئية وغايات تنموية، مجلة الديمقراطية، العدد ٨٨، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٦١.

(٣) أهداف الطاقة المتجددة، موقع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/OAuPo

(٤) أحمد عمار، مزيج توليد الكهرباء في مصر.. حصة الغاز عند أعلى مستوى منذ ٢٠٢٠ (إنفوغرافيك)، موقع الطاقة، ٢٩ مايو ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Hvu5k

(5) Heba Saleh ,Egypt's journey from gas bonanza to power blackouts, Financial Times, 2 September 2024, accessed: 17 February 2025, available at: https://2u.pw/sZgAylbT

وفي إطار الحديث عن تحقيق أمن للطاقة خصوصًا فيما يتعلَّق بمؤشِّر الاعتماد على الخارج، استوردت مصر الغاز الطبيعي عبر شحنات الغاز المسال (LNG) وخطوط الأنابيب من الدول المجاورة في ٢٠٢٤، وهو ما ساهم في وضع ملف أمن الطاقة على المحك؛ وقد أشارت المصادر إلى ارتفاع واردات مصر من الغاز الإسرائيلي بنسبة١٨,٢٪ في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣، لتصل إلى ٩٨١ مليون متر مكعب يوميًّا، وبلغت ذروتها في ديسمبر ٢٠٢٤ عند ١,٠٦٥ مليار قدم مكعب يوميًّا، بعد أن كانت مصدِّرًا للغاز الطبيعي لإسرائيل بين ٢٠٠٨-٢٠١٢[١]. وهذا بالطبع يشكِّل ورقةَ ضغطٍ على مواقف مصر السياسية عمومًا، ومواقفها من القضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

وما زاد ملف أمن الطاقة تعقيدًا ليس فقط الاعتماد على الوارادات لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي؛ ما اتَّسمت به انقطاعات الكهرباء من عدم العدالة الجغرافية؛ فقد بلغت ساعات الانقطاع لفترات أطول في المناطق الريفية التي ترتفع فيها معدلات الفقر مقارنة بالأماكن الحضرية، مما أثر سلبًا على أداء الأنشطة الأساسية، بما في ذلك الخدمات الصحية، كما يقلِّل من إمكانية الوصول إلى المياه[٢].

ومن بين العوامل الرئيسية التي أدَّت إلى أزمة الغاز الطبيعي:

١- **انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي:** أشار تقرير نشرته مجلة الفايننشال تايمز في سبتمبر ٢٠٢٤ إلى تراجع إنتاج مصر السنوي من الغاز من ٧٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢١ إلى ٥٣ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٤. هذا الانخفاض يُعزى إلى تراجع الاستثمارات في الاستكشاف والإنتاج، خاصة مع تراكم مستحقات الشركات الدولية العاملة في هذا المجال، والتي تُقَدَّرُ بحوالي ٦ مليارات دولار.

٢- **الاعتماد على واردات الغاز:** بسبب انخفاض الإنتاج المحلي، اضطرت مصر إلى استيراد الغاز الطبيعي المسال من الأسواق العالمية، حيث تؤمن مصر احتياجاتها من الغاز الطبيعي من عدة دول كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وليبيا[٣]. وأشارت إحدى التقارير الإخبارية الحديثة بموافقة وزارة الطاقة الإسرائيلية على زيادة الإمدادات لمصر من الغاز الطبيعي بما قدره ٤ مليارات متر مكعب إضافية سنويًّا، لمدة ١١ عامًا. ومن المتوقَّع أن تدخل هذه الاتفاقية -التي أقرَّتها الوزارة- حيِّز التنفيذ في يوليو ٢٠٢٥، بعد استكمال العمل على توسيع الطاقة الإنتاجية ومد خط أنابيب ثالث من خزان تمار، ووفقًا للاتفاقية الجديدة، سوف يصل إجمالي الصادرات الإضافية إلى ٤٣ مليار متر مكعب، بعد أن كان ٢ مليار متر مكعب فقط سنويًّا إلى مصر[٤].

٣- **زيادة الطلب على الكهرباء بشكل يفوق قدرات الإنتاج المتاحة:** من الطبيعي والبديهي بأنه مع ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف، يزداد استهلاك الكهرباء، إلا أن هذا الطلب المتزايد تجاوز قدرات الإنتاج المتاحة، خاصة مع تراجع إمدادات الغاز اللازمة لتشغيل محطات توليد الكهرباء، ولا يمكن إرجاع أزمة انقطاع الكهرباء ونقص إمدادت الغاز إلى الزيادة السكانية فقط دونما دراسة كفاءة استخدام الموارد والتساؤل حول سبب انحسار الإنتاج المحلي للغاز؛ فإن تحميل الزيادة السكانية عبء نقص الموارد ما هو إلا إعادة إحياء أفكار أنصار المقاربة البيوبيئية (أو ما يعرف بالمالتوسيين الجدد نسبة إلى توماس مالتوس) الذين يؤمنون بأن الزيادة السكانية هي

(1) Egypt seeks to increase Israeli natural gas imports by 58% by mid-2025, Arab finance, 17-2-2025, accessed: 25 February 2025, available at: https://2u.pw/6A18QVFt

(٢) أزمة الكهرباء: تخفيف عادل للأحمال تنهيه الطاقة الشمسية، حلول للسياسات البديلة، عدسة، ٨ يوليو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4iYBv2c

(3) Marwa Rashad, Francesca Landini, Mohamed Ezz and Sarah El Safty, Exclusive: Egypt counts on foreign funds to buy gas as power crisis worsens, Reuters, 2 September 2024, accessed: 15 February 2025, available at: https://2u.pw/sR7NszaQ

(٤) إسرائيل توافق على زيادة صادرات الغاز الطبيعي إلى مصر.. ورقة ضغط إضافية، موقع يورونيوز، ١٨ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٩ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4iUIA3I

السبب الرئيسي للضغط على موارد الأرض، وأن وجود الكوارث والحروب والمجاعات والأمراض والأزمات كفيل بمعالجة عدم التوازن بين نمو السكان (الذي ينمو بالمتوالية الهندسية) وندرة الموارد (التي تزداد بمتوالية عددية)[١].

وعلى النقيض من ذلك، حينما واجهت جنوب أفريقيا أزمة انقطاع الكهرباء، اتخذت خطوات مغايرة، فقامت بوضع خطة عمل للطاقة في يوليو ٢٠٢٢، مما أدَّى إلى تضاعف تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح من قبل الشركات والأفراد مقارنةً بالمعدلات السابقة. وقد تمَّ تحفيز هذا النمو من خلال إدخال حوافز ضريبية جديدة وآليات تمويل، مما خفَّف بشكل كبير من تأثير انقطاع الكهرباء وقلَّل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية. كما ألغت الخطة عقبات التراخيص لمشاريع توليد الكهرباء المتجدِّدة وسرَّعت عمليات الموافقة، ممَّا شجَّع على الاستثمار الخاص، هذا فضلًا عن تقليل القيود وتبسيط الإجراءات لتمكين منتجي الطاقة من بيع الكهرباء للشبكة الوطنية، مما خلق نموذجًا فعَّالًا لشركات الطاقة البديلة. ونتيجة لذلك، شهدت البلاد تدفقات غير مسبوقة من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في قطاع الطاقة المتجدِّدة، وذلك بفضل التدخلات الإيجابية للحكومة[٢]، وعلى الرغم من تلك الخطوات الإيجابية التي اتخذتها جنوب أفريقيا، فقد أُعيد طرح أزمة انقطاع الكهرباء في فبراير ٢٠٢٥، الأمر الذي يعكس أن التحول الكامل نحو مصادر طاقة أكثر استدامة وموثوقية يتطلَّب جهودًا مستمرة وإصلاحات هيكلية عميقة[٣].

- **الطاقة المتجدِّدة في مصر: تحديات تفوق الإمكانات الهائلة**

تتمتَّع مصر بموقع جغرافي متميز؛ إذ تغطيها معدَّلات مرتفعة من الإشعاع الشمسي، مما يجعلها بيئة مثالية للاستثمار في الطاقة الشمسية، حتى في المناطق التي تسجِّل معدَّلات إشعاع أقل، مثل الساحل الشمالي، فإنها تفوق العديد من الدول الأوروبية التي تطمح إلى امتلاك مثل هذه الإمكانات. وقد أصدرت هيئة الطاقة المتجدِّدة في مصر بالتعاون مع هيئة الأرصاد الجوية ومعامل ريزو الدنمركية "أطلس رياح مصر" في ديسمبر ٢٠٠٥، والذي يوضح توافر مناطق واعدة تتمتع بسرعات رياح عالية بمنطقة غرب خليج السويس وعلى جانبي النيل وبعض المناطق بسيناء، بما يؤهِّل لإقامة مشروعات كبرى لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح[٤]، وتم إصدار "الأطلس الشمسي" في مارس ٢٠١٨، والذي احتوى على بيانات ومتوسطات الإشعاع الشمسي لفترة تصل إلى ١٥ سنة، ما بين المتوسطات السنوية والشهرية، بالإضافة إلى رصد مفصَّل لجميع الأراضي المخصَّصة لمشروعات الطاقة المتجدِّدة والتي تبلغ مساحتها نحو ٧٦٠٠ كيلومتر مربع، حيث شاركت الهيئة في إصداره مع جهات محلية ودولية[٥]، هذا فضلًا عن امتلاك مصر مدخلات صناعة الطاقة الشمسية كالرمال البيضاء المنتجة للسليكون المكوِّن الرئيسي لخلايا الطاقة الشمسية[٦].

وفي نفس السياق، فقد شهدت مصر تنفيذ عددٍ من المشروعات الكبرى التي ساهمت في تعزيز قدرتها على إنتاج الطاقة النظيفة، ومن أبرزها مجمع بنبان للطاقة الشمسية،

(١) الحسين شكراني، نحو مقاربة بيئية للمياه العربية، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٢) أزمة الكهرباء: تخفيف عادل للأحمال تنهيه الطاقة الشمسية، مرجع سابق.

(٣) سارة تانكريدي، جنوب أفريقيا تشهد أسوأ انقطاع للتيار الكهربائي بسبب انهيار وحدات توليد الطاقة، ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/15a8V

(٤) أطلس رياح مصر، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/9dcCJ

(٥) أطلس شمس مصر، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/MPvvZ

(٦) يوسف أبو الفضل، ورحمة بركات، ووائل محمد الطيب، توطين صناعة الخلايا الشمسية في مصر: لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مبادرة صنع، منتدى السياسات العامة، العدد ٣، فبراير ٢٠٤، متاح عبر الرابط التالي:https://2u.pw/kvUhx

الذي يُعَدُّ من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية عالميًا، ويقع في محافظة أسوان، وتمَّ تطوير هذا المشروع وفق نظام تعريفة التغذية. وقد تمَّ تشغيل المشروع بالكامل بحلول عام ٢٠١٨، ليصبح نموذجًا رائدًا في قطاع الطاقة المتجدِّدة، إضافةً إلى ذلك، يُعَدُّ مجمع خليج السويس لطاقة الرياح أحد المشروعات الاستراتيجية التي تستهدف استغلال إمكانات الرياح على ساحل البحر الأحمر، حيث يتم العمل على إنشاء محطات توليد كهرباء تعتمد على هذه التقنية، بما يعزز من قدرة الدولة على إنتاج الطاقة المتجددة[١].

وما زال قطاع الطاقة المتجدِّدة يواجه عدَّة تحديات تقف حائلًا دون نموِّه، أبرزها السياسات الضريبية التي تؤثِّر سلبًا على الاستثمار في هذا المجال. من أبرز هذه العقبات ما بات يعرف بـ"ضريبة الشمس / مقابل الدمج"[٢]، التي تُلزم الشركات بتقديم جزءٍ من إنتاجها الكهربائي عند تجاوز ٥٠٠ كيلوواط لدمجها في الشبكة القومية، كما أن الحكومة فرضتْ في عام ٢٠٢١ "ضريبة الحد الأقصى" لاستخدام الطاقة المتجدِّدة، حيث لا يُسمح للمنشآت -سواء كانت تجارية أو صناعية أو سكنية- بتغطية أكثر من ٤٠٪ من استهلاكها بالطاقة المتجددة، مما يعوق التوسُّع في إنشاء محطات الطاقة الشمسية[٣]. بالإضافة إلي فرض رسوم جمركية على واردات ألواح الطاقة الشمسية، رغم تخفيضها من ٥٪ إلى ٢٪[٤] لا يزال يُشَكِّلُ عبئًا على تكلفة إنشاء المحطات الشمسية، حيث تمثل هذه الألواح حوالي ٦٠٪ من التكلفة الإجمالية لإقامة محطة للطاقة الشمسية[٥].

وهناك جُملة من المقترحات -يصيغها المدير التجاري لشركة سمارت للحلول الهندسية «SES» العاملة بمجال الطاقة الشمسية أحمد نجيب- لضمان تطوير قطاع الطاقة المتجددة، على رأسها تقديم تسهيلات استثمارية وتشجيع القطاع الخاص المحلي على الدخول في هذا المجال، من خلال إزالة العقبات الإدارية والجمركية التي تعوق نمو المشاريع. ويتطلَّب ذلك إعادة النظر في السياسات الضريبية، بما في ذلك إلغاء أو تعديل "ضريبة الشمس" ورفع الحد الأقصى لاستخدام الطاقة المتجدِّدة، مما يسمح للشركات بالتوسُّع في إنتاج الكهرباء من مصادر نظيفة[٦]، كما أنه يتعيَّن تعزيز الاستثمارات الأجنبية في مشاريع الطاقة المتجدِّدة، والاستفادة من الإمكانات الكبيرة للطاقة الشمسية والرياح في مصر. ويمكن تحقيق ذلك عبر تبنّي سياسات تحفيزية تشمل إعفاءات ضريبية على الواردات والمعاملات البنكية الخاصة بالمشروعات، وتحفيز الجهات المانحة للاستثمار في مشاريع محلية صغيرة عبر تقديم ضمانات للتمويل وتسهيلات تفضيلية تحقق للشركات أرباحًا مستدامة.

وعلى صعيد آخر، يجب تحفيز شركات إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجدِّدة على الربط مع الشبكة القومية، عبر تبسيط الإجراءات الحكومية، وتقليل عدد الخطوات المطلوبة لدمج مشاريعهم. إضافةً إلى ذلك، ينبغي السماح للشركات بتوسيع مشاريع الطاقة الشمسية لتلبية احتياجات مختلف القطاعات، وإنتاج فائض كهربائي يمكن تصديره للخارج، مما يعزز حصيلة النقد الأجنبي لمصر، هذا فضلًا عن ضرورة

(١) محمد الخياط، تقييم الوضع الحالي لإنتاج الطاقات المتجددة في مصر مع التركيز على الهيدروجين الأخضر، سيمينار الثلاثاء للعام الأكاديمي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ١٨ فبراير ٢٠٢٥، معهد التخطيط القومي، تقرير غير منشور.

(٢) داليا الهمشري، ضريبة الشمس.. أزمة جديدة تواجه قطاع الطاقة المتجددة في مصر، موقع الطاقة، ٣ فبراير ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/qbMlq

(٣) أحمد نجيب، حدود استخدامات الطاقة المتجددة تعوق بلوغ المستهدفات الحكومية، جريدة حابي، ٥ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/wu4n7h

(٤) محمد الخياط، تقييم الوضع الحالي لإنتاج الطاقات المتجددة في مصر مع التركيز على الهيدروجين الأخضر، مرجع سابق.

(٥) سياسات لا تناسب التصريحات.. الطاقة المتجددة والصادرات إلى أفريقيا، مشروع حلول للسياسات البديلة، عدسة، العدد ٥٦، ٢١ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/vRQjx

(٦) أحمد نجيب، حدود استخدامات الطاقة المتجددة تعوق بلوغ المستهدفات الحكومية، مرجع سابق.

تشجيع التصنيع المحلي لمدخلات الطاقة المتجدِّدة من خلال القروض منخفضة الفائدة وغيرها من التسهيلات الائتمانية.

- **الهيدروجين الأخضر: بين ريادة الماضي وجدوى المشروعات الخضراء الراهنة**

يعتبر الهيدروجين الأخضر وقود المستقبل، ويعدُّ بديلًا لمصادر الوقود الأحفوري الملوِّثة للبيئة؛ إذ تنتج عنه طاقة لا يصحبها انبعاثات مباشرة من الملوِّثات أو الغازات الضارة، بالرغم من وفرته في الأرض، ولا يتواجد الهيدروجين نقيًّا، بل يتطلَّب طاقة أولية لاستخراجه، إما من الوقود الأحفوري أو من الماء، أو من مزيج منهما(١).

وقد أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون في أغسطس ٢٠٢٤، بهدف إنتاج ١,٥ مليون طن سنويًّا من الهيدروجين الأخضر ومشتقَّاته بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك في أعقاب التعهُّد بإطلاق هذه الاستراتيجية خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP27) الذي عُقد في شرم الشيخ عام ٢٠٢٢(٢).

ويرجع الاهتمام المحلي بهذه الاستراتيجية إلى عام ٢٠٢٠ حينما وقَّعت ٢٦ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على خارطة طريق صناعية بقيمة ٤٠٠ مليار يورو تتضمَّن خططًا، ليس فقط لإنتاج الهيدروجين الخاص بها، ولكن أيضًا لشراء ٤٠ جيجاوات من الهيدروجين المُنتج في دول شمال أفريقيا، ثم أدَّى هجوم روسيا على أوكرانيا إلى مُضاعفة اهتمام الاتحاد الأوروبي بمستقبل الطاقة الهيدروجينية، بعد أن اتخذت موسكو قرارًا بوقف تصدير الغاز الطبيعي ردًّا على العقوبات الموجهة ضدها، ما دفع الاتحاد إلى إسراع وتيرة التحوُّل للطاقة الخضراء في إطار برنامج Repower Europe(٣).

وتاريخيًّا، شهدت مصر إنتاج الهيدروجين الأخضر لأول مرة عام ١٩٦٣ عبر مصنع كيما للأسمدة في أسوان، الذي استخدم الطاقة الكهرومائية من السد العالي، ليكون من أوائل منتجي الهيدروجين الأخضر عالميًّا. لكن مع توسُّع قطاع النفط والغاز في السبعينيات، تدهورت معدَّات المصنع، وتمَّ تحويله للعمل بالغاز الطبيعي في ٢٠١٩، مما أدَّى إلى توقُّف إنتاج الهيدروجين الأخضر(٤). ثم عاد هذا الملف إلى الأجندة الوطنية في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، حيث أعلنت الحكومة عام ٢٠٢٢ بأنه "عام الهيدروجين الأخضر"، ووقَّعت عدَّة مذكِّرات تفاهم مع شركات دولية لإطلاق مشاريع جديدة، أبرزها مشروع Scatec-Fertiglobe في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لإنتاج ٩٠,٠٠٠ طن سنويًّا من الأمونيا الخضراء(٥).

ويُثار مصطلح "الاستعمار الأخضر" في سياق مشاريع الهيدروجين الأخضر للإشارة إلى استغلال الدول المتقدمة، خاصة في أوروبا، لموارد الدول النامية لتلبية احتياجاتها من الطاقة النظيفة، مما يعيد إنتاج أنماط الهيمنة الاستعمارية بغطاء بيئي. فعلى سبيل المثال، تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري من خلال استيراد الهيدروجين الأخضر من دول شمال أفريقيا، مثل تونس والمغرب، حيث تُستثمر مساحات شاسعة من الأراضي وتُستهلك كميات كبيرة من المياه لإنتاج الهيدروجين الموجَّه أساسًا للتصدير، مما يثير تساؤلات حول الفوائد الحقيقية لهذه المشاريع على المجتمعات المحلية(٦).

(1) Qusay Hassan (et al.), Green hydrogen: A pathway to a sustainable energy future, International Journal of Hydrogen Energy, Volume 50, Part B, 2 January 2024, Pages 310-333, available at: https://2u.pw/hPb0sGTM

(٢) علي حبيب، استراتيجية مصر للهيدروجين منخفض الكربون: فرص استثمار ضائعة، حلول للسياسات البديلة، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Hrwbi

(3) Habiba Fouad, Emma Scholding and MohamedEzz, "What's behind Egypt's green hydrogen hype", Mada Masr Report, 29 September 2022, accessed: 22 February 2025, available at: https://2u.pw/0NFcwGTL

(4) Ibid.

(٥) تدشين المرحلة الأولى من الهيدروجين الأخضر، موقع رئاسة الجمهورية، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/8H7bu

(٦) علي أموزي ووفاء حديوي، المغرب: الهيدروجين الأخضر، أو طليُ

وتُواجه مصر تحديات كبيرة في هذا المجال، أبرزها ضعف البنية التحتية لنقل الطاقة المتجدِّدة، وغياب مخازن ضخمة للطاقة، إضافة إلى أن معظم إنتاجها الحالي (١,٨ مليون طن سنويًا) هو "رمادي" معتمد على الوقود الأحفوري. كما أن عدم وضوح الخطة الوطنية للاستثمار يعرقل تنفيذ المشاريع، حيث لم يتحوَّل سوى مشروع واحد إلى عقد نهائي، بالرغم من توقيع العديد من مذكرات التفاهم، ولا يجب أبدًا إغفال الهدف الأساسي من وراء إطلاق مشروعات "الهيدروجين الأخضر" وهو تصدير الكهرباء النظيفة إلى أوروبا، بينما تستمر مصر في استيراد الغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها المحلية، فإن هذا النهج قد يعيق قدرة الدول النامية على إزالة الكربون من اقتصاداتها، بالإضافة إلى استنزاف الموارد المائية الشحيحة[١]، حيث يُمثل الفقر المائي في مصر تحديًا رئيسيًّا، لأن إنتاج الهيدروجين الأخضر يعتمد على المياه، في وقت تواجه فيه البلاد أزمة مائية متفاقمة بسبب سدِّ النهضة الإثيوبي الذي يمثِّل تهديدًا لحصة مصر من المياه[٢].

وبالتالي، فمن أجل تحصيل أفضل استفادة من مشروعات الهيدروجين الأخضر، يجب وضع استراتيجية متكاملة تشمل التوازن بين التصدير والاستهلاك المحلي، وتطوير البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار المحلي، وإدراج الطاقة المتجدِّدة في الشبكة الوطنية، وذلك حتى لا تفقد مصر فرصتها في أن تصبح لاعبًا رئيسيًّا في سوق الهيدروجين الأخضر العالمي.

خاتمة:

استعرض التقرير الاتجاهات العالمية لاستهلاك الطاقة ومصادر توليد الكهرباء، وتطوُّر الاعتماد على الطاقة المتجدِّدة من هيكل الاستهلاك، وعلى الرغم من نموِّ قطاع الطاقة المتجددة عالميًّا؛ فإن هذا النموَّ لا ينفي هيمنة مصادر الوقود الأحفوري كمصادر للطاقة، كما أن الوقود الأحفوري لا يزال مصدرًا أساسيًّا في مزيج الطاقة في عدَّة دول شهدت انتخابات في عام ٢٠٢٤ ومنها فرنسا، والمكسيك، والمملكة المتحدة، وإندونيسيا، والاتحاد الأوروبي، ولم يكن التحوُّل نحو الطاقة النظيفة من فقه أولويات الإدارة الجديدة في هذه الدول، بل اتَّجهت معظم الدول للإبقاء على الوضع الراهن وعدم إدخال تغييرات جذرية في مزيج الطاقة، بل وأعطت دول عديدة الأولوية لتوفير مصادر للطاقة -ولو بالاعتماد على الوقود الأحفوري- كالاتحاد الأوروبي، وأوْلت دولٌ أخرى الأهمية للنموِّ الاقتصادي وملفَّات أخرى محلية أكثر إلحاحًا.

وتطرَّق التقرير للإطار العام الذي يحكم ملف التغيُّر المناخي من اتفاقيات وبروتوكولات، واتَّضح وجود فجوة بين الأهداف المرجوَّة وآليات التنفيذ، بسبب غياب الالتزام القانوني، وضعف التمويل، وهيمنة نفوذ المصالح الاقتصادية للشركات العالمية المملوكة للدول الكبرى، هذا فضلًا عن عدم وفاء الدول الكبرى بتعهدُّاتها، ومن ثم فقد ظلَّت الإجراءات بطيئة وغير ملزمة، مما أعاق الحدَّ من الاحتباس الحراري بشكل فعَّال، وظلَّ بُعد العدالة المناخية حاضرًا في المناقشات غائبًا في تفعيله على أرض الواقع.

ويبدو أنه من خلال ما ذُكر من بيانات حول استهلاك الطاقة عالميًّا وتوليد الكهرباء وموقع الطاقة النظيفة من الانتخابات التي أُجريت في عدَّة دول حول العالم؛ فإنه سيظلُّ الوقودُ الأُحفوري يلعب دورًا رئيسيًّا في مزيج الطاقة العالمي على المدى القصير إلى المتوسط، نظرًا لاعتماد الدول النامية والناشئة عليه كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، من

النيوكولونيالية بالأخضر، المعهد عبر الوطني، أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/dqVbt

(1) Damien Gayle, Europe greenwashing with north Africa's renewable energy report says, The Gurdian, 25 February 2025, accessed: 27 February 2025, available at: https://shorturl.at/5RVZ9

(٢) كيف تخطط الحكومة لمحاربة التضخم وأزمة الكهرباء؟، حلول للسياسات البديلة، عدسة، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/Ua01f

المتوقع أن يزداد الاستثمار في الطاقة المتجددة، خاصة في ظل الضغوط البيئية واتفاقيات المناخ، ولكن ربما سيكون ذلك بوتيرة أبطأ من المتوقع، ما لم يتم تبني سياسات أكثر فاعلية تعالج الفجوات بين الالتزامات الدولية وآليات التنفيذ، وتضمن تمويلًا مستدامًا لمشروعات الطاقة النظيفة.

ثم انتقل التقرير إلى حالة مصر، فلم تكن مصر بمنأى عن مزيج الطاقة السائد في معظم دول العالم الذي يهيمن عليه مصادر الوقود الأحفوري، وأشارت البيانات إلى اعتماد مصر على الغاز الطبيعي والبترول ومشتقَّاته في استهلاك الطاقة، إلا أن مساهمة الطاقة المتجدِّدة من إجمالي الطاقة المنتجة وتوليد الكهرباء لا تزال منخفضة، فعلى الرغم من امتلاك مصر قدرات هائلة وواعدة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ فإن هناك بونًا شاسعًا بين الاستراتيجيات والإمكانيات وبين ما يحدث على أرض الواقع.

وبموجب الاعتماد على مؤشِّر الإتاحة ومؤشِّر الاعتماد على الخارج لتأمين احتياجاتنا المحلية من الطاقة؛ تبيَّن وجود تعثُّرات في ملف أمن الطاقة؛ ومن هنا نشأت الحاجة نحو التطرُّق إلى التحديات التي تحول دون التوسُّع في قطاع الطاقة المتجدِّدة، من أبرزها "ضريبة الدمج" وإلزام المنشآت بعدم تجاوز ٤٠٪ من استهلاكها للطاقة المتجدِّدة، والرسوم الجمركية على ألواح الطاقة الشمسية، وبالتالي فإن رسم السياسات كإلغاء القيود الضريبية، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية عبر إعفاءات جمركية وضريبية، وتسهيل إجراءات ربط المشاريع بالشبكة القومية، وتشجيع التصنيع المحلي لمعدَّات الطاقة المتجدِّدة من خلال منح قروض ميسَّرة، والسماح بتصدير فائض الإنتاج لدعم الاقتصاد، هي كلها سياسات مستدامة في سبيل تأمين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من الطاقة، فالاستيراد وحده لن يحل قضية معقَّدة ومتشابكة كملف أمن الطاقة في مصر، والأهم من اتخاذ خطوات على أرض الواقع، إدراك أن التحوُّل التدريجي والمدروس نحو الطاقة المتجدِّدة خيار استراتيجي لا بديل عنه لتحقيق أمن الطاقة في مصر على المدى الطويل.

المساواة بين الجنسين: قراءة في جدل المدونة المغربية للأسرة ٢٠٢٤-٢٠٢٥

محمد علي إسماعيل*

مقدمة:

شهد المغرب في السنين الماضية نقاشات حادة حول مدونة الأسرة، وهي التشريع الذي ينظم العلاقات الأسرية في البلاد من قبيل قضايا الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال. وبحلول عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، أصبحت المدونة محط جدل واسع بين المؤيدين للتحديث الذين يسعون إلى إدخال تعديلات على المدونة تحقق مسألة المساواة بين الجنسين وفق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الصادرة عن الأمم المتحدة، والمعارضين الذين يرون في التغييرات تهديدًا للقيم الدينية والتقليدية للمجتمع المغربي.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل الجدل الدائر حول المساواة بين الجنسين في إطار المدونة المغربية للأسرة، مع التركيز على السياق التاريخي والتطورات التشريعية. ونسعى للإجابة عن عدد من الأسئلة، مثل: ما هي التطورات التاريخية التي أدت إلى إصدار مدونة الأسرة المغربية عام ٢٠٠٤، وكيف ساهمت في تعزيز حقوق المرأة؟ وما هي أبرز التعديلات المقترحة على مدونة الأسرة لعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وما هي الأسباب الكامنة وراء هذه المقترحات؟ وكيف يتفاعل المجتمع المغربي مع هذه التعديلات؟ وما هي طبيعة الجدل السياسي والمجتمعي المحيط بها؟ وما هي التحديات التي تواجه عملية الإصلاح التشريعي في مجال المساواة بين الجنسين في المغرب؟

أولًا- الإطار التاريخي والتشريعي للمدونة المغربية للأسرة

شهد المغرب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ محطتين أساسيتين في تطور القوانين المتعلقة بالأسرة؛ كانت المحطة الأولى عند اعتماد "قانون الأحوال الشخصية" في عام ١٩٥٨، والثانية لحظة تغيير هذا القانون ليُصبح "مدونة الأسرة" عام ٢٠٠٤. وتمت العمليتان تحت إشراف المؤسسة الملكية، وبواسطة لجان قام الملك بتشكيلها؛ بهدف إصلاح قانون الأسرة بما يتوافق مع متطلبات التحديث وقيم المجتمع المغربي والشريعة الإسلامية(١).

يعتبر قانون الأسرة في المغرب جزءًا من القانون المغربي المعروف باسم مدونة الأسرة (قانون الأحوال الشخصية)، وينظم كلَّ ما يتعلق بالأسرة، من الزواج والطلاق إلى حقوق المرأة والطفل والإرث والجنسية وما إلى ذلك. وقبل إصدار مدونة الأسرة في عام ٢٠٠٤، كان المغرب يعتمد على قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٨، الذي كان يسمح للرجال بتعدد الزوجات دون اشتراط موافقة الزوجة، وكان يقيد حق المرأة في الطلاق، ويلزم المرأة بالزواج من خلال وصي(٢).

تلك القوانين تعتبر من منظور الحركة النسوية المغربية والجهات الدولية تمييزية ضد المرأة؛ حيث تفرض عليها قيودًا قانونية واجتماعية تحد من حريتها وحقوقها. ونتيجة لذلك، وتحت ضغط الحركات النسوية والجهات الدولية، عملت الحكومة على إحداث تعديلات بما يتلاءم مع التزاماتها الدولية وقوانين الشريعة الإسلامية وأعراف المجتمع المغربي. ففي عام ١٩٩٢، أطلق اتحاد العمل النسائي (UAF) حملة المليون توقيع،

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) امحمد مالكي، مشروع إصلاح مدونة الأسرة في المغرب.. هل يُحقق التوافق المجتمعي؟، الأمان، ٠٣ إبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/yRkamkQ6

(٢) مي السعدني وباسل الجمالي، المدونة: عشرون عامًا تقريبًا على صدور قانون الأسرة في المغرب، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/adiihAU

وهي عريضة تطالب بإصلاح قانون الأسرة. وفي عام ١٩٩٨، ازداد النقاش حدة مع وجود "خطة العمل المقترحة لدمج المرأة في التنمية"، والتي تبدأ بخطوات عملية تتراوح من التعليم إلى الصحة الإنجابية والتمكين الاقتصادي؛ التي طرحتها المنظمات النسوية المغربية بالتعاون مع البنك الدولي الذي قدَّم الدعم المادي والمالي. ولقد انتقد العلماء والإسلاميون بشدة هذا "التدخل الأجنبي"، لأن الاقتراح يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويهدد الهوية الإسلامية[١].

أدت هذه الضغوط إلى إدخال بعض الإصلاحات المحدودة التي أجريت على قانون الأسرة لعام ١٩٩٣، وهو ما حدا بمنظمات المجتمع المدني إلى تغيير استراتيجيتها للعمل بشكل مباشر مع النظام الملكي وليس مع البرلمان أو ممثلي المجتمع المغربي. وبعد مرور عام على المظاهرات التي شهدتها الدار البيضاء والرباط في عام ٢٠٠١ استجاب الملك محمد السادس لهذه التظاهرات بأن قام بتشكيل لجنة لإصلاح المدونة، تألفت من سياسيين وقضاة ورجال دين ومثقفين وأكاديميين، فضلًا عن تعيين ثلاث ناشطات في مجال حقوق المرأة؛ الأمر الذي اعتُبِر تحسنًا ملحوظًا مقارنة بلجنة عام ١٩٩٣ التي كانت تتألف بالكامل من الرجال[٢].

وفي الوقت نفسه، عزَّز الملك مكانة المرأة في الحياة العامة من خلال تعيين عشر نساء في مناصب استراتيجية في الحكومة. وكما جاء في مقدمة مدونة الأسرة، فإن هذا الترقية تهدف أيضًا إلى تحسين العدالة للمرأة وحقوق الطفل والحفاظ على كرامة الرجل من خلال الالتزام بأهداف الإسلام المتسامح[٣].

أعلن الملك محمد السادس في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣ عن تعديلات جوهرية تم إدخالها على مدونة الأحوال الشخصية المغربية من قِبل لجنة استشارية قام بتشكيلها من علماء وخبراء قانونيين[٤]، استمر عمل هذه اللجنة حوالي العامين ونصف العام. وفي ٣ فبراير ٢٠٠٤، صدر القانون رقم القانون رقم (٧٠,٠٣) المعروف بمدونة الأسرة، والذي أدخل تغييرات كبيرة فيما يخص عدد من الأمور الرئيسية مثل الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال.

شهدت المدونة المغربية للأسرة عدة تعديلات مهمة تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة، إلا أن بعضها واجه تحديات في التطبيق. **أولًا**، تم رفع الحد الأدنى لسن زواج النساء إلى ١٨ عامًا بدلًا من ١٥ عامًا، وهي خطوة لاقت ترحيبًا واسعًا. ومع ذلك، سمحت المادة ٢٠ من المدونة لقاضي شؤون الأسرة بالسماح بزواج القاصرات في حالات استثنائية بعد استشارة الأهل وإجراء بحث اجتماعي أو العرض على طبيب، مما أدى إلى استمرار تفشي زواج القاصرات. ففي عام ٢٠١٩، تمت الموافقة على ٨١ من أصل ٣٢ ألف طلب زواج قاصرات، وهي نسبة مرتفعة تعكس التحديات في تطبيق القانون[٥].

ثانيًا، ألغت المدونة شرط موافقة الوصي القانوني على زواج المرأة، مما منحها سلطة إبرام عقد زواجها بنفسها، مع إمكانية تفويض هذه السلطة لوالدها أو قريب آخر بموجب المادة ٢٥.

ثالثًا، تم تقييد تعدد الزوجات دون إلغائه؛ حيث اشترطت المدونة موافقة قضائية وإثبات ضرورة الزواج الثاني، مع ضمان المساواة بين الزوجات. ومع ذلك، أظهرت إحدى الدراسات أن ٨٧ عقدًا فقط من أصل ٧٥ ألفًا تضمنت شرطًا يمنع تعدد الزوجات، مما يعكس ندرة هذه الممارسة التي شكلت ٠,٣ من الزيجات عام ٢٠٢٠.

(1) Sheila Fakhria and Siti Marpuah, A Discourse of Mudawanah al-Usrah; Guaranteeing Women's Rights in Family Law Morocco's, Tribakti: Jurnal Pemikiran Keislaman, Vol. 33, No. 2, 2022, P. 314.

(2) Alonna Despain, Making Over the Moudawana: Legal Reform and Women's Rights in Morocco, Global Affairs Review, November 2020, Available at: https://2u.pw/3y4ehQX8

(3) Sheila Fakhria and Siti Marpuah, Op. cit., p.314.

(٤) نص خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة الثانية من الولاية التشريعية السابعة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/vUypAzSW

(٥) مي السعدني وباسل الجمالي، مرجع سابق.

رابعًا، وسَّع القانون حقوق المرأة في طلب الطلاق، لكنه احتفظ بما تعتبره الحركات النسوية بعض أوجه عدم المساواة؛ حيث يظل للرجل حق الطلاق من جانب واحد بينما يتعين على المرأة دفع تعويض أو إثبات أسباب محددة.

خامسًا، منح القانون حق الوصاية القانونية للأب بعد الطلاق، مع منح الحضانة للأم أولًا، إلا أن زواجها مرة أخرى قد يفقدها الحضانة إلا في حالات استثنائية كأن يكون الطفل دون السابعة أو يعاني من إعاقة.

سادسًا، سمح القانون بالاعتراف القانوني بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج واستخدام الاختبارات العلمية لتحديد النسب.

سابعًا، على الرغم من السماح للأزواج بوراثة بعضهم البعض، لم تشهد قوانين الميراث تغييرات جوهرية منذ عام ١٩٥٨، وهي مأخوذة من أحكام الشريعة الإسلامية وفيها تفصيلات واسعة اشتملت على ما يربو على ٨٠ مادة من أحكام المدونة[١].

لقد أشادت المنظمات الدولية والجمعيات النسوية في الغرب، بإصلاحات مدونة الأسرة لمحتواها التحديثي وللنقاش العام المفتوح الذي دار حول هذه القضية في ذلك الوقت، كما أشاد المحللون الإعلاميون والسياسيون بسماح الحكومة المغربية بالمظاهرات على جانبي الطيف السياسي وبأن منظمات المجتمع المدني تمكنت من تحديد الأجندة السياسية؛ حيث أدى نشاطها في نهاية المطاف إلى إصلاحات جوهرية. ومع ذلك، ذهبت العديد من الدراسات التي تناولت إصلاح قانون الأسرة إلى أن تلك الإصلاحات تمت بشكل أحادي من قبل النظام الملكي، الذي يتمتع بالسلطة الكاملة لتنفيذها أو إلغائها دون وجود آلية ديمقراطية تسمح للشعب بالمشاركة الفعالة في صنع القرار. على الرغم من دور منظمات المجتمع المدني، مثل اتحاد العمل النسائي، في الضغط من أجل الإصلاحات من خلال حملات مثل "المليون توقيع"، فإن هذه المنظمات اضطرت في النهاية إلى التعامل مباشرة مع النظام الملكي بدلًا من البرلمان، نظرًا لضعف سلطة الأخير وعدم شعبية بعض الإصلاحات لدى غالبية المغاربة[٢].

لذا، يُشير المتخصصون إلى أن نشاط منظمات المجتمع المدني في الأنظمة الاستبدادية، مثل المغرب، قد يعزز في الواقع سلطة النظام بدلًا من تعزيز الديمقراطية؛ حيث تُجبَر هذه المنظمات على العمل مع النظام لتحقيق أهدافها، مما يؤدي إلى تطوير شبكات المحسوبية وتبني سياسات مؤيدة للنظام. وبالتالي، فإن الإصلاحات التي تمت، مثل تعديلات قانون الأسرة، كانت محدودة وتمت تحت سيطرة النظام الملكي، الذي استخدمها لتعزيز أهدافه السياسية الخاصة بدلًا من تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي[٣].

ثانيًا- أبرز التعديلات على مدونة الأسرة لعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥

على الرغم من أن مدونة الأسرة لعام ٢٠٠٤ أدخلت عددًا من الأحكام المستحدثة، فإنها تضمنت مجموعة من الإشكاليات في المبادئ التي ترسخها، وآلية تفسيرها وتنفيذها. ومع تعالي الأصوات بضرورة "الإصلاح"، كلَّف العاهل المغربي، في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣، رئيس الحكومة بمراجعة قانون الأسرة، وأمهل الحكومة حتى نهاية فبراير ٢٠٢٤ لتقديم التوصيات قبل عرض مشروع القانون على مجلس النواب[٤]. غير أنها لم تتم حتى الآن،

(١) مدونة الأسرة، القانون رقم ٧٠,٣٠، بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٢١، البوابة القانونية لوزارة العدل، المملكة المغربية، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/zHcHNqfOJ

(2) Rachel Olick-Gibson, From the Ulama to the Legislature: Hermeneutics Morocco's Family Code, Independent Study Project (ISP) Collection, Spring 2020, Available at: https://2u.pw/hswzv

(3) Ibid, p.11.

(٤) العاهل المغربي يوجه رئيس الحكومة لإصلاح قانون الأسرة، الشرق الأوسط، ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/R8v7pqU3

في ظل تقديم مقترحات مختلفة تصل إلى حالة من المماطلة.

وكان الملك محمد السادس قد دعا في خطاب العرش، في يوليو ٢٠٢٢، إلى تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة، و«تحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتها». وقال إن «الأمر لا يتعلق بمنح المرأة امتيازات مجانية، وإنما بإعطائها حقوقها القانونية والشرعية». مضيفًا: «إذا كانت مدونة الأسرة قد شكلت قفزة إلى الأمام، فإنها أصبحت غير كافية، لأن التجربة أبانت أن هناك عدة عوائق تقف أمام استكمال هذه المسيرة، وتحُول دون تحقيق أهدافها، ومن بينها عدم تطبيقها الصحيح لأسباب سوسيولوجية متعددة، لا سيما أنّ فئة من الموظفين ورجال العدالة ما زالوا يعتقدون أنّ هذه المدونة خاصة بالنساء»[١].

وفي هذا السياق، تتباين مطالب المنظمات النسائية والحقوقية وتثير نقاشًا واسعًا حول المقتضيات التي يجب أن تتضمنها تعديلات مدونة الأسرة، لا سيما ما يخص المساواة في الإرث وفي الولاية القانونية على الأبناء وحذف تعدد الزواج وتجريم زواج القاصرات. وأمام الخلاف المستمر بين محافظين يدافعون عن ضرورة ارتباط هذه التعديلات بالمرجعية الإسلامية، وحداثيين يشددون على ضرورة استجابتها للاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب، تثار تساؤلات حول الصيغة النهائية التي سوف تصل إليها تعديلات المدونة[٢].

وكشف وزير العدل المغربي وعضو الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، عبد اللطيف وهبي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، عن ١٦ مقترحًا بتعديل في مدونة الأسرة، موضحًا أن مضامين مراجعة المدونة تهدف إلى تجاوز بعض "النقائص والاختلالات" التي ظهرت عند تطبيقها، ومواءمة مقتضياتها مع تطور المجتمع المغربي وديناميته، وما تفرضه متطلبات التنمية المستدامة، وكذا ملاءمتها مع التطورات التشريعية ومنها الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب[٣].

وتتألف الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، من وزير العدل عبد اللطيف وهبي، والحسن الداكي الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض ورئيس النيابة العامة، ومحمد عبد النباوي الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية. بالإضافة إلى وزيرة التضامن والاندماج الاجتماعي والأسرة عواطف حيار، ورئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمينة بوعياش، ومحمد يسف الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى الذي يمثل المؤسسة الدينية الرسمية[٤].

وتتركز أبرز ملامح التعديلات المقترحة في: وجوب استئذان الزوجة عند عزم زوجها الاقتران بأخرى، وعدم إسقاط حضانة الأم المطلقة لأطفالها عند الزواج مرة ثانية، والإقرار بأن أداء الزوجة الأعمال المنزلية هو عمل غير مدفوع الأجر يعد إسهامًا في تكوين الثروة المكتسبة أثناء فترة الزواج.

وتوجد ثلاث قضايا أساسية تشكِّل خلافًا بين المحافظين والحداثيين في المغرب، وهي مدار الجدل في الوقت الحالي حول إصلاح مدونة الأسرة، وهي:

١- المقترحات الخاصة بمؤسسة الزواج:

فيما يخص مؤسسة الزواج، قامت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة بتقديم عدد من المقترحات لتعديل مدونة الأسرة

(١) نص الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرى الثالثة والعشرين لتربع جلالته على عرش أسلافه المنعمين، الموقع الرسمي لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأُسْرَة، بدون تاريخ، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Dg2BWjED

(٢) جدل حول الإرث وملفات أخرى.. أي مرجعية لتعديل مدونة الأسرة بالمغرب؟، أصوات مغاربية، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/r5UvH79E

(٣) وزير العدل المغربي يكشف عن ١٦ تعديلًا في مدونة الأسرة: توثيق الزواج والأهلية وحضانة الأطفال والإرث، النهار، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/A1p5gBXm

(٤) عمر بروكسي، نقاش حول "المدونة"، قانون الأسرة في المغرب، أوريان ٢١، ٢٩ مايو ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/rziUybcC.

المغربية لتعزيز استقرار مؤسسة الزواج وحماية حقوق الأطراف، مع التركيز على عدة نقاط رئيسية[١]:

- **توثيق الخطبة**: اقتراح توثيق الخطبة لتجنب الإشكالات القانونية المتعلقة بإثباتها والآثار المترتبة عليها.

- **إثبات الزوجية**: جعل عقد الزواج الوسيلة الوحيدة لإثبات الزوجية، مع تحديد حالات استثنائية لتقليل التحايل على القانون؛ بهدف تجاوز الإشكالات القضائية التي أثارتها الفقرة الثانية من المادة ١٦ التي تفتح باب التحايل على مصراعيه من أجل التعدد والزواج بالقاصرات تحت ذريعة "الأسباب القاهرة" التي تفسَّر بشكل واسع وفق الحالة دون تقييد أو تحديد[٢].

- **زواج المغاربة بالخارج**: السماح للمغاربة المقيمين بالخارج بإبرام عقود زواجهم دون اشتراط حضور شاهدين مسلمين في حال تعذر ذلك.

- **تحديد سن الزواج**: تحديد سن الزواج بـ ١٨ سنة مع استثناءات محدودة لسن ١٧ سنة، لحماية القاصرين من الزواج المبكر.

- **اشتراط عدم التعدد**: إلزام العدول الموثّقين لعقد الزواج بإعلام الزوجة باشتراط عدم التعدد في عقد الزواج، مع تقييد التعدد بحالات استثنائية محددة. وفي حال غياب هذا الشرط، فإن "المبرر الموضوعي الاستثنائي" للتعدد يُصبح محصورًا في: إصابة الزوجة الأولى بالعقم، أو بمرض مانع من المعاشرة الزوجية، أو حالات أخرى، يُقدرها القاضي وفق معايير قانونية محددة، تكون في الدرجة نفسها من الموضوعية والاستثنائية.

- **هيئة الصلح والوساطة**: إنشاء هيئة غير قضائية للصلح والوساطة بين الزوجين لتسوية النزاعات الأسرية خارج المحاكم، مع حصر مهمتها في محاولة الإصلاح بين الزوجين، والتوفيق بينهما فيما يترتب عن الطلاق من آثار.

- **حق الاحتفاظ ببيت الزوجية**: منح الزوج أو الزوجة الحق في الاحتفاظ ببيت الزوجية بعد وفاة الشريك، وفق شروط يحددها القانون، لحماية الأرامل والأطفال من فقدان السكن.

٢- مقترحات تتعلق بالطلاق و آثاره:

اقترحت الهيئة تعديلات على مدونة الأسرة لتعزيز حماية الأطفال وحقوقهم في حالات الطلاق، مع التركيز على "المصلحة الفضلى للطفل"[٣]، والتعديلات المقترحة تشمل[٤]:

- **الطلاق الاتفاقي دون اتباع الإجراءات القانونية الرسمية أمام المحاكم**: جعل الطلاق الاتفاقي تعاقدًا مباشرًا بين الزوجين دون الحاجة إلى إجراءات قضائية، مما قد يسرع عملية الطلاق ولكن يعيبه أنه قد يقلل من ضمانات حماية حقوق الأطفال.

- **احتفاظ الأم المُطلقة بالحضانة حتى بعد زواجها**: اقتراح الإبقاء على حضانة الأم المطلقة لأطفالها حتى بعد زواجها مرة أخرى، مع إمكانية سقوط الحضانة فقط إذا ثبت وجود ضرر على الطفل. كما اقترحت ضوابط جديدة لزيارة المحضون والسفر به، مع فرض جزاءات على الاختطاف الأبوي أو التعسف في استخدام حق الحضانة.

- **تقاسم المسؤوليات القانونية بين الأبوين**: جعل النيابة القانونية مشتركة بين الأب والأم في حالات قيام العلاقة الزوجية وبعد انفصالهما، لتسهيل إدارة شؤون الطفل مثل التسجيل في المدرسة أو السفر للعلاج. في حال عدم الاتفاق، يتم اللجوء إلى

(١) المرجع السابق.

(٢) عبد المهيمن حمزة، قراءة في التوجهات الكبرى لمراجعة مدونة الأسرة المغربية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣ يناير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/332D4pg5

(٣) وزير العدل يؤكد في "مجلس جنيف" التزام المغرب بتعزيز حقوق الإنسان، هسبريس، ٢٤ فبراير ٢٠٢٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/EVJfB0DJ

(٤) عبد المهيمن حمزة، قراءة في التوجهات الكبرى لمراجعة مدونة الأسرة المغربية، مرجع سابق.

قاضي الأسرة للبت في الخلاف.

٣- المقترحات الخاصة بالميراث والمسائل المالية:

قدمت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة المغربية تعديلات على بعض القضايا المالية المتعلقة بالزواج والطلاق، وشملت التعديلات المقترحة الآتي:

- **تدبير الأموال المكتسبة أثناء الزواج**: اقتراح تأطير جديد لتوزيع الأموال المكتسبة خلال العلاقة الزوجية، مع الاعتراف بأن مساهمة الزوجة في الأعمال المنزلية جزء من تنمية الثروة المشتركة. ويشمل ذلك إلزام الزوجين باختيار نظام مالي (وحدة الذمة المالية أو استقلالها) عند الزواج، مع وجود ضمانات قانونية لتوزيع الأموال في حالة الطلاق أو الوفاة.

- **إرث البنات**: تفعيل مقترح المجلس العلمي الأعلى الذي يسمح للشخص بالتبرع بجزء من أمواله للورثة (خاصة البنات) خلال حياته، باستخدام "الحيازة الحُكمية" بدلًا من الحيازة الفعلية، لتجنب النزاعات بعد الوفاة. هذا المقترح يهدف إلى معالجة إشكالات توزيع الميراث، خاصة في حالات التفاوت الاقتصادي أو الاجتماعي بين الورثة.

ثالثًا- الجدل السياسي والمجتمعي حول التعديلات

تشهد الساحة السياسية والمجتمعية في المغرب جدلًا حول تعديلات مدونة الأسرة (قانون الأحوال الشخصية)؛ حيث تُثير هذه التعديلات حساسية كبيرة وتعيد إشعال الاستقطاب بين الإسلاميين/ المحافظين والحداثيين/ العلمانيين. تاريخيًا، يتواجه تياران رئيسان في مطالب مراجعة أو "إصلاح" قانون الأسرة في المغرب، الأول يرى ضرورة التمسك بالقيم الإسلامية أو على الأقل عدم المساس بالهوية المحلية و"ثوابت الأمة"، بينما الثاني يستدعي حتمية الاستناد إلى المواثيق والقوانين الدولية وسيادة الحقوق الفردية[١].

ترجع بعض الدراسات هذا الاستقطاب إلى مرحلة تأسيس الدولة المغربية بعد الاستعمار، وعدم حسم النظام القانوني المغربي لإطاره الأيديولوجي بشكل واضح؛ حيث ظل يتصارع اتجاهان رئيسيان منذ استقلال المغرب: أحدهما يدعم المرجعية الإسلامية لقانون الأحوال الشخصية، والآخر يدعو إلى مرجعية وضعية أكثر حداثة تقوم على القوانين الغربية والمواثيق الدولية. هذا الجدل التاريخي يخص قانون الأحوال الشخصية دون غيره لارتباطه بالتعاليم الإسلامية، بينما تمت معالجة القضايا المالية والجنائية بمنهجية وضعية[٢].

بدأ الجدل الحالي، عندما نظمت "تنسيقية المناصفة" (منظمة غير حكومية) بالتعاون مع جمعيات نسائية ندوة في الدار البيضاء في ٣ مارس ٢٠٢٣ بعنوان "من أجل المساواة في الإرث"، مما أثار انتقادات حادة من حزب "العدالة والتنمية" ذي المرجعية الإسلامية، الذي حذر أمينُه العام عبد الإله بنكيران من أن الدعوات إلى المناصفة في الميراث "تفتح الأبواب أمام التطرف والمجهول"، ووصفها بأنها "خطر على العلاقات الأسرية وقدسية القرآن، وأساس الدولة المغربية". وأكد بنكيران أن إقرار المناصفة قد يخلق مشاكل سياسية، خاصة أن الملك محمد السادس هو "أمير المؤمنين"، وأن إمارة المؤمنين تقوم على القرآن الكريم وسنّة رسول الله وعلى البيعة، التي هي الأساس، محذرًا من وصفهم بـ"نبتة السوء" من مغبّة ما يدعون إليه[٣].

ويتكون البرلمان المغربي من ٣٩٥ مقعدًا نيابيًا، ويقود الحكومة المغربية تحالف من حزبي التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة صاحبي أكبر مقاعد في البرلمان. وقد شهدت الانتخابات النيابية المغربية في سبتمبر ٢٠٢١ تغييرًا حادًّا في التركيبة النيابية، بما يؤثر في موقف البرلمان من

(١) حسن الأشرف، قانون الأسرة بالمغرب: سجالات المحافظين والحداثيين، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/UrSWP

(٢) سفيان الكمري، مراجعة مدونة الأسرة محورًا للنقاش العمومي بالمغرب، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/i5MDOQ9b

(٣) عادل نجدي، المغرب: سجال الإرث يشتعل، العربي الجديد، ١٤ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/r6ehOtBd

التعديلات المقترحة على المدونة؛ حيث خسر حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية ٩٠ من مقاعده ليحصل على (١٣ مقعدا فقط) عوضًا عن ١٢٥ مقعدا كانت بحوزة الحزب منذ انتخابات ٢٠١٦. وحصل حزب "التجمع الوطني للأحرار" (الليبرالي) على ١٠٢ مقعدا، فيما حل حزب "الأصالة والمعاصرة" ثانيا بـ ٨٧ مقعدا، ثم حزب "الاستقلال" ثالثا بـ ٨١ مقعدا، و"الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" رابعا بـ٣٥ مقعدا، وحزب "الحركة الشعبية" خامسا بـ ٢٨ مقعدا، وحزب "التقدم والاشتراكية" سادسًا بـ٢٢ مقعدًا، و"الاتحاد الدستوري" سابعًا بـ١٨ مقعدًا، وحزب "العدالة والتنمية" ثامنًا بـ١٣ مقعدًا، فيما حصلت الأحزاب الأخرى على ١٢ مقعدًا[١].

وفيما يتعلق بموقف الأحزاب والكتل النيابية من مدونة الأسرة، فنستطيع أن نعتبرها على ثلاثة مواقف:

١- الموقف الداعم لتحديث المدونة:

يقود هذا الموقفَ التحالفُ الحكوميُ الذي يتزعمه حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة، وأحزاب المعارضة اليسارية "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و"التقدم والاشتراكية"، وتلك الأحزاب تمتلك (٢٤٦) مقعدًا برلمانيًا، وهو ما يساوي ٦٢ من حجم المقاعد البرلمانية.

وفي الوقت الذي يقود فيه الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة وزير العدل المغربي عبد اللطيف وهبي هذه الجهود، فإن مواقف الأحزاب اليسارية مثل "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و"التقدم والاشتراكية"، تؤكد ضرورة إصدار مدونة جديدة للأسرة "تقطع مع المقاربة المحافظة (...) بنفَس تحديثي قوي، بما يتلاءم مع مقتضيات دستور ٢٠١١، والاتفاقات الدولية" التي صادق عليها المغرب. ودعا الحزبان إلى منع وتجريم زواج القاصرات دون سن ١٨ عامًا، إلى جانب إقرار المسؤولية المشتركة بين الزوجين في الولاية القانونية على الأبناء، بالإضافة إلى إقرار المساواة بين الزوجين في حضانة الأبناء[٢].

٢- موقف رافض:

يقود هذا الاتجاه حزب العدالة والتنمية صاحب الـ (١٣) مقعد برلماني، ويشدد الحزب على ضرورة احترام المرجعية والثوابت الدينية والدستورية والوطنية لا سيما "في المسائل التي تؤطرها نصوص قرآنية قطعية"، في إشارة إلى المواريث التي تدفع الاتجاهات العلمانية إلى تغييرها في المقترح الجديد ليكون الإرث بالتساوي بين الذكر والأنثى[٣].

وفي هذا الإطار يقود الأمين العام للعدالة والتنمية عبد الإله بنكيران حملة كبيرة ضد التيارات العلمانية التي تسعى إلى تعديلات واسعة في المدونة لا تتلاءم مع الشريعة الإسلامية، واصفًا زعماء حزبي "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" و"التقدم والاشتراكية"، بمحاولة "تغيير أحكام الله"، على خلفية مطالبتهما بـ"مساواة حقيقية وجوهرية" في مدونة الأسرة، وتعديل بعض قوانين الإرث، وإلغاء التعصيب، والسماح للورثة بالحق في الوصية[٤].

أثارت اتهامات الأمين العام لحزب العدالة والتنمية تجاه اليساريين والحداثيين ردود فعل قوية؛ حيث استغلت الفعاليات اليسارية، مثل "منظمة النساء الاتحاديات" (التنظيم النسائي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، الاحتفال باليوم العالمي للمرأة لمهاجمته. فقد وصفت المنظمة تصريحاته بأنها "تطاول على اختصاصات الملك الدستورية كأمير المؤمنين"، واعتبرتها محاولة للتجييش باستخدام الدين بشكل غير مسؤول. من جهتها أكدت "النساء الاتحاديات" في بيان أن

(١) سناء القويطي، انتخابات المغرب.. "الأحرار" أبرز الرابحين و"الإسلاميون" أكبر الخاسرين، الجزيرة نت، ٠٩ سبتمبر ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/pScteY15

(٢) شيماء مؤمن، المساواة توحد تعديلات "الكتاب" و"الوردة" حول المدونة، مدار ٢١، ١٦ فبراير ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/a3dl04Y7

(٣) عيسى الورداني، الأحزاب السياسية تعلن مواقفها من مقترحات تعديل مدونة الأسرة، موقع يا بلادي، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/CSYs7uuAZ

(٤) المغرب.. تعديلات "مدونة الأسرة" إلى دائرة الخلاف السياسي، الشرق نيوز، ١٠ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/RLY2nnsY7

محاولات التخويف والتضليل لن تثنيهن عن المطالبة بحقوق المرأة. كما انتقد حزب "التقدم والاشتراكية" في بيان له النقاش الحالي حول المساواة، داعيًا إلى نقاش هادئ وبنّاء بعيدًا عن لغة التخويف والاتهامات العقيمة[١].

٣- موقف متوازن:

يقود هذا الاتجاه حزب الاستقلال صاحب التوجه الوطني المحافظ والذي يدعو إلى الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية للمغرب، وتتكون كتلته النيابية من ٨١ مقعدًا برلمانيًّا. فالحزب يدعم الإصلاحات التي جاءت بها المدونة، لكنه في نفس الوقت يعبر عن بعض التحفظات على بعض البنود التي يرى أنها تتعارض مع الثوابت الدينية والثقافية للمجتمع المغربي[٢].

أما فيما يتعلق بالملفات والقضايا الساخنة التي ينصب عليها الجدل الأكبر بين التيار الإسلامي والعلماني، فتتمثل في ثلاث قضايا، هي:

١- تجريم العلاقات الجنسية خارج الزواج:

من أبرز الملفات الساخنة التي تثير الجدل والصدام بين التيارين، مطلب إلغاء الفصل ٤٩٠ من القانون الجنائي الذي يجرم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، ففي الوقت الذي يدعو بعض السياسيين -مثل وزير العدل عبد اللطيف وهبي- إلى إلغاء هذا الفصل[٣]، نجد المجتمع المغربي[٤] والتيارات المحافظة وعلماء الدين يعارضون هذا الإلغاء، معتبرين أنه سيؤدي إلى "انتشار الفساد واختلاط الأنساب"[٥]. وقد أكد الملك محمد السادس في "خطاب العرش" لعام ٢٠٢٢ التزامه بالثوابت الدينية، مما يشير إلى أن الإلغاء الكامل غير مرجَّح، لكن قد يتم تخفيف العقوبات[٦].

٢- زواج القاصرات:

القضية الأخرى التي يدور النقاش حولها هي السماح بزواج القاصرات (دون سن ١٨ عامًا) في حالات استثنائية؛ حيث تعارض الناشطات هذا الأمر بسبب الأضرار النفسية والجسدية التي تلحق بالقاصرات. أما التيار المحافظ فيرى أن هناك حالات اجتماعية صعبة تتطلب هذا الزواج مثل الفتيات اليتيمات. ويُتوقع أن تشهد التعديلات تشديدًا للشروط لتقييد زواج القاصرات تماشيًا مع حقوق الطفل[٧].

٣- المساواة في الإرث:

يُعد موضوع المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة من أكثر الملفات إثارة للجدل بين المحافظين والعلمانيين في المغرب، ويُتوقع أن تتصاعد حدة النقاش حوله في المستقبل. يعتبر المحافظون أن الدعوة إلى تعديل قانون الأسرة لتحقيق المساواة الكاملة في الإرث تتعارض مع صميم الدين وتناقض نصوصًا قرآنية قطعية، وقد عبَّر حزب العدالة والتنمية عن رفضه القاطع لهذا المطلب[٨]. في المقابل، يرى العلمانيون أن تحقيق المساواة في الإرث ممكن على أرض الواقع، معتبرين أن ذلك ضرورة لمواجهة التمييز ضد المرأة ومراعاة أحوال الناس ومعاشهم[٩].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) مصطفى منجم، حزب الاستقلال يقدم مقترحاته المتعلقة بمدونة الأسرة، الأيام ٢٤، ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kDrQ6PAac

(٣) وهبي: نتجه إلى إلغاء تجريم "العلاقات الرضائية" بالمغرب، الأيام ٢٤، ٢٧ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/JfkSy

(٤) العلاقات الجنسية خارج الزواج: ٨٨ من المغاربة يعارضونها والشباب في الصدارة، الدار، ٥ فبراير ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://aldar.ma/139757.html

(٥) "رابطة علماء المغرب" العربي تحذر من استباحة الزنا تحت مسمى "العلاقات الرضائية" وتدعو العلماء للتالي، هوية بريس، ٩ إبريل ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/tbwNk

(٦) نص الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، مرجع سابق.

(٧) حسن الأشرف، قانون الأسرة بالمغرب: سجالات المحافظين والحداثيين، مرجع سابق.

(٨) بلاغ: الأمانة العامة للمصباح تجدد رفضها لدعوات المساواة في الإرث وتستنكر صمت الحكومة بخصوص"النفط الروسي"، موقع حزب العدالة والتنمية، ٠٧ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://linksshortcut.com/GFpvO

(٩) حسن الأشرف، قانون الأسرة بالمغرب: سجالات المحافظين والحداثيين، مرجع سابق.

خاتمة:

تظل قضية المساواة بين الجنسين في المغرب واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل؛ حيث تتفاعل فيها الأبعاد الدينية والاجتماعية والسياسية بشكل معقد. وفي الوقت الذي كانت فيه مدونة الأسرة لعام ٢٠٠٤ خطوة مهمة نحو تعزيز حقوق المرأة، إلا أنها لم تحقق المساواة الكاملة التي تدعو لها المواثيق الدولية الموقع عليها المغرب وأهمها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما أدى إلى استمرار المطالبة بإصلاح المدونة، ولذلك جاءت التعديلات المقترحة لعامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ بهدف معالجة بعض المسائل في المدونة، مثل تقييد زواج القاصرات، وتحسين حقوق المرأة في الطلاق والحضانة والميراث وإضافة بعض التعديلات الأيديولوجية مثل تخفيف تجريم العلاقات الجنسية خارج الزواج. وهي التعديلات التي تواجه مقاومة قوية من التيارات المحافظة التي ترى فيها تهديدًا للقيم الدينية والتقليدية.

ويعكس الجدل الدائر حول هذه التعديلات الصراع بين رؤيتين؛ إحداهما ترى في الإصلاحات ضرورة لمواكبة التطورات والمواثيق الدولية وتحقيق العدالة الاجتماعية، والأخرى تعتبر أن هذه التغييرات تتعارض مع الثوابت الدينية والهوية الثقافية للمجتمع المغربي. في هذا السياق، يلعب النظام الملكي دورًا محوريًا في تحقيق التوازن بين هذه الرؤى؛ حيث يعمل كوسيط بين التيارات المختلفة، أو على الحقيقة كحاكم ولاعب أوحد يقوم بهندسة هذه الجدالات ويحقق ما يريده من إصلاحات، وهو ما ظهر في تشكل الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة، وظهر طوال الأعوام الماضية في التعديلات التي تمت على مدونة ٢٠٠٤.

في النهاية، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين في المغرب يتطلب موازنة دقيقة بين احترام الثوابت الدينية والثقافية وبين المطالب الحديثة بالعدالة والمساواة. يمكن للمغرب أن يحقق تقدمًا كبيرًا في هذا السياق من خلال الدعم الملكي، وتعزيز دور المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وهو ما يتطلب إرادة سياسية من قبل الملك وتعاونًا بين جميع الأطراف المعنية.